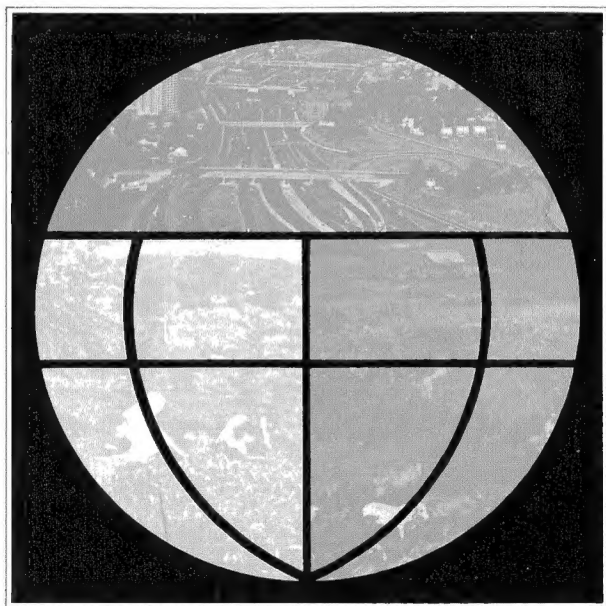




المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر
unesco

فلسفة لتنمية جديدة



فرانسيوا بيرو

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي حكي

القاهرة

فلسفة لتعليمية جديدة

جميع الحقوق محفوظة

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بنهاية هجر الكلاهدف. ساففة العشره. د. ١٩٩٠. ١/١
ساففة. موكيال. ساففة. د. ١٩٩٠. ١/١

الطبعة الأولى ١٩٨٣

فلسفة التنميمة الجديدة

فرانسوا بيرو

تقديم : م : علاء سينا

اليونسكو

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

صدر هذا الكتاب تحت عنوان:

*POUR UNE PHILOSOPHIE DU NOUVEAU
DÉVELOPPEMENT*

François Perroux

Arabic Edition:

© *Unesco. 1983*

Unesco ISBN No. 92- 3- 601948- X

الطبعة الأولى ١٩٨٣

Première éd. arabe 1983

المؤلف مسؤول عن اختيار وعرض الوقائع التي
يتضمنها هذا الكتاب وهو مسؤول كذلك عن الافكار
التي تعبر عنها وهي ليست بالضرورة افكار منظمة
اليونسكو ولا هي ملزمة بها.

المقدمة

لكي نتفحص، على صعيد التفكير الاساسي ذي الطابع الفلسفي والمتعدد المروع العلمية، المناهج المطروحة من اجل وضع فكرة تطور متكامل موضع التنفيذ او بعبارة اخرى، تطور جديد - جمعت اليونسكو مجموعة تتألف من ثمانية عشر خبيراً من سبعة عشر بلداً في مدينة أكيوتو، عاصمة الاكواتور، من ٢٧ إلى ٣١ اغسطس ١٩٧٩. وعلى أثر هذا الاجتماع - الذي نظم بالتعاون الفعال مع كلية العلوم الاجتماعية اللاتينية - الاميركية (Flasco) بالمركز الدولي للدراسات العالية لصحافي اميركا اللاتينية (CIESPAL) - طلبت اليونسكو من احد المشاركين، السيد فرانسو بيرو، الاستاذ الفخري بالكوليج دوفرانس، تأليف كتاب حول هذا الموضوع، من وجهة نظر التساؤل الفلسفي.

واستجاب السيد فرانسو بيرو لطلبنا فكان هذا الكتاب الذي يندمج في اطار البحوث التي ازمعت اليونسكو على معالجتها والتي تدور حول احد الاهداف ذات الاولوية: «اكثر فأكثر، بدأ التطور يتصور كتحريك ديناميكي للكينونة نفسها لمجتمع ما، كمغامرة حقيقية يخوضها مجتمع من المجتمعات، مجتهداً جميع قدرات ابداعه الذاتي. ان

معرفة ملموسة ومتعددة الفروع، صارمة ومرنة في نفس الوقت، مطابقة لحقائق الواقع، لمطامح وامكانيات المجتمع المعني، هي وحدها القادرة على تقديم وسائل مثل هذا القرار الالهي، المدروس والخاص في ذات الوقت، بحياة المجموعة. (١).

تنعيم وتأسيس بروتسيس (*) التنمية يتطلبان اليوم من كل مجتمع مجموعة من التدابير المترابطة التي لا بد له من اعطائها شكلاً اصيلاً، لكن على المجموعة الدولية ايضاً واجب ان تقدم لها دفعاً ملهمًا، اطاراً وعوناً فعلياً، لا سيما باسهامها في مضاعفة الدراسات المتعددة الفروع المرتكزة على العلوم الاجتماعية، وفي تحسين مناهجها وربط علاقة بينها وبين ضرورات الفعل.

ان المؤلف بتوضيحه وتحليله في كتابه للتصورات والمؤشرات - التحضير النظري - للسياسة والاستراتيجيات -، واخيراً لغايات وقيم التطور الجديد، يقدم اسهامه من اجل مثل هذه المعرفة، لمحاولة الاحاطة باقتصاد متمحور حول الانسان، وهو مشكل ذو اهمية كبرى بالنسبة لعصرنا.

(١) مخطط متوسط المدى (١٩٧٧ - ١٩٨٢) اليونسكو، الفقرتان ٣١٠٦ و ٣١١.

(*) Processus تترجم ايضاً بعملية في مصر وبسيرورة في بلاد الشام والافضل تعريبها لا ترجمتها خاصة وانها مستعملة في معظم اللغات الغربية وحتى بعض اللغات الشرقية.

مدخل بقلم محمد علال سيناصر

التنمية: من اجل ماذا؟

١ - فلسفة ونظرية التنمية

الفلسفة؟ التطور؟ اية علاقة توحد بينهما واي تراث يجمعهما؟
ثمة اسباب شتى، من طبيعة مختلفة تسوّغ التسليم بوجود علاقة
اساسية بينهما. اولاً لاننا نعترف، منذ افلاطون، بان الفكر ينبثق مع
التناقض وبان مفهوم التطور هو الكاشف لمفارقة عصرنا الجوهرية:
ارادة التقدم والاحتراز منه - ثم، والعكس بالعكس، لان اشكالية
التنمية هي ايضاً مفتاح ادراك الحاضر والواقع، وفي مضمونها النقدي
والايجابي، التعبير عن ضرورة تقضي بالاعتراف برؤيا الحاضر
العقلانية، بارقة في ظلام تحديات نهاية قرن، او بشائر مشروع يعطي
لامكانياتنا صورة نياتنا.

والفيلسوف؟ اي دور له اليوم؟ لا شيء سوى دور الانسان
الذي يسعى، رغم المخاطر في مجال تكابد فيه الافعال والافكار تخوم
الانانيات والادبيولوجيات، إلى تقدير القيمة المنيرة لجهود الفكر. انه
يحلل المفاهيم والنظريات التي يجرها الخطاب الاقتصادي وراءه، هذا

هو الجزء الذي لا يتجزأ من عمله التوضيحي، وبخاصة من مهمته الفلسفية التي تطمح، باهتمامها وتساؤلها، لا إلى فرض صيغة للحق بل إلى إنارة الاتجاه وتوجيه البحوث المعرضة بوجه خاص كـ «كل معرفة وكل جهالة لسلوك مسالك انتهائية». لا لان المطلوب هو فقط نقد التوجهات المتحيزة للبحوث الخاصة بالتطور: بل ينبغي أيضاً وخصوصاً عدم ارخاء زمام اليقظة، لان التطور المبتغى في كل مكان والذي تلهم به اللسان في كل مكان لا يستطيع ان ينسينا بان «للطفين دوماً بشائر سعد»!

من ذا الذي بإمكانه قول ذلك افضل من فرانسوا بيرو، الذي يرى ان الخطاب الاقتصادي لا يقتصر على الخروج الظاهر من اختبار الواقع، لكنه يطالب باتباع منطق الحق في مطلبه المزدوج العلمي والعمل، في حقيقته الاستدلالية وحقيقته الاخلاقية. او لنقل الحقيقة بلا زيادة، حتى ولو تخلينا عن تحديد هذه القيمة، التي هي اكثر من رمز او مصطلح سهل، ولنعترف لكي نسبر صعوبتها، بانها كمفهوم الزمن عند القديس اوغستان ما نعرفه عندما لا يسأل احد ما اذا كنا نعرفه، وما نجعله عندما نحاول تفسيره! ان المطلوب هو اكثر بكثير من حقيقة محسوبة، من حقيقة صحيحة، او من رد الاعتبار لما لست ادري من نظام القيم: ينبغي ان نطمح إلى فعل يلهمه دوماً تأمل معنى الفعل ومعنى المعرفة. من هنا هذا الفكر التأملي والعيني في وقت واحد، الحريص على رفضنا وعلى مقاومتنا حرصه على تحليل مذاهبنا ونظرياتنا. هنا يتطابق الفكر مع المعنى الأسمى للفعل. انه يطمئن مخاوفنا: انه بصيص رجاء. انه يفرض نفسه في متابعتنا لهدفنا الاعلى: بلوغ اقصى النتائج باقل التكاليف التي بدونها لا يكون الاقتصاد اقتصاداً ولا يكون موضوعاً للتفكير؛ انه يعزز امانينا. انه ينقذها من

التتابع الحقيقي للاخطار التي يقود تقديرها الستاتيكي(*) إلى الخلط بين شيوخوخة واجمة لحضارات مبهورة الانفاس ومستقبل الحضارة. اذا تكشففت وعود النور يوماً، كما يقول الشاعر «كبرياء كذبها الديجور» فذلك يعني فقط ان النور لا ينير حياة الجميع. وان التطور لم يتحقق: انه وعي مأساوي، وعد، مسألة بقاء على قيد الحياة نفسها، لكنه ما زال ايضاً، على الصعيد الفكري، فكرة مبهمة.

٢ - مصطلح عديد - المعنى

هل المصطلح مسؤول، ولو جزئياً، عن هذا الابهام؟ لنسبر غوره: «التطور» هو في وقت واحد فعل التطوير وما ينتج عنه. لكن هذا الابهام يقترب بآخر اساسياً أكثر ومتأصل في الصور الحيوية، بلّة في عمق اعماق تاريخ وعلم الحياة. انه ينطوي دائماً على فرضية حول جوهر الصيرورة، والتغير والترقي.

قبل اكسابه معاني اقتصادية ووظائف سياسية وجدالية، تجلت في التمييز الذي لا يفتأ يتردد بين التطور والنمو، سواء في تمجيد التنمية او في نقد «اسطورة» التنمية، و«دين» التنمية و«اوهام» التنمية، الخ، فان المصطلح يشكو من خطيئة اصلية، خطيئة ميلاده من تلاقي حقيقتين حقيقة مبتدلة كونتها شراذم الصور المألوفة التي تثيرها فكرة كل ما ينمو؛ وحقيقة علمية كونتها سلسلة طويلة من التحولات، والازمات، والتصحيحات الخاصة به. وهذا التاريخ له وزنه لا سيما وان الامر يتعلق بمفهوم ما زالت صيرورته، ضمن العلوم الانسانية

(*) أتفق مع الذين عربوا Statique أكثر مما اتفق مع الذين ترجموها بسكوني. خاصة وان الاجماع يكاد يعتقد على تعريب مقابلها Dynamique بدلاً من ترجمته بحركي.

والاجتماعية، لم تعط الاستقرار لا لمعناه ولا ليقينته بالمعنى الدقيق الذي يتطلبه تصور علمي .

لذا، ودون افتراض ترابط سببي بين مفهوم التنمية والتطور والتقدم، ولا تضمين تلازم منطقي في انتقال المعارف البيولوجية إلى المعرفة الاقتصادية والاجتماعية، فإن المراحل المهمة للانضاج الفكري الرامية، باصرار، إلى قطع التطابقات الفضفاضة بين صور الواقع ووصف الوقائع، تستأهل التذكير. فهي أولاً مناسبة لدرس في النسبية: استطاع التطور ان يدل على النمو، والنمو، في مناقشات البيولوجيين القدامى حول العلاقة بين التوالد والتطور، كان يتعارض مع مفهوم التطور، اي، عندئذ، مع تعريف التوالد «Génération» بمجرد «التكاثر» «Agrandissement» ثم، لدرس في الحداثة يمكن ان تكون له اهمية تضاهي اهمية قانون سقوط الاجسام في مجاله الخاص: ان التطور منذ وليام هارفي W. Harvey هو تصور عملياتي للنظرية التي نقلها «توالد الحيوانات» (١٦٥١)، للنظرية التي دُمّرت مبدأ تصنيف الحيوانات حسب غط توالدها. الذي اقره ارسطو واحلت محله «كل شيء يخرج من البيضة» «Ex.Ovo Omnia»: وهو مبدأ يُباهي ما كان ارسطو يميزه وينقص من الاساس فرضية التوالد الذاتي فاتحاً الطريق للتخلق المتعاقب، épigénèse، لكلي التخلق، Omnigenèse، لنظرية الحياة حيث لا تتدخل الا معرفة الحياة. وهي اخيراً درس حول العلاقة بين العلم والادبيولوجيا، في التحضير المعقد بقدر ما هو نموذجي لنظرية النشوء والارتقاء التي عرفها القرن التاسع عشر والتي اثرت، على نحو دائم، في تصورات الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس وفلسفة التاريخ. بالتأكيد، نحن نعرف ان التصورات الجديدة التي ادخلت إلى علم الاجنة بفضل فون بير Von Baer (١٨٢٨)، مصدر

داروين وسبنسر، قد اثرت في تأسيس النظرية البيولوجية والفلسفة الاجتماعية وبررت مصطلحي التطور والترقي. اما بالنسبة للترقي Evolution فبسبب اهمية مشكل الانتخاب الطبيعي في عملية الحياة، اما فيما يخص التطور فذلك بسبب انتشار افكار اوغست كونت، وسبنسر وامثالهما حول التقدم. أولاً يرى اوغست كونت ان التقدم هو التطور وان البيولوجيا تعطي التاريخ قبلته واساسه «بممتلك نعت التطور، بماهيته، مزية التحديد المباشر الثمينة لا يشكل، بالضرورة، التحسين»(*) الفعلي للانسانية» لا اثر اطلاقاً لفكرة التاريخ بمعنى المغامرة الانسانية، فما هو الا قانون من قوانين الطبيعة ليس إلا. اذن التنمية تدخل وتبرر الاستعارات العضوية في تصور تنمية انسانية دون ازمة، دون انقطاع ودون تجديد. ثانياً سبنسر: بينه وبين اوغست كونت داروين الذي ادخل المأساة في الحياة. اشارته الجوهرية إلى الموت: من هنا المعاني المصاحبة Les Connotations المختلفة التي اقرها، بالاحرى، سبنسر في نهاية القرن التاسع عشر. فقد خلى النموذج الجنيني مكانه للنموذج المتعاقب التخلق: كل ترقى يذهب حينئذ من البسيط إلى المركب، سواء تعلق الامر بالكون، بالحياة، بالانسانية ومتجاتها او بالمجتمع واشكاله. لكن هذا التعقيد المتزايد يفسر بالتفاعل بين الكائن الحي والعناصر المختلفة عنه. كل ترقى هو ترقى متعاقب التخلق، مصحوب بتعديل البنية، بانتقال من المؤتلف إلى المختلف، وبالتالي، نمو وتطور في ذات الوقت. بالتأكيد، لن يضطلع سبنسر، خلافاً لما ركس الذي هو صيغة اخرى من صيغ النموذج، الا بالبعد المتعاقب التخلق من فرضية داروين حول الصراع من اجل الحياة. انه لامر طبيعي: مسألة تراث، لكن ايضاً طريقة لمصالحة

(*) التشديد منا.

جميعه Synthese (*) مع متطلبات الفردانية السياسية والليبرالية الاقتصادية. من هنا قيل انه ظهر، في نهاية المطاف، مشروع مهندس ضخم قائم على معرفة موحدة كلياً، مشروع سبنسري تخصيصاً. اما موضوع هذا المشروع فهو تأسيس اشكال شتى وشاملة لمعارف ثقافية واجتماعية تفني بوعود نموذج خاص من التجربة الانسانية على مستوى العالم.

٣ - مفهوم اديولوجي

المقصود اذن هو اكثر من توسيع متعسف لتصورات اعطيت لمجالات ما زال استخدامها سيئاً التحديد، سيئاً الضبط، لانه سيء الترتيب. فتحت غطاء رؤيا مضادة لللاهوتية قامت رؤيا مضادة للغاية. بل اكثر من ذلك: انه فكر يرفض الغايات لكن دونما نقد لوسائله او مناقشة لمعاييره. هذه الاخيرة افترضت، ولم تُطرح طرحاً صريحاً ولا أدركت كما هي. انه ايضاً فكر عرقل البحوث في العلوم الاجتماعية والانسانية بتقدمه مبرراً للمسيطرين تحت غطاء النيات التمدنية.

أما اليوم؟ الظرف تغير لكن الالتباس ظل. من هنا الخطابات التي يختلط فيها الحدث بالقيمة، والهيام بالاصول بالافتتان بالمستقبل، حنين ما قبل - التطور بالثقة في انتشار التقدم. الم يُقَل ان التنمية، هي الغرب وهو يعيد انتاج نفسه، وان العالم بامكانه ان يتطور بشكل مختلف؟ الكلمة تبلور تساؤلاً ابعد غوراً، القلق الذي ايقظته صيرورة مأزومة. لا شك ان المظهر المأزوم هو هنا عرض واقع تناحري مقبول بَلَّة مُبرراً بمعاينة ان لا سبيل ابدأ لجعل التنمية موضوعاً لتعريف مرض للجميع، اي بالنسبة للجميع البلدان، لجميع التجارب وجميع

(*) الجمعية هي نتيجة جمع الطريجة Thèse والتقيضة Antithèse (الترجم).

المطالب. هل يفهم من ذلك ان عليه ان يتحقق على نحو مختلف وان يسلك مسالك متنوعة؟ لكن ما الذي يحدد حيثذ هذا التنوع في تنوعه؟ هل هو غط التنمية؟ وما هو؟ وما الذي يجعله «غط...» ولاي تنمية هو غط؟ تبدو الطرق التي سُلكت حتى الآن غير سالكة، والطرق التي ينبغي اتباعها ما زالت تترأى مغلقة. اننا نتذبذب بين نموذج فقد قوته وحظوته وفكر ما زال لم يبرهن على نجاعته. وهذا هو ما ينبغي ان نطلق عليه بالمعنى الحقيقي للكلمة: «الازمة». ذلك - لكي نوضح كلمة مشهورة ان مشكل المصير يطرح اليوم نفسه كتطور، والجهد العام من اجل تنمية الجميع يبدو من التأكد والاهمية بحيث غدا صنواً لبقاء السلام. السلام الشامل الذي تجعله مراكمة الثراء، وتجديد الانتاج والتنظيم في المحاور المحظوظة وحدها صعباً. السلام الموزع بعدل بقدر ما الاقتصاد الذي يولد الصراعات يعيد انتاجها، في عالم اليوم المعقد، على مستوى فئات المجتمع السفلي التي هي ايضاً اكثر الفئات عرضة للاخطار.

ليس بالامكان التفكير بان الامر يتعلق بمشكلة جزئية الا اذا اثبتنا وجود ميكرو أنظمة سياسية واجتماعية(*) تُفهم بدون رجوع إلى المحيط العام - وبالتالي العالمي -. او ان مقاومة بروتسيستات (عمليات) ازالة الحواجز التي تخضع كل تطور لاعادة انتاج نموذج بعينه اثبتت جدواها. او رغم ان الحركة، التي تقاوم بروتسيست التكامل المسؤول عن اكثر الفوارق سوءاً، كما تقاوم التدويل لصالح النظام العالمي المنتج، لم تبلغ بروتسيست ادماج جميع المجتمعات الانسانية في الآلة

(*) Micro الدالة على الضالة و Macro الدالة على الضخامة. من الافضل تعريبها لا ترجمتها تناساً للوضوح والدقة.

الاقتصادية الحديثة، مع وسائلها المالية، تكنولوجيتها واسواقها. بدلاً من هذه الاثباتات، فإن بداهة التنمية التي ظلت طريقها هي التي تذهلنا: تصدير المنتجات الاساسية الحلول محل الواردات، الصادرات الصناعية. من هنا نتجت ازمة التنمية، ازمة علمية، ثم اديولوجيا الازمة وازمة النظرية. الامر يتعلق عندئذ، وقد بلغنا إلى صياغته العامة، بمشكلة كونية. وهذا ما يختصر في كلمة: لم تكن عواقب الرحلة من النمو إلى التنمية حميدة، واسوأ من ذلك ايضاً الاعتقاد بأن النمو ينتج التنمية، علماً بأن مضمون هذه الكلمات لا يدل على مجرد كلمات، بل على ٨٠٠ مليون من ضحايا الفقر المدقع! وشمولية المشكلة تظل هي الاخرى بحاجة إلى اثبات. لغة التحديات تسهم قطعاً فيها. لكن اليس جد مأساوية جد جزئية وجد احادية الجانب؟ وهذا ما توقعه فرانسوا بيرو منذ عشرين عاماً! استعراض التحديات مرتبط دائماً بالمسألة التالية: (كيف نغير المجتمعات والثقافات التي تصادفنا لنجعلها مؤهلة لتصنيعنا)، او جديرة بتنمية مخصصة بحقن بضع جرعات من الارباحية؟ كما لو ان كون مجتمع ما مختلفاً عن النموذج الراجح يشكل عقبة في وجه التنمية، او سبباً «للازمة» وعلة لها، وكما لو كانت نظرية الفقر هذه لا تخفي ايضاً فقر النظرية. ان الامر، اجمالاً، لا يتعلق بازمة عامة بقدر ما يتعلق باثر الشمول المرتبط بطبيعة المسرح العالمي.

٤ - بيد ان ذلك مؤشر شمول

اذن الازمة عالمية - لكن بمعنى جديد. ذلك ان المقصود ليس لحظة عصبية يمر بها البروتسيس الجاري بل كسر هذا البروتسيس. هناك، من جهة، تكامل، تدويل وتعميم. وهناك، من جهة اخرى،

اشكالية تدفع إلى الاقليمية، إلى بروز المناطق، إلى المطالبة بالهويات. الحركات المتضادة ليست اضداداً لنفس الحركة. انها كواشف لشمول كامن، لا لان مسرحها هو نفس العالم، او لان تخلف البعض والتنمية المفرطة للبعض الآخر تشكل سَفْحَي «سوء - التنمية» المتكاملين: بل ايضاً وخصوصاً لان الحل المطلوب ينبغي ان يكون تطور الجميع السليم، او بعبارة اخرى المشروع السياسي والثقافي الجدير بعالم لن تتعامل فيه الانسانية الا مع المهام التي باتت فعلاً قادرة على انجازها لانها متطابقة مع المسائل التي غدا بامكانها صياغتها وحلها. ليس هذا، بالتأكيد، الا طريقة ذاتية لفهم الازمة، الا انتقالاً إلى الاقصى، حصل انطلاقاً من المكان الذي ترسم فيه النواقي Les Négatifs: ازمة شغل، ازمة مدن، ازمة نفط ونهاية الرخاء؛ او: تفاقم البؤس العام افقار غالبية سكان العالم. كل ذلك مجتمعا: رغم ان الوقاحة تلقن انه حتى الموت قابل للحياة، فان عالم التناحرات الراهنة ليس عالماً قابلاً للحياة اذا كان ما زال لحقوق الانسان في العمل والكرامة معنى. بالتأكيد، سواء كنا لم نعد نريد انسان الاستهلاك L'homo Consumens، او لم نعد قادرين على ارضائه فان التشكيكات تتلاقى: ما لم نعد نريده وما لم نعد قادرين على تأمينه، ما نرفضه. يقودنا إلى نقد نماذج الثقافة، مفاهيم العلم والثقافة، غايات السياسة. ان فكر الشباب العفوي حول التحرير، حقوق الانسان والسلام تلتقي عندئذ مع حركات الامم المناهضة للاستعمار وقلق مفكري العصر. انها حركتان تتلاقيان. والازمة تبدو ازمة نظام وازمة البروتسيس الذي انجبه ويتحكم فيه. ازمة شرعية هذا النظام ايضاً: وهي محسوسة بقدر ما غدا الشمول السائد موضع شك وانتقاص من قبل الشمول الذي تنادي به الهويات من اعماقها. انها ازمة الحداثة: الوعود والاقوال التي

اقامت، لزمن طويل، صورة للتاريخ كبروتسيس مُوحد، قد كشفت الحقيقة: حقيقة اقتصاد وتقنية استوليا على خيرات المهزومين وتهدد بالاستيلاء على الخير الوحيد المتبقي لهم: ارواحهم! لقد غدت صورة التقدم باهتة: فالفقر والعنف ينفياها. لكنها لم تفقد بعد سيطرتها كما لم تفقد فكرة تنمية متوازنة، متميزة شبيهة بالنمو العضوي قدرتها على شد الانتباه. والادهي من ذلك: نمو كائن حي تكون تبعاً لبروتسيس الانتخاب الطبيعي(*)... . كما لو كانت احوال العالم ناجمة عن تاريخ طبيعي. كما لو كان بروتسيس التكامل - التفكك يستبعد كل ارادة بناء، موجهة ايجابياً نحو تأصيل وترسيخ التنمية، نحو تأسيس حركة عالم جديدة، عالم يفكر، على غرار حاسبات المستقبل الآلية، بالتوازي لا بالتوالي، وكالتاريخ المتعدد المقبل، الذي يُكتب بترتيب إحدائي للاحداث لا في سياق زمني متجانس لتاريخ اخضعت له تواريخ اخرى استخفافاً بتعدد الازمان الاجتماعية والتاريخية، بتنوع الثقافات السائرة نحو التلاقي في كونية الغد.

٥ - اقتراب يقره علم الاجتماع

ما لم يستطع الكلاسيكون الجدد ولا الكينزية تقديمه لنا، نحن مدينون به لحساسية ف. بيرو الابيستيمولوجية (المعرفية) الذي اهتم بتنظيم ما كانت تريد الاستعارة العضوانية اخفاءه.

وقد اتخذ هذا الجهد اتجاهات عدة:

الاول: تركيز على التفكير في النمو، في التنمية، في المكاسب Les

Voir texte cité dans Maurice Byé - G. Destanne de Bernis - Relations économiques (*) Internationales, J, 4^e édition, p. 1020.

Progrès والاصلاح الاجتماعي في المجال الذي يسمح لمعانيها بان تتحدد: مجال الاقتصاد ذي القصد العلمي المنظور اليه كعلم اجتماعي. لا لاننا نرفض كل استعارة، لكن هناك استعارات تخفي وتجمد الفكر؛ وهناك اخرى جد مساعدة على اكتشاف الوقائع. ليس المطلوب من هذا الجهد النقدي، فهم المنهج العلمي، بل تسديد خطاه. بل ان الهدف لأكثر دقة: شق طريق بين تصورات بدون واقع وواقع بدون تصورات. ذلك لانه اذا كان لا بد من الاحاطة بالميدان الاقتصادي، فذلك لانه يمكن ان يكون مجالاً لانتخاذ القرارات والتدخلات المستنيرة. والمستنيرة بالمعارف. الاقتصاد هو ايضاً نمط تدخل غدا موضوع علم، وتدبر نقدي دائم.

بالتأكيد، لقد سُجِّبَتْ سذاجة بعض الاقتصاديين المتزايدة، وعموماً سذاجة جميع اخصائي العلوم الاجتماعية. لقد اريد اخضاعهم لعلم اجتماع. علم اجتماع العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع. بل لقد حبد البعض حتى الالتجاء إلى المنطق. وهذا هو المهم: لن تتحقق هذه التوصية، اذا أخذت حرفياً، ما لم يشرع في تنفيذ برنامج دقيق للاستنباط، للتقيد وتوضيح ما هو قابل فعلاً للرصد، للتناغم، للتطابق بين التعبير والتجربة.

ما يُحدث او يُفسر التغير الاقتصادي والاجتماعي ينبغي ان يخضع لهذا التغير التصوري الأكثر دلالة من إشتقاق، والاكثر تأثيراً من معاني الالفاظ (سيمانتيك)، والاكثر فعالية من فلسفة محضة والذي يرمي إلى ادراك القضية الاقتصادية. يتناول التحليل اذن حقل القوى الفعلية حيث تصادم الوحدات الفعالة: الذات العاملة في الاقتصاد فرادى وجماعات. الخصائص: كلية حضور السلطة. الاوصاف:

علاقات بين فرقاء غير متساوين ولا متناظرين. فالرصد عندئذ هو التقاط، تأويل دقيق لسلسلة من الوقائع يُلقى عليها التاريخ أضواء لكنه لا يفسرها. لقد اكتسب التاريخ أهمية، وهذا الآن كثيراً ما يتم تحليلاً سيكون عنه القارئ فكرة واضحة بقراءة كتاب فرانسوا بيرو. انه يُعطي بعداً زمنياً للأنماء حسب البعد الاعتيادي، لان الواقع الاقتصادي، حتى ولو اختزل إلى مؤشرات البعد التي ترسمه، يظل مُعطى لـ «الزمان» «Espace - temps» الحق، للمكان الذي يُستنفد وللزمان الذي يتلاشى. انه يكتمل في تحليل تغيرات البنية، في أنماط التنظيم، في خطوط القوة التي تمر بها المكاسب الاجتماعية. التنمية، مؤشربعد، يأخذ معناه في التنمية التي تحتويه وتتميز عنه والتي تكشف الانجازات نجاعتها. الاقتصاد لم يعد حينئذ علم العلاقات بين الاشياء، بل ممارسة تعاون - المتنافسين وصراع - المتعاونين، المختلفين عن ذرات السوق المتجانسة المضبوطة بآلية الاسعار وعن صراعات النفوذ والصراع العدائي الذي يوضحه جدل الصراع بين السيد والعبد. ان فرانسوا بيرو يطرح على مبدأ الاقتصاد ذي القصد العلمي مسلمة أساسية: الحياة. مجموع القوى الاجتماعية التي تقاوم الموت.

٦ - تلاقي العلوم والقيم

منذ الآن، يلتحق العلم هنا لا بالحكم السليم وحسب بل بالحكم العادل ايضاً: «ان التجربة، كما يقول فرانسوا بيرو، التي تعلمتها الشعوب من الخديعة التي كانت ضحيتها لما قبلت بسلبية مفاهيم، تعقيدات واستراتيجيات لم يقع تحضيرها انطلاقاً من تجربتها الخاصة وحسب، بل انها طُرحت عليها» بل فُرضت عليها خدمة فقط لمصالح القوى القابضة على زمام الثروة. وهكذا فقد اهتم بالموضوع

الاساسي للاجتماع الذي نظمناه في كيتو (الاكواتور) من ٢٧ إلى ٣١ اغسطس ١٩٧٩ لبحث فكرة تنمية شاملة منبثقة من الداخل Ondogene ومتكاملة: من بين هذه المفاهيم الثلاثة، الانبثاق من الداخل هو الاكثر صعوبة بلا جدال: استثمار الموارد الداخلية للامم، اعتماداً، أولاً وبالذات، على نظام القيم الثقافية الجديرة بان تحترم وليس فقط على القيم الجديرة بان تحسب؛ التنمية المنبثقة من الداخل هي مواجهة الحقيقة التي أخفيت تماماً الا وهي ان التنمية لا تكون بدون جميع اولئك الذين لها عندهم معنى، ولا سبيل اليها اذا كانت موجهة ضدهم، وهي ليست حرماناً تبرره وعود مشكوك فيها. انها انجاز، ازدهار وتحرر. انها ليست موضوعاً لنقاش اكايمي بين متفائلين ومتشائمين: لا نستطيع ان نحكم على جهد يطمح إلى ان يوجد، اعتماداً على العلم والعمل معاً، حركة اكثر مواتاة للتطلعات الانسانية واكثر وفاء للمتطلبات العلمية بانه غير واقعي.

٧ - تنمية من اجل جميع الناس ومن اجل الانسان

وبناء على ذلك تبدو التنمية على شفير توتر خلاق للمعرفة والقيمة اللتين تضطلع اليونسكو برسالة دفعهما قدماً واعلاء شأنهما.

بالافتكار الفلسفي، وهذا قيم لاكثر من سبب: لان التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية، وليست نتيجة للاجماع على المصلحة العامة، ولا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء، ولا تكتفي بمجرد مناشدة اخلاقية لتلبية حاجات الانسان. رغم ان بعض هذه العناصر تنظافر على تعزيزها، فانها لا تستطيع ان تكون الا ثمرة لمشروع صادق العزيمة، التقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة.

وهذا ما يجب ان يكون، بالنسبة لجميع العلوم الاجتماعية وخاصة بالنسبة للاقتصادي، متطلباً يخضع، في خصوصيته، لمعرفة واعية باهدافها، قادرة على تغيير اسسها، وعلى الارتباط الوثيق بالمعارف الاخرى، وعلى تحديد نسبية قواعدها، تأثير السلطات التي وجدت نفسها بفضل سذاجتها بين يديها. ان جهد التجديد النقدي يكشف شروط المعرفة، يُذكر بان الواقع نفسه لا يستطيع الافلات من سلطان الحق، ولا يستطيع ان يستغني عن الاقتراب الدقيق. واذا قيل بان فلسفة التنمية القديمة مرتبطة بشروط ومعطيات تاريخية تغيرت، فلنقل انها المهمة فكرية مجيدة ان نتفحص شروط الامكانية التاريخية لتنمية جديدة: وهي فريضة Féquisit يفرضها واقعنا علينا. حَسْبُ الفلسفة ان تُذكر بان ذلك شيء آخر يختلف عن ضرورة عرضية Impératif Extrinsèque وظرفية: فكرة سياق مدلولات جديدة تجعل الحرية ملموسة. هذه الفكرة التي ما انفك فرانسوا بيرو يدعونا للتفكير فيها، وهي كفيلة بان تقودنا اذا عملنا بها الى عالم جديد.

محمد علال سيناصر

تمهيد

منذ الحرب العالمية الثانية، اثارت إعادة التوزيع العالمي للقوى سلسلة من النتائج المتفاعلة التي تستدعي مراجعة الانماط المألوفة للنظر في الاقتصاد، في المجتمع والعلاقات بين الأمم. المذاهب المنحدرة من أوروبا تواجه اليوم بالنقد والرفض من الشعوب المهضومة الحقوق التي بات بإمكانها منذ الآن، ان تكشف في وضوح النهار عن الرفض الذي طالما أنضج في نار الاحقاد والاحتجاجات الصامتة. في غمار صعود الأمم السائرة في طريق إعادة صنع نفسها والجمهير الانسانية التي لم تعد تريد بعد اليوم ان تُنسى، تتشكل تيارات مذهبية تُنشطها طموحات ذات اهمية عالمية لا تصد ولا ترد.

انها تتحدد وتنظم في البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد (ن.أ.ع.أ) وعن تنمية جديدة (ت.ج.). وهذه الاخيرة هي ما اقترحه اليونسكو علينا للتدبره ونكتب فيه، كامتداد لاجتماع الخبراء الاخير المنعقد باكييتو (الاكواتور) (*).

لم يرفض كاتب هذه الصفحات الاقتراح رغم انه قدر المسؤولية الملقة على عاتقه والمهمة المريعة التي هي كتابة مدخل الى فلسفة

(*) اجتماع خبراء، بحث حول فكرة تطور متكامل، كينز، اكتوبر، ٢٧ - ٣١ اغسطس ١٩٧٩.

التنمية. لانه مافقء؁ منذ ثلاثين عاماً*)؁ منكباً على تحليل التنمية وتحديد خصائصها؁ ويتمنى ان لا يُتهم بالادعاء المغرور: انه ينوي تقديم اسهام متواضع لعمل الطواقم الكفئة؁ والعديدة؁ الناشطة في جميع انحاء العالم. ربما كان كل اقتصادي واع بواجباته مديناً لها؁ بالقيام في اتصال بها؁ بنوع من محاسبة النفس بمناسبة ما انجزه وان يشهد على ما يستطيع ان يقدمه الفن الذي يمارسه.

قناعتي الشخصية هي ان الاهتمام بالتطور يبشر بمراجعة جذرية سواء في مجال الاقتصاد او ادوات التحليل المطبقة فيه. ذلك ان التنمية تحيلنا إلى الانسان؁ إلى الذات؁ إلى العنصر؁ إلى المجتمعات الانسانية؁ إلى غايتها؁ إلى اهدافها التنموية دون شك. حسب المرء ان يقترب من فكرة التنمية حتى يغدو بامكانه توقع مسلسل من التنميات الجديدة توجهها المقاربات المتابعة للقيم التي يؤمن بها الناس وشروط تحويلاتها التاريخية إلى اعمال وانجازات.

صدرت الدعوة لتطور آخر^(١) في حقبة لم تعط فيها استراتيجيات التطور العالمية ما كان منتظراً منها. اذا كان العقد الاول للتنمية ايجابياً؁ فان العقد الثاني لم يحقق اياً من اهدافه: لا معدل ٦٪ من النمو؁ ولا المبلغ المقرر في المساعدة الحكومية (١٪ اجمالي انتاج البلدان المتطورة الخام بالنسبة للمساعدة الكاملة) (٧؁ ٠٪ بالنسبة للمساعدة

Réunion d'experts, recherche sur l'idée d'un développement intégré Quito, Equateur, (●)
27-31 août 1979.

F. Perroux «De l'avarice des nations à une économie du genre humain», Exposé à la semaine sociale de Dijon, 1952.

ف. بيرو «من بخل الامم إلى اقتصاد للنوع الانساني»؁ عرض قدم في الاسبوع الاجتماعي لديجون؁
١٩٥٢.

الحكومية)، ولا التنسيق الناجع للتدخلات.

التنمية الجديدة تطمح إلى ان تكون «شاملة» «متكاملة» منبثقة من الداخل. كل واحد من هذه الالفاظ له معان عديدة ومقارنتها لا تقدم معنى احادياً (جلياً). فضلاً على ان تنوع المصالح المتعارضة يُنتج تفسيرات متناقضة فيما بينها.

انه لجيد ان تُرصد هذه المصاعب من الخارج قبل محاصرتها بالتحليل.

الشمول يعني نظرة تشمل مجمل ابعاد كل انساني وتنوع المظاهر التي ينبغي الاضطلاع بها في علاقاتها، فيما وراء التحاليل المتخصصة. من البديهي، ان العبارة تنطبق على مجمل الابعاد والبنى المتنوعة، امة، «منطقة امم» العالم كله.

المنبثقة من الداخل تحيلنا، في الرياضيات المعمول بها، إلى المتغيرات التي تشكل نظام المعادلات المقبول؛ وهي متعارضة مع المتغيرات الخارجية المنشأ المعطاة والخاضعة، عند الاقتضاء، لمعالجة منطقية مختلفة. لكن، نعت المنبثق من الداخل يشير في مصطلح المنظمات الدولية، إلى القوى والموارد الداخلية لامة ما واستثمارها واحيائها المتناسك.

اما متكاملة، فتعدد معانيها في منتهى الوضوح. نستطيع الحديث عن التكامل بين امم عديدة عندما يتم توحيد عدة امم في كل اكثر تماسكاً. عموماً يدل لفظ «التكامل» على تجميع وحدات او عوامل في مجموع واحد. فالتنمية المتكاملة تستطيع ان تدل اما على التكامل بين مناطق عدة، واما على ترابط جيد بين قطاعات، مناطق وطبقات

اجتماعية . كلا المعنيين متوافقان مع بعضها بعضاً في نهاية تحليل وثيق الصلة بالموضوع .

من الاكيد ان ندرك، منذ البداية، بان كل واحد من هذه الالفاظ يمكن ان تفسره المصالح المختلفة وانطلاقاً من مذاهب اقتصادية، لا تنطلق من نفس المقدمات ولا تقود اذن إلى نفس التوصيات . ان مكائد العقل وحيل التاريخ ينجم عنها في المفاوضات الدولية تفسيرات متعارضة تعزوها المصالح المكتسبة إلى عبارات عامة . وهكذا، فان التنمية الشاملة تستثير نقد الاقتصاديين المتعدين على مؤشراتهم الخاصة فيما يتعلق بالتنمية، بالتنميات، بالانكماشات النقدية ومعدلاتها: فهم يحاولون القول ان التطور لا يقدم نفس امكانيات العطاء، في حين ان عدة مؤشرات اشارت اليه . اما انصار التطور، فبعضهم يلح كثيراً على الشروط الخارجية والبعض الآخر على الشروط الداخلية لمجموعة معينة . عندما يدور الحديث عن الحاجات الاساسية، فان بعضهم يتخوف من الرغبة في اعادة بناء العالم المتخلف بمساعدة «الهبات» (Gifts)، والآخرين يخشون ان يقود رفض التوسيع المشروع لاقتصاد «الهبة» إلى اهمال منح كل كائن انساني شروط عيشه؛ وسيشجبون الرضى، بذريعة الاستحالات او وفاء لتفسير متعسف للبيرالية - بتدمير الطاقات الكامنة، الجسدية والفكرية . لذلك فان وصايا التقشف الموجهة لسكان يعيشون على حافة مستوى الحد الأدنى للحياة، ستبدو للبعض نظرة سليمة. ولللبعض الآخر وصية فيها نظر بالنسبة لسكان يُشكل مستوى طموحهم محركاً للتطور.

التحليل الموضوعي يُزيل كثيراً من سوء التفاهم الأنف . هذا التوضيح لا بد منه لان الامر يتعلق بمصير مذهب التطور السائر في

طريق التجدد.

خلال الخمسينات، ركزت البحوث حول تنمية الدخل القومي الخام. والعناية التميزة التي حظيت بها التنمية تشكلت من تلاقي المحاسبات العامة، والدراسات الاحصائية المعتمدة على مواليات طويلة وعلى التعميمات الاستكاثيكية للنمو المتوازن.

التحليل المجدد، الذي حاول منذ ثلاثين عاماً ان يميز بوضوح بين وقائع بالامكان ملاحظتها، تقعيدها وتقريباً تكميته، مثل النمو، التطور، المكاسب، التقدم، لم يشق طريقه الا مع التجربة التي تعلمتها الشعوب المهضومة من الخديعة التي كانت ضحيتها لما قبلت بسلبية مفاهيم، تعقيدات واستراتيجيات، لم يقع تحضيرها انطلاقاً من تجربتها الخاصة وحسب، بل انها طُرحت عليها من قبل الغرب خدمة لمصالحه.

نتائج هذا الوعي تنتشر ببطء. فالجديد يلاقي دائماً مقاومة شديدة. عندما تعاكس الجدة الفكرية، بعد قرنين من الهيمنة السياسية والسلعية، المصالح الملموسة جداً التي تثيرها في الازدهان كلمات غالباً ما كانت سيئة التحديد مثل اقتصاد السوق و«الرأسمالية»، فان المقاومة تكتسي قوة ومدى استثنائيين: وتنظم على جميع المستويات، علنية او سرية، صريحة او مخادعة؛ وهي تصدر عن تحالفات قوية تحالف الدول والطبقات المسيطرة، وايضاً تحالف اصحاب الاعمال والمثقفين الخائفين من اجل التضحية بالحقيقة على مذبح مهن بدون مشاكل وتصفيق المجتمع الراقي.

ان تطور كل انسان وجميع الناس غاية ينبغي ان تصبح اليوم

مقبولة من مسؤولي السياسة، والاقتصاد، والبحث، حيث ان بعض الحيل المفصولة قد عراها اليوم التاريخ المعاصر لقاء ضروب من العنف الدموي تثيرها اشكال العنف الكامنة في المؤسسات.

اصاب الكلاسيك الانجليز الاوائل باتخاذهم العالم كله والانسانية قاطبة مجالاً لتفكيرهم. لكنهم اضلوا العقول عندما نسبوا للصناعة القدرة على اقرار السلم الشاملة، وإلى توسع السوق المقدرة على توزيع الموارد حسب مقتضيات النجاعة «الاقتصادية» والعدالة «القابلة للتحقيق».

ان اعادة نظر عميقة في مسلمات ونتائج تراث الكلاسيك الانجليز واتباع الكلاسيكية الجديدة، الذين هم ابناؤهم العاقون، غدت اليوم كسباً من مكاسب الجماهير الانسانية الراغبة في الحياة دون ان تكون موسرة.

نمو الثروة الذي تكشفه محاسبات ناقصة وخادعة، بات يخدع اقل فاعل. هل هو نتيجة ووسيلة تطوير للناس والموارد الموجودة بالقوة او بالفعل ام لا؟ ان طبقات هائلة من الطاقة الانسانية غير المستثمرة تطلب ترجمتها إلى تنمية ومشاريع. ان هذا هو المعنى الاكثر عمقاً للتنمية الجديدة التي هي ليس فكرة تصدير لاغنياء الغرب، بل انها تعنيهم هم انفسهم بقدر ما تعني الشعوب المهضومة.

بعض اشكال التنمية عند الاغنياء ضرورية لتأمين تنمية افضل لاکثر الشعوب حرماناً. اننا باعتمادنا على جهد مزدوج يرمي إلى هدف مشترك نستطيع ان نأمل تقليص اكثر الاختلالات جلاء في الاقتصاد العالمي. اعادة هيكلة الانتاج والتبادل مادياً تتطلب تجديد ادوات

التحليل والمذاهب. إلى هذه المهمة الحضارية تدعى اليوم حضارات أصيلة حاولت في ظلها عبر العصور مجموعات انسانية ان تُسجل مبررات حياتها.

تبدو التنمية الجديدة، في اطار نظام اقتصادي عالمي جديد، من وجهة النظر هذه، كعمل جماعي يفرض تصوره وتحقيقه وضع اساس الفكر الاقتصادي موضع التساؤل والشك^(٢). عادة يُعرّف الاقتصاد كـ «علم» اسداء السلع النادرة. الندرة التجريدية مشتقة من واقع ان مواطن الشغل اكثر من السلع او، بعبارة اخرى مماثلة تقريباً، ان الحاجات تتجاوز السلع المتوافرة. الاختزالية المطبقة على هذه المتباعدة الجبرية حُوّلت إلى تصورات محايدة زعمًا للمنفعة العائدة إلى الاهمية المنوطة بسلعة ما والحاجة المستوعبة في رغبة الشراء. نعرف هنا على نوع «التمحيصات» التي عودنا عليها ف. باريتو Pareto والتي تستبدل بالفرد تعيين الصلات المشتركة بين كميات السلع والنقود، اي انه يتم بنتيجة التبادل القابلة للعزل افتراضاً لا بتشكيل القرارات التي تقود اليها. وفي نفس الوقت تترجم المعضلات نفسها بالبحث عن «زائد» صاف من السلع او النقود.

هذا الاقتصاد المحض لا يحتاج، لكي يُرسم الا للسوق ومجالاتها الذي افترض تجانسه حيث يتعامل افراد افترض ايضاً انهم متماثلون ومتساوون. اما التنظيم المرتبي الملازم لكل مجتمع فقد افترض هو الآخر مُسلّمة وبدون تأثير على المبادلات السلعية. وينجم عن ذلك ان الندرة، وهي تصور اساسي للرسم كله، تُحدّد بتعيين الصلات المشتركة بين رصيد ما من السلع ورغبات الاستخدام، او بين وسائل الدفع ورغبات الشراء. «حياد» هذه العمليات الذهنية يُخفي وضع

حاجات فيزيولوجية، وغمراثر طبيعية، وطموحات ذات طبيعة فكرية واخلاقية على نفس المستوى. وهذا يقتضي في منطق النظام، الرجوع إلى منفعة لا تدع، باستقبالها لجميع المخللات وجميع التقديرات، غير عناء تخصيص هذه المخللات والتقديرات لبلوغ الحقيقة، او انها، كرمز للمادية مبتذلة، لا تقرأ حساباً لا لسلوك الناس ولا لتاريخهم.

نتائج هذا الموقف هي عدم التمييز بين انواع من الندرة تدعونها التجربة اليومية والملاحظة المنهجية للتمييز بينها. الندرة التي يقاسي منها الفرد في علاقته المباشرة بالطبيعة لم تتر ابدأ ردود الفعل التي وصفت في «الروبينسونادات»^(*)؛ لقد تجمع الناس للنضال ضد الندرة الطبيعية محولين لها من ثمة إلى ندرة اجتماعية، اي إلى ندرة للتفاوت بين الافراد نصيب فيها. انه لمن الالهية بكان اذن ان نأخذ بعين الاعتبار، في المجتمعات المتقدمة، الندرة التي توجدتها المؤسسات التي تعطي لكل دوره وتحصر بالتالي دائرة تصرفاته الممكنة اجتماعياً. الندرة التي يكشف عنها السوق ليست مستقلة عن الادوار التي ينيطها المجتمع بالذين يلعبون فيه ادوارهم، خصوصاً بالعامل الاجير والعنصر الذي يبت في استخدام وسائل الانتاج. النضال من اجل تخفيف الضغوط المرتبطة بالتوزيع الاجتماعي للادوار يؤثر على اشكال وسير الاسواق^(**).

يقود هذا التحليل الاول للندرة المجردة في الاقتصاد التقليدي

إلى التشكيك في التدنية تحت الضغط Minimisation sous Contrainte

(*) اشارة الى روبنسون كروزو بطل قصة دانيال فوري (١٧١٩) الذي استطاع، رغم ندرة وسائل العيش في جزيرة معزولة، ان يؤمن نجاحه اعتماداً على صمله. (المترجم).

التي هي المرجع الاساسي للاقتصاد العقلاني وانموذجه Paradigme .
فالحاسب، الذي يريد اخذ قرار، يختار من بين مزاجية الوسائل
والاهداف ما يتضح انه افضلها، اي ما يَعدُّ، تحت الضغوط الصريحة
للعملية، بافضل النتائج وادنى التكاليف. الرسم البياني واضح وترجمته
الجبرية والعديدية لا تشكو من مصاعب خاصة شرط ان نقف على
مستوى من التجريد حيث لا يسأل عَمَّنْ أَوْج Maximise، وما أَوْج Ce
qui est maximisé وعن النتائج الثانوية المترافقة مع التأويج
. Maximisation

يتبين المرء ذلك من هذا المثل: مؤسسة كبرى تقام في بلد سائر
في طريق التطور. انها تأويج الربح المنتظر كقيمة تحت ضغوط تكاليف
الانتاج، النقل، التوزيع. فهل تدخل في حسابها التلوث الذي تسببه،
الاذى الذي تلحقه بالأهليين والاختلالات الثقافية؟ بالطبع، لا؛
فهذا خارج عن قانون اللعبة واذا قومت بنود قائمة الشروط هذه
العناصر، فان التفاوض عليها يتم بين قوى.

في شروط مختلفة طبعاً، تُطرح نفس القضايا اذا كان الامر
متعلقاً بمؤسسة كبرى ومحيطها الطبيعي والاجتماعي في بلد متطور.
التأويجات الخاصة Privées لا تتلقى منطقياً معنى يحتاج به على الجميع
الا في اطار تأويج جماعي او حكومي. وهذا ما لم يجد بعد قواعده
الدقيقة، الاكيدة والتطبيقية Opérationnelles .

لو ان محاولة من هذا النوع تمت فانها كانت سترمي إلى تأويج
هذا الكيان المبهم المسمى «الرفاهية» (Mexfare) المحسوم من القيم،
من السعر ومن كميات تشكلت في السوق الذي لا يملك القدرة على

انتاج المساواة بين الافراد الذين يشاركون فيه، غير متساوين في الموارد وفي الاعلام. يقدم التأويل تحت الضغط والتوفيق بين مثل هذه التأويلات مرجعاً يستدعي تطبيقه العملي الكامل تحفظات خطيرة.

على الصعيد النظري تظهر التأويلات تحت شكل ستاتيكي بغض النظر عن الزمن. وهذا مفهوم: ذلك ان الزمن يحمل الجدة والمخاطرة، ورغم الانجازات المعروفة، فانه لم يدمج في النماذج الاحتمالية الا على نحو ناقص جداً.

الحسابات الاقتصادية الاكثر دقة تساعد القرار لكنها لا تحدده. فاذا رشحت نفسها لمساعدة القرار السياسي فانها لن تكون في متبى التعقيد وحسب؛ بل انها من طبيعة اخرى غير القرار نفسه الذي يتخذ باسم قيم لا تختزل إلى التكمية Quantification والتحسب Comptabilisation، مثل امن وحرية السكان مثلاً. من الضروري اذن الاشارة إلى حدود التعبيرات الكمية التي قد لا توجد خارجها، على قول بعضهم، ظاهرة اقتصادية. اذا كنا نريد ان يتخذ التعريف الاقتصادي من الواقع الملحوظ مرجعاً، فلا بد اذن من ان نتجاوز فيما نتجاوز مؤسسة السوق، واكثر من ذلك من ان نرضى بتحديد غير اكيد بما فيه الكفاية^(٤).

الاقتصاد هو التنظيم لمصلحة الجميع وكل احد، تنظيم العلاقات الانسانية باستخدام السلع النادرة اجتماعياً والقابلة للتكمية والتحسب على وجه التقريب.

هذا التعريف، ولنلاحظ ذلك، يشدد النبرة على العلاقات بين الناس والمجموعات البشرية لا على العلاقات بين الناس والثروات.

الاقتصاد الحديث العهد يتخلص بصعوبة بالغة وعلى نحو شديد
النقص من الفردانية النفعية التي وجهته عند ولادته والتي مُسخت إلى
الارضائية Hédonisme (التلبية القصوى للطلبات) وإلى مادية مبتذلة
بعيدة كل البعد عن مصادرها . « الفلسفة » التي يطبقها الاقتصاد الحديث
هي انعكاس لضرب من العادة السلعية التي تحطم التضامن الانساني ،
وتوجهياً ، القيم التي تُعرّف الانسان بما هو إنسان في كل الفلسفات وجميع
الأديان .

عند هذه النقطة تفهم مواجهة المجتمعات التقليدية لـ
«الاقتصادية» «économisme» التي تمارسها المجتمعات المسماة
بالمقدمة .

الباب «١» التصورات والمؤشرات

١ - الاشكالية المُحدّدة

يحاول الاقتصاد ذو القصد العلمي ان يكون مجموعة من الضوابط المتناسكة والعامّة، مؤهلة لان توضح صنفاً من الظواهر المسماة اقتصادية. نميز منها هنا ظاهرات التطور اي التغيرات المترابطة بعضها ببعض في مقابلة تعاقب «بالصدفة»، في الزمن اللاارتدادي *Le Temps Irreversible* والتاريخي، للاحداث والبنى.

بامكاننا ان نفحص، عندما يتعلق الامر بتطور الاقتصاد في مجتمع، اما نمو ابعاده واما نمو تعقيده.

ملاحظة ترقى كائن حي، نبات، حيوان، او انسان تتضمن نفس التمييز، لكن التطور يظل، بكل وضوح، التصور الاغنى من حيث الاعلام، بالنسبة للتحليل وبالنسبة للعمل.

وسنرى ان الأمر يسير على هذا المنوال ايضاً في تحليل اقتصادي ما شرط ان يجدد ويعمّق. فقد تركّز الاهتمام وتراكمت الجهود على

النمو بفضل اختزالية تقليدية متعسفة انفصلت عنها الاشكالية الاكثر حداثة والتنظيرات Conceptualisations او التعقيدات التي تكونها.

١. كل علاقة انسانية تتركب من عناصر متنافرة: فهي متركة من صراع وتعاون، من نزاع وتأزر^(٥). وهكذا الامر بالنسبة للتبادل الذي يتم بين عناصر فعالة مختلفة وغير متساوية من اجل صفقة معينة. العناصر مختلفة من جميع الاعتبارات البيولوجية، الذهنية والاجتماعية؛ فليس لها لا نفس الدخل ولا نفس التراث، ولا نفس الاعلام، ولا نفس المكانة في مراتب طبقات المجتمع. المساواة امام السوق عبارة خطيرة الالتباس بقصد تبريري: ولن تكون صحيحة الا اذا تحققت الشروط المستحيلة لوجود عناصر ذرية ذات بعد متساو ولا نهائي الصغر، محرومة من كل سلطة على السعر الذي تتلقاه بسلبية وهو الذي يملئ عليها قراراتها. كذلك تبدو جلية ومفحوصة بفضل ملاحظة وتفكير منهجين، العلاقة المتنسبة والمتناقضة Ambivalente للصراع - التعاون بين المجموعات المنظمة على اساس القرابة، الموضع او النشاط. فالفرد المنتمي لمثل هذه الجماعة يستمد منها قوة وضعفاً: مُعامله Coefficient الشخصي واحداثياته Coordonnées الخاصة في الموارد وفي كفاءة الاعلام ارتفعت وانخفضت.

٢. التعاون الصراعى Conflictuelles يمكن ان لا يكون مفهوماً من الاشخاص المعنيين (ولا مقصوداً منهم)؛ وهكذا فالتنافس الديناميكي الذي يثبت، بشروط، اقدام «المتفوقين» ويطيح بالاقبل تفوقاً هو صراع مقنن دائماً: النشاطات الصراعية لجميع الاشخاص مجتمعة تعطي، بشروط، منفعة جماعية. وبالامكان مقارنتها بنموذج ناجع للتعاون الطوعي اذا كانت قوانين اللعبة معروفة، مقبولة،

ومراعاة من الجميع ، او، في حالة العكس ، اذا وجد حَكَمٌ عليهم وقدير يستطيع بسرعة وبلا تكاليف اصلاح الاخطاء . ومن البديهي ان هذه الشروط لم تتحقق ابداً .

في جميع انظمة التنافس الاحتكاري ، نجد المظهر الصراعي جلياً ؛ بشروط معروفة ، يمكن ان تكون نتيجة الصراع ، في ديناميتها ، مفيدة للمجتمع .

٣ . عندما نفتح اعيننا ، نلاحظ في كل مجتمع ، ان التنافسات بين الافراد تزاول بفضل بنية تحتية جماعية بالنسبة للوسائل التي اقيمت عليها وكذلك بالنسبة للخدمات التي تقدمها . ومن جهة اخرى فالتنافسات تتكون حسب قواعد مرعية وفي اطار تنظيم معين . فالسوق ، شبكة الارتباط من خلال التدفق والاسعار بين وحدات وعناصر معتبرة في حكم المستقلة ، يولد من التنظيم ويقوم بوظيفته بفضل ؛ فهو لا يُوصف ولا يُدرك الا بالرجوع إلى ما قبل السوق L'avant Marché ، إلى ما يكيفه ويعطيه خصائصه في صورة معينة ، وبالرجوع إلى ما بعد السوق L'après Marché ، إلى النتائج التي تترتب عنه ، وإلى الآثار التي يتركها في الحياة الاجتماعية ؛ مع ف رويكه W. Röpke كل الصواب - وموقفه قدوة حسنة اذ انه يؤمن بالليبرالية - عندما اخذ بعين الاعتبار ما وراء L'au - delà العرض والطلب .

٤ . من خلال سير السوق وفق قاعدة الايسار Solvabilité دون قيد ولا شرط ، فان من لا يقدر على الدفع يحكم عليه بالاختفاء . هذه الصرامة تصحح دائماً في المجتمعات الراهنة بالتعويضات دون مقابل التي تُقدم مباشرة للمعنيين : (اكراميات ، منح ، «هدايا» ، Gifts)

Grants «Dons» وبالاقتطاعات القسرية (الضرائب). فالتبادل السلعي مؤطر بالتحويلات الاجتماعية والتحويلات الجبائية: شروطه، مقداره وناتجه متوقفة عليها. ومن هذه الزاوية فكل اقتصاد قابل للملاحظة هو اقتصاد مركب من عناصر متنافرة. ليس من الميسور ان نقيم تقسيماً صحيحاً مضمون ونتائج التبادل السلعي بمجرد ان نضع في كفتي الميزان المنافع التي تعطى والمنافع التي تؤخذ مسعرة بسعرها.

ان المزاومات الاقتصادية في انظمة اليوم المعقدة متداخلة مع المنافسات بين الامم والمجموعات الاجتماعية. التعصب لفكرة فرض التجانس على دنيا الاقتصاد والاجتماع محاولة للسيطرة عليها بواسطة رياضيات بسيطة او دقيقة، اتضح انه غير عملي لسبب مركزي وهو ان هذه الدنيا غير متجانسة اساساً.

انها تتكون من عناصر: من الافراد، المجموعات الجزئية، المركبة Structurés، من المجموعات الجزئية للنشاطات الاقتصادية «الصناعية» من المناطق، من الامم ومن «مناطق الامم».

٥. مفهوم البنية^(٧) يثير رعب الاقتصاديين الذين يرون الاقتصاد كحيز متجانس تنتقل فيه الجزئيات تحت مفعول السعر. اضافة إلى ان كل رصد واقعي وكل سياسة مدروسة تفرضان علينا ان نرى في الاقتصاد مجموعة من النسب والعلاقات في لحظة معينة او لفترة قصيرة وان نقر بانه، خلال فترة الزمن اللارتردادي الطويلة، نرى بعض التغيرات المسماة بالبنائية، مقارنة بالدول المتغيرة، تعرف تغيرات اكثر بطأً، واقل تواتر واقل اتساعاً من هذه الاخيرة. فالرساميل الثابتة بفضل بنيتها الفيزيكية ولانها حاملة لعدم قابلية

التجزئية من جهة ومن احدى المنظمات المرتبية التي تتمتع ببعض الجمود - وهما شرطان متلازمان عادة - ترغمنا على القول بان الاقتصاد الرأسمالي لا يمتلك سوى درجة محدودة من المرونة تحت تأثير السعر او تغيير خارجي المنشأ.

من مفهوم البنية يتفرع

- مفهوم تفضيل البنية - تفضيل السكان او/ وتفضيل اولئك الذين يتكلمون باسمهم.

- ومفهوم تأثير البنية (Structural Ascendancy)، الذي تمارسه بنية على بنية اخرى خلال فترتين متوسطة وطويلة من شركة إلى شركة ومن صناعة إلى اخرى، من منطقة ومن امة إلى اخرى.

تتفرع البنى الاجتماعية وبنى المجموعات الاجتماعية من الادوار الاجتماعية ومن قواعد اللعبة داخل المجتمع.

٦. كل بنية منظمة. و، البنى، في علاقاتها بعضها ببعض، ينسجم من يتخذون القرارات. وقراراتهم، ليست دائماً تقريباً منسجمة فيما بينها على نحو كامل ومستمر، فهي تحتوي على «تقاطعات» اي على نزاعات.

ومن ثمة ففي كل مجتمع السلطة لا مفر منها، ووظائفها المتنوعة يمكن اعتبارها كمجموع النشاطات التي تمارسها لتتيح للنزاعات بين الاجزاء بان تكون مخصصة للكل.

تحليل السلطة من هذه الاعتبارات جميعاً، وخاصة الخاصة من الاعتبار الذي اشرنا إليه آنفاً، هو احدى النقاط الاكثر ضعفاً في

التحليل الكلاسيكي الجديد الواسع الانتشار اليوم والذي ينبغي، مع ذلك، ان يقاد بنشاط، على طرق جديدة، لادراك التخلف والتقدم.

٧. ان التطور يُنجز، بين الاجزاء او المجموعات الجزئية المركبة داخل مجموع مركب هو الآخر، عبر جدليات، عبر تعارضات ديناميكية بين مجموعات مركبة، افعال ورود افعال لا ينتج عنها، خلافاً للجدل «المحض» تدمير مجموعة جزئية من قبل اخرى، بل ينتج عنها، في شروط تفاوت ديناميكية، تحويل الاثنتين إلى بنية جديدة ناجمة عن لقاء صراعي بين البنيتين الاصليتين. هذه الطريقة في الفعل Modus Opérandi ذات التطبيقات العديدة بالنسبة للبنى الاقتصادية والبنى الاجتماعية تبدو، عند الاختبار ذات اهمية حاسمة لوصف وتفسير التطور.

هذا، باختصار شديد، تذكير بحركة بحث ورسم لبعض التصورات التي طُرحت مطولاً في كتابات سالفه. كان لا بد من اعادتها إلى الذاكرة للدخول إلى التحاليل التالية:

٢ - النمو

النمو^(*) هو انماء حجم وحدة، غالباً الامة، معبراً عنها بالانتاج الكلي الخام (مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية داخلاً في ذلك الامور تيسمون^(*))، نسبة إلى عدد السكان.

(*) ترجمت Amortissement في القواميس الفرنسية العربية والانجليزية العربية بـ «استهلاك». وهي ترجمة مخطئة. علاوة على انها ستكون خطأً هنا مصدر بليلة خطيرة لذا رأينا تعريبها لا ترجمتها. لامور تيسمون معان عدة منها: «تقسيم اداء التكاليف خلال فترة زمنية واعادة التجديد للرأسمال المالي لتمويض ما يلي وتقدم من الرأسمال المادي». (المترجم)

بينما يتحدد التوسع في فترة قصيرة، فإن النمو يتعلق بفترة اطول (لنقل تحديدًا للفكرة، انطلاقاً من المخططات الخماسية الاربعة).

هذا الانماء الدائم للحجم مفهوم مفيد لكنه مبهم، يدين بنجاحه لبساطته النسبية وكذلك للسهولة النسبية والخداعة كثيراً في التعبير عنه برقم. غالباً ما ترجمت الدول هدف سياستها الاقتصادية بمعدل نمو مقارنة زمنياً بمعدل دول اخرى، وهو امر مريب ولكنه يفسح المجال لأكثر الالتباسات سوءاً.

نعرف اليوم، بفضل الدراسات الاحصائية التي قادها سيمون كوزنيتس S. Kusnets على مستوى العالم، نواقص معالم النمو الكمية. انها مرتبطة بالمواد الاحصائية وطرق المحاسبة العامة. رغم وفرة الاحصاءات، فإن ايّاً من الاخصائيين لا يشكك في نقص الاعلام فيما يتعلق بالمعطيات المتوافرة، بالامس واليوم، في مجالات الانتاج والتوزيع الاساسية.

ان حب الاطلاع لدى التحليل الاكثر حداثة وقدرة على تنوير تطور البلدان النامية هو تحديدٌ الذي لا يمكن ارضاءه؛ وهذا مفهوم، فالاحصاءات جُمعت لاغراض لا علاقة لها كلياً بفحص النمو: انها تقيد التحقيق الوصفي والتحليلي؛ حبذا لو اعيد رسمها - وان تكن مهمة بطيئة ومكلفة - لتكون مرنة وذات معنى.

عملياً، لا نعلم الا اشياء قليلة جداً عن التقييم الدقيق والكمي لباحث التطور وعن آثاره، بالتجديد وانتشاره، على الثقافة والتكوين المهني، على التلوث والاضرار بالبيئة، على التطابق بين تغيرات السكان النوعية ومعدلات النمو.

ان النمو قد اعتبر بحق كملازم دوماً لادخال تغييرات على البنى: لا وجود لنمو متشابه دوماً لادخال تغييرات على البنى: لا وجود لنمو متشابه الوضع Homothétique ولا في حيز موزع بالتساوي. ان تعديل النسب والعلاقات بين الاجزاء داخل الكل هو فقط ما كشفه الانحلال السريع لـ «فروع» او «قطاعات» الانتاج، لكنها ما زالت في بداية بدايتها فيما يتعلق بالمناطق، ولا تسمح الا على نحو غير مباشر جداً بتمحيص الفرضيات حول تأثير الدفع الذي تمارسه مجموعة جزئية على اخرى. عندما يقرب احصائي ممتاز نمو المجموع الكبير، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار الخ من نمو الناتج فمن حقنا ان نرتاب بانه لا يفعل شيئاً رغم عنوان كتابه المعروف، غير التمهيد لبداية تحليل سببي.

ان مطلب تحضير تحليلي يصطدم بنواقص المحاسبة العامة والمعالجة الاحصائية المطبقة فيها. وهكذا فان دالة الانتاج كوب - دوجلاس $P = T^a K^{1-a}$ Cobb - Douglas التي تجمع كميات عاملين متجانسين افتراضاً (العمل، رأس المال) في نظام منتجات ثابتة، فضلاً عن عيوبها الجوهرية الخطيرة فانها لا تطال الا ٤٠ إلى ٦٠٪ من الناتج بالنسبة للبلدان المتطورة؛ هذا الجزء غير المكتشف، الذي نخطفه اذا خلطناه بمفهوم التقدم التقني، يشمل، افتراضياً، افضل تخصيص للموارد في الزمن، افضل نوعية للعوامل، لاعادة تعلم العناصر ولاشكال التجديد المتنوعة. لمحاولة تقييم اثر قطاع (١) على آخر (٢) في هذا المجال، فلا بد لنا من حساب دالتين؛ بافتراضنا العبارة اللوغارتمية (الخوازمية) التالية:

$$P_1 = aT_1 + bK_1 + R_1 \quad (1)$$

$$P_{11} = F (cT_{11} + dK_{11} + R_{11}) \quad (2)$$

ومن هنا قد نطرح، كبداية بحث سببي:

$$R_{11} = f(R_1) \quad (3)$$

او اية عبارة اخرى للانتاجية التي قدمها (١) إلى (٢). ما زلنا لا نمتلك
لا تحضيراً مفصلاً ولا رائزاً Test احصائياً لهذا النوع من الارتباط،
رغم ان الملاحظة والتجربة معاً تكشفان عن وجوده واهميته.

لا شيء قد يعارض، في نظام الكشف والتحصيلات -Ventila-
tions الاحصائية، تمييزنا، في الناتج «القومي» المجموعة الجزئية
الخاضعة لقرارات اجنبية من المجموعة الجزئية الخاضعة للقرارات
الوطنية. كل ما يقال عنه «وطني» لا يخضع لقرارات «الوطنيين»،
واليوم يحدث احياناً توسع الاستثمارات المباشرة، الشركات المتعددة
الجنسية ونقل التقنيات مع ملاكاتها المتخصصة، حجماً هائلاً للفارق،
سواء فيما يخص العلاقات بين الدول المتطورة والدول النامية، او فيما
يتعلق بمن استقروا بين بلدين متطورين ذوي حجم وقوة غير
متساويتين. في غياب كشف سديدة، نرى ان ملامح حاسمة للتجارة
الدولية تفلت من التقييم.

ان افضل اختصاصي، سيمون كوزنتس، كتب، صادقاً، بان
البحوث في مادة النمو قد قدمت: «مجموعة من الاكتشافات الاولى
الفظة، الاختبارية Empirique بقدر ما هي تحليلية»، و«انا لم نقطع الا
جزءاً من الطريق المؤدي إلى تقييم وتحليل صائين للنمو والبنى
الاقتصادية». منذ سنوات عديدة، وبمناسبة المناقشات حول الاحتفال

بمضي مئتي عام على تأسيس جامعة كولومبيا، اجاب سيمون كوزنتس موقع هذه السطور، الذي كان يتمنى دراسة قطاعية ودراسة مراكز ومحاور التطور، معبراً عن تعاطفه مع هذه النظرة. لكنه اضاف قائلاً بانه من الافضل البدء بالبحوث الشمولية. وهذا دليل صريح على ان المنهجين غير متضاربين.

اهمت كشوف انماء الناتج نماذج النمو الماكرو - اقتصادي (E DOMAR, R.F. HARRAD, R. SOLOW, J.R. HICKA) التي تصف جميعاً، ستاتيكياً، انطلاقاً من منحى الناتج من منحى الادخار ومن منحى الاستثمار، نقطة النمو المتوازن، في تقاطع منحى الادخار ومنحى الاستثمار. هذا التوازن اعتبر مستقراً دون ان يقام البرهان بوضوح على ضرورة تصحيح الاختلال بمعدل الفائدة او باعادة التكيف مع التندفات - وهذا بديهي، - دونما اهتمام بمعالجة «التعقيدات» التي ادخلتها هيكله الادخار والاستثمارات وتوزيعها على القطاعات.

لذلك ايضاً، فان هيكله المداخليل وتوزيعها على القطاعات هي التي قد تجعل النمو مفهوماً اكثر عندما تربطه بالعناصر، بتوقعاتهم، بما عندهم من اعلام. انها هي التي قد تدخل توزيعاً اكثر دلالة في النماذج التي ليست حاضرة فيها الا بشكل مجموعات كبيرة ماكرو - اقتصادية.

من الجدير بالملاحظة ان تحليل تصور النمو بالذات، كما حُدّد واستخدم نظرياً وقُعد خلال السنوات الثلاثين الماضية، يكشف عجزه الجذري عن تأسيس سياسة اقتصادية للبلدان النامية او مطبقة منها. مظهر الظواهر الذي يقره ويعزله بالتفكير المجرد هو، بمفرده، غير

صالح لتحديد استراتيجية في تناول البلدان الغنية و، بالاحرى،
البلدان الفقيرة.

«النمو من اجل ماذا؟» «لاية غاية؟» «باي شرط يكون النمو
ناجعاً ونافعاً؟» «النمو من اجل من؟» من اجل بعض اعضاء المجموعة
الدولية ام من اجل الجميع؟ كيف نجيب اجابة صائبة اذ كنا نعالج
مجموعات Agrégats متجانسة افتراضاً بالتفكير المجرد Par Construction؟
هذه الاسئلة تشكل قاعدة مطالب البلدان النامية، لكن لا بد
من ادراك انها تفرض نفسها على كل من هو مهتم بالنماذج العملية
والسياسة العينية.

يمثل مثل هذا الحب للاطلاع في عالم الموضوعات، في عالم
الاشياء الكائن الانساني، الفرد، العنصر الفاعل (Actor)، وليس فقط
المنتج او المستهلك، عبد السوق الخاضع لنظام الاسعار العام، بل
الافراد ومجموعاتهم القادرين على تغيير محيطهم بنشاطهم الواعي
والمنظم. لا احد يجهل حالياً بان نمو الناتج الاجمالي بامكانه ان يكون
مفقراً اذا سبب، مثلاً، تدمير او اتلاف الموارد الطبيعية. ونحن نعرف
انه لا يقرأ حساباً للاتلاف او التدمير المحتمل للبشر لانه يجهل كل ما
يمكننا ان نضعه في العبارة المجازية: الامور تيسمون الانساني. لكن
بعضهم ما زال متردداً في الاعتراف بان نظريات وتحاليل النمو
الرائجة، مهما كانت مزاياها، قد صيغت بعد ان استبعدت النشاط
والعنصر الفاعل وتحلت عنها.

بهذا الاعتبار، ميكانيك النمو هو نظير ميكانيك التوازن العام
الوالريو - باريتيان؛ كما سنرى فيما بعد.

الناتج الاجمالي (القومي)^(٩) الخام ليس اطلاقاً كمية تحليلية، بل هو مجموع Agrégat تجريبي، وستاتيكي، مجمل السلع والاشياء التي حققها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة. وقد تم جمعها واجمالها بلغة الاسعار وليس بإمكانها ان تكون على غير هذا النحو. لكن عملية الجمع هذه لا دقة فيها اذ ان انظمة الاسعار، في جميع الحالات وخصيصاً في حال البلدان النامية، مختلفة اختلافاً كبيراً حسب الفروع، والقطاعات والمناطق. قياس المجموع المتحقق انطلاقاً من جمع عناصر لم تعد تُجمع جمعاً دقيقاً وكذلك قياس معدل زيادة المجموع، هي اذن معالم Repérages غير دقيقة تمثل، في احسن الحالات، بداية تحليل، والمجموع Agrégat في حد ذاته ونمو المجموع في حد ذاته هما مفهومان لم يبدد غموضهما بالرجوع إلى عدد الاطراف المستفيدة، إلى اهمية السكان، أي بالرجوع إلى الناتج (الدخل) بالنسبة لكل فرد.

يرسم ف. باريتو، في اقتصاد محض وستاتيكي منحنيات السواء المقيمة لعلاقة كمية بين صنفين من السلع (او بين سلعة ونقد)، وهكذا يغدو الرجوع المباشر والاصيل الى الفرد، إلى الانسان غير ضروري: فقد عُرض بتبيحة المقارنة بين سلعتين (بشيئين مهورين او غير مهورين بسعر) ويتوازنهما المتوقع. مثل هذا المسعى لا يسمع، مهما كانت البيئة، بالفحص التجريبي.

اما في البلدان النامية، فانه يصبح مضحكاً؛ اذ انه يفترض ان العلاقة بين السلع او بين السلع والنقد تعفى، «في المقاربة الاولى»، من ادخال الانسان في حقل التحليل.

رغم ان مسعى مماثلاً كان وراء بيانات النمو او النمو بالنسبة.

لكل فرد من السكان في بانجلادش، وايضاً في جمهورية المانيا الاتحادية، في جمهورية تانزانيا المتحدة وفرنسا الخ ليس قصدنا الآن، وهذا بديهي، صعوبة المقارنات الاحصائية بين الامم. بل اننا، بعمق اكبر، نحلل المفهوم نفسه ونقول بان مضمونه هو بالضرورة سوء التحديد؛ المجمع المسمى بنتاج السلع (او بمنافع اعتبرت سلعة) هو، في كل اقتصادي، غير مُوفٍ بالغرض عندما تكون السوق ما زالت لم توجد بعد او عندما لا تشارك فيها جميع الاطراف على نحو، عادي ومنظم. فالالتجاء لاسعار الظل (Shadow Prices) لا يمكن ان يكون بماهيته الاحيلة.

النتاج الاجمالي مصفوفة جزئية يربطها الاحصائي بمصفوفات جزئية اخرى. - الاستثمار الاجمالي، الاستهلاك الاجمالي - وهو يسمح بتخيل ورسم ميكانيك النمو والنمو القائم بذاته (Self Sustained).

الميكانيك يستعمل وحدات المحاسبات العامة:

النتاج (الدخل) = الاستهلاك + الاستثمار؛ الناتج (الدخل) = الاستهلاك + الادخار وفيها يخص التوازن، استثمار = او = ادخاراً.

من هنا تلك المعادلات التي غدت مبتذلة: معدل زيادة الناتج (الدخل) (g_1) يساوي معدل زيادة السكان (h) زائد معدل زيادة الانتاجية (pr)؛ او: هذا المعدل للزيادة (g_2) يساوي معدل زيادة الادخار (مساو للاستثمار) (E) مقسماً بعكس معامل رأس المال (K)؛ او: ان هذا المعدل للزيادة (G_3) يساوي معدل زيادة العمل (T) ورأس المال (K) بنسب محددة زائد معامل معبراً عن نتائج التحسينات التي ادخلت على التقنية والتنظيم (r).

هذا هو العنصر الاولي للعبارة الجبرية لكل نماذج النمو المتوازن، الناتج عن اللقاء بين مجاميع Agrégats المحاسبات العامة ومفهوم التوازن المختزل لمساواة المجاميع الجزئية البيانية Sans - Agrégats Caractéristiques. على اية حال، لنلاحظ دون ان نضيف الآن شيئاً، بان الاستثمار يعتبر عادة كمجموع جزئي محرك، سواء اعتبرناه في حد ذاته، او عادلناه بالادخار. الاستثمار وليس المستثمر، الذات التي تستثمر تناظرياً الادخار وليس المدخر، الذات التي تندخر؛ الاجرة وليس الاجير لقد ضببطت المجاميع الجزئية، والمصفوفات الجزئية بعضها مع البعض الآخر في توازن آني. لقد افترض انها متلائمة فيما بينها ومتساوية في نقطة تسمى التوازن بحيث دونها يصبح الاستثمار اكبر من الادخار وفوقها يغدو الادخار اكبر من الاستثمار. ليس بإمكان هذا التصميم اعتماداً على نفسه، على المتغيرات التي يقرها وحدها، ان يقول شيئاً على الاطلاق عن حالة العناصر، عن مستوى امانهم وقدرتهم على الاستجابة في وضعية محددة: استقرار التوازن ميكانيكي، ويتج ميكانيكياً عن التفاوت بين كميتين.

التسليم بوجود هذا الميكانيك وتوقع الخير منه في البلدان النامية ربما كان اشد خطراً منه في البلاد الرأسمالية المتقدمة. وستبرهن البلدان النامية بقوة على ان المطلوب ليس تركيب ميكانيك، ولا الصاق رسم بياني للتوازن على اوضاعها الراهنة او المقبلة بل هو تحسين قدرة السكان على الانتاج والتجديد ليرفعوا مستوى حياتهم باستمرار.

٣- التنمية

التنمية^(١٠) تفترض تعاطي الناس بعضهم مع بعض بفضل تبادل السلع او الخدمات وبفضل تبادل الاعلام والرموز.

تفهم التنمية، في النظام الاقتصادي، على ثلاثة مستويات:

أ. تنظيم الاجزاء في كل الاجزاء هي مجموعات جزئية مركبة: قطاعات، صناعات، مناطق، مؤسسات. كل مجموعة جزئية لها حجم ومكانة في شبكات محددة من الاسعار والتدفقات، وتحويل السلع ذات البنية المادية او السلع التي ليس لدلوها وقيمتها علاقة ملحوظة بدقة مع الركيزة المادية. وهذه الشبكات اقيمت على بنية تحتية من النقل المادي والفكري غالباً ما تحمل مجموع السكان تكاليفها.

ب. فعل ورد فعل القطاعات فيما بينها، مباشرة او على نحو غير مباشر، ليس سوى جدل البنى كما حددناه اعلاه. حسب المصطلح المنهجي: الافعال وردود الافعال تستدعي الانتظام والضبط. وتهيكّل La Restructuration الاجزاء او الكل يتم ضمن هذا البروتيسيس. ينبغي ان نلاحظ بعناية بان المقصود هنا ليس المصفوفات الجزئية (المتغيرات) المتلاقية بمصفوفات جزئية اخرى افترض فيها، دون ان يقال لماذا وكيف، انها قادرة على احداث تعديلات وعلى تغيير الكل. هذه العناصر، هؤلاء المقررون Décideurs النشطون هم بكل وضوح سبب عمليات لا تحقق بالضرورة المقاصد التي كانت وراءها بل بإمكانها ايضاً معارضتها اغلب الاحيان. فالبنى الاقتصادية مرتبطة على هذا النحو ارتباطاً وثيقاً بالبنى الذهنية والبنى الاجتماعية للجماعات داخل مجتمع منظم: بين الاولى والثانية التفاعل (التأثر والتأثير) متبادل.

جـ. للموارد الانسانية، بجميع اشكالها، بعض الحظ لتكسب في الفاعلية وفي النوعية وفي التهيكلات التطورية. فالجهاز الاقتصادي

والاجتماعي، وقد غدا اشد قوة وتعقيداً، يقدم منتجات اقتصادية وفكرية اكبر حجماً واكثر اتقاناً. للحصول عليها لا بد من وجود اناس اكثر قدرة وكفاءة. وفي صورة العكس، فان المتفعين والزبائن يظهرون تشدداً اكثر فيها يخص الحجم والنوعية. دفع الجهاز للانسان ودفع الانسان للجهاز هو ما سيعقب ذلك عبر بروتيسيس تجميعي.

تحدثنا قبل قليل عن مجرد حظ. عملياً، بإمكان الدفع دائماً ان يتركز، يتكثف وينغلق على جزء فقط من السكان وان (لم نطلق حتى الآن حكماً تقويمياً)، اكبر كمية من المنتجات المعقدة هي كمية المنتجات المضرة بحياة الناس نفسها او المسببة لتلف طاقاتهم الجسدية والذهنية. التجربة العكسية للوصف السابق تتحقق في رصد البلدان النامية. اننا لنعثر فيها وإذن بدرجات متفاوتة حسب حال كل منها^(١١) على:

أ. سوء انتظام الاجزاء في الكل. فشبكات النقل غير كافية او مجمعة بحيث لا تؤمن المواصلات الالبعض المناطق او بعض السكان. الاسواق محصورة وتوجد مجموعات غير متصلة. اقليمية المجتمعات المغلقة، القبائل، الاعراق تناقض المبادلات السلمية، تعدد اللهجات يعرقلها. اذا ما وظف استثمار حامل للتجديد او تركزت شركة محركة في نقطة من هذا المكان المقطع الاوصال، فان آثار المضاعفة والتكامل لا تنتشر. اقتصاد السواحل مفتوح على الخارج ولا يتصل بالداخل. انها اقتصاديات اماكن محصورة تتجاوز دون ان تترابط.

ب. الاتصال بين هذه الاقتصاديات والاقتصاديات المتقدمة لا يمكن ان يقوم الا على قدم اللامساواة وفي لا تناظر لا يُستبعد الا

تدريجياً وبجهد كبير. تعاني الاقتصاديات الاقل تطوراً من السيطرة. وهي معرضة لتأثيرات بنى مترافقة على الاقل في مجالات محددة باتجاه نحو التحديد الاحادي الجانب لشروط تبادل السلع، الخدمات والاعلام.

جـ . تبذير الموارد الانسانية. البؤس الفيزيولوجي من شأنه ان يسبب وفيات من الالهية بحيث ان جزءاً مهماً من المواليد الجدد يهلكون قبل ان يصبحوا كائنات واعية ومنتجة. وهكذا فان انتقاصاً بيولوجياً وذهنياً يشكل تهديداً دائماً لجزء صغير او كبير من السكان. الموارد البشرية المتعددة الابعاد لاحظ لها في الاستخدام استخداماً كلياً يوماً، واقل من ذلك في ان تزدهر كل الازدهار.

المضامين الاساسية لكل سياسة تطور - سنوي ذلك بتفصيل اكثر فيها بعد - تتركز اذن في:

(١) تشجيع ديناميات التنمية التي ليست سوى مظاهر لديناميات الانسان اذ انها تؤول إلى الحركات الطبيعية وإلى نوعية السكان، إلى كفاءة التقدم التقني - اختراع وتجديد - وإلى تجديد المؤسسات، سواء اكانت مؤسسات - منظمات مثل العائلة ووحدة الانتاج او المؤسسات - ضوابط مثل الملكية، ضبط السوق او قواعد التوزيع.

(٢) تنظيم وسط الانتشار، المادي والاعلامي للآثار الاقتصادية الحميدة.

هذه المواقف، مع النتائج المترتبة عنها، اتخذتها بوضوح ودونما لبس المدرسة الفرنسية منذ ثلاثين عاماً. وانه لمشجع ان نراها اليوم مقبولة، من حيث الاساس، من المنظمات الدولية مثل منظمة الامم

المتحدة واليونسكو وان نقرأها في وثائق دولية من الدرجة الاولى .

اننا نجد في تقرير اعادة صياغة النظام العالمي ، تمييزاً واضحاً بين النمو والتطور، وبين النمو المتناغم والنمو المتوازن على نحو عفوي إلى حد ما . ونقرأ فيه تحليل البنى، والتفاوت والسيطرة في التبادل الدولي، وقد اخذت ظاهرات السلطة بعين الاعتبار كما اخذ بعين الاعتبار ايضاً عدم ترابط الاقتصاديات ونقص تغطية تكاليف الوضع الانساني للحياة (تكاليف الانسان) . وأحتفي بالموارد البشري باعتباره مورد الموارد . هل يحق لنا ان نتمنى على الاقتصاد الرسمي التنبئ قريباً لهذه المفاهيم التي طالما حاربها كـ «منحرفة» وخطرة؟

من جهة اخرى، يؤكد تقرير مهم، هو تقرير المستقبلات (جمع مستقبل) المشتركة الذي اعدته منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) تطوراً في نفس الاتجاه والوثيقة ذات مغزى لانها تتخذ لنفسها هدفاً اقتصادياً . نقرأ فيها ان السوق هو «اولية ممتازة لتقديم الموارد، لكن بشروط تُنفذ تنفيذاً ناقصاً في الواقع» . وقد شوهته «المواقع المسيطرة» والسياسات «المعدلة لتكاليف شتى السلع والخدمات» . فالسوق لا يضمن باية حال «توزيعاً للدخل يعتبر مقبولاً داخل الامم او بين الامم» . من هنا ضرورة الحوار لاقتسام القيمة المضافة او مكاسب الانتاجية والنقاش بصيغ ملائمة حول ارباح التجارة .

وافضل من ذلك : نقرأ ان القيم الثقافية «تلعب دوراً اساسياً في النمو الاقتصادي» الذي ليس شيئاً آخر سوى «وسيلة» ؛ فان القيم الثقافية هي مصدر البواعث التي تعوق او تسرع النمو واساس تبرير اهداف النمو .

لم يقع تدمير الاقتصادية وحدها في حركة آتية من شتى آفاق الفكر، بل تدمير الاقتصاد الضيق نفسه، اقتصاد اواليات السوق التي عوضت قرارات ونشاط العناصر الفعالة.

العناية بالتطور تعني جعل الناس يدركون مخاطر النمو دون تطور. وهذا يتحقق بوضوح في البلدان النامية، عندما ينحصر التنشيط الاقتصادي حول انشاء الشركات الاجنبية او الاشغال الكبرى دون ان يمتد إلى المجموع. وفي البلدان المتطورة نفسها، النمو يترافق مع التنمية الموزعة توزيعاً متفاوتاً في الحيزات الترايية حيث تبقى مناطق «فارغة» نسبياً وفي الحيزات الاجتماعية حيث لم تختف «جيوب الفقر». حتى الآن لم نشر الا إلى الملامح الخارجية للنمو بدون تطور، لكن مشهد عواقبها يتعمق عندما نأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات التي ترافقها فيما يخص الطاقة المتعددة الابعاد للعناصر.

اما التنمية بدون نمو، فهي تجريدياً متضمنة في الشعار السطحي والضار الذي نال بعض النجاح في اوروبا منذ بضع سنوات: النمو صفر. المحاكمة التبسيطية القائمة عليه تتلخص على النحو التالي تقريباً: قد يكون ممكناً ومستحباً، في غياب نمو لاحق انطلاقاً من مستوى معين، القيام بتوزيع الناتج والدخل. كما من الممكن، في بلد عرف، إلى فترة معينة، نمواً وصل إلى ٣٪، تحسين توزيع الناتج - الدخل الاجمالي بدون اية زيادة لاحقة. لكي نكون اقرب إلى الدقة نقول يمكن تصور هذا التحسين اما كترفيغ لحصة الاجر في الدخل، مع بقاء الاجور القطاعية على حالها، واما كترفيغ لحصة الاجر مرفوقة بتغييرات في الاجور القطاعية، واما، على افتراض ان جميع العناصر الاخرى باقية على حالها، كزيادة تخص التحولات الاجتماعية. يسلم

المزم بان لا هذه ولا تلك من هذه الاستراتيجيات بممكنة التطبيق او مرغوبة الا اذا لم تسبب هبوطاً في الموارد والدخول الفعلية، اي بالنسبة للارقام البيانية العامة لسعر معين. اذا نُظر للزيادة عن كتب فانها لا تثبت للفحص.

زيادة الحصة النسبية للاجور تسبب الانخفاض النسبي الحصة الربح، وبالتالي حصة الاستثمار في النطاق الواسع حيث يغذيها الربح الاجمالي ويوجدتها الربح المتوقع. من المحتمل اذن بان لا يتحقق معدل النمو السابق. وثمة احتمال ضئيل في ان تستطيع الاجور القطاعية تحقيقه، ولا امكانية للحفاظ على الانتاجيات القطاعية الا اذا كانت بعض الاجور، ابان التغيير، اعلى من انتاجياتها وبشرط ان تستطيع استراتيجية مستنيرة اعادة توزيع الاجور على نحو يقر بها جميعاً من انتاجيات كل منها - وهذا اكثر من المأمول - ودون مقاومة من الفئات التي هي منذ الآن اقل حظاً، لتخفيض الحصة العائدة لكل واحدة منها.

اما الزيادة الخاصة بالتحويلات الاجتماعية دون تغيير، فانه ينجم عنها، في الشروط المألوفة، اثر تضخمي.

ينبغي ايضاً الالتاح على نقطة ذات اهمية حاسمة في البلدان المصنعة. الا وهم ان هذه الاخيرة تتطور باعادة الهيكلة المتتالية، التي اعتبرت مربحة، لاستثماراتها؛ هذه الاستثمارات تسلسل من فترة إلى اخرى وزياداتها في شتى القطاعات متكاملة. التثبيت بمعدل متحقق من النمو في t_0 يعني نسيان ان الاستثمارات الجارية في هذا التاريخ، قد شرع فيها في $t-1$ و $t-2$ الخ، توقعاً للزيادة اللاحقة للنتائج

ولتغيرات نسبية في عناصر تركيبه. هذه السياسة المنقودة جعلت التوقعات الافضل تعليلاً محيية للامل وقد تسبب خسائر تمتد الى قطاعات اخرى. تكيف بنية اقتصاد ديناميكي تتم في معظمها بواسطة الموارد الحديدية، العمل ورأس المال، المسحوبة من النمو، من فترة إلى اخرى.

التنمية لا تتلاءم مع النمو صفر الا مع التوترات والخسائر. فالشعار يُظهر ببساطة حيرة المسؤولين عن الاقتصاد امام مد المطالب الاجتماعية، لقد تبدد هذا الشعار تقريباً بنفس السرعة التي صيغ بها. وربما كان جديراً بتعليق قصير لاظهار انه، اذا كان النمو دون تطور ظاهرة ملحوظة، فان التنمية دون نمو قد ظلت - لحسن الحظ - افتراضاً اعتبارياً. وربما ادت اعادة توزيع الموارد دون نمو النتائج إلى خسائر تجميعية Cumulatives قد تؤدي إلى انخفاض معدل النمو المتحقق.

لنحلل الآن خاصية بروتسيس التنمية الجوهرية مفهوماً كتفاعل عناصر فيها بينها في الزمن اللارتردادي. فهو، بصفته هذه، قد تغفل فيه التجديد. فالتغيرات تمس كل عنصر، تمس العلاقات بين العناصر، واجهزة الانتاج والتبادل والعلاقات بين هذه الاخيرة ومستهلكتها.

النموذج الدائرة المقفلة^(١٧) حيث، من فترة إلى اخرى، تتبع السلع والنقود بدقة نفس المجرى، هو، كالتوازن العام، من صنع الفكر: لم يصبح مستساغاً الا عندما تلقى الاضواء على الموضوعات، على الاشياء، دونما اهتمام جدي بالبشر. وما أن يأخذ التطور مجراه، حتى تتغير العناصر، ذلك ان تحسس ماضيها، ذاكرتها وتكون مشروعها لم يبقا متطابقين.

الفرد الذي أفترض أنه ثابت في مجرى الزمن هو تجريد ذهني، أكثر وهماً من التجريد الذي قد يفترض أن الأشياء معفاة من البلى الفيزيقي وفقدان القيمة. فالزمن اللارندادي حامل لضروب من الجلدة: وهي عندما تضير العنصر أو تخون انتظاره، فإنها تضطره أو تدعوه إلى القيام بجهد لتحقيق حد أدنى من التكيف أو إلى ابتكار استراتيجية تغيير مستوحاة من واقعه ووسطه. أن الجلدة، باشكالها الصغرى أو الكبرى حسب تعقيد الاقتصاد وسلطان الأفراد على مستويات الهرم الاجتماعي، تولد التجديدات، هذه التغييرات التي حاول مُنظّر التوازن والثبات في النظام الاقتصادي التفصي منها لعجزه الدائم عن دمجها دمجاً كاملاً في رسومه البيانية المقعدة والمريضة . Mathématisés

في اقتصاديات المجتمعات القابلة للملاحظة، جريان الزمن على امتداد فترات طويلة، يغير المواقع النسبية للمسؤولين في مراتب الثروة والثقافة والسياسة. من هنا فإن جميع أنواع الصراع - التعاون بين الجماعات الاجتماعية، والمطالب، والخصومات، والتحالفات، والائتلافات - التي، بغض النظر عن كل حكم قيمه، تشاهد في جميع المجتمعات، حسب مقياس معياري، تبدو خصبة، نسبياً محايدة ازاء الكل أو مضرة به .

ثبتت ملاحظات عديدة ودراسات من جميع الاوساط أن الصراعات الاجتماعية ليست اطلاقاً مبررة بالاهداف المادية وحدها، بل يلونها أو يحددها افراد يناضلون من اجل هويتهم، وكرامتهم، وتقدير وسطهم لهم، واحترام مهنتهم في المجتمع. في الامم الصناعية يهدف هؤلاء الافراد، نظراً لانهم اكتسبوا خبرة في تسيير المجتمع الى

تعديل قواعد اللعبة الاجتماعية لصالحهم.

لقد اصاب التحليل الاقتصادي الفرد في بعده الثقافي والاخلاقي، لنقل - اختصاراً، ودون الرجوع الآن إلى اسلوب فكر فلسفي - اصاب الانسان الذي تتجاوز تطلعاته الحاجات من جميع الجهات. في شبكات الاتصال الصامتة او الناطقة، يتبادل الاشخاص التأثير والتأثير بالتقليد، بمحاكاة الموافقة او المعارضة، بالتبادل اللفظي، بالحوار بين الافراد والجماعات. فالكلمات لها مدلول ورنين؛ انها تسمى الاشياء والافعال، محاطة بهالة محسوسة؛ انها تشوه عن قصد او عن غير قصد وفق المنظورات ما تعبر عنه، فالاقتصاد غارق في وسط ثقافي حيث كل احد يشارك في الاعراف، التقاليد، والارتكاسات الاجتماعية لجماعاته دون ان يكون مسيراً منها كلياً. يشارك الانسان، باسم اهداف مرتبتها Hiérarchisés إلى حد ما قيم محددة بدرجة او باخرى، في التطورات الاقتصادية والاجتماعية لكنه ايضاً يواجهها بالاعتراض والمقاومة. هذا هو الجدل الذي اثبت التاريخ ان معينه لا ينضب، جدل تطور مجموع والتطور الشخصي للفرد.

٤ - المكاسب، التقدم، المجتمع الاصلاحي (١٣)

يفعل جدل البنى فعله في شروط تفاوت بين المناطق، بين جماعات الفعاليات الاقتصادية والفئات الاجتماعية. وذلك بسبب التفاوت بين المقررين والعناصر المتمتعين، على نحو متفاوت، بالكفاءات والوسائل، وكذلك، بسبب تنوع تأثيرات الدفع وتنوع الوسط الذي يستقبل هذه التأثيرات.

الحيزات الاقتصادية والحيزات الاجتماعية ليست متجانسة، ولا

شيء على الاطلاق يشير إلى انها تنزع إلى التجانس. لذلك لسنا قادرين على ان نسوق مثلاً تاريخياً واحداً لنمو او لتطور موزعين بالتساوي.

وهذا ما نشاهده في البلدان المتطورة، في شروط خاصة، في البلدان السائرة في طريق التطور. في البدء، كانت الانظمة القطاعية مترافقة مع التفاوت الصارخ في تملك الاراضي، في اكتناز الاموال وفي المستوى الثقافي: لقد كان الفارق الاجتماعي هائلاً بين النخب والجماهير الجاهلة والمقهورة.

عندما تقام الوحدات الرأسمالية، فانها تستغل كل الاستغلال تفوقها ازاء المجموع. شيئاً فشيئاً تجتذب إلى دائرة مصالحها وتأثيرها الاكثر ثراء وقوة فتسلخهم من شعوبهم بعرضها عليهم صفقات مربحة واسلوب حياة غريباً.

التفاوت في ضروب التطور ينجر عنه تفاوت في النتائج الحاصلة، اي في المكاسب.

في نظام معين، اقتصادي مثلاً، تتحدد المنجزات بالحصول على ازيد Un plus وافضل تحسين Un mieux في الدخل الفعلي الذي حصلت عليه المجموعات الجزئية (الفئات) الاجتماعية. هذا التقدم في اتجاه ارتضاه من يهتم الامر ينبغي ان يظل باستمرار محل تقييم من الملاحظين ذوي الكفاءة والموضوعية اعتماداً على تعدد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونظراً إلى ان المكاسب ليس بوسعها ان تكون، ولا هي كانت يوماً، متجاوزة، بل هي متكاملة، مترابطة، فان انتظامها في بنية تطويرية، هو الحاسم. اذا سلمنا بان اعظم مساواة

لا تكفي في حد ذاتها، فعلياً ان نقول بان التقدم يتمثل في تعميم مكاسب الفئات، في اطار بنية ينزع فيها إلى الاستقرار تفاوت امثل بآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ما دام لا وجود لسوق بدون مجتمع وبدون تنظيم، فان الانتقال من المكاسب الاقتصادية إلى التقدم الاقتصادي يفترض توافر شروط امن وحرية، شروط تكوين وثقافة عائدة للمجال السياسي والاقتصادي. فالتغيرات التي يقتضيها ستكون مقبولة احسن قبول كلما قدمت دلالة يستطيع الكل ان يلتزم بها. تعميم المكاسب الاقتصادية وتعميم دلالتها مرتبطان امثل ارتباط.

يلاحظ في هذا الصدد، ولا عجب، بان التقدم، كمجموع اهداف ومنجزات، يشكل مهمة. نُظر في القرن التاسع عشر، من خلال الحماسة التي ألهمها العلم، والتقنية والتعليم الاساسي، إلى التقدم كـ «قدر سعيد» ذي انتشار ذاتي وتجميعي. لكن التجربة اثبتت العكس: التقدم يتوقف على القدرة الابداعية اليقظة دوماً، على الرقابة المتشددة والمحتسسة، وعلى المواظبة على الجهد. كما انه لا وجود لنمو يقوم بذاته، فكذلك لا وجود ايضاً لتقدم يقوم بذاته.

ومن وجهة اخرى، ليس بمستطاع اي نظام اقتصادي او نظام سياسي ان يدعي لنفسه التفرد بالتقدم ولا ان يُثبت ان منطق الخصائص يضمّنه. ذلك ان التقدم لا تنجزه الاواليات، بل انه يتحقق عبر النشاط والنشاط - المضاد وعبر تقييمات العناصر الانسانية المتناقضة. لا الرأسمالية ولا الاشتراكية - حتى لو روجعنا وصححتا - تتيحان للبلدان النامية تحقيق التقدم؛ لا سبيل للتفكير في التقدم الا ضمن جهود ذرائعية مستتيرة لاعطاء السكان الاهليين مؤسسات أصيلة وجديدة.

التقدم مرتبط بالمجتمع التدرجي (الاصلاحي). ربما احتوى النموذج الغربي للمجتمع الاصلاحي كما يقال عنه عادة على عناصر جديدة بان تطرح على نخب ومواطني البلدان النامية لتقليدها تقليداً مُصِحاً وخلاقاً. اذ ان الموافقة، والابتكار والنتيجة لا تتوقف، في جميع الاحوال، الا عليهم.

المجتمع الاصلاحي ينزع إلى الغاء النفقات الناجمة عن قصر وتدمير الموارد المادية والبشرية؛ وهو ينزع ايضاً إلى ان يخفض تكاليف القسر الذي قبله من يهتم الامر الى حدها الأدنى. في المجال الاقتصادي لا جدال في ذلك او يكاد. لكن ماذا يقال بالنسبة للعلاقات الاجتماعية؟ تحاول الانظمة المراتبية والمستبدية في البلدان النامية سواء في المجتمع التقليدي، او في الديمقراطيات الناشئة، التحكم في المصاعب الاستثنائية، الناجمة عن تعسف طويل زاده الصدام بين الثقافة المحلية والثقافة المستوردة تفاقماً. التطبيعات بطيئة، انطلاقاً من تناقضات عميقة لا يمكن ان تُنَجِّي الا على مهل. الانضباط الذاتي، المجتمع الذي يقف على قدميه بتلاحمه التلقائي وحده هما نموذجان لا نجد لهما مثيلاً في اي مجموع بشري مهم.

الانتقال من المراتب التقليدية إلى مراتب انتقالية في اتجاه مراتب مجددة لبلد نام يقوم باصلاحه الداخلي ليدخل في دائرة التبادل مع العالم، يتطلب صياغة صادقة ومتشددة لقيم الماضي الثقافي: امدادها بتمميزات وجودية جديدة واعطاءها وسائل تهرين Actualisation جديدة دون الغدر بها، ذلك فيما يبدو هو مشكل النمو الحاسم ومحك نجاحه السعيد والدائم.

بقدر ما تستطيع الثقافات المحلية، بمبادرة البلدان النامية نفسها، تمثل وإعادة صياغة المجتمع الاصلاحى، فان هذا الاخير يقدم لقدرتها على التأويل الخلاق ثلاثة متطلبات:

أ) انه يشجع، خلال فترة طويلة، ترقية الافراد والجماعات على صعيد الحياة المادية والثقافية وتكوين الارادة السياسية (شرط الترقية).

ب) انه يوجه البنى الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، في كل فترة، في اتجاه البنية المثلى للمجموع، من اجل التطوير الكامل لاعضاء المجتمع (شرط الهيكل).

ج) مجرد تحقيق الشرطين السالفين، فانه يشجع المجتمع الاصلاحى على نشر ثمار التجديد والاستثمار، المعارف العلمية والطاقة الجمالية (الاسطيطيقية)، باقصى السرعة الممكنة داخل مجموع السكان.

يبدو من المناسب الآن تلخيص المكتسبات الرئيسية من كل ما سلف، في الجدول التالى الذي يوضح محرك التنمية الذي هو لا اختزالية التطور الشخصى للتطور الاقتصادى.

المجالات	الشكل النموذجي	التعاقب التاريخي	المعايير
	النمو	تكبيرات الحجم	رفع الدخل المتوسط
التنمية الاقتصادية	التنمية	جدل البنى	البنية المثل
التكمية والمحاسبة	المكاسب	تحسين للأجزاء	زيادة التحسين للأجزاء
	التقدم	تعميم التحسين	التعاسك
التنمية الشخصية، قيم	التطلع و التصور	تحويل القيم إلى اعمال واستثمار	مراتب وتماسك القيم

٥ - المؤشرات

لقد رفضنا الاختزالات السهلة وميزنا العناصر المكونة للتنمية، تعدد علاقاتها وتعقد تأثيراتها على الانسان، في مجرى الزمان اللارتراداي .

تكمية التنمية تركز على الكشوف الاحصائية والمؤشرات: ينبغي ان لا ننسى ان المؤشر ليس، بذاته، لا ايضاحاً للهدف ولا اداة مباشرة وكافية للتقدير.

الخدمات التي يقدمها المؤشر وحدودها تتراءى عند فحص تاريخ طويل ذات نتائج غير مسرة كل السرور.

١. المؤشرات المحضرة «حول النمو»^(١٤)

مما له دلالة ان يكون رسم، فحص واستخدام المؤشرات الاحصائية الخاصة بالنمو، متبوعاً بمنحنى، يقود من الرقم الواحد إلى التعددية المنظمة للمراجع الكمية.

المؤشر الاصيلي: الناتج الفعلي لكل فرد من السكان.
في البدء، المؤشر هو الناتج (الدخل) الاجمالي الفعلي لكل ساكن.
كشف تطبيقه عن نقائصه.

قد لا يكون انكماش البسط سليماً تماماً الا اذا كان متجانساً اي مرسوماً مع الاحتفاظ الدقيق باسعار السلع والخدمات مدرجة في البسط، ومرجحة ترجيحاً لائقاً، اي مع مراعاة تناسب الكميات الخاصة في الانتاج الاجمالي والاستهلاك الاجمالي.

تضاف إلى مصاعب الرسم هذه المصاعب الخاصة بدلالة المؤشر. انه يركز على الانتاج والاستهلاك. يظهر الاستهلاك الاجمالي والاستثمار الصافي في البسط. الاستثمار الصافي - باستثناء حساب الامور تيسمون الشائك - يشمل زيادة وسائل الانتاج ورصيد الميزان الخارجي الصافي. وهو يدل، من جهة اخرى، على الزيادة الصافية لوسائل زيادة الناتج النهائي في غضون فترة تمتد من استثمار وسائل الانتاج الاضافية إلى الحصول على الناتج النهائي. تندرج في الاستثمار الفعلي، الاستثمارات السنوية التي ستكشف، باثر رجعي، غير مبررة بعد التقليل والتصفية؛ استبعاد التقلب الدوري لا يساعده الشك في ديمومة الدورة.

بنية الاقتصاد المفحوص لا تسمح ابداً للدارس بان يتناساها. في بلد سائر في طريق التطور، ذي بنية ثنائية (تعددية)، يحسب الاستثمار الخارجي تلقائياً في اغناء الناتج الفعلي.

لذلك يُحسب، في هذا الانماء، التحسن الظرفي المحض لعلاقات التبادل الخارجي، وهذا قد يبرر تصحيحاً بالكفاءة الانتاجية والانتاج لفترة طويلة.

اضف الى ذلك ان المؤشر، كمعدل، لا علاقة له بتوزيع المداخل وتعديل هذا التوزيع مع مرور الزمن. متوسط الزيادة لا يعني شيئاً فيما يخص التوزيع بين الارياح والاجور ولا فيما يتعلق بالتوزيع بين القطاعات والمناطق. التصحيحات بسلسلة من مسطحات تركيز منحنيات لورنز، قد لا يقدم، عندما تكون الاحصاءات متوافرة، سوى اشارة إلى الاتجاه المتزايد او المتناقص للتفاوت.

مستويات الحياة وميزانيات التمويل

من اجل تحسين معرفة آثار النمو على السكان، ركزنا الانتباه على المراجع المتعلقة بالاستهلاك، بمستويات الحياة، وبالميزانيات الاجمالية للتمويل.

قالب الفكرة الذي هو مستوى الحياة يحلل إلى ثلاث عناصر:

- مضمون الحياة: السلع والخدمات التي استعملها، لفترة فرد او مجموعة محددين في طبيعتهم ونسبهم (تحليل ميزانيات العائلة).

- مقياس الحياة: جمع السلع التي يعتبر فرد او مجموعة انها عادة حق واجب الاداء لهم، او جمع السلع التي يقدر خبير انها الحد الأدنى،

الحد الاعلى، او اللائق، في شروط محددة.

- مستوى الحياة بالمعنى الدقيق Structo Sensu، يدل على الدرجة التي بلغها مستوى الحياة في سلم مضامين او النماذج القياسية للحياة التي وضعها من يهمهم الامر او ملاحظ خبير.

هذه التمييزات تحيلنا على، بنى تتجاوز دقتها غالباً وسائلنا الاحصائية ومضمونها بالنسبة للفترات الطويلة: تدخلنا إلى وقائع التطور، اي إلى العلاقات بين الاشياء (المنتجات) والبشر.

بامكاننا ان نقول نفس الشيء عن الموازين الاجالية للتموين التي تصدر عن طريقة مختلفة تماماً.

انها مكونة (مصلحة المجموع الغذائي الانجليزي ١٩٤٣) (*) من كشف الكميات الاجالية للمواد الغذائية محولة إلى طاقة (حريرات). لا وجود لاي اعتراض مبدئي يمنعنا من توسيع هذه الطريقة لعناصر اخرى اساسية تقاس بوحدات فيزيقية. على هذا النحو، وفيما وراء المعلومات المستقاة من السوق. فتكون مجموعة من المعطيات الموضوعية، من اجل بداية تحليل اقتصادي.

الانتاجية

بالامكان نسبة اهمية وتقييد مماثلين إلى مؤشرات الانتاجية الاحصائية التي ظلت بعيدة جداً عن مفهوم الانتاجية الاقتصادي.

اضافة ناتج فيزيقي إلى العمل المستخدم مباشرة للحصول عليه - مثلاً، عدد الاطنان الميترية من الفحم المستخرج من قبل عامل مباشر

(*) Combined Food Board.

لعمله في وحدة زمنية - لا يقدم معنى الا بالرجوع الضمني إلى محيط اقتصادي واجتماعي محدد بدقة وصرامة. صرامة صالحة لجميع البلدان وخاصة منها السائرة في طريق التطور حيث التفاوت في السلطات بين ارباب العمل والعمال الاجراء صارخة.

ومن جهة اخرى، فان حساب الانتاجية الحاصلة بالبحث عن خارج قسمة مجموع القيم المضافة بعدد ساعات العمل المستخدمة مباشرة في الانتاج، يدخل، لا اكثر، تحليل الشروط التي تكونت فيها الارباح (والاجور). من الممكن ان تكون زيادة الانتاجية، في قيمة مستقاة من الاحصاء، عائدة إلى سياسة احتكارية او إلى استراتيجية تقبل البطالة، وهذه الاخيرة لا تؤدي إلى تخفيض متناسب للقيمة المضافة.

جميع هذه المؤشرات قائمة على متغيرات مفككة، تدل بالتالي، على تحليل المتغيرات الاجمالية الى مركبات Composantes لا تفسر نسبها الا بتحليل اقتصادي خالص؛ هو وحده الذي يلقي الاضواء على علاقات انسان بالاستقصاء الاحصائي: وهو يغدو قابلاً للادراك بالرجوع إلى البنية الاقتصادية وإلى البنية الاجتماعية للمجموع.

مؤشرات البنى

التمييز المعروف بين القطاعات الثلاثة، الاول، الثاني، الثالث، التي قام بها كولين كلارك Colin Clark واخذها عنه مقلدوه ومفسروه، انتشر انتشاراً واسعاً لسهولته: لكنه يظل غير اكيد ما دام مضمون كل واحد من هذه القطاعات لم يحدد (ويحلل) بعناية، وغامضاً بما فيه الكفاية، لان تعاقب هذه القطاعات الثلاث لم يوضح

أبداً ولا تمت تجربته كقانون للتطور.

الحدث الأبرز على امتداد التاريخ الاقتصادي هو تصنيع البلدان النامية من قبل الاجنبي. فهو الذي يختار نقاط تركز استثماراته المباشرة وإنشاء شركاته مسترشداً بالأرباح التي يتوقع تحقيقها. في البدء، لم يكن لا مجموع الموارد الطبيعية للبلد المستقبل للتصنيع، ولا مجموع سكانه معنياً بالامر. اما إنشاء البنية التحتية للنقل والمواصلات، فيما بعد، فانه تحقق اما بمبادرة الرأسمال الاجنبي او بقرارات السلطات العامة. وحتى التعليم المهني والعام فانه كان نتيجة سياسة هؤلاء الاخيرين. فالتطور اذن خارجي المنشأ بالنسبة لصفقات السوق ولا يقل اجنبية، لانه خاضع لقرارات الشركة والمجموعات الاقتصادية - المالية الاجنبية عن بلد الاستقبال. لقد كانوا يتصرفون بوحى من مصلحتهم الخاصة ومنظورات الربح الخاص، حيناً (كما في اميركا اللاتينية والشرق الاوسط) سيوظفون في الصناعات الاستخراجية او المتجهة للطاقة، وحيناً آخر ينشئون صناعات مانيفاتورية (صناعية) تستعمل آلات متقنة وتستخدم، نسبياً، كثيراً من العمل كما في جمهورية كوريا، حيث جهزوا النسيج والاليكترونيات.

التطور الذي ادخل وعمم في البلد المستقبل كان رهن العلاقة بين سلطات التفاوض، والاعتناء التدريجي والارادة السياسية للبلد النامي.

لتقدير التنمية الشاملة للبلد، لا بد من اللجوء لتجميعات هامة للمؤشرات الملائمة (الدخل القومي، توزيع هذا الدخل، مؤشر الاستخدام، شروط وديمومة العمل)، مع الاعتناء بجمع المعلومات

الدقيقة عن مجموعات من المتغيرات غالباً ما تُنوسيت: تكاليف القسر وكفاءة النخب الاجتماعية الخلاقة.

هذا الاستعراض للمؤشرات الاحصائية، التي حُضرت أولاً وقبل كل شيء، لفهم النمو، تتجاوز، من جميع الجوانب، الظاهرة الكمية للمجموع: نرى لا محالة في مجال الانتباه اطلالة عوامل لا يمكن تفسيرها الا اذا انبرت بمفهوم التنمية.

٢ . المؤشرات «الاجتماعية» (١٥)

يفترض تمييز «الاقتصادي» عن «الاجتماعي» ان الاقتصادي يمكن ان يكون مفصلاً عن الاجتماعي فصلاً واضحاً.

كواقع بحث، نلاحظ ان الاتجاه التاريخي في المجتمعات الغربية ينحو فعلاً نحو هذا الفصل، لعله من المفيد ان نبحث عن السبب. قامت مجتمعات اوروبا (وغيرها) التقليدية على مبدأ التضامن بين اعضاء الاسرة الموسعة وعلى هيئات وسيطة كانت تقدم تقدماً حسناً او سيئاً شيئاً من الامن لاعضاءها، وهو ما ينبغي ان نحترس من قبوله دونما روح نقدي. ومن جهة اخرى، فان المشروع الاقتصادي الحديث انفصل تدريجياً عن وسطه الاصلي، العائلي والحرفي. فنجم عن ذلك تجرد العلاقات الاقتصادية من الروابط الشخصية القديمة وهو ما تفاخر به اديولوجيات تبرير الانظمة المعاصرة باسم الفعالية، خصوصاً في الامم التي اقامت ازدهارها وقوتها على اسطورة الاثراء ومراكمة السلع المادية.

لقد عزز وسرع كل من تقدم الاسرة المضيق وتراخي الانضباط والعلاقات العائلية هذه التغيرات التي لا شك في اتجاهها.

ان انصار اقتصاد السوق، الذين افترضوا انه قادر على تقديم فوائض انتاج ومداخيل تعود على الجميع بالفائدة لم يدركوا سريعا ودون تردد ان قانون الايسار (القدرة على الدفع) المطبق بكل صرامة يدين الطفل، والشيخ والمريض وضحايا العاهات الجسدية او الذهنية. لقد القى «استهلاك» الكائنات البشرية، لصالح الاشياء ومراكمة رأس المال بجميع اشكاله، ظللاً مأساوية على بدايات الرأسمالية الصناعية ولم يستطع، رغم انتشار الاعلام بخصوص سير المجتمع الفعلي، تمويه التناقض الصارخ الذي لا يفتأ يتزايد بين القوانين التي تتمسك بها الدول وانتهاكها في الممارسة الاجتماعية، لذا تحتم في جميع البلدان الغربية وحتى لو كان ذلك فقط لجعل سير النظام مقبولاً، اعادة بناء شبكات امن وتضامن على مستوى الامة، بفضل الاسعاف الاجتماعي والضمان الاجتماعي وعموماً بجميع اشكال التحويلات الاجتماعية.

ان تكون هذه التنمية نتيجة فرضها التمرد او اوصت بها الاديان والاخلاق (بما فيها «اخلاق الدولة») لا يغير شيئاً بالنسبة للتعارض - الذي لم يذلل حتى يومنا هذا - بين مبدأ الايسار ومبدأ التضامن. لذا غدا التمييز بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي» في نظر المفسرين الاضيق افقاً، والمدعومين من مصالح قوية، مناسبة لنوع من الخديعة الجماعية. وهكذا فان التحويلات الاجتماعية اعتبرت، دون تمييز وقبل الفحص العميق، «اعباء»، اعباء اجتماعية تثقل تكاليف الانتاج والتوزيع الاقتصادية. اما الاجراء والفتات المهضومة الحقوق من السكان فانهم، من جهتهم، جدوا في الدفاع عن الاعباء الاجتماعية في حد ذاتها كضرورة للحكم على مستويات مداخيل العمل حكماً

سليماً، اما الاجرة فبدت كمساعدة على تحمل وضع لا كمقابل عن انتاج سلعة او خدمة ما؛ لقد عمت روح المطالبة المحضة في الوقت نفسه الذي انتشر فيه تسييس النقابات والاضرابات.

لن نبدي رأينا الآن في الوقائع الضخمة والاكيدة التي حولت منح الموارد المزعوم والتوزيع المريب للدخل بفضل «حكم» السوق إلى اقتصاد تعاقدى تحت رقابة السلطات العامة، حيث تتجابه مجموعات المستخدمين والاجراء المنظمة. المداخل تناقش بين قوى ولم تعد لها، بالتالي، علاقة مباشرة بنتاجية الاطراف المستفيدة التي كان من المفروض فيها قديماً ان تحتكم للسير «المحايد» للسوق؛ تبدو هذه الانزلاقة اقل اثارة للجدل لان السوق غدا مشوهاً، مقارنة مع مثاله المجرد والتقريظي ضمناً، باحتكارات العرض - Oligopoles الافقية والعمودية والتغلغل المعم للمنافسات الاحتكارية. فكل ما ليس مكافأة عن الانتاجية - التي من الصعب غالباً الحكم على مقياسها بصيغ نظرية واحصائية معاً - اعتبرته مشوهاً صفائية Purisme ليبرالية ما، هي حليف طبيعي للجامعي الريح.

التمييز بين الاقتصادي والاجتماعي يصيب في العمق سير بل بناء الاقتصاد القائم على السوق. الرهان هو على سلامة العامل الجسدية والشخصية وسلامة كل الذين يحرمهم وضعهم من الوسائل التي تجعلهم طرفاً مستفيداً من الناتج ومن الدخل الاجمالى.

ان خطورة الوضع اخفيت بال تكرار، الكسول ذهنياً والذي غدا روتينياً خالصاً، للتمييز، الذي قرر مرة وإلى الابد، بين الاقتصادي والاجتماعي. يأخذ هذا التمييز، تبعاً لعلاقات القوى والملاسات

الظرفية، مضموناً متغيراً ويمارس آثاراً متغيرة هي الأخرى. ففي فترات الانكماش - باستثناء الحالات القصوى - تغدو المطالبات أكثر إلحاحاً في نفس اللحظة التي ينبغي فيها مراقبة تكاليف الإنتاج لتشجيع عودة الازدهار الاقتصادي. أضف إلى ذلك المناورات السياسية للأحزاب. وعلى أية حال، ف نماذج التوزيع التجريدية لا تكاد تجدي نفعاً؛ قلما يلاحظ المرء أن الاقتصاد النظري، مهما كان اتجاهه، يصبح أعزل من معيار ومن ضابط التوزيع، في توازن عام، بمجرد عدم تحقيق شروط المنافسة الكاملة. وهذه الشروط ليست غير واقعية وحسب، بل إنها مستحيلة؛ إنها تخص ذرات متشابهة ومتساوية، تحركها أسعار المنتجات وأسعار الخدمات؛ إنها ترسم مكافآت عوامل مجردة لكنها لا ترسم إطلاقاً مكافآت أناس فاعلين.

منذ الحرب العالمية الثانية و«الفراغ» النظري، التحليلي والمذهبي الذي أشرنا إليه قبل قليل ينتقل في شروط الاقتصاد الغربي، من طبقات اجتماعية داخل دولة، إلى أمم وأشباه أمم في الاقتصاد العالمي. تواصل الأمم المتطورة، المجهزة بصناعة قوية والمهددة بالتفسخ في غمار النزاعات الاجتماعية، حوار الطرشان، مع الأمم السائرة في طريق بناء ذاتها عبر تحولاتها الثقافية وموقعها المتفاوت أزاء التقنيات والاقتصاد.

البلدان النامية خاضعة بوضوح لتوترات داخلية استثنائية، زادها تفاقم واقع كونها تعرف أنها مدار الرهان في الصراع العالمي.

نموذج الغرب «الاجتماعي» غير قابل للتطبيق فيها لانه حُضِرَ لطور آخر من التنمية، وشكل المجتمع الذي وُلِد فيه ليس له سوى

صلة نسب ضئيلة مع اشكال المجتمعات التقليدية التي يزعم انه يود تحسين اوضاعها.

تسمى معظم البلدان النامية، بصفتها تلك، إلى العثور على حلف سياسي من شأنه ان يسمح لها بان تشكل مجتمعة جبهة مشتركة داخل المنظمات الدولية. لكن تماسكها ملغوم، فضلاً عن اختلافاتها السياسية المحضة، بقدرتها المتفاوتة جداً على امتصاص تقنيات الرأسمالية و، اكثر من ذلك، على استيعاب طرائق الفكر الغربي التي تراها ملائمة لها. الاكثر غنى منها تقدم بنية استقبال بطبقاتها العليا، التي تنسلخ عن مجموع شعبها وتعوض، بارتباك شديد وعلى نحو ناقص، بفضل القسر السياسي الذي تمارسه انظمة متسلطة، عجزها عن توزيع الفوائد الاقتصادية على مجموع السكان. اما العنف «الثوري» فيدمر موارد محلية كما اتضح انه هو الآخر ليس اقل عجزاً عن تغيير شروط الاقتصاد الاهلي في علاقاته مع الخارج وشبكة القوى الدولية.

وبناء على ذلك، فان صياغة مذهب لتقديم الموارد الفعلية واعادة التوزيع الدولي للمداخيل والمنتجات غدا ضرورة متأكدة.

نظراً إلى ان الاسواق الشديدة النقص، فضلاً عن كونها لعبة في يد الاحتكارات من كل نوع وشاكلة، ليست هي التي تستطيع الاضطلاع بهذه المهمة، فلا بد اذن من الاتكال على المنظمات القادرة على ان تضع موضع التنفيذ منفعة جماعية اعلى من المصالح الخاصة. لقد ملت الاسماع ترديد كون الدولة العالمية لم توجد بعد. لكن ما يشار اليه باقل مما يجب هو واقع ان الدول الوطنية، التي بإمكانها على الاقل التشاور لتحديد استراتيجيات مشتركة، لا تستطيع ان تكون

موجهة بالنظرية التقليدية للتجارة بين - الامم Inter - National عكساً لما يدل عليه هذا الوصف، فان المبادلات الخارجية ليست مفهومة كتبادل بين امم، بل كمبادلات سلعية لمنتجات وخدمات متفاوتة الندرة وتابعة مباشرة لثمينات نسبية بعناصر الانتاج (عمل، رأس مال، موارد طبيعية) الخاضعة لقانون السعر في السوق العالمية. مجموع عوامل متجانسة، مركبة بفضل دالة انتاج مشتملة على مردودات ثابتة، لا نصف الامم بل تستبعد كل ما يميزها بعضها عن بعض: الاقتصاديات الخارجية والدول؛ التجارة فيما بين الحكومات L'inter-Gouvernement Trade غريبة عن التجارة الخاصة، بنى المجموع الوطني التطورية لم تؤخذ بعين الاعتبار، تدخل السلطات العامة مشبوه بماهيته، وحضورها من شأنه، في جميع الاحوال، ان يجعل قرارات الوحدات الخاصة تنحرف مع الاسف عن سواء السبيل. اي ان الهيئات الوحيدة القادرة على الاضطلاع بمسؤولية تعديل قواعد اللعبة لصالح مجموعة الشعوب تركت خارج دائرة الانتباه والتحليل.

لا شك في ان السوق العالمية لعبة في يد الاحتكارات الكبرى والمجموعات المالية الجبارة التي تعيد للذاكرة، على صعيد آخر، «تحالف ارباب العمل الضمني» الذي شجبه ببعد نظر ادم سميث، لكن الافتراض الوحيد الذي قرر الاقتصاد المدروس اقراره هو افتراض المنافسة الكاملة بين وحدات صغيرة خاصة ذات احجام متشابهة مجردة من كل قدرة على مقاومة الاسعار.

كذلك ألا يحق لنا ان نعجب من ان التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو خارج - الاقتصادي، في الحياة الدولية، يُستَخدم للحد، ما امكن ذلك، من تحويل التضامن والتحويلات الاجتماعية بين البلدان

المصنعة وتلك التي لم تتطور الا قليلاً. هذه الطريقة في تجاهلها ما زالت غير مشروعة في العلاقات الراهنة بين الامم اكثر منها في العلاقات بين اجزاء نفس الامة.

بعد التحليل السالف نفهم فهماً افضل النزاعات التي اخفاها هذا التمييز الذي يبدو بديهياً بين «الاجتماعي» و«الاقتصادي» الا وهي:

١) النزاع بين المطلب الاجتماعي للاجراء والفئات المهضومة في البلدان المصنعة من جهة والمطلب الاولي، الحيوي، الوجودي لجميع اولئك الذين يموتون جوعاً في العالم من جهة اخرى. ليس الاغنياء ولا الاقل غنى في البلدان المصنعة على استعداد لخفض مستوى حياتهم لصالح بلدان بعيدة ومعروفة باهمام شديد. هذه الدولة، «المنسية» في نظرية المبادلات الخارجية، هي التي بإمكانها، بطريق التربية او الضغط، تصحيح هذا «الغياب» عن الواقع؛ من اجل بلوغ ذلك، ينبغي لها ان تبدو اسمى من مطالب مجموع ناخبيها.

٢) النزاع المستتر بين الاكثر ثراء والاكثر حرماناً في البلاد النامية، البعض تلقفته دائرة السوق الرأسمالية والبعض الآخر ظل خارج هذه الدائرة.

٣) النزاع، داخل نفس البلد النامي، بين الفئات الاجتماعية، التي يغتني بعضها بسرعة بينما يظل البعض الآخر غارقاً في حالة من الركود او التراجع. ان الاجتماعي، وهو اجتماعي يضع المؤسسات والبنى موضع شك، يفرض على الجميع المراجعة الجذرية للمفهوم الرائج للاقتصادي Économique، الذي يخدم بقصر نظره المقصود الى

هذا الحد أو ذاك مصالح خاصة لطبقات أو امم . هذا هو احد المظاهر الاكثر عمقاً لازمة الراهنة، التي هي ازمة مجتمع .

لنحاول الآن، انطلاقاً من خلفية هذه اللوحة، ان نقيم الخدمات التي تستطيع المؤشرات الاجتماعية تقديمها وان نوضح حدودها . فهذا الحشد الوافر من المؤشرات الاجتماعية في امة معينة او على صعيد المجموعة الدولية لم يقدم حتى الآن الا نتائج في غاية الضحالة . وهو امر مدهش خاصة اذا علمنا ان نوعية وكفاءة الباحثين في هذا المجال من مستوى رفيع .

نجد في نفس البلد، فرنسا - التي نضربها مثلاً لما يمكن ان يقال عن الحالات الماثلة - ، ان المؤشرات الاجتماعية حل وسط مع نظام الاقتصاد السلمي الذي ما زال منطقته العميق لم يمس . يفترض في التوزيع السليم للموارد ان يتحقق مبدأً بفضل لا مركزية الاقتصاد وبفضل السوق . لقد وضعت افضليات المشاركين في ذلك على نفس الصعيد، لكن مطالب العناصر التي هُضمت حقوقها تكذب هذه الرؤية المشوهة؛ سنقبل اذن تصحيحات محدودة كُشِفَ مضمونها وكُشِفَت نتائجها بفضل المؤشرات المناسبة .

موضوع المطالب كيان مبهم ومشوش، الرفاهية (Welfare) التي هي، اذا لم يكن المرء بكلمة، مشتقة من كمية السلع المتبادلة عادة بأسعار السوق المطلوب تصحيح سيرها . الاقتصاديون الاحصائيون الذين لا يشعرون بالرضى عن هذا المرجع، يبذلون كثيراً من المهارة لاختيار تركيبات بارعة من المعايير التي تتخذ من مفهوم «السعادة» مرجعاً . لكن مفهوم السعادة نفسه يظل، رغم جهودهم، مُحجَّباً . ان الواقع نفسه الذي سيسترعي انتباهنا هو، قبل اي كشف كمي، الذي

يفلت من قبضة الملاحظ والمحلل. هذا التحفظ مُطَبَّقُ مهما كانت المؤشرات وتركيباتها، كما نستطيع ان نتبين ذلك بلحظة تأمل في الجدول التالي:

تصنيف المؤشرات الاجتماعية

- حسب المضمون
 - الحسابات الاجتماعية - الديموغرافية
 - الاحصاءات الاجتماعية
 - حسب المجالات: الاسكان، الصحة، البحث
 - حسب المجموعات الاجتماعية: المسنين، «الشباب» المهاجرين
 - حسب الامتداد:
 - برمجة المجموع الكبير (القومي)
 - البرمجات القطاعية
- حسب الاستخدام
 - وصفي
 - معياري
 - وصائف الهدف
 - شرح المصاعب
- حسب تقنيات الادراك
 - الحسابات التابعة
 - التقرير الاجتماعي
 - ترشيد اختيارات الميزانية.
 - الحصيلة الاجتماعية.

مكونات هذا الجدول تسمح في مقارنة اولى، بتصنيف وتأويل المؤشرات الاجتماعية المستعملة في الامم الغربية. فهي تنوع حسب البنية من السويد، رأسمالية مُشترَكة او اشتراكية رأسمالية، إلى المملكة المتحدة، حيث يتعثر جهد الاشتراكية الليبرالية المعتدلة في عقبات وجوب التصدير وضرورة اعادة التهيكلات الصناعية، مروراً بجمهورية المانيا الاتحادية، حيث نرى ممارسة طويلة للرأسمالية الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية قد شجعتها قوة الصناعة واعتدال النقابات. ان هذا يشير بما فيه الكفاية إلى ان الروح الاجتماعي لمجموع قومي يصف جميع الظواهر التي تدعو المؤشرات الى الانتباه لها وبان هذا الوصف المنتشر، الجوي، في المجتمع كله يشكل تحدياً للتكميات Quantifications، لتركيباتها ولترجيحاتها.

على الصعيد العالمي نذكر الجهد الهائل الذي أنجز منذ تقرير منظمة الامم المتحدة (١٩٥٤ - ١٩٦٣) وملخصات الاحصائيات الاجتماعية (١٩٦٣ - ١٩٦٨).

كتاب التبادل الدولي للتجارة والاحصاء، ١٩٧٩ يقدم هذه الجداول:

- المؤشرات الاساسية (نمو السكان والنتائج القومي الخام، معطيات اجمالية وبنى، نمو السكان الزراعيين والصناعيين، مستويات ومعدلات نمو الانتاجية، الاستخدام ونمو انتاجية العمل في الفروع الرئيسية للصناعة الوطنية، الطاقة المستهلكة حسب المناطق والفروع).

- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (احصاءات شهادة الميلاد، السكان العاملين، النفقات العامة من اجل الصحة، السياحة، البريد

(الداخلي). التماسك المحدود جداً لهذا المجموع واضح. النفقات الحكومية حسب كل صنف تتجاوز فيه مع المؤشرات الخاصة بالاجزاء (الفئات) المحرومة من السكان.

عندما يهتم بختصر بالفقر، البطالة، بالتفاوت، فانه يعالج مفاهيم صعبة والتخلي عن الارقام لا يجعلنا ننسى الشك في الواقع الذي يراد سبره. لو ان التحليل تحسن بنسبة البحث عن المعطيات العددية، لفرض التفاؤل نفسه: لكن ذلك ليس بالتأكيد وارداً.

المؤشر ينقل وهم الحياد الاخلاقي *Axialogue*. وفضلاً عن ذلك فالوقائع التي يقرها حقائق اجتماعية ذات مضمون معياري في كل مجتمع منظم. اذا قرأنا حساباً لذلك، فعلينا التسليم بانه، باستثناء المعيار الذي يود الملاحظ استخدامه باسم حكم قيمه، صريح او ضمني، لا يوجد مؤشر لا يكون معيارياً، بسبب مادته قبل ان يكونه بسبب المعالجة المخصصة له. تشهد المؤشرات الاجتماعية بان الشروط الطبيعية للحياة لم تُعوّض تعويضاً سليماً، في الوسط المعني، بالسير التلقائي للسوق وللرأسمالية. انه عين العقل السليم، وهو ايضاً التخلي، في الاقتصاد، عن مفهوم القوانين الطبيعية البالي واحالة «الضرورات الاقتصادية المحتومة» على المحاكمة.

لا يوجد اي اختصاصي يفكر في الدفاع عن المؤشر الوحيد او عن تنفيد العديد من المؤشرات. لكن، العلاقة بين عدة مؤشرات، في كل البلاد وخاصة في البلاد النامية، ما زالت ابعد ما تكون عن التوضيح.

وقد غدت بعض المراجع التي تخص هذه النقطة كلاسيكية

تقريباً.

ثم الناتج القومي الخام، بالنسبة لكل فرد، لا يُنجر عنه لا بالضرورة ولا بنسبة محددة تخفيض العوارض المعتبرة عادة كواشف للعقبات التي تقف في وجه التنمية.

الفقر، الذي هو موضوع استقصاء واسع في البلدان الغنية وفي البلدان الفقيرة، اتاح الفرصة لتقديرات ادارية قابلة للاستخدام لتحديد العتبات التي تعرفه. وهو يوجد حتى في البلدان التي وصل فيها الدخل الفردي الحقيقي إلى اعلى المستويات. فهل سيقال حينئذ، مقارنة مع فقر الماضي الهائل، بان «جيوب الفقر» هذه تنزع نحو الاختفاء بفضل دينامية الاقتصاد المعاصر؟ قد يكون ذلك استبعاداً بغير دليل لامكانية ان تعيد دينامية الاقتصاد، بحركتها ذاتها، تكوين مناطق فقر جديدة. وقد يكون ذلك ايضاً تجاهلاً لواقع ان زيادة الثراء تنتج ضرورياً من الفقر النسبي، طبقات من السكان تشعر بانها محرومة في المجتمع بالمقارنة مع الطبقات الاعلى منها التي تزداد فيه ثراء. لا جدوى من الالحاح على المظهر الاخلاقي للحكم الذي يصدره الاشخاص على مقدار املاقهم، على قيمة رغدهم او على وفرة مواردهم: فالمطامح الذاتية في التطور الشخصي لا تقبل ان تختزل إلى اي نوع من التكمية: مقارنة حظوظ التحرر واثقال الاغتناء هي جهد موكول للوعي.

بالنسبة للبطالة، ما زلنا نذكر تساهل Laxisme النسب المثوية المقترحة لرصد البطالة التي قيل عنها انها «لن تلغى». وفضلاً عن ذلك، فانه كلما غدت تعديلات البنى لازمة، نرى ان نفس معدل نمو

الناتج الاجمالي يترافق، حسب الحالات، بمعدلات بطالة متباينة. فارتفاع معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الخام لا ينتج عنه من تلقاء نفسه Ipso Facto، رغم ان البعض للسهولة يؤكد احياناً العكس، استيعاب معدل البطالة. ثم ان العنصر الشخصي والاخلاقي ينبثق ثانية عندما يكون علينا التمييز بين العامل الباحث عن عمل والعامل الذي رأى، بعد مقارنة تعويض البطالة بالاجرة المألوفة، ان من الخطأ ان يفرض على نفسه جهداً في غير محله.

اما التفاوت فانه يستدعي تقييماً اكثر تشدداً من تقييمه المألوف. تخفيض التفاوتات الاجتماعية هي هدف مؤقت: قابل للاستخدام من اجل فترة انتقالية، فهو تابع للحالة التي يراد التوجه اليها. فهل بالامكان اعتبار هذه الحالة مرغوبة اذا حددناها بمساواة الاجور والوظائف؟ هناك اسباب وجيهة تدعونا للشك في ذلك. تفاوت الوظائف والاوزاع الاجتماعية واقع ملحوظ في كل مجتمع تاريخي ولا يعارض المساواة امام القانون؛ وهو يفترض تفاوت الكفاءات، والقدرات والمعلومات؛ انه على علاقة وثيقة بالتنظيم المراتبي الاجتماعي، بما هو اخصب وابقى في هذا التنظيم. اما مراتبية المرتبات والاجور، فبمستطاعها ان تعكس عادة التخصيص وتكاليف التأهيل المهني. مثل المساواة الاعلى في المجتمعات التي اجتاحتها روح المطالبة من اجل المطالبة ينطوي على المجازفة الخبيثة، مجازفة خلطه بمعيار المساواة في الكرامة والقدر الانساني.

نجد بصدد التثقيف البون شاسعاً بين الاعلام الذي تحمله المؤشرات والنجاعة الاجتماعية المأمولة. فنظام التثقيف مرصود لتكوين اعضاء مجتمع من طراز محدد. واكثر المجتمعات تساهلاً لا

تتفصّل من هذا الواجب: هذا الاخير يذكّرنا بالنزاعات بين التعليم الخاص والتعليم العام. حواجز الدخول بالنسبة للاول، ناتجة عن السعر، واما بالنسبة للثاني فالامر يتعلق بحرية اختيار المعلم والمتعلم للقيم التي هي دوماً وراء ايصال المعرفة. تكييف التعليم مع الثقيف، او مطابقة التعليم لرغبات الاسر والاطفال كلاهما من طبيعة مختلفة تماماً عما تستطيع المؤشرات الاكثر عدداً وتفصيلاً الافصاح عنه. ايصال المعارف الاساسية (القراءة، الكتابة، الحساب)، لا تُقدر تقديراً مفيداً بالحضور او الغياب وحده للقدرة الخام، بل بالحد الأدنى من الاستعمال الذي بوسع المعني ان يقوم به لحسابه الخاص او لحساب المهنة التي يمارسها.

اي نظام للتثقيف هو دائماً بالنسبة لحكومة او حزب، سواء افصح عن ذلك ام لا، متسع انساني لا بد من الفوز به وتنظيمه من اجل مقاصد سياسية. ولهذا السبب ايضاً، ليس بالامكان تقديره اعتماداً على مجرد معدل عدد الاطفال الدارسين. التطور الشخصي يقاوم اخضاع الفرد المتعلم ليتشكل بشكل خارج عن اختياراته الحميمة.

لننظر الآن في مؤشرات اجتماعية اصطناعية جداً مثل معدل الحياة عند الولادة او في لحظة من لحظات الحياة. انها تهتم بالشرط الاساسي للاستمتاع بكل سلعة وبكل خدمة وتشير إلى امكانية احتمال التطور الاقتصادي والاجتماعي. من البديهي، انها لا تفصح عن شيء بخصوص نوعية ممارسة الحياة ضمن المجتمع او ضمن الوجود الانساني. وفضلاً عن ذلك، فنحن، على الصعيد الاقتصادي الضيق، ما زلنا في بداية تلمّس الطريق للقيام بدراسة جدية حول العمل،

متوجه، دخله واستخداماته خلال حياة عنصر (دورة حياة) وحسب الفئات الاجتماعية؛ وبالتالي ما زلنا أيضاً في المحاولات الاولى للقيام بتحليل يهتم بما يقدمه ويكلفه فرد او مجموعة افراد للمجتمع .

نظراً لكون نقد المؤشرات الخاصة بالنظافة وحفظ الصحة بات معروفاً، فاننا سنكتفي بالتذكير بان مفهوم الصحة نفسه قد فهم حسب طرق وبتنتائج مختلفة كل الاختلاف بين قطبين: العدد الاقل من الامراض، والاضطرابات الجسدية والنفسية الاقل خطورة، من جهة، والانتعاش الكامل للطاقة الانسانية دوغما اضرار بالفرد الذي يحملها من جهة اخرى.

يكفي ان نحاول اقتراح حكم عام بخصوص المؤشرات المسماة اجتماعية، حتى نستبين ملاحظتين صالحتين، فيما يبدو، لتوجيه تفكير معمق. يقع المؤشر الاجتماعي في المقام الاول، عند ملتقى تعددية ابعاد La Multidimensionnalité اهداف المجتمع وتعددية مقاصد الفرد القادر والمولع بحياة شخصية. هذا التعقيد يتحدى التركيبات والترجيحات Pondérations الأكثر حذقاً. ويزداد التحدي تفاقماً عندما تبعد المجتمعات من اسلوب حياة مشترك وتكون او تغدو تعددية Pluralistes اختياراً او اضطراراً.

نرى، في المقام الثاني، ان النوعي، في كل تطور انساني، يؤثر في المجتمعات والافراد. ويقدم مرجعاً للدلالات المشروعة وللرموز المتداولة عن قصد او عن غير قصد، إلى ما دون وما وراء الكلمات. الاقتصادي وعالم الاجتماع اللذان يحسبان ويوازنان، اللذان يصنعان المعدلات ويركبانها يغريهما التعلق بالاشياء، بالموضوعات المادية. وهو

ليس سوى اغراء عقيم، اذ ان الناس والمجتمعات ليسوا باشياء.

انطلاقاً من التجربة المعاشة، يمكن اعتبار التوتر بين دلائل التطور الاقتصادي الخارجية، بهوسه السخيف بالاثراء ومراكمة رأس المال، ومشاريع حياة الافراد ومجتمعاتهم، كحافز ودافع المجتمعات القابلة للملاحظة الاقل لانسانية من غيرها.

لعلكم لاحظتم بان مفهوم التطور الذي اقترحنه شخصياً يفرض مصاعب اضافية للمعالم حتى الاكثر فظاظة منها.

الجدليات الاقتصادية بين قطاعات تغير بنيتها وتدعو الظهور قطاعات جديدة، تعتمد على قوة الدفع.

كما تفترض الجدليات وشبه الحوارات، او في احسن الاحوال، الحوارات بين الافراد والمجموعات الاجتماعية، حصول دفعات لكن من طبيعة اخرى. التقسيم إلى فترات بالنسبة للفئة الاولى والثانية من هذه الجدليات ليس قابلاً للتنفيذ. فزمن الاقتصاد الذي يكتسب مزيداً من التعقيد ومزيداً من النجاعة لا يضاهي زمن التقدم الغامض للافكار وتداول القيم.

ان الزمن اللاتردادي، اذا اخذناه حقاً بعين الاعتبار، يحررنا من التبسيطات ومن الستاتيكاات (ضروب الجمود) المدمرة للعنصر. انها ليست الا الخطوة الاولى نحو امتلاك الضروري، لكن في حدود الامكان لما نسميه بحنين وعدم رضى، الزمن التاريخي.

الباب (٢) التحضير النظري

حقاً يوجد قليل جداً - وهذا اقل ما يقال - من الدراسات المخصصة للبحث المنهجي في المحاسبة، بين النظرية الاقتصادية التي تدرس عادة في الغرب والشروط المميزة للبلدان النامية. وليس ذلك دون سبب.

صيغت نظرية الاقتصاد العامة الأكثر انتشاراً منذ قرن انطلاقة من تجربة البلدان المتطورة، وبضغط هائل من طبقاتها الحاكمة، من قبل مؤلفين يتكلمون الانجليزية ووظفوا اقلامهم خدمة لانجلترا التي يتوقف ازدهارها على التجارة الخارجية وعلى فرنسا؛ هذه النظرية العامة، المعيارية ضمناً لأكثر من اعتبار، تخدم بافتراضاتها وبنائها مصالح البلد الذي ظهرت فيه؛ وإذا ما طبقت بدون فكر نقدي في البلدان النامية فانها ستُضَرُّ بها باسم «سوق» تعاني في الواقع، اي باسم سوق تشارك فيها في شروط من التفاوت العميق، الشامل والدائم.

ثم، ان معرفة الواقع الملموس للبلدان النامية غير شائعة نسبياً

بين طائفة الاقتصاديين. الذين اذا نظرنا اليهم في مجموعهم، نجدهم متعلقين بتجربتهم الاجتماعية الخاصة، بالآليات *mécanismes* الاقتصادية والمالية لبلدانهم وميالين إلى وضع التطور في ذيل، ان جاز القول، نظرية وتحاليل الرأسمالية الغربية وآلياتها النقدية والمالية.

انهم يجرمون انفسهم ويحرمونا مما بإمكان البلدان النامية ان تعلمنا اياه، من لذة تغيير عاداتنا الفكرية التي تُرغمنا عليها في سبيل مكاسب لنظرية أكثر تعميماً من النظرية التي تعودنا عليها. ان وصف «العام» هذا مغتصب عندما يدور الحديث عن توازن التكافل العام او عن النظرية العامة للفائدة، والاستخدام والنقود - وهي عنوان كتاب شهير لكينز.

في الحاليتين، وخلافاً لما قيل، نجد انفسنا امام نظريتين خاصتين جداً: لا قيمة لهما الا بالنسبة للبلدان الغربية وبشروط تبدو، عند التأمل، في منتهى التقييد والحصص.

سنبين بعد قليل ان النظريات المسماة «شاملة» المنتشرة اليوم قليلة الجدوى فيما يخص تفسير مسيرة البلدان النامية وتوجيه سياستها الاقتصادية، ولا بد من اخضاعها لتجديد اساسي (I.A.a et I.A.b).

ثم نقدم خصائص التجديد الذي هو قيد الانجاز (I.B). مقارنة مع هذه الحركة، قد يحسن تقييم بعض المواقف المتخذة في مجال التطور (I.C).

سيدخلنا هذا الفصل لديناميات وديناميك التطور (I.D). فقط بعد هذا التقديم المكثف، لكن الدقيق، بمقدورنا ان نتساءل بجدوى عن مكانة الفكر الاقتصادي المجدّد في حركة العلم

الراهنة (II). ونرى، بهذا الصدد، ان التأخر النسبي للميكانيكا بمعناها الكلاسيكي وتقدم الديناميكا الحرارية (Thermodynamique) لا يمكن تجاهلها إلى ما لا نهاية له من المؤلفين المولعين بـ «أواليات» السوق.

بافتراضنا عندئذ ان العلوم المسماة بالانسانية لا تتحضر بدون رجوع إلى مفهوم ما للانسان، وبقبولنا بانها تفعل ذلك مصرحة به او مموهة له بعناية، فانه سيبقى علينا ان نبحث عن بعض التطابقات بين اشكال النظرية الاقتصادية العامة السائدة اليوم والمواقف الفلسفية التي تنطوي عليها او تتلاءم معها (III).

I.A.a توازن التكافل العام الكلاسيكي الجديد

ان فكراً اقتصادياً يطمح إلى التماسك لا يعفي نفسه من ان يشمل النظام الاقتصادي برمته ويشمل اجزائه وحركة سيره. هذه هي مهمة نظرية التوازن العام.

استمرارية الفكر الانجليزي، رغم الظواهر، لا جدال فيها. تمسك الفرد مارشال في (المبادئ الاقتصادية ١٨٩٠) بالتوازنات الجزئية التي، كان بإمكانها، لو قبلت تجاوز ظواهر السوق المفهومة فهماً ضيقاً، بلوغ تحليل القطاعات المركبة وعلاقاتها، لم يحقق اي تقدم في هذا الاتجاه. اذن فقد احتفظت نظرية التوازن العامة بنفس مضمونها الاساسي عند س. جفونس S. Jevons، وعند ل. والراس L. Walras (١٨٧٤) والذي واصله ف. باريتو (١٩٠٦)، وملتقي بها مرة أخرى عند «ج.ر. هيكس» J.R. Hicks في ستاتيكة وميتاستاتيكة Métastatique.

لم ينس احد الـ «ثورة» الكينزية التي تلتها «ثورات مضادة»؛ اللفظ الطنان يتخطى بل يشوه التطورات التي يهولها. سوى في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام، للفائدة والنقود (١٩٣٦) او في شرحه هو نفسه لها، قطع كينز بعنف مع التوازن العام الذي يحظى باحترام عند أ. سيسيل بيغو A. Cecil Pigou الذي يصفه على مستويات ميكرو، ميزو Meso (متوسط) وماكرو - اقتصاد. لكن تلميذه المتمرد اعفى نفسه من ان يشرح لنا بدقة العلاقات بين ميكرو، ميزو وماكرو - كميات وترك ظلالاً من الشك تحوم حول نظام الاسعار المتلازمة مع ماكرو - اقتصاده. علينا ان نقول بان تحضيره للعلاقات بين الماكرو -

تدفقات ما كان ليخسر في ذلك شيئاً بل ربما كان بإمكانه ان يكسب من ذلك كثيراً. ولكن مجال تطبيق وصفات كينز بالنسبة للبلدان النامية اقل ضبابية ولا توضح خطرها مباشرة.

لقد ظل التوازن العام بعد كينز وقبله «الوجبة الاساسية» المعروضة على شهية الطلبة المهيئين ليكونوا كوادراً علياً في الشركات الكبرى الخاصة والعامة، والذين سيكون عليهم تفسير اقتصاد مجتمعاتهم الخاصة، وعند الاقتضاء، اقتصاد البلاد البعيدة ايضاً. الاصدقاء Fellous، هنا وهناك، سيكون تحت تصرفهم، قبل التجربة المباشرة، مكونات الجداول التي سيقروا من خلالها النشاط الاقتصادي في كل مكان.

ستتكشف مسؤولية نشر مثل هذا التعليم في الغرب عن عواقب وخيمة: نظرية التوازن العام تحت اشكالها الميكانيكية تعاد حتى التفرز وترجم إلى رياضيات مبسطة تعطيها هالة من «الهبة» في نظر الجمهور الواسع. وبعد هذه «القداسة» التي أضفيت عليها تغدو بقوة العادة والتقليد ضرباً من حجر الزاوية المقدم خطأ على انه لا يتزعزع. عندما تمتحن مقدماتها ومضمونها، يفقد النظام كل مصداقيته؛ وهكذا فالعمارة التي طالما أفتخر بثباتها تُبدي للنظرين صدوعاً شتى.

يقوم التوازن الوالراسويارتي^(١٦) Walraso-Paretien على احتفاظه بالوحدات الصغيرة (الافراد والشركات) خاضعة للسعر، الذي لا سلطان لها عليه اطلاقاً. انه يقدم لها كل الاعلام الذي تحتاج اليه ويرغمها بالكميات على ان تتكيف. الاستخدام الكامل الامثل للموارد يؤمن بفضل توازنات خاصة تقدم، بفضل مساواة العرض

بالطلب، نظام اسعار التوازن العام. فالنقود La Monnaie انزلت إلى مجرد وسيلة حساب Numéraire؛ فهي تلعب دور أية سلعة تسمح بالحساب الاقتصادي وبالتبادل في جميع نقاط حيز تجريدي ومتجانس.

مثل هذا المضمون الذي يتحدى الملاحظة والتجربة، والذي يفترض استقلالاً كاملاً للوحدات الصغيرة (أو الشركات) بعضها عن بعض، قد «طُهر» بفضل الرجوع إلى توازن ميكانيكا لاجرانج (١٧٥٨) الكلاسيكية ونظام معادلاته. الا وهي:

١) معادلات سلوك الوحدات الصغيرة، حيث ترفع كل واحدة منها إلى أقصى حد حصيلة استخدام مواردها، بمعادلة الانتاجيات الحدية Marginales للعوامل وتناسب المنافع الحدية مع الاسعار.

٢) معادلات الارتباط: سعر التوازن يساوي بين جميع العروض وجميع الطلبات، أي انه يربط استخدامات جميع السلع وجميع الخدمات بعضها ببعض.

٣) معادلات الميزان: التوازن لا يحتمل لا الفائض ولا العجز: (سواء استخدام الموارد).

هذا النظام يقود، ستاتيكيا، خارج الزمن، إلى تطابق الحد الامثل للوحدات الفردية مع الحد الامثل للكل: فهي يتحاشان Codeterminés رياضياً في نظام التنافس الكامل. هذه الصياغة البارعة تقضي على نشاط العنصر الانساني؛ فالانسان الذي يتخذ القرار يمكن ان يُستبدل به انسان آلي مسجل للسعرومكيف معه استخدام الكميات التي في تصرفه.

رغم ان هذا التوازن المسمى بالعام هو الآن موضوع تشكيك

من اقتصاديين مجريين جاؤوا من جميع الأفاق الفكرية، فانه ما زال تصميمًا Schéma يُدرس بيسر، وتعاد كتابته في عديد من الاساليب الرياضية، دونما مساس ببنيته الاساسية. وهي بالضبط التي تُضل العقول، لهذا السبب الحاسم هو انها تُحل ترتيباً للأشياء، للسلع بالقوة الحياضية زعمًا للسوق، محل نشاط الناس، وقدرتهم على تغيير انفسهم وتغيير محيطهم المادي والانساني.

من السهل ادراك ان هذا التصميم ليس صالحاً، في اي بلد وخصوصاً في البلاد النامية من باب اولي واحرى، لا للوصف ولا للتأويل ولا للعمل. اذ انه في الواقع:

أ - يشكل مثلاً فريداً لـ «للصنع الجاهز» Préfabrication: اذ انه يزعم القدرة على الحل سلفاً، في نفس الوقت وستاتيها، لمسائل وجود، وحدانية واستقرار التوازن وتحسينه الامثل Optimalité.

ب - يفترض ان التنافس كامل بين وحدات متشابهة مع بعضها بعضاً، بين أليام(*) عديدة بما فيه الكفاية بحيث ليس بإمكانها التأثير على الاسعار ولا على ليم آخر.

ج - كل وحدة من هذه الميكرو- وحدات سلبية: انها مكيف للكمية مع السعر، دائماً بشرط توافر التنافس الكامل.

د - والانموذج آني، فهو يرتسم في لحظة معينة؛ فضلاً عن انه يقيم خارج الزمن بمعنى ان الوحدات الصغيرة المكونة ليس لها لا ذاكرة ولا مشروع.

(*) أليام جمع ليم Sosie: شبه كل الشبه.

هـ - النموذج يستبعد البنى والمجموعات الجزئية المركبة (الصناعات، المناطق، المجموعات الاجتماعية).

و - لم ينجح ابدأ في تقديم نظرية قابلة للتطبيق على المبادلات الدولية وعلى المبادلات الداخلية. ولا عجب من ذلك اذ ان الامة بنية وتنظيم وهي، لهذا السبب، تُفُلت من النموذج يستبعد كل بنية وكل تنظيم.

ز - النموذج لم يسمح ابدأ بتناغم تحليلي بين توازن الميكرو - وحدات ومجاميع Agrégas المحاسبة العامة. يفترض في هذه الاخيرة جمع سلع في شكل قيم نقدية لكنها تستخدم اسعاراً غير متجانسة، بسبب تركيب التنافسات المتميزة، والاحتكارات واحتكارات العرض. ومن جانب آخر، فان الانتقال التحليلي من توازن الميكرو - وحدات العام الى توازن الماكرو - وحدات العام لم يُرسم ابدأ رسماً دقيقاً.

ح - النموذج لا يسمح بتوضيح العلاقات بين الديناميات التاريخية (التأطير) والديناميك الاقتصادي (النشاط).

ط - النموذج ليس تطبيقياً، بهذا المعنى الدقيق جداً وهو انه لا يسمح بحساب الكميات التي يحددها، ولا بكشف موقع توازن انطلاقاً من معطيات ومنحنيات اقيمت على مادة احصائية. ليس التثبيت بمواقع التوازنات المختلة Déséquilibres (دون تغيير مفهوم التوازن) هو الذي سيمكننا من التقدم: نتقدم فقط بقبولنا لمفهوم آخر للتكافل العام وترتيب الاجزاء التي تشكل الكل.

حسبنا ان نقرب رسم الشروط المشتركة، بدرجات متفاوتة، من

البلدان النامية لنرى ان النموذج اياه غير قابل راديكالياً للتطبيق فيها وبان الوسواس التي يطلقها خطرة كل الخطر. فالحيزات الاقتصادية في بلد سائر في طريق التطور غير متجانسة (ضد: ب، و، ز).

والاستراتيجية الملائمة للبلدان النامية تستدعي تغييرات مستوحاة من الديناميات التاريخية (ضد: ح)، وهي تقتضي اعادة الهيكلة (ضد: هـ، و)، وهي تنفذ في الزمن اللارتنادي (ضد: د)، وهي تفترض تغييراً لموازين القوى (ضد: ب).

كل قارئ خبير يستطيع دون عناء تعميق هذه المفارقات عندما يسلط عليها الأضواء بحالات ملموسة.

وحاصل القول، ان النموذج يصف سوقاً محضاً للتنافس الكامل، مستخدماً ممانلات ميكانيكية؛ وبذلك يكون على طرفي نقيض مع شروط البلدان النامية العامة، التي لا تستطيع الانعتاق من شرطها الا بفضل تحالف نخبها وشعوبها لتغيير محيطهم القريب والبعيد. لو ان البلدان النامية هُتت بتمثل التوازن القياسي، فانها ستتعلم منه كيف يمكنها ان تحاول، دون جدوى، تكوين تصورات ميكانيكية لانتقال الأشياء داخل حيز متجانس لاحتلالها محل التقاء الأنشطة داخل الحيز الانساني غير المتجانس اساساً الا وهو حيز الحياة والتاريخ.

I.A.b توازن ج.م. كينز الماكرو - اقتصادي

كتاب «النظرية العامة للتشغيل، للفائدة والنقود» كتب سنة (١٩٣٦) (١٧)، غير بعيد من تاريخ الازمة العامة (١٩٢٩ - ١٩٣٣) التي كانت قاسية على المملكة المتحدة. ادرك كينز، المتنبه لمصاعب

بلاده التي ضعفت سيطرتها وشاخت بناها، مصاعب الاقتصاد القائم على السوق وسلطة رأس المال؛ اشار إلى انحطاط الرأسمالية. لم يقر كينز اساساً وصراحة، لا في الاقتصاد البريطاني ولا في اقتصاد البلاد الاخرى، البنى، الديناميات التاريخية والتفاوتات البنية.

لقد خضع تشخيصه كل الخضوع لحقل الملاحظة الذي اختاره: اقتصاد بلدان مستفيدة من سوق مالي، من سوق نقدي ومن منشآت يخدمها جهاز ضريبي ومصرفي متطور.

العلاج، مجموع الادوية التي اقترحها، على مقاس التشخيص. برهنت التجربة على ان نجاعته مشكوك فيها بالنسبة للبلدان المتطورة؛ والادهمى من ذلك انه ليس ملائماً للبلاد النامية ولا عملياً فيها.

اقتصاد السوق، في نظر كينز يشغل تلقائياً على مستوى ادنى من مستوى التشغيل الكامل للعمل. بالنسبة لدوالي انتاج محددة، مستوى الدخل الاجمالي يتناسب مع الاستثمار والميل (الحدي) إلى انفاق الاستهلاك او، بعبارة اخرى، مع الاستثمار ومع المضاعف Multiplicateur، (عكس الميل إلى الادخار).

الميل إلى انفاق الاستهلاك يكون اقل من 1، عندما يزيد الدخل، لا يزيد هو بنفس المقدار؛ الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك يعتبر مستبعداً من الانفاق. لا بد اذن من استثمار اضافي لتعويض هذا النقص.

طالما ان التشغيل الكامل للعمل لم يستخدم، فان التدفق النقدي الاضافي يحدث فائضاً من الناتج الفعلي بتعبئة الموارد الاقتصادية المعطلة (الشغل غير المستخدم، الطاقة الانتاجية غير

المستثمرة)؛ انه شكل من اشكال التضخم المنتج .

الداء يكمن في نقص الطلب الفعلي، في انفاق الاستهلاك والاستثمار، والدواء في زيادة انفاق الاستهلاك، او زيادة الاستثمار بتخفيض معدلات الفائدة او بالاستثمار الحكومي .

انكبت اسرة كبيرة من المؤلفين ما بعد - الكينزيين على اغناء النموذج وتأويله، سواء بالابتعاد عن الارثوذكسية الليبرالية والرأسمالية (جون روبنسون، م. كالكي) او بالوفاء لها (لايجون هوف فود Leijonhufund). من النموذج الكينزي اشتقت «انواع النمو المتوازنة»، منذ ر. ف. هارود، دومار ماج ر. هيكس طبعة اولى إلى ر. صولو Salow وج. ر. هيكس Hicks طبعة ثانية منقحة .

بعض المكاسب التي اسفرت عنها هذه المراجعات لا شك فيها. اما فيما يخص الاساسي من نموذج كينز، فانه غير صالح الا لحالة خاصة جداً، لوضع تاريخي مماثل لوضع المملكة المتحدة في السنوات الثلاثين ومع تحفظات صريحة هنا ايضاً.

النقطة التي نعالجها هنا خاصة: هل يفتح النموذج الكينزي الطريق لسياسة تطور؟ هل يصف عوائق التطور والعقبات الاقتصادية في البلدان النامية؟ هل يساعد على اختيار الوسائل الكفيلة بعلاجها؟ الاجابة عن هذه الاسئلة سلبية حتماً.

دوغما تكرار للبراهين التي قدمناها في اماكن اخرى فلنقارن شروط نجاح النموذج الكينزي والوضع المشاهد في البلاد النامية، غير محتفظين بطبيعة الحال الا بالنقاط الاكثر بروزاً:

شروط نجاح النموذج كينز

a. يصل التدفق النقدي إلى وسط حيث يتم انتشار واسع وسريع لأثاره.

b. أفترض ان ادارة معدل الفائدة كفيلة بتعبئة الرأسميل المعطلة (اكتنازات الرأسماليات المتقدمة الزائفة).

c. تعبئة الموارد المعطلة (عمال مدربون، امكانيات جهاز انتاج موجود فعلاً)

d. «الانقطاعات» اي انقطاعات الاثر المضاعف التي هي:

- سداد الديون السابقة
- امتصاص اي انفاق،
- زيادة الواردات

الوضع المشاهد في البلاد النامية

a. يصل التدفق النقدي إلى وسط حيث الانتشار غير كامل (تضخمات محصورة محلياً، بدون امتصاص).

b. لا وجود لسوق «وطنية» للرأسميل والنقود، اكتنازات الريفين التقليدية في الاقتصاديات قبل الرأسمالية.

c. الموارد «المعطلة»، في البلاد النامية موجودة بالقوة لا بالفعل: ينبغي تدريب العمال وبناء جهاز الانتاج.

d. هذه «الانقطاعات» في البلاد النامية تنسب لشروط بنيوية:

- استدانة جمعية Cumulitif ودائمة،
- اكتنازات من طراز ما قبل رأسمالي،
- تمويل واردات لا مفر منها

(غذائية مثلاً).	
<p>٤. فقدان مرونة العرض لأسباب بنيوية: رجحان الانتاجات الزراعية مثلاً.</p>	<p>٥. مرونة العرض الايجابية بالقياس إلى زيادة المد النقدي</p>
<p>٤. بطاقة بنيوية: بطاقة مقنعة بسبب - اكتظاظ السكان على الارض المتوافرة، - غياب التجهيزات الاساسية والعمال.</p>	<p>٤. بطاقة مدعوة «اضطرارية» (عبارة في متهى الغموض تدل على سوء الاستخدام بسبب نقص الطلب الاجمالي) الاختناقات ليست بذات اهمية.</p>
<p>٨. العجز البنيوي لميزان التجارة والمدفوعات يجعل الواردات مفروية. والافراط فيها (M) (X > خلال فترة يشجع تجهيز البلاد النامية.</p>	<p>g. الافراط في التصدير ($X >$ M) له نتائج مماثلة اجمالاً للاستثمار.</p>

هذا المتوازي المتناقض اثبتت التجربة التاريخية صحته: انه
يوضح بايجاز واختصار شديدين التكيف العميق للانموذج الكينزي مع
وضع البلاد النامية.

بين نتائج اخرى، نماذج النمو المتوازن الكينزية ليست قابلة
للتطبيق في البلاد النامية حيث يظهر ذوها، بوضوح اشد منه في
البلدان المتطورة، كمسلسل من اللاتوازنات القابلة للاحتمال المؤدية،

بشروط، الى تكوين اقتصاديات قادرة على تأمين معيشة السكان وتحسين مستوى حياتهم وعلى الانخراط في شبكات المنافسة الدولية.

رُسم التصميم الكينزي من وجهة نظر البلدان المتطورة ولصالحها، في حقبة كانت فيها موازين القوى غير ملائمة للبلدان النامية. وعندما يدور حوله الحديث اليوم في البلاد النامية، فذلك لاسباب وفي شروط مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي كانت سائدة في الثلاثينات. طريقة استخدام الحاسبة بالمجاميع الكبيرة (الناتج الاجمالي، نفقات الاستهلاك، الاستثمارات) سهلة لتصنيف عناصر اية سياسة؛ هذه الطريقة في التصنيف بالنسبة لمشروع او مخطط تطور ليس لها الا علاقة بعيدة مع هذا النوع من الحكم بواسطة النقود الذي قد اوصى به كينز، خدمة لبلده، هو، المصرفيين وارباب العمل الاذكياء الذين كان يأمل في تحريرهم بتخفيف ضغط الليبرالية الارثوذكسية.

يفرض علينا مستوى التطور ان نغير بين منطقة الرأسمالية الدخيلة ومنطقة الاقتصاد الاهلي وان نخضع كلا منهما لمعاملة خاصة. بدون سياسة اتصال بين الاولى والثانية، وبدون رقابة يقطعة لآثار الاولى على الثانية، فان البلاد النامية تصبح منفتحة كلياً على الخارج ولا يكون اقتصادها في خدمة مجموع سكانها.

وفضلاً عن ذلك: فان امتلاك استراتيجية مطبقة على القطاعات المختلفة التي تشكلها الصناعات وعلى القطاعات المختلفة التي تشكلها الزراعات، امر ضروري. ميزو - اقتصاد من هذا النوع يتجاهله الماكرو - اقتصاد الكينزي. انه قد يدخل فيه مصاعب خطيرة.

يدرك المرء بسهولة إلى أي مدى يمكن للحكومة بلد نام ان تقع في اغراء مذهب التضخم المنتج . ذلك ان فائض نقود مرغوب ، من حيث المبدأ في البلاد المدينة والتي تعاني من عجز في موازنتها والتي ما زال جهاز الانتاج لم يقيم فيها بعد . وينبغي ايضاً ان يكون واضحاً ان مدأ نقدياً اضافياً لا يملك ، في حد ذاته ، لا قوة تكوين البشر ، ولا تشييد المصانع ، ولا توجيه الجهود إلى انواع التصدير الملائمة لحالة معينة او متوقعة من حالات السوق الدولية .

انتهاج سياسة صعبة ، معقدة ، متفق عليها مع البلدان الاجنبية وموجهة توجيهاً فعالاً بمخطط امر لا مندوحة عنه . وهي ليست مودوعة لا في نص ولا في روح رسالة كينز وهيئات ان تستنتج منه . من الخطأ الخطير ان يعتقد بلد نام بان لا خيار له الا بين النيوكلاسيكية والكينزيانية : ان عليه ان يتكرر كثيراً وان يُعَد صيغة على قدّه ومقاسه .

I.B. توازن الوحدات «الفعالة» العام

ليست انواع مساواة المحاسبة الماكرو - اقتصادية هي التي تستطيع تحسين التوازن القياسي . وهذا ما بدأ يبتعد عنه عدد متزايد من الاقتصاديين الكفاء والمطلعين ويقدمون اسبابهم . ان ما يدعوههم بالحاح إلى ذلك هو اشكال الاحتكارات واحتكارات العرض التي تحتاح تحت بصرنا الاقتصاد الخاص والمختلط ، ففي احتكار العرض ، كل مقرر يقرأ حساباً للآخر ، يتخذ قراره متكهناً بقرار شريكه . اذا حصلت نتيجة مشجعة لمجتمع في عنفوان حركته ، فذلك سيكون في حالة النزاع - التعاون ، الصراع - التأزر النموذجية .

ألا نجد انفسنا ، ما ان نتخل عن تصميم التنافس الكامل ،

نواجه نشاط الافراد، وقدرتهم على ممارسة طاقة التغيير لديهم، وخاصة قوة توسعهم ازاء محيطهم من الاشياء والناس؟

التسليم بذلك - والتجربة تفرضه - يعني الشروع في انشاء نظرية جديدة للتكافل والموازنة الشاملة (الموازنة = إيجاد التوازن)^(١٨).

هذه النظرية تأبى اعتبار الافراد كممحقوقين، كمعدومين، مماثلين بمقيدي الاسعار المثيرين لردود فعل تلقائية؛ وهي تشتمل من اخضاعهم للموازنات الخارجية التي لا يتدخلون فيها؛ وهي تميز بقوة افعال وردود افعال ذوات قدرة على الادراك والقصد من اشياء غير قابلة للتشكل تحركها قوى «طبيعية» في حيز متجانس.

منذ الآن توافرت تصورات جديدة تصف وتقعّد، في صيغ رياضية راهنة، تهديد النظرية العامة، انطلاقاً من العناصر «الفعالة» والوحدات الفعالة.

العنصر الفعال ونشاطه:

كل فرد يعتبر، في المجال الاقتصادي، حاملاً لطاقة انسانية من شأنها ان تغير محلياً - اي في منطقة محددة - بيئته، محيطه من الاشياء، ومحيطه البشري المكون من عناصر اخرى فعالة.

طاقة التغيير هذه، وهي غالباً طاقة توسع، هي دالة متغيرات (المعامل الشخصي، الخبرة الثقافية، المكانة في الهرم الاجتماعي) تدرسها، مبدئياً، فروع أخرى من العلوم الانسانية. سنحرم علمياً من كل اتصال ممكن مع فروع العلوم الاخرى التي تصبّح، ما ان نتقل إلى الفعل، اكثر من ضرورية له، اذا رفضنا ان ننظر ملياً لتأثير الوسط، في مجاله، على العنصر وتأثيره هو على وسطه.

العنصر الفعال

العنصر الفعال هو تنظيم وفردية؛ يحيا في مجتمع ويقرر، اي يوفق بين متغيرات - وسائله ومتغيرات - اهدافه حسب معلوماته وامكانياته، ملتجئاً لذاكرته لصياغة مشروعه.

إنه لم يعد إذن إنساناً آلياً خاضعاً لنظام الأسعار ولا ليماً شبيهاً، بماهيته، باي ليم آخر، كما تخيل ذلك ميكانيك التوازن العام. كل عنصر مختلف عن اي عنصر آخر. علاوة على ان العناصر غير متساوية فيما بينها بالنسبة لسلسلة من العمليات المحددة وخلال فترة محددة هي الأخرى، نتيجة مبادلاتهم، باوسع معاني الكلمة، تحصل من لقاء فعل برد فعل، لا بوقف تحريك الاشياء غير القابلة للتشكل المدفوعة بقوى السعر المجهولة المماثلة بقوى طبيعية.

الطاقة التي يبذلها العنصر مرصودة لوحده، اي للسلع والخدمات التي يتصرف فيها مباشرة وينظمها. هذا الحيز الذي يمارس عليه قراره - وباختصار اكثر، حيز القرار هذا - هو مثلاً وحدة انتاجه (مؤسسة، شركة). وهذه تمتلك حجماً، بنية وتحتل مكاناً (ولها احداثيات) في المجموع المدروس. العنصر قادر، بفضل وحدته، على تغيير وسطه بواسطة عمليات ترسم حيزاته التي يمارس فيها عملياته (حيزات الزبائن، حيزات الاستثمار، حيزات الاعلام). وهو يصنفها مستخدماً منطق المجموعات Ensembles ويرسمها كحيزات اتجاهية Vectoriels، تتغير اشكالها تحت تأثير الطوبولوجيا الاولى.

الوحدة التي يمارس عليها وبها المقرر الفردي والجماعي طاقة هي، اما بسيطة (مؤسسة) او معقدة (مؤسسة ومتعهدتها الثانويين،

وحدة عليا والوحدات التي تشكل معها مجموعة اقتصادية ومالية). بنية الوحدة المعقدة، بنية الماكرو - وحدة تكمن في كون الوحدة العليا والامرة تحدد اسعار جزء من متغيرات وحدات ادنى.

حيزات العمليات الاقتصادية، للزبائن، للاستثمار وللإعلام يمكن تطبيقها في حيز تراي وهذا ذو مزية مزدوجة:

مزية تقديم اقتصاد وطني كالاقتصاد مركب من حيزات اقتصادية متميزة.

مزية اعطاء تصور يدخلنا مباشرة إلى تحليل الاستثمار المباشر والشركات المتعددة الجنسية في امر:

ممارسة العنصر لطاقته، خلال فترة محددة، اما ان تعلق لان الهدف المنشود تحقق، واما ان توقف مؤقتاً بعقبة او بمعارضة خصم.

يقصد بالطاقة مجموع بكامله، طاقة التغيير الخالصة التي تنتج من تنسيق طاقات جميع العناصر وجميع الوحدات التي يقررون مصيرها.

الموازنة الشاملة بالوحدات الفعالة

تحدد الموازنة الشاملة بالوحدات الفعالة في مجموع اقتصادي بالاستنزاف المؤقت لطاقة التغيير الخالصة في المجموع (بالنسبة لـ \odot الذي يرمز للطاقة، $\odot e$ طاقة النظام فتحصل على $(d \odot e = 0)$).

هذه الموازنة الشاملة تختلف جذرياً عن التوازن العام للميكرو - وحدات الخاضعة جميعاً، بالتساوي وعلى نمط واحد، لمعيار السعر، وبالتالي ملزمة بضرورة مساواة الاسعار والتكاليف، وبالتوازن،

وبالتالي مشتركة في الرضى Co-satisfaites بالحصول على هذه المساواة وتستفيد كل واحدة منها بأقصى مزية اقتصادية متلازمة مع القدر الأقصى للكل.

لكن الاقتصاد لا يمكن تصوره الا انطلاقاً من توزيع مراتبي للدوار الاجتماعية والتفاوت في الحجم وفي القدرة النسبية للوحدات التي تكونه.

علينا اذن ان نعتبر كل مجموع اقتصادي مكوناً من كبار وصغار، من اقوياء وضعفاء، فالرضى المشترك الذي يحصل عليه الكبار بمستوى تطورهم ومنافستهم يفرض ضغوطاً Contraintes، بالمعنى الرياضي للكلمة، على رضى الصغار المشترك. تساوي العرض والطلب، في لحظة معينة، بالنسبة لسعر توازن، لا يعني في حد ذاته، لا بالنسبة للعناصر ولا بالنسبة لمستوى طموحهم ولا بالنسبة لرضاهم بالحالة الموصوفة.

مثلاً احتكارات العرض ومجموعات احتكار العرض تستطيع، بعد استنزاف طاقتها على التغيير، ان ترضى بموازنة دائمة إلى حد ما تفرض شروطها الخاصة، وضغوطها الخاصة على الوحدات الصغيرة والوسطى. ستدخل هذه الاخيرة في منافسة بعضها بعضاً، بهذه الشروط وتحت طائلة هذه الضغوط دون ان تستطيع، خلال فترة، تخفيفها.

معيار المساواة إلى درجة معينة من السعر للعروض والطلبات لن تنطبق، بنفس الانماط، على جميع مستويات المنافسة؛ رضاء الكبار بمستواهم يمكن ان يكون متزامناً من عدم رضاء الصغار: فالاولون،

كفرقاء ذوي احجام وقدرات متماثلة، لهم مؤقتاً مصلحة في إيقاف الصراع، اما الاخرون فليس لهم طاقة التغيير الكافية لتغيير الشروط التي فرضت عليهم الا اذا تحالفوا.

وبصيغة اكثر تجسيدا: احتكارات العرض التي تباع بالفرق على خط عمودي منتجات وسيطة تحدد مجتمعة اسعارها؛ مشترى هذه المنتجات الوسيطة ليس بإمكانهم، خلال فترة، ان يتدخلوا، قبل تحالفهم، لتغيير الاتجاه لصالحهم. او مثلاً يرضى كبار النظام المصرفي بمستوى من الفائدة يفرضونه على الشركاء الصغار. او مثلاً آخر: يرضى كبار المستوردين بسعر مبادلاتهم المشتركة، لان الوسطاء والمستهلكين الاخيرين لم يجدوا، خلال فترة، امكانية التصدي لهم.

ليس هذا، كما نرى، الا تطبيقاً، معيماً ومعمقاً جداً، للتمييز بين Price - Makers، (*) العناصر التي تقرر او تشارك في تقرير الاسعار، و Price - Receiver، (*) العناصر الخاضعة لاسعار قررها آخرون.

يحدث التعميم عند قبول بنى متفاوتة ودائمة خلال فترة. التوازن الالراسو بارتيان يصف توقف حركة الاشياء، التي تحركها من مكان إلى آخر قوى نظام الاسعار، التي تفرض نفسها على افراد خياليين وطيفيين انزلوا إلى مستوى وحدات صغيرة متماثلة.

اما الموازنة الشاملة فهي، العكس، تصف محصلة طاقات التغيير وانشطة عناصر مختلفة، متفاوتة: ذلك يعني ان الوضع غدا

(*) صناع الاسعار.

(*) مكابد والاسعار.

متوازناً على مستويات عديدة بالتأثير والتأثير - المعاكس لوحداث ذات احجام، وبني وقدرات متفاوتة.

الموازنة الشاملة، قبل التحليل اللاحق، لا تتوافق بالضرورة لا مع الرضى المشترك المتجانس والمعمم، ولا مع التحسين الامثل المحدد بالرضى المشترك المتجانس والشامل لجميع الوحدات.

الموازنة الشاملة مفتوحة للفتاوات البنوية وتركيبية اشكال الاحتكارات المتنوعة، وهي، لكونها تعود إلى أنشطة عناصر متفاوتة، فانها تغري بتحليل مساواة العروض والطلبات على مختلف مستويات التبادل التجاري داخل امة بعينها وبين امم شتى، وبالتساؤل، بمساعدة نماذج خاصة، على ما تعنيه هذه المساواة في كل مرة.

وبهذا فقد تحررنا من وسواس التوازن المفترض تحقيقه ميكانيكياً، في فترة طويلة على الاقل. فالنظام يبدو بالاحرى كسلسلة من التوازنات المختلفة التي باتت محتملة بتنظيم المجموعات وبجرعات الضبط القصدى المتغيرة التي تحققها السلطات العامة.

النمو والتطور الناشئان عن ذلك يأتلفان عند الاقتضاء عبر الصراعات والتآزرات بين المجموعات الاجتماعية المنظمة، وكذلك باعمال التنسيق وتحكيم الهيئات العامة، اذا كانت فعالة وخبيرة. من الاكيد ان النمو والتطور لا يتوازنان باواليات التعديل والعودة إلى الخلف. هذه الاخيرة تمارس - في اقتصاديات السوق التي اكتسبت، بنتيجة اعادة التعلم الاجتماعية، ردود الفعل الملائمة - تأثيراً مثبتاً للاستقرار، لكنها لا تكفي أبداً لتأمين توازن التحسين الامثل والرضى المشترك المتجانس.

لان العنصر ونشاط الافراد والجماعات تم دمجها في النظرية
المجددة للحياة الاقتصادية، فان هذه النظرية باتت قادرة على الشروع
في بحث سياسات التطور بحثاً دقيقاً وتطبيقاً فهي بعيدة عن التاريخانية
Historicism والمؤسسية Institutionnalisme بُعدها عن توازن
الاقتصاد السلعي، المنقّى تحت شروط صعبة وبالالتجاء إلى رياضيات
مستقاة من ميكانيك لاجرانج Lagrange.

I.C. بعض المواقف في مجال التنمية

لان جهد التجديد الكامل لعلم من العلوم يواجه ظروفاً جديدة
وملحة للتجربة لا يمكن ان يتحقق بين عشية وضحاها، ولا حتى
خلال ربع القرن المنصرم منذ الحرب العالمية الثانية، لذا نفهم البلبلة
التي ما زالت سائدة بين نظريات ومذاهب التنمية.

وبالرغم من ذلك ظهرت افكار اساسية مدموعة بدمغات مؤلفين
يمكن اعتبارهم نموذجيين.

لم يخفف الكلاسيكيون الانجليز الاوائل من المسرح، فقد
اعادهم إلى الواجهة تلامذتهم الكلاسيكيون الجدد، مسلحين بهندسة
الكتب المدرسية Text Books ورياضيات دقيقة احياناً. حصل ذلك
لاسباب ليست، بداهة، من طبيعة محض فكرية، لقد كان لهم فضل
اكتشاف وصياغة اشكالية السوق، والقوى الاعظم في العالم الغربي
ليست على استعداد للتخلي عن ذلك.

يضاف إلى ذلك، ان ازدهار البحوث التجريبية ما زالت لم تُهد

بفرضيات التصنيف والتأويل العام الماثلة في جدتها بلجة مجموع الوقائع التي كان عليها ان تساعد على التحكم فيها، وكما ان اغراء الالتجاء إلى التاريخ «المعقلن» قليلاً عرف بعض النجاح، المبرر جزئياً بالقصور النظري في الحقبة بالذات التي كان فيها بعض المؤرخين يتلذذون بتقديم التاريخ كعلم العلوم.

واخيراً فان كارل ماركس، الذي غالباً ما استشهد به وشوّه أكثر مما قرئ، ما زال يحتل مكان الصدارة. ليس ماركس الشاب ولا حتى ماركس «رأس المال». بل ماركس الذي فتح الطريق لعمل لينين السياسي أساساً. الماركسية اللينينية تنشر خمائر تمردا ضد جميع ضروب الظلم الاجتماعي وهي، ان لم تدفع إلى صياغات علمية، فانها كانت على الأقل مستعملة كمرجع يتمتع باحترام فائق لدى جزء من المثقفين، الواعين بان اقتصاد السوق يتطلب مراجعات عميقة لكنهم يبحثون عبثاً عن مذهب بديل.

من المفيد اعطاء معلومات موجزة بالضرورة عن كل واحد من هذه التيارات الفكرية الثلاثة لتقدم احداثياتها للتأويل الذي نقترحه.

١ - ارث الكلاسيك (١٩)

يُستشف من الكتاب الذي نشره ارتور. و. لويس A.W. Luis سنة ١٩٥٥ انه لم يتخل عن ارث الكلاسيك الانجليزي. يمكن اعتبار الكتاب وثيقة مهمة لعدة اسباب.

لقد عرض المؤلف مطولاً منهجيته. واكد بالحاح على ان قصده هو التحديد الدقيق لمجال لن يتخل عنه بحثه. لقد نظر للنمو كترقيع

للنتاج بالنسبة لعدد السكان. وترك له «مُنْظَرِي» الدخل القومي مهمة تحديد الناتج وكُلفته. وترك للاحصائيين مهمة افهامنا المصاعب الملازمة للارقام البيانية للاسعار. لقد اكد بقوة نيته في ان لا يبحث مجابهة لا التوزيع، ولا الاستهلاك ولا المناقشات المتعلقة بالرفاهية، بتلبية رغبات المعنيين وتحقيق سعادتهم. فقط في آخر الكتاب خصص المؤلف ملحقاتاً لسؤال: «هل النمو مرغوب؟» وبحثه لا يعالج، وهذا ما لا بد من تكراره، منفعة المنتج (Output) بل مجرد نموه.

اما المجموع الانساني الذي اتخذ مرجعاً، فمجاله هو المجموعة الوطنية، مفهومة بكل بساطة كمجموعة سكانية احصيت رسمياً وتمتلك احصاءات للتجارة الخارجية.

موضوع الكتاب هو اذن النمو (Growth) ولا شيء غير النمو؛ واذا كانت عبارتنا التطور والتقدم قد جرتا على قلم الكاتب، فذلك «اهتماماً بالحقيقة» فقط.

مع نقطة انطلاق كهذه اختيرت بعناية ورُسِمت حدودها، لا يخشى القارئ الانزلاق إلى «الانحراف»، اي قبول توسيع التصورات وتجديد نماذج الارتباط بين الحقائق التي يشير اليها. استطيع القول، دون ادنى قصد جدالي، بان أ.و. لويس يضيق زاوية نظر آدم سميث، اذ ان مؤلف كتاب «البحث عن طبيعة واسباب ثراء الامم» يقدم فكرة عريضة وخصبية عن الحصة Dividende القومية، وتكونها وتطورها.

يبدو أن مؤلفنا، الذي يَلَوْنُ Nuance أكثر مما ينسب Relativise إيضاحاته الخاصة، يعتبر أن الملامح الجوهرية للطبيعة الانسانية لا تحول ولا تزول وأنها تُطرح كمسلمة أوصافاً وتوصيات صالحة لكل زمان

ومكان .

فهو يجد للنمو اسباباً مباشرة واسباباً غير مباشرة وانسانية .
الاسباب المباشرة هي جهد التصرف اقتصادياً ، زيادة المعارف ،
وتطبيقها ، تنمية رأس المال والموارد الاخرى بالنسبة لعدد السكان . اما
الاسباب غير المباشرة فهي تأتي من المؤسسات والعقائد .

سيقام الكتاب كله على هذه الاسس للاجابة عن مشكلتي
ارتباط المؤسسات بالنمو وتطور الحقائق الاقتصادية والاجتماعية في
علاقتها مع النمو - نظراً الى انه من البديهي استحالة توقع ولا حتى
استنتاج قوانين نزاعة Tendantielles للتطور الاقتصادي والاجتماعي .
فالهم في نظره هو ادراك الآتي : « للمجتمعات المختلفة جداً عن بعضها
البعض قدر كاف من الملامح المشتركة ، يتيح لنا استنتاج بعض
القواعد العامة للسلوك الانساني » .

انطلاقاً منها نستطيع ان نقول كيف يحدث التغير ، اذا حدث ،
اما ما لا نستطيعه ، فهو توقع اي تغير سيحدث . « عندما يغدو
المجتمع ليبرالياً فان الجهد يتنامى ، ويخصص للانتاج اكبر قدر من
المعارف ومن رأس المال » .

والكتاب كله يقوم على التحليل الاستنتاجي ، موضحاً بعدد
عديد من الاشارات الى تجارب ملموسة ، هذه وتلك مُنْصُدة بعضاً على
بعض ، ولم تقع صياغتها لتتلاءم مع تصاميم نظرية .

الانطباع الذي يعطيه الكتاب هو ان مؤلفه اقتصادي راغب
بصدق في تجاوز الصياغة التقليدية للوصفات المانشستريّة ، لكنه يعتقد
في النهاية ان هذه الوصفات قائمة على طبيعة انسانية وانها هي وحدها

التي اعطت نتائج ايجابية في التاريخ . وينجم عن ذلك عرض متأرجح من طراز «الحسنات والسيئات» Les Avantages et les Inconvenients «مع وضد» «Pour et contre» حيال موقف من المواقف او مؤسسة من المؤسسات .

الاسئلة والاجوبة تتكون على نحو متشابك جداً بحيث يتعذر بلوغ الاختيارات الاساسية، مثلاً، هل مبدأ الايسار (لا شيء مقابل لا شيء Nothing for nothing) ملائم لبقاء الافراد غير المنتجين او على الاقل لقوتهم «الطبيعي» في شروط الزمان والمكان؟

امام هذا التساؤل المباشر والفظ، لا توجد، فيما يبدو، سوى اجابتين .

اما انه من المستحيل، في وضع معين، انقاذ حياة عدد من الناس؛ ولا بد حينئذ من اخضاع هذه الاستحالة لفحص دقيق وتقديد ما اذا كانت ناشئة من المؤسسات او من شروط طبيعية قاهرة .

او ان الاقتصاد السلعي، بكل قسوته، هو الاقتصاد الوحيد العقلاني والممكن التطبيق، وان مزاياه تشفع حينئذ لنواقصه وتنسينا الضحايا الذين يحكم عليهم بالاهمال .

لا يوجد مجتمع متطور واحد ارتضى لنفسه هذه «الاستحالات» . اصف الى ذلك ان هذا البرهان لا يثبت للتمحيص من مجرد وجهة النظر الاقتصادية، من زاوية تشغيل جميع الموارد والامكانيات .

يُعرفُ أ.و. لويس كتابه بنفسه كخارطة (Map) ويبدو انه على هذا النحو، ويتحفظ متناه، قد قال ما هو اساسي . فالخريطة تدلنا على

الاتجاه وهذا امر لا بأس به ؛ فالاقتصادي النظري او العلمي عليه ان يختار خط سيره . قد نغفر له تردده ، رغم دقة رسم الخارطة او بسبب دقته ، في اختيار الاتجاه المعروض عليه . هل كل شيء يتوقف فقط على حالات خاصة ؟ لنجتنب حينئذ الحديث عن النظرية .

يقدم الفصل السابع الذي يختم الكتاب قبل الملحق المخصص للتساؤل عما اذا كان النمو مرغوباً ، مثلاً نفسياً . فهذا الفصل المخصص للسلطة العامة (الحكومة) يقارن - دون ان تتطابق المصطلحات بعضها مع بعض بدقة - بين تسعة اصناف من العمل الحكومي وتسعة اختيارات معاكسة تفتح طريق الكساد .

الطرق التي تفقد عليها السلطة

إلى الكساد

وظائف السلطة

- ١ . المحافظة على سير المصالح العامة
- ٢ . التأثير في مواقف الافراد
- ٣ . اعطاء المؤسسات الاقتصادية شكلاً
- ٤ . التأثير على تشغيل الموارد
- ٥ . التأثير على توزيع الموارد
- ٦ . مراقبة كمية النقود
- ٧ . مراقبة تقلبات الاسعار
- ٨ . تأمين التشغيل الكامل
- ٩ . التأثير في مستوى الاستثمار
- ١ . التسامح مع الاختلال
- ٢ . نهب المواطنين
- ٣ . التحريض باستغلال طبقة لطبقة اخرى
- ٤ . عرقلة المبادلات الخارجية
- ٥ . اهمال المرافق العامة
- ٦ . الافراط في ممارسة سياسة الباب المفتوح .
- ٧ . ممارسة ضغط تشديد
- ٨ . الافراط في الانفاق
- ٩ . الانخراط في حروب مكلفة

لا يخالجننا شك في كون المؤلف قد قام في كتابه «بتصنيفات دقيقة لحالات ملموسة. فتجربته غنية ومعرفته بالبلاد النامية مباشرة. وفضلاً عن ذلك، فمن يخظر بباله ان ينكر ان الفطرة السليمة الاشد رسوخاً واضحة في ثنايا هذا التعداد؟ بيد ان كثيرين سيعتقدون بانه لا بد من تحقيق ما هو اكثر من ذلك بكثير من اجل رسم نظرية للسلطة العامة، في اي وسط اقتصادي كان.

ما اوسع البون بين هذا الكتاب الصادر في ١٩٥٥ والمطالب التي اجمعت عليها البلدان النامية بعد ٢١ عاماً من صدوره! ما هو مطلوب اليوم ليس التطبيق، مع مراعاة الفوارق الدقيقة، للمذهب الكلاسيكي، بل اعادة الهيكلة الشاملة والعميقة للعلاقات الاقتصادية باكثر معاني الكلمة اتساعاً وانفتاحاً.

اذا كانت الكلاسيكية قادرة على الاستشهاد بتجربة طويلة في مادة اثراء بعض الطبقات في بعض الامم، فان البلاد النامية قادرة على الاستشهاد بعذاب تطاولت عليه القرون، تفاقم ولم يخفّف جدياً خلال «حقب» الازدهار الغربي «الجميلة».

لن نذهب ابعد من هذا التذكير البسيط، مكتفين بالقول بانه لا يبدو في غير محله نظراً للوضع الراهن للعالم. اقتداء بالمؤلف نفسه الذي يجب الموازنات المدروسة، واتماماً لجهده، سنطالب بتصنيف منهجي Systématisation (- حتى ولو كان شديد التبسيط -) يساعدنا مؤقتاً وفي مقارنة اولى على السيطرة على شكوك مجموعات المعطيات التجريبية المألوفة في المذهب الكلاسيكي.

يبقى ان نفحص النموذج البسيط للتطور الذي استنتجه أ.و.

لويس من «عرض» العمل الذي «لا حدود له» عملياً الموجود في عدد من البلدان النامية.

دُرس البلد النامي كمجموع مركب من قطاعين: احدهما تقليدي او منتج للقوت (قطاع ت) والآخر رأسمالي (قطاع ر). القطاع الرأسمالي موجه نحو تحقيق الأرباح التي ستغذي عملية الاستثمار كلها. والقطاع ت يقدم قوة عمل باجور نسبياً بخسة.

والمجموع يحركه الريح المتوقع ويدعمه الريح المتحقق الذي يَمَوِّن الاستثمار المنتج (قطاع ر). نظراً لاختلاف وتفاوت القطاعين، في البداية، فان الناتج الاجمالي واستخدام قوة العمل يمكن ان يتعاطيا دون ان يسببا ارتفاعاً قوياً للاجر الفعلي.

لا يعي جمهور اليد العاملة وضعه النسبي ولا يطمح الى رفع مستوى حياته الا شيئاً فشيئاً. اضيف الى ذلك ان مستوى الحياة هذا، يمكن، في حدود ضيقة جداً، وبفضل القطاع الرأسمالي (قطاع ر) ان يكون اكثر ارتفاعاً من مستوى الحياة الذي كان بإمكان عمال القطاع التقليدي الحصول عليه في غياب القطاع الرأسمالي.

فتكوّن الريح الرأسمالي يرتكز اذن على شيء من تخلف اليد العاملة الالهية. (هذا التخلف لا يمكن الا ان يذكرنا، في شروط بطبيعة الحال مختلفة كل الاختلاف، بالوهم النقدي للنموذج الاولي عند كينز حيث يترافق التقدم نحو التشغيل الكامل ببعض الانخفاض في الاجر الفعلي). يقدم نموذج أ.و. لويس وصفاً جيداً بما فيه الكفاية للتطور الاستعماري، هذا التطور بالذات الذي لم تعد البلدان النامية ترويه والذي تعبى جميع قواها في العالم لمحاربته.

من الممكن خفض معدل الربح، محرك الاقتصاد في القطاعين، بارتفاع اسعار اقوات العمال، اما بتحسين هؤلاء لموقفهم التعاقدى، واما لانه لا بد من توفير الغذاء لهم عن طريق الاستيراد. وفي كلتا الحالتين، يؤدي تخفيض معدل الربح الى تخفيض معدل المراكمة. وبما ان الرأسمال ومراكمته هما محركا «التطور»، فان هذا الاخير يتباطأ. يمكن بالطبع كبح النزوع الى ارتفاع الاسعار اذا ارتفعت انتاجية العمل في الزراعة لكن مثل هذا القرار يخضع في النهاية لارادة الرأسماليين لا إلى ارادة السكان او ممثليهم.

من الممكن، في نطاق البنية المشار اليها، ان يتم الرأسماليون وارباب العمل بتكوين مناطق انتاج زراعي حديث؛ فيحصلون حينئذ على انتاج نسبياً مرتفع في جزء من الزراعة لا يستفيد منه بالضرورة المزارعون الاهليون.

يرتكز سير النموذج على تناظر بنيوي ليس من الوارد الغاؤه. بل بالعكس فالقطاع الرأسمالي يستطيع (وهذا الاحتمال موضوع تفكير جدي) ان يستوعب كل اقتصاد البلد النامي. وفي هذه الحالة يلاحظ لويس بهدوء:

«يدخل عندئذ الاقتصاد المعني في الطور الثاني من تطوره ويغدو الاقتصاد الكلاسيكي غير قابل للتطبيق. لقد دخلنا عالم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد».

قد يكون من نافلة القول، بعد هذا التوضيح، ان نشير إلى انه من الواضح في تفكير لويس ان الرأسمال والرأسماليين هم اسباب التطور. وليس على الاقتصادي، لكي يدرك ذلك، الا الخيار بين ان

يكون كلاسيكياً او كلاسيكياً محدثاً حسب الفصول. مزية هذا الموقف هي كشف الفارق الجذري بين تحليل التطور «المتمحور» حول الانسان وتحليل النمو الموكول للاستراتيجية الرأسمالية والقائم على الاثراء شيئاً فشيئاً «بالنيابة».

دون ان يكون بامكاننا الحصول على تلبية كاملة، فان موقف المؤرخ هو الذي قد يخيّننا اقل من غيره.

٢ - التاريخ «المعقلن» (٢٠)

عبارة «التاريخ المعقلن» التي استعملها جوزيف شومبيتر Schumpeter لم يكتب لها النجاح فلقد اثارت انزعاج الاختصاصيين في كلا المعسكرين: بالنسبة للبعض، تقدم العلوم الاجتماعية، ما لم تمت، ضوابط ولا يكفيها ان تفلسف التاريخ؛ اما البعض الآخر، فهو مقتنع بان التاريخ هو اليوم سلطان العلوم وهو يستغني عن «البرهنة» التي تسبق البحث المستهدي بحب الاطلاع النوعي، الجيد التحديد والمكتمل قدر المستطاع. نشأ هذا الرفض، بنسبة كبيرة، من سوء الفهم.

ما من مؤرخ يرضى بان يكون مجرد قصاص، ونعرف علاوة عن ذلك ان السرد نفسه لا يستغني عن التصورات، والمفاهيم والتصميمات الضمنية للفعاليات الانسانية، لكي لا نقول شيئاً عن الافتراضات التي توحىها التجربة الشخصية ويتمتها العقل الباطن.

اما الاقتصاديون، فكم سنجد بينهم من اكفاء ومطلعين بامكانهم التباهي بملكية الضوابط الكمية التي لا تخضع لعلاقة ثابتة بالبنى، بهذه البنى التي لا تُنال بدون معرفة وتفسير التاريخ؟

خصوصاً وان البعض قد نسي ان ج. شومبييتير، المتبحر الفريد في اطلاعه على ماضي الاقتصاد وحاضره، قد ضرب مثلاً في التواضع واعرب عن شيء من الحنين الذي يشاركه فيه كل الذين قبلوا تقدير الطابع «العلمي» لفننا عندما عرض صيغته التي لم تحظ الا بقليل جداً من التقدير.

وخلاصة القول، ان التاريخ الاقتصادي «المعقلن» قليلاً لا يمكن ابدأ الاستهانة باسهامه، شرط ان يحدد من سيباشر هذه الممارسة الصعبة هدفه بكامل الوضوح، ويوضح الادوات التي سيستخدمها، وان لا يقدم الافتراض الذي يتبناه على انه الافتراض الوحيد الممكن والمثمر.

كتب ج. شومبييتير، في المجلدين المخصصين للدورات الاقتصادية، تاريخ الرأسمالية من وجهة نظر الدورات القصيرة (كيتشين، يوجلار) والدورات الطويلة المسماة بالقرنية Séculaire. لقد قدم خدمات جُلّى لتحضير نظريات الدورات اذ اننا حتى الآن، كما هو معروف، لم نبن نظرية موحدة Unitaire لهذه الظواهر.

على صعيد آخر تماماً ويقصد مختلف تماماً كتب والت. و. روستو Walt W. Rostow وهو مؤرخ محترف، كتاباً مثيراً هو ثمرة دروسه التي القاها في كامبريدج (١٩٥٨) حول احد مظاهر النمو. مراحل النمو الاقتصادي (The Stages of economic Growth - A non Communist manifesto) فهذا العنوان اكثر ادعاء من مضمون الكتاب الذي لا ينقصه الغموض. وفضلاً عن ذلك هل نية «تقريب النظرية الاقتصادية من التاريخ» في وقتها المناسب والموضوع الذي اختاره المؤلف هل هو محدد بعناية؟

باستثناء التطبيقات (ابتداء من ص ٧٣)، فإن الفصول الخمسة الأولى متمحورة حول مفهوم «الاقلاع»، أي الانطلاقة الكبرى الأولى لاقتصاد ما، التي تبدأ بالنسبة لأمم العالم الرئيسية بالانطلاقة التي عرفتها انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر. لن يكون المطلوب هو التحليل النظري للتطور في إطار ديناميات واضحة: السكان، التجديد، قواعد اللعبة، بل المطلوب هو تقديم معالم عامة للإطوار المتعاقبة، مميزة بما فيه الكفاية.

بإمكان الناتج المتنافر من التأمل والتاريخ الذي قدمه و.و. روستو للاقتصادي أن يساعد هذا الأخير على تحضير تفسيراته الخاصة. ما درس هو النمو بالمعنى الضيق، دون معالجة علاقته بالتوزيع معالجة صريحة ودون أن توصف جدليات التطور وصفاً جلياً. سنلاحظ مع ذلك بأن الاهتمام الذي أعير للقطاعات الدافعة (Entrainants) (ترجمة فرنسية ناقصة لـ: (Leading Sectors) يصب في البنى وإعادة الهيكلات التطورية؛ بيد أن النتائج التحليلية التي تتفرع عنها منطقياً لم يقع بحثها في الكتاب الذي نحن بصده.

تقلد و.و. روستو، معارضة للانظمة الاقتصادية ونماذج فترات النمو التي ردها إلى خمس:

١ - المجتمع التقليدي: وهذا يستخدم تقنيات مصدرها الفيزياء الما - قبل نيوتونية. فحصة الناتج الزراعي منه راجحة في الناتج الكلي. والسلطة السياسية تظل نسبياً لا مركزية.

٢ - تحقيق شروط الاقلاع: في البداية تأخذ التقنيات المستقاة من العلم الحديث، الما - بعد نيوتني، طريقها إلى الاستعمال ثم

تنتشر. فالمسؤولون عن الاقتصاد يعون تناقص المردود الاقتصادي ويحاولون تلافيه. ويأخذ البروتيسيس التجميحي للنمو، المرموز اليه بالتحاذ حساب الفوائد المركبة كمرجع، في التجلي. وغالباً ما نلاحظ في بلد ما ان هذه التحولات عائدة إلى زعزعة سببتها صدمة آتية من الخارج.

٣ - الاقلاع: يغدو النمو اعتيادياً، فقد بات معتبراً «سويّاً». يتأكد البروتيسيس التجميحي في ارتباطه بمواقف اجتماعية جديدة وبمؤسسات ملائمة؛ ويبلغ الاستثمار الاجمالي والادخار الاجمالي من ٥ إلى ١٠٪ من الدخل الاجمالي.

٤ - العبور إلى النضج: منذ الآن فصاعداً ينمو معدل الناتج باسرع مما ينمو معدل السكان. ويبلغ الاستثمار والادخار بين ١٠ و ٢٠٪ من الناتج الاجمالي. ويأخذ الرأسمال الاجتماعي الثابت في النمو. ويستبدل بالصناعات القديمة صناعات جديدة - احدى العلامات على ان الاقتصاد غدا قادراً على استيعاب التقنية الحديثة.

٥ - عصر الاستهلاك الواسع: نمو السكان وتعقد تنظيم نشاطاتهم المشبعة بالعمل الماهر تفرض تأطير السكان بجهاز بيروقراطي واسع. ما ان يبلغ الاقتصاد هذه المرحلة حتى يجد نفسه امام الاختيار بين سياسة رفاهية اجتماعية وسياسة قوة، وسياسة توسيع، تعميق وارهاف للاستهلاك. المعرفة الواسعة والمتروية للتاريخ الاقتصادي تدعّم بجلاء هذا العرض وتسمح برسم جدول تاريخي للاقلاع في اربعة عشر بلداً. والتواريخ هي، على سبيل المثال، بالنسبة لانجلترا سنوات ١٧٨٠ - ١٨٠٠، بالنسبة لفرنسا ١٨٢٥ - ١٨٦٠ وبالنسبة للولايات المتحدة الامركية ١٨٥٠ - ١٨٦٠.

لا جدوى من التعبير عن تحفظاتنا بخصوص تفاصيل التواريخ
وديمومة الاقلاع قبل القيام بدراسات دقيقة في الموضوع.

يبدو ان ج. ماركز. وسكي J. MARCZ EWSKI برهن فيما
يخص فرنسا على ان الاقلاع لا يفهم بسهولة انطلاقاً من الاحصاءات
المتوافرة، وان نظرة اولى على المواليات الطويلة، منذ نهاية حروب
الامبراطورية الاولى حتى ١٩٠٠، تقدم صورة «انطلاقات» Poussées
صناعية متتالية، اطلقتها مجموعات صناعية، اكثر مما تقدم صورة اقلاع
سابق لتسلسل المراحل التي وضعها و.و. روستو.

هذه الملاحظات لا تصيب الامة المركزية للدراسة، كما انها لا
تخص المشكلة التي نعالجها هنا، التي هي مشكلة التطور كما تتصورها
البلدان النامية على مستوى العالم.

التنمية كما نفهمها هي جدول القطاعات وروستو كان على
الطريق الذي يقوده إلى هذا التصور، لكنه لم يصل اليه. انه يميز
بصواب بين اجزاء في الكل الاقتصادي ويعطي للقطاعات الدافعة
دوراً خاصاً؛ فهو قد تجاوز اذن شمولية Globalisme النماذج الماكرو-
اقتصادية، كما يقبل ضمناً القوة الدافعة، وربما كان هدفه كمؤرخ
يعفيه من ان يذهب إلى ابعد من ذلك.

يبدو مشروعاً بالنسبة للاقتصادي المحلل للتاريخ، عندما يقبل
هذه الرؤيا، ان يجتهد في تحليل نماذج الدفع شروطها وتأثيراتها،
فالتصاميم او النماذج المعروضة على هذا النحو تأخذ مكانها في سياق
نتيجة بحوث المؤرخ الأمريكي. يبدو انه يحق لنا ان نشير إلى تحفظ
آخر اكثر صلة بالموضوع فيما يخص خصوصية التصور الضيق للنمو لكي

نستنتج منه تفسيراً للتطور العالمي . بالتأكيد، سيقال، ليس ذلك الا مجرد بداية، وان النمو يستطيع، في وقت لاحق، ان يتخلل عن مكانه لسمة ولتحليل وقائع التطور.

هل يسمح لنا ان نقول بان الحجة تبدو غير مقنعة؟ الاختيار بين النمو المحدد تحديداً ضيقاً والتطور هو خيار اساسي يلزم جميع لحظات البحث: النظرة الما - قبل تحليلية Préanalytique، تكوين الافتراضات الاولى، التنظير Conceptualisation والتعميد. اما ان نفكر بان الاساسي هو جدل البنى، واما ان نفترض بان غموات الناتج الاجمالي هو الظاهرة المركزية ونحللها بما فيه الكفاية بربطها باسباب عامة دون ان نوضح صراحة علاقتها في تصميم ولو مؤقت. العلم، التقنية، عادات السكان، المؤسسات، الخ، جميع العوامل التي راعاها روستو في كتابه الذي نحن بصددده، نُضدت اكثر مما رُكبت.

ومن جهة اخرى كيف يفهم و.و. روستو التنمية؟ كطراز من التغيير ذي المرمى العالمي الذي لا بد ان يحدث عاجلاً او آجلاً في جميع بلاد العالم؟ سر التقدم نحو وفرة الثروات هو «الانطلاقة الاولى»، الاقلاع الذي يشير اليه بروتسيس تجميعي، مؤسسات ختاصة، ومستوى معين من الاستثمار والادخار.

البنى لم تهمل كلية. ولكن لم ينسب اليها دور حاسم، والمعاملات Coefficients الماكرو - اقتصادية لا تكاد تقول لنا شيئاً عن نشر النتائج الاقتصادية داخل كل مجموعة وفي مجموع السكان.

نجد، في الجدول الذي اشرنا اليه سالفاً، ان الاقلاع بالنسبة لتركيا، الارجنتين والمكسيك يبدأ قبل ١٩٤٠ بقليل. فهل علينا ان

نظن بان تعاقب المراحل بدأ منذ ذلك التاريخ؟ وهل علينا خاصة ان
نظن بان هذا التعاقب قد كان له ام لم يكن له اتجاه للظهور، وهل
بالامكان التقليل من اهمية نواقص التطور المتمحورة حول مستقبل
السكان، المناطق والطبقات الاجتماعية، في انتظار مجيء مراحل النمو
اللاحقة؟

نطرح المطالبة العامة، بالتنمية وخاصة بالتنمية الجديدة، طرْحاً
ضرورياً وبالخاصة التساؤل التالي: هل يُنتج النمو «عفوياً» البنية
الصناعية المثلثي وهل يوزع من تلقاء نفسه الناتج او الدخل الاجمالي من
اجل تلبية حاجات كل السكان؟ أو، على الاقل، هل بإمكاننا ان
نستدل من خلال قرائن واضحة ولا جدال فيها على ان تطور البلدان
النامية يسير في هذا الاتجاه؟

ثمة ما يدعو إلى الشك في ذلك، نظراً إلى ان النظام الذي يجتاز
مراحل متتالية، النظام الذي يراد اكتشاف اقلاعه في شتى البلدان،
يهتدي في حركته بالربح الخاص المتوقع وتزوّده الارباح المتحققة
بالادخار والاستثمار. يبدو ان تجربة البلدان والمناطق السائرة في طريق
التطور تسمح لنا بهذا الاستنتاج المؤقت: ليس بالمرهنة على تعاقب
مراحل نظام واحد وحيد - اقتصاد السوق الرأسمالي - ستمكّن من
الحصول على نشر التجديد والاستثمار وثمارهما لصالح السكان. بل
اننا لن نحصل على ذلك الا ببيت النظام والانسجام في الجدليات
البنوية والجدليات الاجتماعية بين مجموعة متفاوتة ومتفاوتة الفعالية.

ليس ذلك طريقة اخرى لقول ان تحليل التطور محتوم وبانه
يؤدي إلى سياسة واستراتيجيات تطور متناسقة؟

٣ - كارل ماركس وسلالته (٢١)

لنذكر القارئ، المذعور عن حق والمرتاب عند قراءة عنوان هذه الفقرة، بالطابع المحدود لهدفنا: وضع مفهومنا لبروتسيس التطور في مكانه بين تيارات الفكر المعاصر حول نفس الموضوع.

ان كارل ماركس يلهم، دون شك، عدداً هائلاً من الشراح الذين يتعاطون معه. بعضهم، وهم الاقل عدداً، يتعاطون مع آثاره نفسها والبعض الآخر، وهم السواد، يتعاطون مع تفسيراته التي يفسرونها بدورهم ويعيدون صياغتها وتعميمها بين العامة. وهكذا نلاحظ استمرار افساد فكر ماركس، وإضاعة للحقيقة بالنسبة لمواقفه الأصلية، هذا هو مصير جميع المذاهب الخصبه حقاً لكي تدوم. وهو سبب وجيه، من أجل فحص دقيق لموضوع متخصص.

هناك سبب اكثر شمولاً يقضي بان يترجم التطور الجديد مطلباً متعدد الابعاد بوسائله وأهدافه. والذين يساهمون في ذلك يريدون اعادة هيكلة كاملة سياسية واقتصادية معاً لشبكات علاقات البلدان النامية مع البلدان المصنعة، فهل من باب الخطأ ام بالعكس من باب الخدس الصائب ان الماركسية واللينينية لا تقدمان لكثر من اعتبار تصميمياً لتفسير هذه اللحظة من تاريخ العالم ولا برنامج عمل للفعل فيها؟

كان لكارل ماركس وتلامذته المباشرين، وانجلز ومفسريهما حتى الحرب العالمية الأولى، فكر واضح إزاء البلدان الأقل تطوراً في عصرهم. حقل ملاحظتهم والمادة التاريخية التي ركزوا عليها فكرهم، هما في المقام الأول، بدايات الرأسمالية الصناعية في انجلترا وشكالتها

الأولى في القارة الأوروبية، لم تُحظِ الهند والصين إلا بكتابات ثانوية - دراسات ومقالات قصيرة - هذان البلدان «المتخلفان»، لم يخضعا من قبلهم في حدود علمنا لتحاليل معمقة. الاستعمار في نظرهم، مهما كانت قسوته هو الذي يقدم لها الانطلاق في طريق التطور. فإذا كانت هذه البلدان تريد أن تذهب أبعد فعليةا أن تمر بالمرحلة الرأسمالية.

بقاء نفوذ كارل ماركس حتى الآن يجعلنا نُسائل بخصوص الوقائع الجديدة، مضمون رأس المال بقصد تفسير التطور في النصف الثاني من القرن العشرين. انها مغامرة صعبة في حد ذاتها ومعرضة لنيران النقد من مختلف الجهات. لكنها مع ذلك ضرورية، مهما كانت المخاطر، لغاية وحيدة، غاية ان امتلاك وتحديد، من اجل مجال بحثنا، لمصطلحات استخدمها الماركسيون بمعان شتى، تبررها غزارة وحيوية فكر «كارل ماركس»، بتردداته وتقلباته، خاصة لان آثاره ظلت غير مكتملة.

فكر كارل ماركس الاجتماعي تدعمه فلسفة ضرورة تحرير الكائنات الانسانية المحرومة، المضطهدة والمستغلة في المجتمع وفي اقتصاد البلدان الصناعية. هذا الطموح، الذي وظف ماركس في خدمته جهداً هائلاً، وشجاعة لا حد لها، يفرض علينا الاحترام. لا يوجد نص واحد «لكارل ماركس» لا تلهمه هذه النظرة ما قبل - التحليلية.

حيث القلب المتعاطف مع البؤس الانساني الرهيب يتحالف مع العقل الذي يرفض ان ييأس ويحاول ان يكتشف الجهد الفعال القادر

على تخفيف وطأة البؤس. اذا لم يتجاوز هذا الجهد جهد «ادعاء الفضيلة»، «Les Belles Ames» بالمعنى الذي اعطاه هيجل لهذه الكلمة، فانه يظل عاجزاً، كما اوضحت ذلك تجربة طويلة. اذن يفترض على صعيد الحقائق المادية بان جدلاً محتوم النتائج هو وحده الصحيح وهو وحده محرك التحرر.

اي جدل؟ جدل غير الذي حددناه لحسابنا الخاص حيث نعتقد ان فعل ورد فعل الاطراف او القطاعات يغير بُناها دون ان يدمرها وحيث نتعرف في البنية الناتجة على مركّب البنى السابقة المحوِّلة.

جدل ماركس الذي هو نقل لجدل هيجل في الحياة المادية - هو بورتسيس لا بد فيه لاحد الطرفين بان يدمر في نهاية الصراع ليحل محله نقيضه: الاشتراكية في صورها المتغيرة، لكنها جميعاً تفترض اختفاء الرأسمالية لتخلي مكانها للا - رأسمالية، لنظام اقتصادي واجتماعي لا اضطهاد فيه ولا استغلال ولا اغتراب.

نميز اذن بين جدل التطور الذي، يقبل بالتأكيد علاقات القوى لكنه يستبعد تدمير النظام، وجدل القطيعة الذي يُفضي إلى الكارثة، الى تدمير النظام نفسه.

جزء لا بأس به من غموض تفسيرات الماركسية مرده إلى ان نصوصاً عدة كتبها ماركس منذ آثار الشباب حتى رأس المال مات قبل اتمامها واتمها انجليز وتلامذته الاولون، بالامكان الاستشهاد بها لصالح جدل التطور او جدل القطيعة(*)، وهذا الاخير هو الذي يعبر بكل

(*) من الصعب العثور في كتابات ماركس على ما يدعم جدل التطور. كل ما هنالك تصريح حول امكانية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية في بعض بلدان اوروبا - هولندا تحديداً - سلمياً لا عبر الحرب الاهلية بالضرورة. (المترجم)

وضوح عن اصالة ماركس المفكر ويبرر جزءاً من تأثيره.

الرأسمالية تدمر نفسها عبر تطورها. حركتها الاقتصادية تسير، بسبب العلاقات بين فائض القيمة، والرأسمال الثابت والرأسمال المتغير وبسبب الانخفاض التدريجي لمعدل الربح الذي ينتج عن ذلك، ومن ازمة إلى أخرى اخطر حتى الكارثة النهائية: يمكن للعمل السياسي ان يساعد هذه الحركة التي تظل ضرورة محايثة للنظام. وهذا العمل السياسي يقوم على العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، على الصراع الثنائي بين طبقتين، وعلى العلاقات المادية.

نوضح الآن المضمون الاساسي الاقتصادي للجدل الذي يتميز به فكر ماركس؛ انه يقوم على أولية اقتصادية تعين الصلات بين معدل نمو فائض القيمة، الرأسمال الثابت، الرأسمال المتغير، وهي، بهذه التوسطات، وتحت تأثير المنافسة بين ارباب العمل، تربط معدل الربح بالمتغيرات السابقة. رأس المال، مراكمة رأس المال (الانتاج الموسع)، العلاقة بين فائض القيمة، الرأسمال الثابت، الرأسمال المتغير، هذه الاولية تتعطل من تلقاء نفسها؛ انها تحوّل، احتمالياً، بعوامل «خارجية المنشأ»، لكن النموذج الاقتصادي بالمتغيرات التي يحتفظ بها وبتفاعلها المفترض.

ابتداء من لينين، من الحرب والثورة الروسية، تغيرت اللوحة. تعبير الماركسية اللينينية بامكانه ان يوقع في الوهم. الجدل اللينيني يحاول دون جدوى التوفيق بين اختفاء الرأسمالية المحتوم اقتصادياً وبين اختفائها بالعمل السياسي الذي يدمرها مرة واحدة بدلاً من ان يساعد على تسريع ذبولها. هذا التغير الجذري الذي عارضه - بطبيعة

الحال - جميع الماركسين اللينينيين، يسجل انعطافة حاسمة في تاريخ التفسيرات التي اوجحتها الماركسيات. بالتحريض والعمل، بإمكان المرء ان يدافع، حسب مقتضى الحال، اما عن موت الرأسمالية من تلقاء نفسها واما عن ضرورة مساعدتها بقوة لكي تسلم الروح.

الحروب الكبرى تمزق نسيج التاريخ، تزلزل المجتمعات وتدفع بطواقم جديدة للظهور تربط مصيرها بفئات اجتماعية سابقاً مضطهدة او مستعبدة وتقدم لها وعود الارتقاء الاجتماعي. بيد ان تغيير البنى الاقتصادية بطيء التحقق: وهكذا فان الثورة الفرنسية ١٧٨٩ تركت اقتصاداً قائماً لزمان طويل وجد صعوبة في التخلص من الاشكال القطاعية؛ ثورة ١٩١٧ الروسية لم يتبعها الا في ١٩٢٨ المخطط الخماسي الاول الذي كرس، بعد تردد طويل اختيار التصنيع. استيلاء لينين والبلاشفة على السلطة لم يكن وارداً في اية ضرورة من ضرورات التطور الاقتصادي، وكم قيل تكراراً ولكن بصواب بان ذلك حصل في اقل الرأسماليات تطوراً ونضجاً(*) . (انظر التعليق ص ١٢٥).

افضت الحرب العالمية الثانية، باحداثها ونتائجها، إلى اتفاقيات يالطا التي قسمت أوروبا والعالم والتي فرضت إلى الآن اطاراً سياسياً وضغوطاً سياسية على التطور الرأسمالي للانتاج والتبادل. معسكران مسلحان يعملان كما لو كان عليهما ان يتصادما ذات يوم. الانتفاضة

(*) يمكن تحديد اشكالية الوضع الروسي في ثورة ١٩١٧ بأن البورجوازية كانت اعجز من ان تقوم بثورتها والبروليتاريا كانت اعجز من ان تحتفظ بثورتها؛ من محصلة هذين المعزين ظهرت رأسمالية الدولة التي تكاد تكون اليوم غط الانتاج الأكثر انتشاراً في العالم. وهو ما استوعبه جزئياً شومبيتر Schumpeter عندما أكد على حتمية تطور الرأسمالية المأزومة إلى شكل من الاشتراكية البيروقراطية التي ستسود في رايه العالم (الترجم).

المسلحة، الاستيلاء على السلطة، وجهاز الحزب اعادت جميعاً صياغة روسيا الجديدة التي لم تخرج ابداً من جدلية التدمير الذاتي للرأسمالية. انهيار الامة الثانية العمالية سنة ١٩١٩، يشهد من جهة اخرى على حيوية الامم وكفاءتها على مقاومة الانحلال بالصراع الطبقي. بكتابه الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية سنة ١٩١٦، واصل لينين اعمال هيلفردينج، روزالوكسامبور ويوخارين حول الرأسمالية المالية. لكنه نقل إلى النظام السياسي العالمي وإلى مجال النوايا، قرارات ووسائل سياسية جدلية تدمير الرأسمالية بتطورها الخاص نفسه، بسبب اوالية مراكمة رأس المال، تغير تركيبه، تشكل فائض القيمة والانخفاض الميلي لمعدل الربح.

الماركسية مدركة في فكر ماركس الاصيلي اللينينية، مفهومة في فكر لينين الاصيلي، اغرقتا في كتلة من الشروح المتتالية لهذين المؤلفين وفي كتلة اكثر ضخامة، لكنها نوعياً ادنى من تعليقات الاتباع او الخصوم. الا انه من الممكن والضروري تمييز الجدليات الاقتصادية والجدليات السياسية عند الماركسيين لتبديد البلبلات، التي تفدي قصداً، وبطبيعة الحال دون اعطاء هذا التمييز قيمة اخرى غير قيمة طريقته في التحليل.

بالنسبة لموضوعنا، الذي هو العلاقة بين الماركسية والتطور، نفهم فهمًا افضل الواقع الحالي اذا لم نخلط بين الرسالة الاقتصادية، اسهام ماركس الخاص، والرسالة السياسية، اسهام لينين الخاص.

الرسالتان توصيان بفهم العالم من اجل تغييره، بل ومعنى ما، بتغييره من اجل فهمه، اذ ان المرء يسلم بان الناس يفهمون ما بنوه

بانفسهم افضل من فهمهم لما يطرحه عليهم العالم الخارجي .

احدهما ينظر اساساً في البنى المادية للانتاج وتغييراتها البطيئة والمتعبة ؛ والآخر يركز الانتباه على العنف الذي ينبغي استخدامه للاستيلاء على زمام الجهاز السياسي والاداري للدولة، لتغيير الطواقم الحاكمة والمراهنه على مصالح ومطامح الفئات الاجتماعية التي عانت من الاحباط طويلاً .

سياسة التخريب حيث كانت، سواء في البلاد الصناعية او في البلاد النامية، تستخدم اللغتين ببراعة لا تصمد امام التحليل . مفاهيم ماركس لا تحتفظ باغرائها الا بتساهل ما يجعلها غير محددة لكن فعالة سياسياً . مفهوم «الطبقة» عند ماركس كان بالامكان تحديده لو لم ينقطع عن مخطوطته رأس المال في اللحظة نفسها التي كان تعريف الطبقة منتظراً «هنا تتوقف المخطوطة» .

الاختيار اذن حر بين الطبقة مفهومة كمجموعة مصالح اقتصادية (١٨ برومير لويس بونابارت) او كـ «كتلة تاريخية» حول عمال الصناعة (جرامشي) او حتى كمجموعة معارضة شكلها من يمتلكون «الوعي الطبقي» (جورج لوكاش) .

ربما، لكن شرط التخلي عن الجدل الاقتصادي الذي يحتويه رأس المال هذا الاخير يقوم كلية على التناقض بين الطبقتين : الاولى التي تنصرف في وسائل الانتاج، والثانية المحرومة من التصرف فيها .

فبين هاتين الطبقتين ينمو التناقض - وليس النزاع وحسب - ويتفاقم وهو تناقض مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأولية اقتصادية وبيروتيسيس اكداح Prolétarisation مفروض فيه ان يتعاضم .

عكساً لهذه الرؤيا الاخيرة، نلاحظ بان الطبقة العاملة في البلدان الصناعية قد تنوعت؛ انها (أغويت) وجزئياً استوعبت من الرأسمالية وهي لا تتجه نحو النمو العددي ولا نحو معاناة انخفاض الاجر الفعلي خلال مدة طويلة ولا نحو تدهور في مستوى حياتها. ينتزع التصنيع، باستثناء مصاعب الفترة الانتقالية، فيما يخص المكافآت الفعلية - اجور وتحويلات اجتماعية - الى ترقية الاجراء الذين يشاركون فيه؛ اما التأخر فتتجلى ملامحه في المناطق والقطاعات الاقتصادية - خاصة الزراعة -. حيث التقنيات الحديثة والرساميل المالية لا تتغلغل او لا تتغلغل الا على نحو ناقص.

اما في البلدان النامية، فان الطبقات وصراع الطبقات حسب الماركسية الاصلية غريبة عن البيئات التي لا صناعة فيها، تظهر هذه الصراعات في المناطق التي قامت فيها الصناعة، في حيزات الاستثمارات الوافدة من الخارج، في حيزات التصنيع الأهلي وفي الحيزات الحضرية. اما في ما عدا ذلك، في الزراعات الاهلية، او في الزراعات التابعة للانظمة العقارية التقليدية فإن الصراعات المستوطنة او العائدة تعبر، مهما كان الوضع الاجتماعي للاجير او للمالك الصغير، او للفلاحين المتجمعين في وحدات جماعية، عن التمرد ضد الاضطهاد والاستغلال. هذه التمردات الفلاحية، او تمردات العامة لا تنجم عن التصنيع، شرط ان يكون هذا الاخير منظماً تنظيمياً ذكياً، بل ان بإمكان الريف ان يتلقى منه الغوث الذي ربما حسن الاوضاع التي هي سبب بؤسه. تأثير الاندفاع الذي تمارسه الصناعة على الزراعة، يبدو كاحد طرق «ازالة إكّذاح» «Déprolétarianisation» الجماهير الريفية.

نزاعات - التعاونات والصراعات - التآزرات بين المجموعات

الاجتماعية ثملاً تاريخ الانسانية. ولا يمكن اختزالها إلى صراع الطبقتين المتناقضتين، التي تتصرف احدهما في وسائل الانتاج، بينما الاخرى محرومة منها، هذا المعيار لا يكفي في حد ذاته عندما يكون حاضراً: دلالة خاضعة لتنظيم الكل الاجتماعي، لشبكات الاعلام والسلطات التي تعطي لمجتمع معين خصائصه ووصافه.

لا مناص من المناقشات التي لا تنتهي حول البنية التحتية والبنية الفوقية انطلاقاً من بعض الالتباس في فكر ماركس وتعدد التفسيرات التي اعطاها. سواء اكانت البنية التحتية مكونة من القوى المنتجة، اجمالاً، الطاقة، التقنية والتكنولوجيا، او من العلاقات الاجتماعية خلال الانتاج المادي للسلع، فهي تثير صعوبة، اذ ان العلاقات الاجتماعية المتنوعة تتلاءم مع استخدام التقنيات المماثلة.

لتذكر علاقات الانتاج الاجتماعية: فهي اساساً العلاقات التي تتحدد بين رؤساء الوحدات الانتاجية والعمل الخاضع. ليس بالامكان فهم هذه العلاقات بعيداً عن تنظيم يعطيها خصائصها ووصافها، مصطلح العلاقات الاجتماعية يشير إلى ذلك بوضوح. لتأكيدنا، حينئذ، بان هذه العلاقات الاجتماعية - البنية التحتية - تكيف البنية الفوقية - حقوق، معتقدات عادات، اخلاق - معناها الايماء بمعنى لقراءه في علاقة Correspondance سببية ويفترض بان احد طرفي العلاقة يمكن ادراكه في حالة نقاء.

تتفاقم البلبلة اذا اردنا تدقيق لفظ «كيف» الذي استخدمناه قصداً للإشارة إلى الغموض الذي لم يوضح، في حدود علمنا، لا من ماركس ولا من خلفائه. وبعبارة اخرى هل البنية التحتية تحدد البنية

الفوقية او تتحكم فيها؟ الطرف الاول من طرفي الخيار هو الوحيد المتلائم مع تفسير دقيق مرتبط بالاولية الاقتصادية لرأس المال، وهو الوحيد ايضاً الذي قد يسمح بتأكيد ان العلاقات الاقتصادية هي التي تنتج وقائع الوعي، نظراً إلى ان العلاقة المناقضة اعتبرت اما كمستحيلة واما كضئيلة.

تاريخ المجتمعات ذات مستويات التطور المتفاوتة هو مسرح تفاعل دائم بين وقائع الوعي، والعلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطبعها عليها. ماركس والماركسيون الاوائل، وقد كانوا اكثر دقة من بعض خلفائهم، سلموا بابداع البشر الذي يخوضون صراعاً مع مصاعب الطبيعة او مصاعب التنظيم الاجتماعي.

هذه القدرة على الابداع تستبعد كل عمل ميكانيكي، كل حتمية تفرضها البنية التحتية على البنية الفوقية. تاريخ البلدان النامية المعاصر، بتنوع الاختيارات والقرارات التي يظهرها بجلاء، يقدم من جديد البرهان على ذلك.

اللينينية لانها سياسة بين اشياء اخرى استطابت التذكير بمنابعها الماركسية وولائها لماركس. لكن اللينينية في الواقع جاءت لتتوب عن ماركس والماركسية في اللحظة التي كانا فيها يتلقيان تهذيب التاريخ. انها تتمتع بقوة جذب لا جدال فيها في بلدان ما زال جزء كبير من اقتصادها ما قبل رأسمالي ولا هي-تستطيع ولا هي تريد انتظار تطور الرأسمالية على ارضها لايخرج اقتصادها ومجتمعها من تحكم القوى الخارجية، كما هي احياناً حالة بلدان اغراها تقليد التجربة السوفياتية المنظور اليها من بعد والمشوهة عبر منشور الدعاية.

في مثل هذا المناخ ويفضل هيئة دولة سوفياتية، لا فقط لم «تدبل» بل انها غدت بسرعة احدى اهم القوى العسكرية والسياسية، ندرك انه لا مبرر اصلاً لأن نُجَوِّهَ Substantialiser المحركات التاريخية الكبرى - الرأسمالية نقيض - الرأسمالية، رأس المال والعمل - وان نعيد صنع العالم على غرار نموذج معركة حاسمة يفترض في هذه المحركات ان تخوضها.

انهم البشر، العناصر الفعالة، والمجموعات ذات البنى والتنظيمات التطورية، انها هذه المجموعات الجزئية المتفاوتة في فعاليتها، هم جميعاً الذين نلاحظهم في العالم خلال السنوات الخمسين وفي اساليب متنوعة طوال تاريخه كله.

لنقف الآن عند نقطة حاسمة: مفهوم رأس المال وطبيعته. الرأسمال هو مجموع اشياء مركبة فيزيقياً - تجهيزات، مواد اولية، وآلات - اخضعت لمخطط انتاج؛ وهي اذن مجموع اصول مالية، نقود وسندات ائتمان خاضعة لنفس السلطة. هذا هو تقريباً تعريف الرأسمال الاقتصادي والرأسمال المالي، الا ان بعض الاقتصاديين المهووسين بالسلع، بالاشياء وبالسوق يلحون اما على الاصول المالية واما على السلع مأخوذة على انفراد بدلاً من الالتحاق على تنظيمها جميعاً من قبل المقررين.

بتركيز الانتباه على العناصر الفعالة، على البشر، قدم ماركس التعريف الذي شاع وذاع لرأس المال باعتباره «علاقة اجتماعية» بين الذي يتصرف فيه (ولم يقل بين مالكة) والذي يخدمه بعمل الفكر او بعمل اليد.

الائتمار ظاهرة عامة ، مهما كانت درجة التطور ومهما كان النظام الاجتماعي اليوم ، في الشرق كما في الغرب . وهكذا فبإمكانني ان اقول بصواب بأنه ليس استخدام رأس المال ولا السيطرة على رأس المال او به هي التي تحدد نظاماً .

في النظام الرأسمالي يوظف رأس المال بقصد الحصول على ربح صاف لا يستخلص ابداً من سوق مجردة ، بل من اسواق خاضعة لضبط مجتمعاتها لها - النظام السوفيياتي يعمل من اجل الحصول على مردود صاف ، ولا شيء ينفي ان المردود او الربح الاشتراكي الصافي يفرض على العامل الاجير استقطاعات من انتاجه اقل قسوة منها في النظام الرأسمالي (*) .

وسائل اغتصاب فائض القيمة - اذا استخدمنا هذا التعبير الفج - اي اعطاء العامل اجراً دون ما انتجه (يحتاج إلى تحديد) ، هي التي حفزت في كل العصور والبلدان براعة ارباب العمل . فليس هناك من سبب لجعل فائض القيمة خاصاً بالنظام الرأسمالي ، او التفكير بان معدله منخفض عنه في الاقتصاد ما قبل الرأسمالي للقبيلة او المجموعات القروية او في وحدات المخطط السوفيياتي الحكومية . نحن لا نملك اية وسيلة لنقول شيئاً محدداً في هذا المجال . لكننا نستطيع مع ذلك ان نقدم قرائن قوية .

ما ان يكون رأس مال الانتاج ليس بيد كل احد (نظام مثيله جمهورية من صغار الفلاحين والحرفيين ، لا امل في تحقيقها بمجرد بداية

(*) وضع العامل في النظام العالي الراهن بنمطية الشرقي والقوي متماثل ومهامه هنا وهناك متماثلة ايضاً . (الترجم)

التصنيع). فان التسلط المسلط على العامل يذيقه ارغماً شاقاً يحاول هو الخلاص منه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. العامل في البلدان الصناعية المتقدمة، اية كانت، مرغم على العمل لكسب قوته، وهو يتمرد على وضعه في شروط تعتبر مناقضة للنظام العام، فيتدخل البوليس او الجيش لقمعه. علاقة الخضوع هذه المتنافرة والمعقدة لم يخترعها كارل ماركس ولا الماركسيون. بل انها ظاهرة تاريخية ملحوظة.

والانظمة التي تدعي رسمياً انتهاءها للماركسية لم تقض ابداً على علاقة الخضوع تلك ولا خففت من وطأتها على العامل. الجمود العقائدي لدى الانظمة التوتاليتارية (الشاملة الاستبداد)، تجريبية البلدان العالية التصنيع او البلدان غير المصنعة متساوية في عجزها على القضاء على علاقة الخضوع.

على نحو آخر تماماً يمكن للمرء ان يعطي للعامل حظوظه في نيل شيء من التحرر. وهو ليس خاضعاً مباشرة، فوراً ودون وسيط خضوعاً احادي المعنى للقوى المنتجة ولعلاقات الانتاج المادية وهو لا ينال ميكانيكياً بالتصرف ويعاق بعدم التصرف في وسائل الانتاج، مكاسب التحرر، فيما نرى، مرتبطة ايضاً بالمؤسسات وقواعد اللعبة الاجتماعية، بقدر ما تكون هذه الاخيرة معاشة. المؤسسات وقواعد اللعبة هي منتجات تاريخية لتركيبة من المتغيرات يمكن ان نسميها تقنية، سياسية، اجتماعية، اخلاقية، دون ان نعزلها ولا ان نصوغ قوانين تركيبها مع بعضها البعض. هذه التركيبة التاريخية هي نتيجة التفسيرات التي تقوم بها عقول الناس للنزاعات والتعاونات الباقية في جميع الحالات.

النزاعات والتعاونات تَتَمَلَّغَمُ بنسب متغيرة، لكنها لا تقضي ابداً على التفاوت ومراتبية الوظائف. استخدام رأس المال من اجل الانتاج لم يجد بعد الطرق لانجاز عمل يقدمه العامل بكامل الحرية والرضى. العنف المدمر لم يغير شيئاً. ان ما اتضحت فاعليته هو التنظيم بواسطة النقابات الحرة في الديمقراطية التقريرية إلى هذا الحد او ذاك. وكذلك كفاءة الاحزاب على التفكير ونضجها(*) سمحت هذه الشروط للعمل المأجور بالتخلص قليلاً من الخضوع للمصنع بفضل الوقت الحر من روتين الحياة الجارية، بواسطة الاجازات المدفوعة الاجر. ولم تحصل على هذا بدون مقابل، لان انخفاض الانتاجية المحتمل إلى ما دون حد معين يغدو سبباً او ذريعة لتخفيض الاجر الفعلي. لا شيء بتلقائي او أوالي في كل هذا؛ فنحن نواجه، على جميع المستويات قرارات وعمليات تقوم بها عناصر انسانية.

احدى النقاط الاكثر ضعفاً في الفكر الماركسي هي تحليل نظرية الامة. اذا كان التناقض بين ارباب رأس المال والعمال الخاضعين للاستغلال هو التفسير الوحيد او الحاسم لحركة المجتمعات، فان الامة تصبح شاشة، مجرد مظهر يكمن خلفه صراع الطبقات، عندئذ فان التفسير الموحد الذي يستلهم الماركسية سيتبع هذا المنطق: فائض القيمة، نظريات التركيب العضوي لرأس المال ومراكمة رأس المال او الانتاج الموسع تفسر كل شيء في العالم.

(*) نشهد اليوم ان هذه النقابات تلجأ، امام تناقص مصداقيتها، الذي تعبر عنه ظاهرة الاضرابات البرية المتصاعدة، إلى الاضرابات المشهدية والرايكيالية اللفظية. كلتاهما لا تساعد على حل حقيقي. ليس ثمة وصفة جاهزة لحل اي من المشاكل التاريخية التي تطرح نفسها علينا. لكن ربما كان يمكن الانسانية المتفكرة والانسانية المثالة من حقها في تقرير مصيرها، بعيداً عن اية وصاية غريبة عنها، هو الطريق إلى بداية حل. (المترجم).

سنلتقي لاحقاً بحقيقة الامة، التي هي احدى آمال البلدان النامية المبررة تبريراً متيناً والتي يشكل تعزيزها احد البنود الاكثر دلالة في برنامج التطور الجديد. نكتفي الآن ببعض الملاحظات القائمة على تحليلاتنا السابقة والتي تعلن تحليلاتنا القادمة.

النطاق العالمي شيء، ودرجة واشكال التنظيم العالمي شيء آخر، الفرق بين رأسمالية القرن التاسع عشر العالمية ورأسمالية القرن العشرين، هو، فضلاً عن اختفاء الاستعمار وظهور الامم الفتية، تكون احتكارات العرض على درجتين، تنظيم عدد صغير من القوى السياسية الكبرى وتطور الاحتكارات والمجموعات المرتبطة بها. نفكر عن حق في الولايات المتحدة واليابان واوروبا والمجموعات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها، هذه الاخيرة تتعاون وتتصارع فيما بينها بدرجات مختلفة حسب العمليات التي لا بد من انجازها وتخوض منافسة احتكارية مدعومة دعماً قوياً بالتجديد والمساومات خارج السوق.

اما بالنسبة للقوى السياسية، فاثنتان منها تشكلت تشكلاً متيناً، والثالثة - اوروبا - ما زالت بصدد التكون الجيني.

امام هذه الحركات المعقدة، وهذه البنى التطورية، اذكر كلمة لفيلسوف ثاقب النظر، ميرلوبونتي: «الرأسمالية مرتبكة». انها مركبة من قطاعات متفاوتة نخوض فيها بينها منافسات غير كلاسيكية لكنها حقيقية تماماً. تجدد هذه القطاعات نفسها، حيال سلطاتها العامة، في مواقع قوة متفاوتة ومتغيرة اذا ما رغب المرء في وصف هذا الوضع وصفاً سريعاً، فربما تحدث عن المراكمات على مستوى العالم والاسواق على نفس المستوى، لكن المرء لا يسلم بذلك، لانه يعني التشكيك في

المراكمة الصافية التي يحققها نادي الدول الكبرى باقتطاع القيم السلعية على حساب مجموع البلاد النامية.

كنا سنرحب بالاستلهاام الماركسي لو تمت مقارنة دقيقة لرأسماليات الدولة الاحتكارية في الغرب والشرق معاً. في هذه المنطقة الاخيرة، التشكيلات المعنية هي ايضاً «رأسمالية» بنفس المستوى، اكثر، «احتكارية» وبالتأكيد واكثر «دَوْلَنَة» *Étatisés*. تحول جميع موارد بلدان المنطقة السوفياتية إلى الاتحاد السوفياتي هو اليوم عملية مقننة، وتحليلها الذي شُرِع فيه، يقدم فائدة لا شك فيها بالنسبة لمقارنة الانظمة مقارنة علمية.

واخيراً، نقل صراع الطبقات على مستوى العالم، يؤكد انه «لا يدور في الاطر القومية»، بل في اطار النظام العالمي، يفترض وجود تضامن من الصعب التدليل عليه بين العناصر التي تكون «العامل العالمي» الذي يدخل في علاقة عدائية مع العناصر التي تكون «البورجوازي العالمي». تحدث ماركس لاسباب «دفاعية» عن عامل جماعي في صراع مع رأسمالي جماعي داخل نفس الامة. ان تعاد النزاعات والتعاونات على مستوى العالم الى الصدام بين رأس المال والعمل المجوهرين، ذلك يعني الذهاب بعيداً بعيداً والتناقض الواضح مع التاريخ.

الخلاصة اذن هي انه باستثناء الهدف الرفيع والمثير للفلسفة الاجتماعية الحريضة على مصالح الفئات والاشخاص المهضومي الحق، فان فكر ماركس وسلالته يقدم قليلاً لنظرية وتحليل التطور.

الديناميات وديناميك التنمية

لم يشتمل اي اسهام من الاسهامات التي استعرضناها على اعادة صياغة للنظرية العامة للاقتصاد الستاتيكي والديناميكي في نفس الوقت؛ وهي مع ذلك ضرورة امام وقائع التطور ونزولاً عند ضرورة التماسك الملحة.

التوازن القياسي المستلهم من ل. فالراس وف. باريطو لم يجد، لانه يفترض شروطاً تدمر العنصر ولانه ستاتيكي، انسجامه التحليلي مع القرار، المجازفة، الاعلام، النزاع، اعادة التعلم والبرجمات، اي مع الظاهرات التي تفرض نفسها حالياً، على الابحاث الطليعية. التوازن القياسي يقعد بطريقة آلية تحرك الاشياء في فضاء متجانس؛ وبما ان النظام في نقطة التوازن، فان التغيرات الخارجية المنشأ هي وحدها التي تخرجه منها.

الموازنة بالعناصر وبوحداتهم الفعالة ليست اطلاقاً مصححاً، مجموعة لمسات تضاف إلى التوازن القياسي، انها مختلفة عنه جذرياً بالنظرة التي تأخذها عن الحياة الاقتصادية، والتعقيد الذي تقدمه عنها. عناصر فاعلة «Actants» تتلاقى، مختلفة، ومتفاوتة؛ ايقاف التغيرات الذي تحدده مرتبط بالاستنزاف، المؤقت دائماً؛ لطاقتهم على التغيير. اما النظام برمته، فانه يتوقف عن التغيير لما تفضي التوازنات الدائمة التي يحتويها إلى الاستنزاف المؤقت - للطاقة الواضحة على تغيير المجموع. هذه المتتاليات الجديدة يراقب بعضها بعضاً ترتسم تحليلياً في الزمان اللارتيدي.

انطلاقاً من هنا، يغدو كل من القرار، المجازفة، الاعلام،

النزاع، اعادة التعلم والبرمجة ملازمة للرسم البياني المتجدد. بدلاً من النموذج الاحادي المدة، توازن المتغيرات الداخلية المنشأ الذي لا يختل في نهاية المدة الا بتدخل عوامل خارجية المنشأ، يقوم رسم بياني للفترات المتعاقبة والترابطة لان العناصر تبذل نشاطها في مجرى الزمن اللارتردادي دون ان يتوقف هذا النشاط في موقع نهائي. ان العنصر نفسه هو الذي يتغير ويغير بيئته بنشاطه.

الديناميات المنوطة بالناس والديناميك من نفس النمط تتج بطبيعة الحال من تجديد الترابط العام، في حين انها لا تستطيع ان تندمج في التوازن القياسي ولا ان تدمج به^(٢٢).

ظن بعض الاقتصاديين ان بامكانهم تعريف الديناميك بواقع ان الاحداث تبدأ منه. ولكننا نعتقد - وهذا مختلف - بانه يعرف كرسم بياني حيث زمن العنصر ليس محيّدًا؛ ويكون محيّدًا عند افتراض تعويض كامل، محتوم وميكانيكي لاي اختلال. ويكون زمن العنصر اكثر من محيّد، مفرغاً كلياً عندما يستبعد العنصر نفسه ونشاطه بفرضية المزاحمة الكاملة حيث بتأثير السعر يفرض انتظام الاشياء نفسه على كيانات دعيت خطأ بعناصر فعالة، معطلة من الذواكر والمشروع.

رافضة منذ البداية للضغوط التي لا مبرر لها والتي لا تطاق للمزاحمة الكاملة، بدأت نظرية ديناميكية تشكل على ثلاثة مستويات: الاول هو مستوى ديناميات التأطير، التي تقوم عبر صلات مشتركة بين ثراء الوقائع التاريخية الثر وتحليلها الاقتصادي.

مُيزت ثلاث مجموعات من الوقائع المتعلقة: (١) بالسكان، (٢) بالتقنية (الابتكار، التجديد والتكنولوجيا اي مجموع المعارف التي لا بد

من امتلاكها لتشغيل التقنية)، (٣) بقواعد اللعبة الاجتماعية الخاصة بتكوين الهيئات الاقتصادية (الشركة مثلاً) وبضوابط علاقاتها (مثلاً) الملكية المسماة بالخاصة، العقد) هذه المؤسسات - الهيئات، هذه المؤسسات - الضوابط مترابطة بعضها ببعض.




مجموعات الوقائع هذه اعتبرت قبل كل شيء، بفضل اختيار المنهج، كما لو كانت موهورة بدinamياتها الخاصة ضمن مجموع محدد، اما تغيرات السكان الكمية والنوعية، تغيرات العلم والتقنية، تغيرات قواعد اللعبة الاجتماعية فقد احتفظ بها لذاتها. انما نقبل هذه الطريقة لكي نميز، داخل شبكات بالغة التعقيد، المجموعات - الجزئية المطلوبة.

ومع ذلك فنحن لا ننكر ولا نستهن بالجهود المبذولة حالياً والرامية لجعل ديناميات التأطير داخلية المنشأ تدريجياً، اي لفهم وتحليل تأثير المتغيرات التي يتضمنها نموذج للسكان، للتقنية وقواعد اللعبة.

الحقائق التي تشير اليها التنبؤ الداخلية Endogénéisation مثلاً يبدو ان انعكاس الناتج على كل واحدة من الديناميات وعلى تركيبها، خاضع لدرجة التطور. وهكذا فان البحوث حول التطور المستقل - بنية وتأثيرات - في البلاد النامية ما زالت ضحلة او شبه معدومة، بسبب قلة الموارد التي تستطيع هذه البلدان تخصيصها لها وندرة الباحثين والملاكات الماهرة في البداية. كذلك قد حللنا قليلاً نتائج نمو الناتج الاجمالي والمتوسط ونتائج تقدم مستوى الحياة على معدل نمو السكان. او اضافة إلى ذلك صغنا افتراضات حول تعقيد البنى المتزايد كعامل لتعديل قواعد اللعبة. هذه الدراسات والتأملات المجزأة

مفيدة؛ انها ما زالت لا تشكل مدونة من الاقتراحات المنظمة منطقياً والمرآة Testé احصائياً.

الجدول التالي لديناميات التأطير المرتبطة بباقي الديناميك الاقتصادي يصنف نظرياً علاقاتها ويوضح تعقدها:

		السكان	التقنية	المؤسسات	اتجاه الافعال ورود الافعال
E	تأطير الديناميات التاريخية	E ₁	E ₂	E ₃	
S	بنى تهيكلت تدمير البنى	S _A	S _b	S _c	
M	سير ديناميك السوق	النتائج O.D.A عروض طلبات	النتائج O.D.B عروض طلبات	النتائج O.D.C عروض طلبات	

بين مكونات الجدول التي تنقسم بوضوح إلى مجموعات - جزئية، المظهر الكمي لهذا التعقيد يكشف بطرق اعتيادية مثل التحليل التوافقي La Combinatoire او التمييزات - الجزئية Sous Spécifications الدقيقة، وتركيب التطبيقات.

بامكان اقتصادي او سوسولوجي (عالم اجتماع) ان يستشهد بامثلة عولجت مع الاسف معالجة غير منهجية، علاقات مثل التالية:

١ - الافعال وردود الافعال بين مكرو - مجاميع من المتغيرات:
التقنية - السكان، المؤسسات - التقنية، الخ.

٢ - الافعال وردود الافعال بين ماكرو - ومجاميع متغيرات الناتج
او تركيبات هامة للناتج.

٣ - الافعال وردود الافعال بين تركيبة هامة لماكرو - مجاميع
المتغيرات والناتج، او تحليلات Décomposition هامة للناتج.

النماذج التبسيطية بالضرورة التي بالامكان الحصول عليها بهذه
الطريقة، تفترض، ان كان لها طموح تفسيري، علاقات سببية. وهو
برنامج ما زال ابعد ما يكون عن التحقيق في اتجاه الوصول إلى
استدلالات تطبيقية لاشكال ودرجات التطور خلال فترة محددة،
قصيرة، متوسطة او طويلة.

ديناميك البنى يضع موضع الشك البنى الهيكلية Structurantes
التي تغير بيئة وحدات اولية (افراد، شركات) او التي تغير بنى اخرى
صناعية ذات تأثير على بنى زراعية، بنى الاستثمار الخارجي في بيئة
متطورة او اقل تطوراً الخ.

وعلى اية حال اذا كان الاقتصاد ذو القصد العلمي، يقبل بان
يغدو تطبيقياً، فله مصلحة كبرى في الاعتراف بالعدد المرتفع جداً
وبالتماهة التي لا مفر منها للمتغيرات التي تحتويها الحصص الاخرى
Coeteris Paribus التي لا سبيل للتفصي منها، لكن ينبغي أولاً مساءلتها
اذا كنا نرغب في ان نعرف على نحو تقريبي عمّ «يحدثنا» رسم بياني او
نموذج وما هي حدود المعارف التي يقدمها.

تبعاً للمشاكل المطروح، يميز المرء دائماً بين المتغيرات البنوية

ذات التقلبات القليلة التواتر والانتساع، والمتغيرات التابعة Variables de Fonctionnement (اسعار، عروض وطلبات) فالالهام حول كمية ونوعية الاعلام المستقى من تصاميم الاسواق القابلة للعزل افتراضاً، المفصولة عن محيطها، تتبدد بمجرد ما يتجه الاهتمام، تبعاً لمنهج العلوم المعاصرة، إلى المجاميع والشبكات التي تكونها.

لا توجد تجربة تاريخية واحدة تقدم لنا، ولو على نحو تقريبي، حيزاً اقتصادياً متجانساً او غمواً متشابه الوضع وموزعاً بالتساوي في حيز اقتصادي او اقليمي، او جذليات تطور قابلة للتنفيذ في مناطق شتى لحيز اقتصادي او اقليمي الـ «الكليات» الوطنية او المجموعات - الجزئية داخل كل وطني محشورة، تقوم مجتمعة وتتطور ضمن علاقات لا تناظرية.

النموذج الاساسي: هو اذن المزاوجة بعلاقة لاتناظرية بين مجموعة جزئية A (أ) ودافعة) ومجموعة جزئية B (ب) (مدفوعة) اما ايجابية (دفع)، واما سلبية (توقف، او تناقص الدفع السابق). لقد اخترنا تأثير نمو مجموعة - جزئية على نمو مجموعة - جزئية اخرى لكي نبسط عرضنا، ونحتفظ لنفس الغاية، بالدفع الايجابي. يأخذ الدفع مجراه بين مجموعة جزئية مركبة دافعة، احد الصناعات مثلاً، وصناعة اخرى:

١ - بالتأثير على الاسعار والتدفقات.

٢ - بتحويل الانتاجية

٣ - بتحويل الاعلام

يفهم الاثر، تحت الشكل الاقل دقة، كتبعية بين معدل نمو

صناعة ما (مجموعة فعاليات) مدفوعة (ge B) ومعدل نمو صناعة دافعة (ge A)

$$ge B = f(ge A) \quad \text{فنكتب:}$$

خلال فترة محددة:

رصد اثر الاندفاع عندما ننطلق من الرسم البياني الجبري إلى البيان الاحصائي يستدعي تدقيقات قدمناها في مكان آخر؛ من الاهمية بمكان ان نحفظها بسرعة، في عبارات واضحة، في وثائق المحاسبات العامة والاحصاء الرسمي.

باكتسابه مزيداً من التحديد، يختص النموذج الاساسي بمجموعات جزئية اقتصادية شديدة التنوع.

أ - في الحيز غير المركب للتحليل الاولي، النموذج معنيٌ بمجرد ان نميز، في الستاتيك المقارن وفي منحنيات العرض والطلب الاولية، انطباق (انتقال المنحني) العرض على منحني الطلب او الانطباق المعاكس.

منطق الكلاسيكية الجديدة الداخلي او المعياري ضمناً مولع كل الولع بالطلب الدافع، المستبين لانطباق العرض المطاط افتراضاً. النظام يعمل لتلبية ميول المستهلك الموسر. فعلى جميع المستويات، ميكرو ميزو، وماكرو - اقتصادية، الطلب الدافع للعرض ضروري لبناء «نظريات» سيادة او حرية المستهلك؛ فهو الذي يفترض فيه ان يتحكم بالنظام كله.

لكن النظرية الاولية نفسها لا تستطيع التخلي عن تأثير العرض

على الطلب انطلاقاً من تحليل تكاليف البيع التي هي قابلة للتعميم إلى تكاليف تحويل الوسط. يوفر رئيس الشركة لنفسه بعض شروط نجاحه عندما يقبل تحمّل بعض التكاليف لتحويل منحني الطلب الذي يتوجه أولاً لشركته، إلى اليمين. نشاط العارضين والعرض يضابق تسلسل منطقي الكلاسيكية الجديد التقليدي: ما إن يعاين المرء ذلك حتى يضطر للبحث عما إذا كان هذا النشاط يتجاوب مع ميول المستهلك، أو عما إذا كان يغيرها لغير صالحها، بقصد الحصول على فائض من الربح الاحتكاري. التمييز ضروري في كل وسط، وخاصة في الوسط الأقل تطوراً، إذ إن التمييز خاضع لمستوى اعلام وثقافة المستهلك.

الادعاء بأن المستهلك، لمجرد أنه اشترى، قد أعطى البرهان على أننا نستجيب لميوله، يعني رفض كل تحليل للآثار الحميدة موضوعياً وللمنفعة الاجتماعية بعيداً عن معاينة واقع محض، هذا الرفض ليس في حاجة حتى لأن يُشرح إذا قررنا، مرة وإلى الأبد، تطبيق نموذج المنافسة الكاملة على اوضاع متميزة بالتفاوت من جميع النواحي: الموارد، القوة والاعلام.

ب - في الحيزات المركبة تظهر، بالنسبة للتطور، التطبيقات الأكثر خصوبة للنموذج الاساسي. وهي:

الاستثمار المحرك، وهو - وهنا لا بد من الالتحاح على هذه النقطة لتجنب اللبس الوارد كثيراً - ليس الاستثمار النقدي عند كينز المزود بتأثيره المضاعف، بل هو استثمار فعلي يستدعي استثمارات أخرى على سبيل التكامل.

الشركة المحركة في منطقة تنشّطها بتدفق السلع، والاستثمار

والاعلام .

المنطقة المحركة، هي التي، بفضل نفس القنوات وبفضل تأثير المراكز الحضرية، تطلق أو تحفز التطور في منطقة اسم .
هذه النماذج الخاصة تقودنا إلى مفهوم نقطة مركز أو قطب النمو أو التطور .

يشار بذلك، في مصفوفة Matrice غير مؤقلمة Non Territorialisée، في مجموع بشري مركب، أو في مصفوفة اقيمت في اقليم، إلى تكثيف عناصر الانتاج، الموارد المنظمة والقدرة التقنية والاقتصادية .

التكثيف هو شرط التوسيع اللاحق للآثار. لن نجد منذ بداية التصنيع مثلاً واحداً لتطور قام بدون هذا التكثيف الذي يمكن ان ندعوه - شرط ان ندقق مضمون الكلمة - استقطاباً^(٢٣) .

شاع هذا المفهوم في العالم لكنه كان احياناً مناسبة اما لعدم التفهم الكامل واما للاخطاء .

من المعروف جداً حتى الابتذال ان الاستقطاب أو التكثيف (المؤقلم أو غير المؤقلم) يتم بالاقتطاع Prélèvement من حيزات اقتصادية أخرى أو من مناطق جغرافية أخرى . ليس المهم ان نعرف ما اذا كانت بعض الموارد، في المراحل الاولى، قد اقتطعت من مكان ما لتكوين مجموعة - جزئية كثيفة، بل المهم ان نعرف ما اذا كان، في نهاية فترة قابلة للملاحظة اختيرت بسبب طبيعة أو بنية القطب، مجموع المناطق أو الحيزات التي تمارس عليها تأثيراتها لا تستفيد من مزايا أعلى

من المزايا التي كان بإمكان هذا المجموع ان يحصل عليها بتطور لامركزي Décentré اكثر. يبدو ان التجربة بهذا الصدد مقنعة تماماً.

طبعاً، ليس بزرع اي قطب في أي وسط يستطيع المرء ان يحصل على نتائج مرضية. بل باختيار طبيعة القطب الملائمة لمجموع الحيزات الاقتصادية او الاقليمية التي أخذت بعين الاعتبار. وايضاً بتهيئة الوسط القريب من اجل توسع القطب.

سنعود لهذه النقاط عندما نعالج سياسة التطور.

نأمل ان نكون قد اوضحنا وحدة نظرية النشاط الاقتصادي العامة المجددة.

الموازنة العامة بالعناصر ووحداتهم الفعالة تملأ الفراغ الذي تركه النقد العام والسديد للتوازن القياسي، المحضر خارج الزمن والغريب على العنصر نفسه.

تقترح هذه النظرية رسماً متماسكاً لستاتيك جديد، او بما هو ادق لميتاستاتيك Métastatique وديناميك ترتبط به ارتباطاً وثيقاً.

انها ملائمة لكل البلاد، فلا احد منها بإمكانه الزعم انه كامل التطور. لكنها تهم بالدرجة الاولى البلاد النامية التي عليها ان تكون بنفس وثبة الحماسة، عناصرها الفعالة وبُناها.

وهي ايضاً تقع - سنقول بعد قليل كيف - في قلب حركة العلوم وفي قلب حركة الفكر الفلسفي.

بعد حق التقييم هذا، بإمكاننا حينئذ تناول سياسة التطور، التي هي امتداد للنظرية العامة المجددة.

١ - التنمية وحركة العلوم

بعض المعالم

هدفنا الدقيق هنا هو ان نوضح ، في النصف الثاني من القرن العشرين ، بعض التطابقات التي لا جدال فيها بين حركة العلوم وهذا التجديد للنظرية الاقتصادية التي هي الموازنة العامة بالوحدات الفعالة . العنصر ونشاطه هما في أساس النظرية الاقتصادية الجديدة وهما ايضاً في قلب المطلب العالمي للتنمية الجديدة .

من هنا تلاقت ثلاثة تطورات :

- تطور العلوم
- تطور علم الاقتصاد
- تطور مطامح الشعوب المهضومة الحقوق .

بعض المعالم التي ستثير التطور الجديد

من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ نشرت آثار مؤسسي التوازن الاقتصادي العام : ليون والراس ، فيلفريدو باريو ، اوغست كورنو A. Cournot ف.ي ادجورث Edgeworth . فكل واحد من هؤلاء فرض على طريقته الخاصة اختزالاً على البيانات الضافية والمفتوحة للكلاسيك الانجليز الاوائل واقام اقتصاداً محضاً وبسيطاً بما فيه الكفاية ليدخل اليه رياضيات الحقبة .

الاقتصاد القابل للملاحظة لا يقدم حينئذ تكديماً واضحاً جداً لهذه الاختزالية . اسواق السلع والسندات والنقود تتوسع سريعاً . الشركات الصغرى والوسطى هي الاكثر عدداً . العمال المأجورون

منقادون قهراً أو بتطوع الثقافة الاجتماعية؛ الملكية الخاصة والتبادل السلعي لا يلقيان معارضة الا من قبل مجموعات ضئيلة من المحرضين. تقدم العلوم والتقنية يثير الحماسة ويغذي وهم تحرر الطبقات الكادحة في الازدهار العام. استطاعت المواقف الاجتماعية، والاجوبة المعتادة على تغيرات الاسعار إدخال وهم الاعتقاد بآلية Automatismes ما، وكانت الدورات، مفسرة كظواهرات فيزيولوجية في الهيئة الاقتصادية، تنزع إلى انشاء الازمات: يبدو الانكماش «كالثمن الذي لا بد من دفعه» من اجل التوسع، فهو يعد بالتوسع الذي سينجم عنه بفضل استبعاد الاستثمارات الخاطئة بمبادرة الافراد الذين يستبقون حركة الاسعار ويفضل اعادة تشكيل الهوامش الربحية. عيار الذهب افترض قادراً على تعديل الاختلالات في المبادلات الدولية. وتعود الجمهور العام على أليات الاسعار وعلى تصحيح الاختلالات آلياً.

اما رجل العلم، هذا النوع النادر والعاجز وسط جموع رجال الاعمال، فانه يحاول ان يرفق تقريبات الرأي السائد والشروح المطمئنة التي يقدمها مفسرون واعون بدرجة أو بأخرى بالمصالح الطبقية، فهو يحاول، ان كان له تكوين علمي، ان يتجه للرياضيات السائدة يومئذ.

باستشهادين ساقهما ستارونبسكي ذكرنا، في مقارنة قصيرة واخاذة، بعظمة ثم بانحطاط الميكانيك الكلاسيك^(٢٤).

في مقدمة الميكانيك التحليلي (١٧٨٨) حدد لاجرانج قصده: «اختزال نظرية الميكانيك وفن حل المشاكل المتصلة به إلى صيغ عامة

يكفي مجرد بسطها ان يقدم جميع المعادلات الضرورية لحل كل مشكل».

سيقرب في نهاية القرن التاسع عشر الفيزيائي ارنست ماخ قصد الموسوعيين من قصد لاجرانج ولا بلاص ليختتم مستتجاً: «هذا المفهوم بدا لنا كميثولوجيا ميكانيكية، بالمقارنة مع الميثولوجيا الاحيائية للاديان القديمة. كلتاهما تحتوي على مبالغاة مفرطة وخيالية لمعرفة احادية الجانب».

كيف وبأي افضل اختيار يتم اظهار الطور الميكانيكي للعلم الغربي؟ بعض ذوي الخبرة بالرياضيات والمغرمين بالاقتصاد سيرسمون هذا الاخير كمجموع من الاواليات خاضعة لنوع من «الفيزياء الاجتماعية». سيكون النجاح عظيماً في عالم المهندسين؛ وسيرافق الحركة شيء من الباطنية يستبقي الرأي العام بعيداً عنها وسيسهل عند الاقتضاء مهمة الحكومات ومهمة ارباب الانتاج والنقود المسلحين بـ «القوانين الاقتصادية» المطابقة للحتمية العلمية افتراضاً.

ستسارع التغيرات التي بدأت منذ زمان بعيد ابتداء من الحرب العالمية الثانية. وستصبح المؤسسات الاقتصادية اكبر حجماً وتعقيداً ووزناً مالياً؛ ستأخذ مجموعات اقتصادية ومالية شكلاً مراتبياً لوحداث اكثر تعقيداً؛ مركز قرار يؤثر مباشرة او موارد على الاسعار وكميات من الوحدات الخاضعة.

وستعيد مركزة المؤسسات الاقتصادية صياغة الاقتصاد كله وعلى صعيد آخر تجمّع العمال الاجراء، من جميع المستويات، في نقابات واحزاب للنضال من اجل رفع معدلات الاجور، واقتسام الناتج

والانتاجية وتعديل اتجاه قواعد اللعبة الاجتماعية .

على صعيد العلاقات الخارجية ، اغرى تفاوت الامم في الموارد ، في القوة وفي المقدرة العلمية والتقنية على تشكيل احلاف وتكتلات . ففي فلك القوى الرئيسية تدور توابع مؤسساتية وزبائن شبه رسمية .

قامت بين المجموعات الجزئية المركبة في صلب امة ما وبين الامم شبكات من اقتصاد المفاوضة بالمشاركة المباشرة للسلطات العامة او باشرافها . يجب ان يُضرب صفحٌ عن الواقع للزعم بان الاسعار تكفي وحدها لتكون حَكَمًا منصفاً بين المصالح وتقوم بالتوزيع الامثل للموارد الموجودة بالقوة او بالفعل .

بينما كانت هذه التغيرات تحدث في النظام السياسي والاقتصادي كان العلماء يغيرون وجهتهم ومنهجهم . دون ان يتخلوا عن الميكانيك في رسمه البياني المُنَقَّى في النظرية الكمية Quantique ، استرعت البيولوجيا الجزيئية Moléculaire التي التقت بها الديناميكا الحوارية غير الخطوطية Non Linéaire لقاء واعياً ، اهتمامهم بقوة . وصلت هذه العلوم السائرة على مناهجها الجديدة إلى ما لا بد منه Incontournable ، إلى ما لا يحصى عنه بمفهوم مارتان هايدجر :

«موضوعية الوحدة الجسمانية ، النفسانية والروحية للانسان برمته» . لا لانها تزعم اغتصاب سره الحميم ، بل لانها ، بعد ان قطعت اواصرها بفكر الحقبة السالفة الميكانيكي تناولت ، باسم التماسك العقلاني ، والتجريب العارف بحدوده ، حقائق لا تنسجم مع الانسان الآلي مع اوالية فيزيقية صغيرة ، لعبة بيد قوى خارجية لا تقهر .

البيولوجيا والفيزياء الجديدة تقومان في الزمن اللاارتدادي، وتقرآن فيه خطوط تطور موسومة بتفرعات او مقطوعة بانقطاعات و«كوارث»؛ وتبحثان فيه عن بنى بناءة - هدامة تذكرنا بمراجعة المبدأ الثاني لكلوزيوس كارنو C. Carnot؛ انهما تجدّدان مفهوم القصور الحراري L'entropie q، واخيراً، ودون ان يسقطا في نزعة تدشين حتمية سعيدة او مشؤومة، فهما يحتفظان بحفظ الانسان في طبيعة يعرفها معرفة اقل سوءاً ويعرف بانه يشارك فيها مشاركة فعالة^(٢٥).

العلوم الانسانية، وخاصة الاقتصاد، لم تهتم بالاطلاع منهجياً على تحولات روح العصر هذه. الاقتصاديون يقرأون ويا للعجب قليلاً جداً كما كان يقول أ. شومبيستر الذي كان يقرأ كثيراً. البعض منهم، الخبراء مستعجلون للحصول على وصفات عملية لحل مشاكل لم يعيدوا صياغتها. والآخرين، المحافظون، ينمون عن وعي إلى حد ما خطاباً لتبرير النظام القائم. اما العدد الضئيل الباقي منهم فقد نذر نفسه للاقتصاد ذي القصد العلمي الذي ينظم المعارف محاولاً تنقيتها، التحكم فيها ومراقبتها بفضل العلم. لكن تنظيم البحوث واسلوب التعليم في مادة الاقتصاد غير صالحة او تكاد لتشجيع مثل هذا الجهد الجدير بالتقدير.

ان الممارسة في المجتمعات الحديثة هي التي تساعد على القطعية مع الشلل الاجتماعي.

ها هي بعض المتغيرات المسماة بالانسانية، التي استبعدت لزمن طويل من المشروع الاقتصادي، تحتاجه اجتياحاً: لها علاقة بالنظافة وحفظ الصحة، بالثقافة وتزايد عدد السكان، وبالمحافظة على البيئة.

المتغيرات الاقتصادية التقليدية - الاسعار والكميات - اُكتسحت
وأعيدت صياغتها بمتغيرات ذات مزايا ثورية تخص الاعلام
والمواصلات.

في ذات الوقت غيّرت العلاقة بين الظاهرات والرياضيات، التي
تعبر عنها، اسلوبها. تشهد على ذلك النماذج غير الحتمية Stochastiques
الحيزات المرجحة Probabilisés النماذج الضعيفة Soft Models المستقبلية
للمتغيرات الكامنة، نظرية المنظومات، نظرية الالعب، التحليل
التوافقي La Combinatoire، استخدام ما قبل - التوبولوجيا، La
Pré-topologie والتوبولوجيا جعلت الرياضيات الضيقة المستقاة من
الميكانيك الكلاسيكي مُنْذِرة.

تجاوز التوازن القياسي والتوازن الميكانيكي، الذي بات لازماً
بفضل الملاحظة تلقى من حركة العلوم الحديثة الهاماً حديثاً وادوات
جديدة.

العنصر «الفاعل» Actant، يحيا ويعمل في الزمن اللاارتدادي.
انه يمتلك ذاكرة ومشروعاً. انه «متوقد» Négüentropique لحسابه الخاص
وحساب مجتمعه. انه يناضل ضد الشيخوخة، ضد المرض وضد
الحوادث. انه يتقدم، هو ومجموعته، من احداث توازنات
Équilibrations إلى احداث توازنات، من موازنات Équilibrages إلى
موازنات، من اختلال توازن Déséquilibres وجودي يُطاق إلى اختلال
توازن وجودي يطاق، محاولاً، في نطاق الامكان تأخير «التوازن»
النهائي.

تطوره وتطور مجتمعه لا يتبعان مساراً منتظماً وخطوطياً. يمرُّ هذا

المسار بتقلبات، بتسريعات وإبطاءات، بأكثر من قطعة وبعوائق. الافعال وردود الافعال خاضعة لضابط جماعي من طراز مراتبي، مهما كان النظام المعني ليبرالياً هذا الضابط ليس ابداً ميكانيكياً. فعاليته واستقراره خاضعان للاتصال ومعالجة الاعلام، من ساعد مرفوع وساعد في الاتجاه المعاكس، في الهيئة الاجتماعية.

النظرية الاقتصادية المجددة للعنصر الفعال، لحيزاته القابلة للامتداد، للانكماش، للتشكل Deformable، للمبيعات - المشتريات، للاستثمارات والاعلام، تصنف بسهولة في تصميم هذا الاستلهم العلمي الجديد. طاقة العنصر على التوسع تتوقف مؤقتاً بتحقيق الهدف المقرر، باعتراض احدى العقبات او بمعارضة شريك. ينتج التوازن الوقي بين عنصرين من الالغاء المؤقت لطاقتيهما على التوسع المتعارضتين. سيقف التوازن الوقي دوماً للمجموع في نقطة تكون فيها طاقة التوسع الصافية قريبة من صفر.

هذا التغير لوجهة النظر، الانتقال من الاولية إلى الديناميكا الحرارية، بدأ يغير جميع مظاهر الفكر الاقتصادي. نظرية المعللات، المحسنات المثل، العقلانية المسماة اقتصادية، العلاقات بين الستاتيك (ميثاستاتيك) والديناميك. كان لا بد من نقده، لانه، يزعم الجمود والحمول ويزعزع الروتين ويوضح طابع الاقتصاد التقليدي المعيارى ضمناً.

النظرية المجددة المتصلة بالعلوم والمقتدية بها تعطي مباشرة تأشيرة قبول لمطلب التطور الجديد. من الجلي انها من صنع النخب الفعالة، في امم غدت فعالة وترى عن حق ان السوق جعلت للبشر ولم

تجعل البشر للسوق، وبأن الصناعة تنتمي للعالم والعالم لا ينتمي للصناعة، و أخيراً ان اقتسام الموارد والنتاج يخضع لاستراتيجيات «مُخَوَّرة» حول الانسان، اذا اراد ان يبرر نفسه اقتصادياً ايضاً.

ليس اذن عبثاً ان ندرك ان الاقتصاد التقليدي ظل خارج حركة العلوم، وبالعكس منه فالاقتصاد المجدد يشارك في هذه الحركة.

علينا الآن ان نسائل الحركة الفلسفية لنبحث فيها فقط، عن بعض الصلات مع احداث تطورات البحوث الاقتصادية المتقدمة.

٢ - التنمية وحركة الأفكار

بعض المعالم

اشرنا قبل قليل إلى بعض التطابقات بين حركة العلم الراهنة ومحاولة تجديد الفكر الاقتصادي. لنذكر قراءنا بأنه لا يوجد سوى نظريتين عامتين للاقتصاد.

احدهما تعزل السوق وتعتبره كمجموع مقعول بدون حاجة إلى ربطه باطاره؛ نموذجهما هو نموذج اولي.

والثانية تفضل العناصر، نشاطهم والموازنات الناتجة عن ممارسة طاقة التغيير لديهم المبدولة لتغيير محيطهم من الأشياء أو لمعارضة نتائج طاقة شركائهم. ونموذجها من طراز الديناميكا الحرارية.

الاولى من هاتين النظريتين تفضل السوق والثانية التنظيم؛ الاولى تعبر عن نفسها تعبيراً ستاتيكيّاً آنياً وخارج الزمن، والثانية ترسم ارتساماً ديناميكيّاً، في الزمن اللارندادي، الذي لم يعتبر، منذ البداية، محيّدًا. دون خلط هذا الزمن بالزمن التاريخي، نلاحظ بأنه

يحتوي على التجديد والابتكار، لكنه يحتفظ أيضاً بالديمومة: العنصر يدوم، فهو يمتلك مدة حياة (دورة حياة)، الرأسمال الثابتة تدوم، والمؤسسات أيضاً.

المعارضة بين نظريتين عامتين تنبه إلى أن لها خلفية فلسفية لا تفصحان عنها عادة.

من النظرة الأولى يبدو أن للتنمية الجديدة وللنظام الاقتصادي الدولي صلة نسب بالثانية من هاتين النظريتين. وهي حاضرة في هذه الدراسة من الفها إلى يائها. فالتطور نشاط، جدل وتنظيم قصدي. التنظيمات - الذاتية للأنظمة الخاصة تتطلب، نظراً لتزاعاتها، تنظيمًا أعلى منها يجعلها متلائمة فيما بينها.

لم يمتلك الاقتصاديون، باستثناء الكلاسيك الأوائل وشخصيات استثنائية، تكويناً فلسفياً، أو انهم يخفون باحتراس لأنه غير مرغوب داخل أهل الحرفة. وهذا ما يجعل مهمتنا أكثر عسراً.

منذ الحرب العالمية الثانية لم يعد وارداً في أوروبا نسبة أية نظرية اقتصادية لاية نظرية فلسفية. لكن ما زال مفيداً، لمشروعنا، أن نقدم بعض المعالم للمتعلقين بمعرفة علاقات الاقتصاد بالفلسفة. فهي أشبه بإشارات على طريق البحوث التي، مثلها هو الأمر بالنسبة لتساؤلات حركة العلوم، تتجاوز جهود باحث واحد أو حتى جهود طاقم واحد من الباحثين.

حقاً، ما زال الاقتصادي الانجليزي أو الأمريكي حتى اليوم يبدو متأثراً بالنفعية Utilitarisme؛ ليست آثار ستيوارت ميل بنقطة انطلاق سيئة لكل دراسة من نوع الدراسة التي شرعنا فيها.

نفعية المؤسسين اصحابها، لاسباب شتى لكن متلاقية، التبسيط والتزوير، وانحطت حتى اصبحت في الحالات القصوى هذا الكاريكاتور الفكري الذي الصق به اسم الاقتصادوية الساخر. ردود الفعل على هذا الافراط تتجلى على مستويات عدة. ليس ثمة فلسفة واحدة معتبرة في ايماننا تسقط في فخ المادية الحتمية بابتذال، يمكننا القول بانها جميعاً فلسفات عمل، فضلاً على ان بعضها كانته عن اختيار مدروس، نعر في تأملاتها على افضل التطابقات مع الموازنة بالعناصر ومع هذه النشاطات القصدية، المعقدة، المتناقضة غالباً، التي تتألف مع ذلك في حركة يدعمها صعود قوى العالم الثالث، موجهة ضد «النظام» الاقتصادي والسياسي الراهن والرامية إلى اقامة نظام اكثر معقولة واكثر استقامة Plus Avouable.

أ) النفعية عند ستيورات ميل (٢٦)

حسبنا، فيما اعتقد، ان نقرأ باهتمام الباب VI من مبادئ السياسة الاقتصادية (١٨٤٨) المعنون بـ : (Of The Stationarystat) «حول الحالة الساكنة». وان نقرّبه من كتيب: النفعية (UTILITARISM) (١٨٦١) لنفهم القلق الخلاق والقصد المتماسك والجاد، عبر تطور جد معروف، لفكر بلغ تدريجياً مرحلة النضج. اضيف إلى ذلك اننا نكون على هذا النحو قد احترسنا من خلط نفعية محترمة بالتزويرات التي سلطت عليها.

في الباب VI السابق الذكر، انكب ستيورات ميل على توقع طموح لمصير الرأسمالية. فقد رآه كما لو انه يميل من تلقاء ذاته إلى حالة ساكنة بفعل انخفاض معدل الربح المرتبط بمراكمة رأس المال. لكن

ليست هذه هي النقطة الاساسية.

لا يشخص جون ستوارت ميل داء بدون مقابل يوازنه في هذا التباطؤ للنشاط الاقتصادي . بل بالعكس من ذلك فهو ينجي فيه مناسبة للافلات من غطرسة (HBRIS) الربح ومن تكالب ACTIVISME محموم على الكسب يجازف بالقيم العليا . توقف رأس المال والسكان عن النمو بوتائر لا تطيقها حياة انسانية ، يمكن ان تكون له نتائج ايجابية . رأس مال وسكان ساكنان «لا يقتضيان حالة تقدم انساني ساكنة» . قبل ذلك وبعده ، يمكن ان تكون هناك مكانة لكل ما تتفتق عنه الأذهان من ثقافة ، للتقدم الاخلاقي والاجتماعي ، لتحسين فن الحياة ، الذي سيمتلك ، اكبر الظن ، افضل حظوظه عندما لا يعود الفكر مكبلاً بفن الربح (*) . ما زال بإمكان فنون الصناعة ان تنكب على اختزال دوام العمل . لم يترك الليبرالي ، النفعي جون ستوارت ميل اي ظل لشك حول فكره العميق عندما كتب بانه يتمنى لناس الاجيال القادمة ان يقبلوا طواعية الحالة الساكنة قبل ان ترغمهم الضرورة على قبولها .

هل بإمكاننا ان نخيل مجاهرة بالرأي اشد وضوحاً وافضل دعماً لمصير انساني لا يستنفده الاستمتاع المادي ؟

بعد ان الف بحثاً طويلاً في الاقتصاد السياسي قدم جون ستوارت ميل مذهبه في كتيب ، منهجي ومكتشف : النفعية .

من المؤلف تسجيل الفارق بين نفعية جون ستوارت ميل ونفعية

(*) لكن ذلك لن يتحقق ، اكبر الظن ، الا في انتاج موجه اساساً لتوفير القيم الاستعمالية المللية لحاجات ورغبات الناس الحقيقية لا لانتاج السلع ، وذلك يفترض ظهور نمط انتاج حقاً جديد يجعل غاية توفير سعادة البشر لا الربح كما هو الحال في غط الانتاج السائد اليوم في العالم . (الترجم).

ج. بنتام Bentham الذي يعيد نشاطات الناس إلى حساب الملهذات والمتاعب، وهذا اما ان يكون تحصيل حاصل - Tautologie - واما ان يكون معزواً لأكثر الفلسفات ضحالة.

وهي لم تجد طريق النجاة بتوسيعها هذا النوع من «السعادة» لأكثر الناس عدداً. هذا الشرط الأخير يسلط على الفكر التباساً خفيفاً. بعض الشراح أصاب حقاً عندما لاحظ المظهر «الراديكالي» للفكر البنتامي بالمقارنة مع الفكر السائد في عصره: بيد أن مطالبة الطبقات السائدة أو الدولة خاصة في فترة الرأسمالية الصناعية التي ما زالت غير بعيدة عن أصولها، بالقيام بكل ما بإمكانها القيام به لا يبدو أنه يفرض عليها التزامات ثقيلة. سيما وأن القصد الإخلاقي غريب عن بنتام، أو على الأقل لا يعيره إلا اهتماماً سريعاً جداً أو محتشماً جداً.

مع ج. ستيورات ميل ندخل جواً فكرياً مختلفاً جداً؛ التغيير يحدث فيما تسميه الفلسفة التقليدية الاتجاه الصحيح، وهو الذي يؤدي إلى القيم الفكرية والإخلاقية المعتمدة من مكونات الكائن الـ المؤنس - Humanisé .

منذ الصفحات الأولى ننبه إلى أن موضوع الكتاب هو إقامة معيار للخير والشر الذي هو من اختصاص عقلنا. وهو ليس للذة وحدها لا غير ولا المنفعة المناقضة للذة، كما كان يخشاه، بعض أخلاقي العصر. غاية الإنسان الوحيدة هي السعادة التي اكتشفتها الفطنة، الحساسة والمشاعر الأخلاقية. بعض أنواع الملهذات لها قيمة أكثر من غيرها. وللناس القادرين أن يميزوا بينها ليقولوا أي اللذات ترتبط باستخدام ملكاتنا الأكثر سمواً.

من هنا جاء المقطع الشهير: «من الافضل ان يكون المرء انساناً غير راض على ان يكون ختيراً راضياً، من الافضل ان يكون الانسان سقراط غير راض على ان يكون ابله راضياً. واذا كان الابله والختير على رأي مختلف، فذلك لانها لا يعرفان غير جانب من القضية: جانبها».

المثل النفعي الاعلى هو سعادة الجميع. والتضحية ليس لها قيمة اخلاقية الا اذا كان موضوعها اسعاد الغير. وافضل من ذلك: في الوضع المنقوص لتنظيماتنا الاجتماعية، التضحية في سبيل الآخرين هي رأس الفضائل.

هل اعاد الاقتصاديون، الذين افراطوا في استخدام المصلحة الشخصية لتكوين مذهبهم، قراءة ج. ستورات ميل؟ المصلحة الفورية، «الذريعة»، لا علاقة لها بالنافع، بل انها شكل من اشكال المضر، الانسان الاخلاقي لا يقبل ان يقيد بها سلوكه ما ان توجد مصلحة «علياً» بالنسبة له او بالنسبة للمجتمع. الكذب وحب النقود من اجل النقود يحاكان تبعاً لهذا المعيار. اما حب السعادة، فهو العاطفة التي تساهم اكثر من غيرها في السعادة العامة. جميع تطبيقات المذهب النفعي تصدر عن نفس الروح.

اعادة قراءة ج. ستورات ميل تساعد على فهم قصده الاعمق، لكن المرء قد يأسف للمصطلحات التي استخدمها.

قصده هو قصد اخلاق، واخلاق متشددة لا ينقصها السمو.

اما المصطلحات فهي مصطلحات انجليزي لا يريد ان يقطع اواصره مع تقاليد بلاده. المنفعة تشير إلى البحث عن سعادة عملية

يمكن بل ينبغي جعلها جذابة لكنها ليست ابداً متهمه بمادية اصيلة؛ يجب ان تنتشر في الحياة كما هي، وان لا تنشر متطلباتها الاكثر قساوة وان لا تثبط العزائم الصادقة، ورغم ذلك فهذه السعادة لا ينقصها اساس رفيع، تغذية العدالة والتضامن. انها تجلي الـ «دائماً مزيداً» من . . . Le «Toujours Plus» انها لا تتخذ مرجعاً لها كمية الثروات التي يتمتع بها الفرد بل النوعية الفكرية والأخلاقية لاختياراته .

مع ج. شومبتر الحق عندما قال بان مذهب ستورات ميل ليس سوى تعبير جديد عن القانون الطبيعي، عرض للقوانين الطبيعية للانسان في المجتمع، المجتمع الذي اعتبر مستقراً جداً والطبيعة الانسانية التي بُسّطت غاية التبسيط.

هذه الانتقادات لا تنتقص شيئاً من القناعة بان نفعية ستورات ميل قائمة على نظام قيم مراتبية.

ب) انحطاط النفعية الاصلية

هذا المذهب النبيل بدون نقشف الذي يعول لا على الزهد بل على الاعتدال، اصيب بخسران الحقيقة. الافكار الاكثر عمقاً ليست ابداً قابلة للعزل كلياً عن المجتمع الذي يعيش فيه المفكر. ليس من التعسف في شيء ان نفكر بان ستورات ميل قد وضع في شكل فلسفي المثل الاعلى في الحياة للفريق الاكثر احتراماً من الارستقراطيات الانجليزية في عصره ومقلديها، وانه كان يرغب في نشره بين اكثر الناس عدداً. اذا كان الامر على هذا النحو، فان «الامثلة المضمرة»، «المراجع الملموسة» فيما بين سطور نص ستورات ميل قد شاخت تدريجياً ومأسوياً. ارستقراطيات المُنْتَد De Naissance فقدت شيئاً من

اهميتها النسبية، لقد خارت هيبتها وقدرتها على احداث تقليد باهت بين صفوف الشعب المبعد بما فيه الكفاية. لقد تغيرت الشروط الاجتماعية تغيراً عميقاً والدعوة إلى السعادة الخام هي في المتوسط متبعة افضل فافضل بدون تمييز للقيم العليا التي تصف السعادة كما تنصورها نخبة القضاة «الاكفاء» لكي نستخدم عبارة ستيوارت ميل.

تطور الاقتصاد الصناعي والسلمي لم يلطف لا من رغبات الرأسماليين ولا من رغبات العمال او الطبقات الوسطى. لقد انتشر التعليم لكن لم ينتشر معه التهذيب الاخلاقي. الاعلام تقدم كمياً لكنه لم يتقدم يقيناً نوعياً، نظراً إلى ان الفارق الاجتماعي يميل إلى النقصان، فان اخلاق جون ستيوارت ميل وجدت نفسها قد اصيبت بخسران المعنى، بفقدان الدلالة العملية. لقد جاء عصر كانت فيه الـ «السعادة» «النوعية» ومراتبية القيم التي تميزه تبدوان امرأ طبيعياً. لكن هذا العصر افترض. ان الاثراء غدا ضرباً من الغاية، عكساً لما كان يتمناه ستيوارت ميل الذي اظهر تفاؤلاً عندما حاول ان يجعل الفضيلة «جذابة» دون ان يدافع عن باعثها الاخلاقي.

ليس اقتصاديو القرن التالي الرياضيون المسلحون بمنفعتهم «المحايدة» بـ «نفعيتهم» (OPHÉLÉMITÉ) هم الذين كانوا قادرين على ايقاف الحركة او التخفيف من سرعتها. العدد المحدود جداً ممن كانوا يقرأون لهم، كان منجذباً لتفسير ميكانيكي للاقتصاد الذي اعتبر كـ «محايد» خاصة وانه كان يفصل عن الانسان، متجرداً عن كل طابع شخصي. في خاتمة مطاف هذا الفكر «المتحذلقل» نلتقي باستقلال السوق ولعبة آلياته المزعومة.

وفي نفس الوقت لم يقع فهم الحاجات الاولى، الحاجات

الحقيقية للسكان كما يجب فهمها مباشراً. هجوم الانتاج المسلح بالاعلان يحفز رغبة الاقتناء، «مرض الشراء» L'achetite كما قال احد الساخرين لفضح الاسراف كمرض رائج. جودة المنتج غدت قيمة في حد ذاتها، استغلال الحاجات المصطنعة التي اوجدها الاعلان لتحقيق مزيد من المبيعات تَفَوَّقَتْ على الاستهلاك الملبي للحاجات الفعلية للفئات المحظوظة، للبورجوازيات، وللجزء الاكثر يسراً من طبقة الاجراء. لقد جابه التاريخ بالرفض نوايا ستيوارت ميل الطيبة وشكك في اخلاقه النفعية التي أحلت محل اخلاق الجهد والواجب.

انتشار نمط الحياة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ونقله غير الضروري إلى الاوساط الاوروبية، اضاف مزيداً من البلبلة. هوس اقتناء السلعة والربح النقدي الذي يسمح باقتنائها، تسريع وتائر الحياة الاجتماعية وانحلال التقاليد، سببت هذا الانهيار العميق للنفعية الاصلية التي اسهمت في اطلاق اشاعة لفظ الاقتصادوية Economisme الذي انتهى الناس إلى استخدامه بطيش وعدم اكتراث. انه يعني في الواقع قلباً للقيم، قيم الولع بالشراء - Chrématisique - التي تعبر عن نفسها في النقود وقد أخضعت اليها القيم الاقتصادية للممارسات التقليدية المرتبطة بنظام للعائلة والدولة. لا بد من فهم الالتباس المأساوي لتعابير مثل «مجتمع الاستهلاك»، مجتمع «الرفاهية واوقات الفراغ»، مجتمع السماح Permissive حيث يتجلى، شئنا ام ابينا، زوال قيمة العلاقة الاجتماعية. ان مجتمعنا يبدو فيه الاستهلاك - ولو بفضل رعونة التعبير - «مبرراً» او «خاضعاً خضوعاً تاماً ل» مستوى الاستهلاك يفقد، اذا حدث وانخفض، تلاحمه ورسوخه. عندما يهتز الازدهار، تشتد المطالب في وسط استقرت فيه عادة اعتبار

النمو كما لو كان قائماً بذاته وزيادة الاجور بدون زيادة العمل والابتكار كواجب على المجتمع .

جـ) في حِمِّاُ البحوث ، فلسفتان للعمل

انحطاط النفعية الاصلية إلى ارضائية Hédonisme - تافهة ، الذي زاده الاضطراب الاخلاقي المنحدر من الحرب العالمية الثانية ، تسريعاً ، هو عامة المجتمعات الاوروبية هذه الايام . فهي تتعاطى المخدرات او اللذة السهلة بسرور اكثر مما تَسْتَمِيع للفلسفات ، أية كانت ، تفتح ذراعيها لانواع من الادبيولوجيات التي تصلبت في صيغ جد بسيطة وتقريبية من اجل ان تغدو سلاحاً فعالاً في الصراعات الاجتماعية .

من وجودية سارتر الملحدة ستتذكر الجموع ، اذا كانت مطلعة ، لكن بعد النزول به إلى اخفض المستويات ، النداء إلى الحرية المطلقة .

من ماركسية التوسير ، من قراءة ماركس الصعبة والقابلة للنقاش التي يقدمها التوسير ، محولاً إلى نظرية «علمية» التفسير العقلاني للتطور التاريخي ، لا يتذكر المرء الا مزيداً من تبرير ماركس دون تكلف عناء التوغل عميقاً في تحاليله .

لقد كتب على اكثر الافكار عظيمة ان تكون فريسة لاختزالية تخونها بما فيه الكفاية لكي تصل ، سطحياً ، إلى جمهور كسول وإلى محترفي التحريض .

يبقى ان خطر الازمة الحاضرة الجسيم يحتم على كل عقل مفكر ان يتأمل عميقاً في العمل الذي يستطيع ان يتلاقى مع المقاصد الاساسية لتجديد الفكر الاقتصادي القائم على العنصر ، على الفرد

الذي يتدخل فردياً وضمن مجموعته لتغيير وسطه، وتركيع خصومه. هذه الفلسفة تسيح ضد تيار الفلسفات التي قضت «بموت الانسان» بعد ان قضت «بموت الله».

البعض منها تقترح البنيوية وهي اذا كانت مذهباً ثابتاً Fixiste فانها تدمر معنى النشاط الانساني، واذا فهمت كوسيلة لتحطيم قيود جميع الوقائع الفكرية والاخلاقية، فلن تكون سوى منهج انطلاقاً منه يستطيع الفكر ان يسلك اكثر المسالك تنوعاً.

الآخرى تميل إلى اختزال الوعي والنشاط القصدي إلى العقل الباطن وغرائزه، فاذا نفذت برامجها حتى آخر نقطة فانها تدمر الذات والعنصر الفعال، واذا اكتفت بوصف الوعي والنشاط وبالقائه الاضواء على الخليط المشوش والمخيف الذي تمثله بالنسبة اليها، حركات ما تحت - الانساني - Infra-humain - المعتمة، فانها تدعو العقل إلى مزيد من اليقظة والعزيمة، إلى مزيد من الانضباط.

هذه الفلسفات - التي ليس علينا ان نتفحصها في حد ذاتها، تقوم ضد العنصر الفعال وضد تفسير العمل الذي نحن في اشد الحاجة اليه لتفسير الحركات التاريخية التي تعد الافراد باكثر مشاريع المجتمع الجديد والتطور الجديد أهمية وفاعلية.

مهما كان الاختيار في هذا المجال صعباً وذاتياً، فاننا نرى ان البحث الذي يفرضه علينا مشهد الخفضات العالمية يستطيع ويجب عليه ان يستخلص دروساً ثمينة من فلسفة الممارسة - Praxis عند كارل ماركس ومن فلسفة العمل عند الشخصانيين المسيحيين المتأثرين مباشرة او مواربة بموريس بلونديل - M. Blondel.

العمل، المكيف بالوسط التقني، الاقتصادي والاجتماعي، ليس محددًا به، بل يتلقى منه تخصيصات تقدم له نقاط تطبيقية وتضبط اشكال فاعليته، لا جدال في ان المصاعب من هذا النوع تؤثر على تشكّل مشروعاتنا الوجودية وعلى اختيار وسائلنا. يبدو ان النظرية والمذهب في العلوم الانسانية هما دائماً اخلاقيان إلى حد ما: الوقائع الانسانية التي يرصدانها لا يجوز ان تختزل إلى مرتبة الاشياء اللهم الا اذا كان المطلوب هو تدمير خصائصها الجوهرية، والمنظر الذي يطبق عليها شفرته - Grille - الخاصة للتفسير، يفعل ذلك بقصد ما، ظاهراً وخفياً، للتأثير على العمل في المجتمع الذي يعيش فيه او للتدخل في مظهر او اتجاه تطوره. ليس امامه سوى ان يختار بين نظريات معيارية ضمناً إلى هذا الحد او ذاك. الذاتية الخالصة في الاقتصاد، مثلاً، لا تطاق، كما انه لا وجود لذات قابلة للعزل وعقلانية تماماً كذلك لا وجود لسوق كامل. كما ان التحديد الكامل للعنصر بالشروط الخارجية عنه ليس ايضاً مقبولاً. ثمة وقائع هائلة ومن الصعب التشكيك فيها تثبت ذلك، لقد عُدلت الرأسمالية، منذ بدايات التصنيع، بعمل العمال القسدي، بمجموعاتهم وقادتهم. ولم يقع ذلك تحت تأثير االية قاسية وعمياء، مشتقة من النسب بين الربح، فائض القيمة، الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير، بل بالتأثير المبرمج للنقابات المنظمة والاحزاب^(*). الاستعمار لم يخفف بفعل تناقضات اقتصادية، بل بفعل الضغوط السياسية المنظمة وبالفوز بالسلطة بقوة السلاح.

(*) بالتاكيد كان للنضالات العمالية دور في تلطيف شروط الاستغلال: الانتقال من اغتصاب فائض القيمة المطلق الى فائض القيمة النسبي. لكن بلوغ هذه المرحلة جاء بعد رفع الانتاجية وخاصة نهب ثروات المستعمرات. اما الشركات المتعددة الجنسية فما زالت الى اليوم، في العالم الثالث، في مرحلة الاستغلال المكثف لجماهير على حافة الموت جوعاً. (الترجم).

ما ظل من فكر ماركس الاصيل هو الاحتفاء بالتطلع إلى الحرية لدى المحرومين والمسحوقين عندما يعرفون، في اللحظات التاريخية المناسبة، الجمع بين العمل السياسي والرفض المعمم والكامن ضد غدر المؤسسات (٢٧) هذا هو الدرس الحي الذي نأخذه من ماركس حتى لو كنا نعتقد بان فكره هو اكثر من «فلسفة عفوية للبروليتاريا»، لكنه ليس فلسفة كاملة للعمل.

مثل هذه الفلسفة نعثر عليها مرسومة بقوة ومركبة بروعة في آثار موريس بلوديل (٢٨) حتى من لا يقبلونها، لانها تشكل كلاً متماسكاً، بإمكانهم ان يستخلصوا منها مثلاً لرسم مذهبهم الخاص.

العمل عند هذا الفيلسوف لا يمكن ان يختزل إلى نوع من الذرائعية او إلى عملية خارجية بالنسبة للشخص؛ انه، شمولياً، النشاط المكون للفكر، للارادة والفعل. انه مجموع حرية حية والمعية فكرية. انه اساس الشخص ويستأهل ان يعتبر «كوجيتوز وجودي»، انه هذه الجمعية بين الارادة، المعرفة والكيونة التي بدونها قد يختفي الفرد الشخصي. يقول بلوديل محال ان «استنكف او انتظر»؛ انني أعجز من ان: «ارضى، من ان اكتفي، من ان اتخلص». فالشخص ليس المنتج الطبيعي للكون، ولا نجاحاً للحياة، انه فعل يبدو وعيه «كأنه ينزل من اعلى»؛ انه ينبثق من الكون الذي «يدعوه إلى الوجود بكل جهده المكون». هذا المذهب الذي يفترض الايمان بالله يكتشف في الطبيعة نقطة انطلاق النظام الروحي والحر، فهو يعترف لكل فكر ولكل عمل ببعد ديني ويستخلص ما في الفكر من عمل وما في العمل من فكر.

هذه الفلسفة، التي نزلها عندما نعرضها في صفحة، قادرة على تنشيط وتعديل عمل كل كائن انساني وكل مجموعة إنسانية يكوّنونها الناس في اندفاع وجهد باتجاه «معاملة السرائر بالمثل».

حتى من لا ينضوون تحت لوائها لا بد لهم من الاعتراف بانها تقترح علينا اكثر التفاسير تماسكاً وسموا لجمعية الفكر والعمل الحية داخل كل كائن انساني.

الباب (٣) السياسة والاستراتيجيات

١ - السلطات، السلطة ومجتمعات الناس

العلاقة بين الناس ملتبسة وذات حدين Ambivalente: فالصراع والتعاون مرتبطان ارتباطاً حميماً بحيث نستطيع ان نقول صراعاً - تعاوناً لكي نشدد النبرة على تواجد Co-Présence هاتين القوتين، في علاقة كعلاقة وجهي جانوس Janus المتعارضين^(٢٩).

عندما يغدو هذا الطابع مفهوماً، نلاحظ ان القوتين، عبر الزمن اللاارتدادي، ليستا قابلتين للتنضيد بدقة: انهما تشكلان حسب العمليات، تبعاً للتعديلات في الحجم، في البنية وفي الاعلام المتوافر في مجتمعين متواصلين وتبعاً ايضاً لتطور المجتمع المسمى «بالشامل» الذي ينتميان اليه.

تحليلياً، كل شيء يعود إلى لا تناظرات قائمة بين وحدات فيزيقية، بين عناصر وبين مجموعات عناصر - لقد قدمنا في غير هذا المكان تصوراً يقطعاً عنها في المجال الاقتصادي - ولا تناظر تأثير وحدة على اخرى اما معوض Compensée، فائق - التعويض Sur-Compensée او ناقص - التعويض Sous-Compensée. وفي هذه الحالة الاخيرة هناك

أ) تأثير اوب) سيطرة (فرض) اوج) تبعية آخذة او غير آخذة لشكل المؤسسة. لكي نتجنب البلبلة، نستطيع ان نقرر اعتبار ب) وج) كسلطة بصفة اساسية.

الغاائية L'intentionnalité تدخل عندما تُعرّف السلطة «المقدرة على فرض ارادة خاصة بالاشياء او بالكائنات الانسانية» (جان هيرش)^(٣٠).

السلطة حاضرة في جميع الانشطة الانسانية وكان لا بد لمنظري التوازن القياسي او الكلاسيكية الجديدة من براعة كبرى لحذف سلطة السوق ورسم السوق كمكان لانتقال الاشياء. لكنها براعة في غير طائل: لقد دمج التاريخ والتحليل السلطة في كل فكر اقتصادي واقعي وتطبيقي^(٣١).

السلطات متعددة الابعاد، تقنية، سياسية، اجتماعية؛ نظراً لانتفاء الفرد إلى عدة مجموعات، لتقسيم العمل ومراتبية الطبقات، نجد ان امكنة السلطة ذات تقاطعات عديدة. لان العناصر مختلفة ومتفاوتة، فان نزاعات المصالح والتطلعات او الاهداف السلعية هي القاعدة، السلطة السياسية، السلطة (التي نكتب الحرف الاول منها كبيراً بقصد الاختصار ليس الا) فعالة في كل مجتمع قابل للملاحظة؛ تقليدياً تناط بها وظيفة حفظ المادية والثقافية للمجموعة، وظيفة التحكيم في النزاعات العنيفة التي تعرض للخطر حياة المجموعة ووظيفة تنمية مشروع المجموعة.

لكي تستطيع السلطة ممارسة هذه الوظائف، عليها ان تعثر، فيما يسمى اليوم بابهام على «الخيال الاجتماعي»، على رضاء او قبول

الافراد. فهي دوماً مهددة، معارضة، هشة؛ عليها دائماً ان تدافع مجدداً عن قضيتها، ان تبرر تدخلها، السلطة السياسية تسعى للحصول على الشرعية. انها تغدو سلطة سياسية بفضل هذه الشرعية. التطور الجديد الذي ندرسه هو اساساً اعتراض على السلطة على الصعيد العالمي، ومطالبة شرعية تفلت من «سوء النية الاجتماعي» (ج. ب. سارتر) في امة وبين الامم. ويكتسب من هنا فضيلة تتجاوز نزاعات المصالح وتفسر دلالتها الاخلاقية عمق وخطورة الازمة التي نكابدها.

بما انه ليس من الوارد تقديم جدول جامع مانع للقاءات بين السلطات التقليدية في الغرب والبلاد النامية، فمن المناسب ان نقدم نموذجين عامين يسمحان بتصنيف واستجواب منهجين لنزاعات التبرير الشرعي بين الغرب والثقافات التي عليه ان يقرأ لها حساباً جدياً بعد ان تجاهلها او استهان بها طويلاً(*).

النموذجان لا يصلحان تماماً لاي وضع قابل للملاحظة؛ انها ليسا سوى معالم على الطريق من أجل القيام باستقصاءات ملموسة وخاصة.

احدهما هو نموذج ماكس فيبر M. Weber وثانيهما هو النموذج المناهض لفيبر. الاول معروف لانه وضع في متناول الجميع منذ نشر دراسة نماذج السلطة (Typen der Herrschaft). تغدو القوة سلطة

(*) غدا هذا الخطاب او كاد اديولوجياً اي موظفاً في خدمة السادة. اذ ان كل شيء على ارض الواقع، من فرض التقسيم الدولي الجديد للعمل الى مقاومة او بما هو ادق، عدم مقاومة الامراض المستوطنة والمجاعات في عالم «الثقافات الاخرى» مروراً بالتبادل غير المتكافئ، العنصرية وغلق الحدود، يشير الى ان الغرب لا يستطيع بتكوينه التاريخي ومنطقه الداخلي الا مواصلة احتقار او نفي الآخر. (المترجم).

بتبريرها، المستمد اما من سنة موروثه، واما من المنفعة واما من العصمة الدينية Charisme نماذج تصورية تتمازج عملياً. لنقل بان هذا التبرير يظل فلسفياً مشكوكاً فيه. نقطة قوته هي تحويل العنف إلى قوة خلال بروتسييس التبرير الاجتماعي. والعنف، في اقصى الحالات، هو قتل اناس من قبل آخرين وفاقاً للقانون، اي حسب غايات او قيم ترجحها القانون، الذي يستمد هو نفسه تبريره من احدى مصادر التبرير التي اشرنا اليها.

مهما كان هذا المصدر، فهو لا يقاس بحياة انسان، ليس فقط في نظر عدة اديان في العالم بل ايضاً بالنسبة لكل فلسفة تعترف بالطابع الوحيد، غير القابل للاستبدال والتكهن Insutestuable et Impédicible لكل كائن انساني. المجتمع الذي يقتل عضواً واحداً من اعضائه لا يعرف تماماً ماذا يفعل: انه يبرهن عملياً على احتقاره للحياة، بينما الاحترام الواجب عادة للحياة هو أحد الشروط الاساسية لسيره المنتظم والدائم. بيد ان هذه ليست هي النقطة التي نقترح الاحتفاظ بها الآن. نسأل عما اذا كانت توجد طريقة واحدة صالحة لاستجواب اعضاء مجتمع تستطيع تأمين استشارة صحيحة لاعضائه حول شرعية القتل بامر من حكومة تملك جهاز إدارياً. لنقل بان هناك على الاقل اكثر من سبب جدي للجواب بالنفي.

قبول او عدم قبول موت الآخر مسألة اخلاقية: لا يملك أي اجراء مؤسساتي ينظم في لحظة معينة داخل مؤسسات، اي تحت اشكال ارغام معينة، قوة الترجمة، دون تشويه، لاختيارات الضمير التي عليها، لكي يكون لها معنى اخلاقي، ان يتشاور فيها انطلاقاً من اعلام شخصي اساساً، حيث كل ضمير ليس مسؤولاً الا امام نفسه

وفي وضع يستبعد على الاقل كل ارغام.

هذا الاستدلال في شكل طريقة ينير، دون ان يمتزج بها، النواقص الفادحة للاستشارة الانتخابية والتحقيق القضائي. التنظيم الانتخابي يقوم على الاحزاب التي هي دائماً متنافرة وتمزج مطامعها بالايضاح الاخلاقي لمشكل التحقيق القضائي يعتمد على البحث البوليسي الذي لا ينجو كلية من التأثيرات المتحيزة، ويستند على اعدادات التكوين (اعادة تمثيل الجريمة) بينا التاريخ لا يعاد ابداً تكوينه بدقة والقرار القضائي الصادر عن هيئة قضاة او هيئة محلفين ليس سالماً لا من تأثير العوامل Coefficients الفردية ولا من تأثير المراتب الفعلية المحضنة للطبقات الاجتماعية.

النموذج الفيبيري هو، على الاكثر وفي افضل الاحوال، نظرة سوسيولوجية ليست بذات جدوى في استجواب حضارات مختلفة عن حضارتنا. بماذا نخدمنا اذا وصف بالعصمة او بالتقليدية هذه او تلك من حضارات الشرق او افريقيا عندما تصدر عن ايمان حي؟ اي تبادل فكري او اخلاقي يستطيع ان يقوم به معها ملحدة الغرب العاملين عندما يعارضونها يتبرير نفعي اي قائم على المزية الاجتماعية المحسوبة بمقياس العقلانية الغريبة؟

النموذج الفيبيري ليس له حتى في الغرب، القيمة التفسيرية، «الواقعية» التي تعطى له عادة. فهو يفشل في وصف تجاوز المعارضات العميقة التي تؤكد الماطمch الراسخة في اذهان من يطالبون بتطور جديد للجميع.

النموذج المناهض لفيبير يستأهل اذن ان لا نستبعده قليلاً وان

نحتفظ بالاسئلة التي يطرحها على الثقافات الغربية وثقافات القارات الاخرى. هذه الاخيرة تتفكر في اوضاعها هي نفسها تحاول اعادة صياغة نفسها، دون ان تتنصل من ذاتها، دون ان تحون او تدمر ذاتها. بقدر ما نستطيع ان نحكم، فهي لا تتخلى عن أي من المؤهلات التي تقدمها لها هذه الجهود في اللقاءات مع الغربيين، لكنها تبحث داخل ذاتها عن وصفة استقلال وهوية في شروط يفرضها عليها تطور العالم ويقترحها عليها التحديث على صعيد الفاعلية.

النموذج المناهض لفيير يتركز في صيغة: تبدأ السياسة من النقطة التي ينتهي فيها العنف، وهي تتطلب شرحاً.

العنف المجسد في افعال: النشاطات الاجرامية، القتل، السرقة مع استعمال القوة، احراق المحاصيل والغابات، اخذ الرهائن من اجل الفدية، تدمير المساكن المسكونة. . . وهلم جرا، هي واحسرتا من صنع افراد ومجموعات يرفضون «النظام» العام او يبررون افعالهم بهذه الذريعة. ما يقال لتبرير القمع، وراء رد فعل شبه غريزي وشبيه بالارتكاس Réflexe، هو، شئنا ام ابينا، التأكيد المتجدد لهذا النظام العام؛ في حين ان الانسان لا يؤكد بدون حجة مستمدة من عقل بلغ درجة البدهة الاخلاقية او يدافع عن اخف الضررين او مستنتجة من تجربة معاشة لمواقف نجمت عنها سلم دائمة في مجتمع ما. يفترض العنف اذن تقديراً، حكماً على العنف مشعوراً به كعنف من بعض اعضاء الهيئة الاجتماعية ومتوغلاً ضمن المؤسسات.

حسب نظرة موريس هوريو Hauriou العميقة، المؤسسات هي «هدن اجتماعية». فهي تقيم ضرباً من المعاهدة Protocol في وضع غدا

متوازناً بالاستنزاف المؤقت لطاقة التغيير لدى الخصماء الذين، بعد ان تواجهوا، ارتضوا ولو لأمد محدود على الاقل، قواعد تعاون ما، وما ان تغير الظروف حتى تعود الصراعات على قدم وساق(*) .

المكاسب الاجتماعية والسياسية المعتبرة كائنفس مكاسب المجتمعات الغربية اليوم، ليس لها مصدر تاريخي آخر. اذا اعتبرت مشروعة، فذلك لانها في معظمها جعلت العنف اقل تواتراً واقل وبألاً، مستبدلة بتبادل الضربات امتحان القوة. الشروط التي تتميز فيها هذه القوة من العنف تتكون من صراعات متواصلة، انها لا تختصر في عمل الحكومات المعتبرة كشرعية في حقبة معينة، ولا في احكام محاكمها.

لم يكن لهذه الصراعات بالامس ولا لها اليوم طابع التبادلات الخرساء، قديماً كانت منطوقة ولا تزال إلى اليوم تمثل مجرورها بالكلمة،

(*) تبدو هذه النظرة تبريراً لواقع الازمة. بينا المطلوب تجاوزه بمشروع عالم لا يشكله ازداد بل انداد. الخطر الكامن في هذا التصور يتجلى اسوأ ما يتجلى في المجتمع الدولي: لكي لا نعود بعيداً في مجاهل التاريخ، حل كبار هذا العالم الازمة الناجمة عن اختلال «التوازن المؤقت» الذي اقامته معاهدة فرساي ١٩١٩ التي توجت الحرب الاولى التي كلفت الانسانية ٢٠ مليون قتيل فضلاً عما يند عن الحصر والتقلير من الدمار المادي والنفسي، بالحرب الثانية التي اسفرت عن ٦٠ مليون قتيل... قن مجدداً المنتصرون توازنهم الجديد المؤقت بمعاهدة «الطالان»^(١) حيث تقاسموا اوروبا بالميل والميليمتر واتفق المملاقان على تقاسم ارض فرنسا وبريطانيا في افريقيا والشرق الاوسط. وها هو هذا التوازن اباه مجتئ مجدداً تحت ضغط الازمة وتغير علاقات القوى. مرة اخرى يجد النوع البشري نفسه امام الخيار الكئيب: الصفة الكبرى او الصدام الكبير، اقتسام نطق الشرق الاوسط واورانوم افريقيا (نطق القرن القادم) واسواق العالم بين المملاقين او الحرب الثالثة، النووية، التي قد لا تبقي ولا تذر على الارض من ساكنيها دياراً

ثم التوازن المؤقت على صعيد مجتمع معين او المجتمع الدولي سواء بسواء ترجمة ظرفية لعلاقات القوى بين اقوائه الذين يفاوضون صراعاتهم الحيواني الدائم في سبيل الامتياز بئبة الثروة او جبية السلطان، اما المستضعفون في المجتمعين لهم خارج اللعبة. بل انها تلعب فوق جماهمهم. اما آن بعد للفلسفة بان تحمل بإمكانية انهاء جدل علاقة السيد بالعبد بين الامم ودانخل كل امة؟ (المترجم).

ولو على نحو جنيفي، ايضاحاً قابلاً للتبليغ. المبادلات اللفظية في الصراع ليست حوارات بل انها تحدد المعارك البشرية باسم قيم تحملها باهم يقل او يكثر وتعيها الى هذا الحد أو ذاك بعض العقول. امتحان القوة يحاول تبرير ذاته ببداية اثبات يذكر بالقيم، بالعدالة، او بالحرية. تعبيرات هذه القيم مبهمة، غامضة عن قصد، ممتزجة بحجج يعلم الخصماء انها كاذبة: وهم يقدمونها باقل ما يمكن من الدقة بقدر ما لهم من حدس او قناعة معقلنة بانهم يخوضون صراعاً ضد الكذب الاجتماعي.

بواعث العنف في نطاق الافتراض والحق بالتالي، لا يقضى عليها او لا تختزل الا بالفحص النقدي للعنف الكامن في المؤسسات: لقد لاحظنا بدقة، انه يوجد في جميع المؤسسات «الصريح» Le «dit» و«الضمني» «Non - Dit»، ما تعلنه وما تُضمّره. ونظراً إلى ان المجتمعات مراتبية، فان ما هو «صريح» هو، عادة، ملائم لمصالح الطبقات العليا، وما «لا تقوله» هو اخضاع الطبقات الدنيا. حوار المؤسسات هو شرط تقدمها في مجال المعقولة En Intelligibilité، هذا التقدم يقاس بموافقة الذوات الخبيرة والواعية التي حققت تقدماً بالقياس إلى اذعان الجهل واللُغوب.

وهكذا يقودنا التحليل إلى حافة الحوار^(٣٧)، اي التبادل الحر، من اجل مقاربات مؤقتة لقيم مثل الحرية والعدل.

في الحوار، يعرض كل عنصر نفسه كلياً، انه يخاطر برؤية موقفه الاساسي والايضاح الذي يعطيه يدمران تدميراً شاملاً. الحوار فعال بمتهمي الكمال، انه شكل مصعدٌ Sublimée من الصراع - التعاون الخاضع للقواعد العريقة التي ورثها الغربيون عن الاغريق وعن

التراث اليهودي - المسيحي، وهي محددة أيضاً في تراث امم غير اوروبية.

هذه القواعد تستبعد من حيث المبدأ العنف وحتى القوة، عدا قوة الحجاج Argumentation المرغم او المقنع المخلص لطريقة الحوار ينخرط فيه يتابعه ويختتمه في حيز انساني توقف فيه العنف.

اننا نطلب الكثير، لكننا نحدد الحالة الفكرية والاطار الاجتماعي للذين بدونها لا توجد سوى الحوارات الزائفة او، في اسوأ الاحوال، تبادل لفظي مدمر تماماً، ولو بوسائل اخرى، كتبادل العنف.

حتى الآن نظرنا إلى الحوارات بين اشخاص منفصلين افتراضاً عن مجموعاتهم الاجتماعية التي يتمون اليها، وهذا يقف سلفاً على حدود الامكان. الحوار السياسي، بوضوح، امر مختلف تماماً. اساساً هو حوار بين مجموعات منظمة، اجتماعية او قومية. خيار ممثل كل مجموعة يعرض سلفاً للخطر تطبيق ضوابط الحوار: المجموعة، وهي ليست مؤلفة من فلاسفة بل من افراد واعين تماماً بمصالح خاصة، ميالة لتفضيل ناطق باسمها فعال، في شروط الزمان والمكان، على ممثل ينصاع لاوامر الحقيقة والعدل؛ وهو عادة ليس مخولاً بالمقارنة بحقيقته في حوار متشدد، واقل من ذلك، بالمغامرة بحقيقة المجموعة التي محضته ثقته.

انها الشروط المحزنة لـ «الحوارات» بين النقابات والامم(*).

(*) اذا كان الحوار بين نقابات العمال ونقابات ارباب العمل داخل الغرب ما زال يدور ضمن هذه الشروط المحزنة، فان الحوار بين الامم الصناعية والامم الفقيرة كان وما زال يدور في شروط اكثر اسي ومأسوية:

«الحوارات» السياسية منسّبة Relativisés كالسياسة نفسها التي هي نسبية بماهيتها. باعث تطورها الانساني مشدود بلا اختزالية الضمير الشخصي إلى معيار اجتماعي، الى تنظيم المؤسسات. حظوظ تقدمها لا تكمن في الغاء النزاعات بوسائل خارجية بل في توفير شروط ملائمة لاستخلاص خصوصية النزاع التي تثير اعجاب جميع المعنيين، وليس اطلاقاً تلك التي تقررها الحكومات او السلطة او ترسمها نخبة مثقفة.

الحركة المحبذة لتنمية جديدة، اذا شاءت ان لا تفضي إلى انفجار كوني، فعليها ان تحتفظ على الاقل بخط بحوث، بفكرة هادية Rectrice، ويمحور تقدم انطلاقاً من النموذج المناهض ليفير في سبيل الحفاظ على اعمال ايجابية روكمت بدأب.

هذا النموذج مفتوح للمبادلات الثقافية التي تتخطى كثيراً المبادلات الاقتصادية. انه يؤسس ضرورة تجديد فكر سياسة التطور قبل تجديد مضمونها الذي تتناوله الآن.

٢ - جدليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

«اكثر فاكثر، بدأت التنمية تُصوّر كتحرير ديناميكي للكينونة نفسها لمجتمع ما» اليونسكو، مخطط متوسط المدى (١٩٧٧، ١٩٨٢، ص ٦٤، فقرة ٣١٠٦).

يوجد اقل فأقل اقتصاديون وملاحظون اكفاء ليدافعوا على ان

ابتداء بالارغام الاقتصادي والاغتصاب النفسي، عبر احتكار وسائط الاعلام وانتهاء بالارغام المسلح الذي ما زال اليوم، كما بالامسين البعيد والقريب (الاستعمار، قناة السويس، فيتنام، افغانستان، لبنان) وسيلة الحوار الاخيرة. (المترجم)

السوق يكفي، بدون تصحيح، ليؤمن حسن سير الاقتصاد.

في كل مكان من الغرب، منطلق اقتصاد السوق صُحح بمنطق اقتصاد التضامن. من الضروري إذن، كما فعل ذلك اقتصادي اميركي ك بولدينج K. Boulding وكاتب هذه السطور، قبل ثلاثة عشر عاماً، اعادة وضع التبادل السلعي في اطار القسرية (الضرائب، الاقتطاعات العامة) والتحويلات الاجتماعية (هدايا، سياسة اجتماعية) (٣٣).

منطق التضامن يجد تعبيراً مقبولاً لدى كل فكر حديث في البند ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان: «كل فرد له حق الحياة...». وهو بيان يدين كل شكل من اشكال تدمير او ائتلاف الكائن الحي للكائن الحي ويحفز حب الاطلاع على كل ما يتعلق بالاضرار التي يسببها التنظيم الاجتماعي لسلامة الكائن الانساني، حيث كان. لا ينبغي، لجعله فعالاً، ان نكتفي بتسجيل المساوات السلعية في الحق والتملك، في التعويضات والتعويضات - المضادة كما تبدوان ك «امر طبيعي» بل لا بد من البحث عن نتائجها المباشرة وغير المباشرة على سلامة الكائن الانساني. البند ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان واصلته على نحو بارز اشغال اليونسكو الاخيرة حول حق كل انسان في بلوغ كامل تطوره.

اذا كانت ما زالت هذه المبادئ الاولوية، في امة او على صعيد العالم، معتبرة ثورية من قبل انصار الابقاء على الاوضاع الراهنة المعلنين او المستترين، فذلك لانها تصدم وتعاكس انانية الامم والطبقات.

لكنها مدعومة في القرن العشرين بقوى اجتماعية في متتهى .

القوة: قوة الامم المحرومة التي رفعت بمعنى ما، راية الطبقات المحرومة في القرن الماضي. زوال الاستعمار، صعود البلاد النامية السياسي، انتشار الاعلام، تساعدوا جميعاً على وضع الاقتصاد السلعي موضع الاهتمام في العالم كله. فقد تم «اكتشاف» الفقر المطلق والفقر «النسبي». وبدأت عبارات مثل «العدالة» «الانصاف»، «المساواة» «تضامن انساني» تغزو التقارير الاقتصادية للخبراء الاكثر كفاية. الحباد المفترض لعلم الاقتصاد، الاستقلال المزعوم للوسائل حيال الغايات، الحواجز التي اعتبرت منيعة بين الاقتصادي، السياسي والاجتماعي تكشف، منذ الآن، كما كانت دائماً، اديولوجيات موظفة في خدمة المصالح المكتسبة.

بالامكان استخلاص واستخدام ضوابط مضطردة مراقبة من العلوم وتطبيقية في المجال الاقتصادي، دون ان تضطر لخلط الانسان بانسان الاولية السلعية الكبرى الآلي.

النزاع بين مذهب السوق «المحض» ومذهب السوق «المصحح» مبدأ التضامن يتجلى في كل تاريخ الغرب الاقتصادي منذ التصنيع. ثم اخذ منذ الحرب العالمية الثانية بعداً كونياً وحدة مخيفة زادت ازمة تفاقماً. كانت تكاليف التضامن، خلال مرحلة معدلات النمو الاستثنائية الارتفاع، محتملة دون عناء، اما منذ الازمة فقد باتت موضوع جدال حاد بين الطبقات وبين الامم.

خاصة وان نفس اسس التنظيم الاقتصادي في الغرب - التملك الخاص لوسائل الانتاج والسيادة القومية - غدت محل نزاع. هل يستطيع الاقتصاد الرأسمالي اللامركزي ان يفلت من النقد عندنا نرى

انه في نفس الوقت الذي تسيطر فيه عليه احتكاراته ومجموعاته المالية، لم يوفق في تخليص العالم من الجوع والبؤس(*)؟ ماذا تعني السيادة القومية حيال التفاوتات الصرخة بين الامم - الامبراطورية والامم الصغيرة التي هي، من الناحية الواقعية المحضة، اشباه - امم دون تلاحم داخلي متين ولا سلطة فعلية امام الاجنبي؟

شكوك حول الاقتصاد الليبرالي الذي يواجه مهاماً ومتاعب لم يخلق لها، شكوك حول صدق مبدأ السيادة القومية، هذا هو المناخ التاريخي الذي بدأت فيه المطالبة بالتطور الجديد.

سياسة التنمية وسياسة تكون الامم الفتية تحالفتا: ومعاً تحديان الارثوذكسية السياسية والاقتصادية.

الاولى تحاول هيكلة اقتصاديات سيئة التطور، تتميز بسوء ترابط تدفقاتها، بسيطرة الاجنبي وبتبذير الموارد البشرية.

الثانية ترمي إلى اعادة هيكلة مجموع علاقات الامة الفتية مع الخارج، إلى تخفيض السيطرة التي تكابدها، إلى تكثيف تلاحمها وزيادة قدرتها على المفاوضة.

مظاهر التطور الجديد مترابطة اذن ترابطاً وثيقاً.

١. المطلوب هو الانعتاق بالقدر الضروري من ارغام السوق الداخلية والخارجية من اجل رفع شأن الانسان، انه جدل الحاجات الاساسية والقوة الشرائية.

(*) هو لم يحاول لانه لم يوفق، اذ انه بمنطقه السلمي الصارم، الريح اولاً والريح اخيراً، ما زال ينظم مجموع العالم الثالث ليس عبر التبادل غير المتكافئ وحسب بل وبالشركات المتعددة الجنسية ايضاً. (المترجم).

٢. المطلوب ايضاً هو تخفيض تأثيرات البنى المفروضة من القوى الكبرى والعتور على نقاط انخراط في شبكات الاقتصاد العالمي، انها جدلية الاستقلال والتعاون.

٣. المطلوب هو العتور على ترابط الصناعات والزراعات الامثل، انه جدل البنى الاقتصادية الداخلية والخارجية.

١. جدل الحاجات الاساسية والقوة الشرائية

هذا الجدل، الذي يأخذ اشكالاً مأساوية في البلاد النامية الاكثر فقراً، فعال ايضاً في البلاد المتطورة اذ انها لم تقض كلياً على الفقر، وفضلاً عن ذلك، فالمحاسبات الخاصة والاجتماعية، التي تمارسها، رغم التقدم الكبير، توشك ان نتخذ عنها فيها يخص احترام سلامة الكائن الانساني اثناء العمل وفي الحياة.

المحاسبات العامة المتكونة من المحاسبات الخاصة ذات التأثير الفردي والاقتصادي الضيق مجهول أمور تيسمون الانسان: وهذا ما اشار اليه سيمون كوزنيت منذ وقت طويل.

لا بد من اخضاع مبلغ وبنية التكاليف الاجتماعية لتحليل يتقدم ببطء لقياس تأثيراتها من زاوية «الامور تيسمون الانساني». الامور تيسمون يحسب عادة للرأسمال المادي ووسائل الانتاج؛ لكنه لم يحسب بعد على نحو صحيح بالنسبة للعنصر رغم تقدم الارگونوميا Ergonomie (*) والدراسات الخاصة بالانهاك العمالي.

(*) طريقة نشأت في امريكا بعد الحرب الثانية هدفها تكييف وتائر العمل مع العامل ابتغاء زيادة انتاجيته. انها تابلورية اقل فظافة في الظاهر. (الترجم).

فضلاً عن انه في البلدان الاكثر تطوراً، يوجد جزء من السكان لا يحصل على الحد الأدنى الضروري للحياة او الحد الأدنى الضروري لتأمين حياة لائقة في المجتمع الذي ينتمي اليه .

منذ ١٩٥٢ اعتبرت المدارس الفرنسية من الضروري حساب «تكاليف الانسان» اي الوضع الانساني للحياة بالنسبة لكل عامل وكل مواطن .

وهي تصنف إلى ثلاث مجموعات: التكاليف التي تؤمن من التوازن الجسدي والذهني للفرد، التكاليف التي تسمح لكل احد بالحصول على حياة ثقافية واخلاقية (تعليم) والتكاليف التي تقدم لكل احد الحد الأدنى من اوقات الفراغ التي بدونها يصبح وعي الذات مستحيلاً .

ادخال هذه التكاليف في المحاسبات الخاصة والاجتماعية، هو في حد ذاته قطيعة مع منطق الايسار . وهو يعني القبول بان الفرد الحي له الاولوية في توزيع الناتج والداخل . حياة الناس هي، في الحق، مفضلة على مزيد من الاثراء . هذا الامر الالزامي يتحدد، ككل امر، بشروط المكان والزمان والوسط الثقافي . من الواضح ايضاً، ان يصطدم باستحالات مطلقة، انه يستدعي على كل حال بحثاً دقيقاً حول حقول الممكنات ويقبل مراتبية من التلبات والاستخدامات مختلفة جذرياً عن المراتبية التي يميلها الايسار .

الامر الالزامي وحساب «تكاليف الانسان» مرتبطان بالاهتمام

ب:

- الآثار «النافعة» موضوعياً .

- امكانيات الكائن الانساني .

- تأويجات متعددة الابعاد .

بتحديد طابعها، ولو اجمالياً، نلتقي بجزء من مطالب التطور الجديد: هذه المطالب تصدر عن مؤسسات مترددة وترافقها ردود فعل انفعالية، وايضاً تضع الاقتصاد ذا القصد العلمي وحركة العلوم على طريق التلاقي المثير.

الآثار «النافعة» اجتماعياً

النظرية الاقتصادية الرائجة حُضرت انطلاقاً من القيمة الذاتية للمنفعة المحايدة (المنفعة Ophélimité) . قوتها تكمن في زعمها احترام حرية الاختيارات الفردية، على عكس التوزيع التعسفي للوجبات Rations من قبل الوزارة المركزية للتخطيط الخاضعة لحزب واحد . اما ضعفها فيكمن في ان الانسان، قبل ان يختار، يجب ان يكون، ان يبقى على قيد الحياة، وبان حرية الاختيارات الذاتية ليست كاملة الا لدى اناس مطلعين وقادرين على اصدار الاحكام العقلانية . والحالة ان الاسواق لا تستنير الا قليلاً بالعقلانية العلمية، وانه ينظر اليها من زاوية الانتاج او الاستهلاك، وايسار الذين يدخلون الى السوق مرتبط بظروف تاريخية مستقلة عن اي عقلانية اقتصادية، حتى ولو كانت متساهلة جداً . والنتيجة هي تلبية رغبات شراء منتجات كمالية ونصف كمالية قبل تلبية حاجات جميع الناس الحيوية والبيولوجية والوجودية (مستوى انساني للحياة) .

ليس المطلوب اطلاق اللجوء إلى الارغام لاطعام الناس كالانعام، او تربية الناس كاطفال ابديين، او تحرير اناس الغد بعد امد

طويل او قصير بسحق اناس اليوم في ميكانيك مخطط يسهر على تنفيذه بوليس الدولة. المطلوب هو وضع الناس، بفضل الجهد الجماعي، في وضع يكونون فيه قادرين على اطعام انفسهم، على تشكيل انفسهم بوعي وعلى تحقيق تحررهم الخاص بدون عنف.

السجال والسجال - المضاد راكما البلبلات والقا ظلالاً من الشك على ملاحظات اجمالية وفجة لكنها اكيدة ولا يمكن التخلص منها بالسخرية او بمؤامرة الصمت. في هذا الوقت حيث يدور النقاش عند اكثر الناس غنى عن الحميات الغذائية الملائمة للنحافة، عن افضل منتجات التسمير Bronzage بدون اخطار، عن مزايا كل من الكوكتيل والويسكي، من الصعب ان نجعل الانسان يسلم بان المعارف الايجابية حول الشروط الموضوعية للصحة الانسانية لا معنى لها لتصحيح بعض الآثار الهدامة المرتبطة بالاقتصاد القائم على مبدأ الايسار ولانارة قرارات «الزبائن».

اشغال اندري مايير A. Mayer حول الوجبات الغذائية السوية المحسوبة بالسعيرات الحرارية، مع الاهتمام ببنيات العناصر المكونة والضروريات Oligo - Éléments، تشكل دليلاً لا جدال فيه من اجل ممارسة الافراد والحاكمين لنقدهم الذاتي. انها تساعد على محاكمة مواقف وتصرفات لا عقلانية من اي النواحي اتيتها، دون ان تفرض على المعنيين عقلانية انسان المخبر.

معارف العلوم الطبية الاكثر رسوخاً تقترح على الشعوب وعلى المسؤولين السياسيين اهدافاً رصدتها سلفاً وصنفتها المنظمة العالمية للصحة (OMS) ويُسعى في بلوغها خاصة اعتماداً على ضبط الاسواق:

اتقاء ظهور الامراض من علاج الامراض القابلة للشفاء، تخفيض آلام الامراض المزمنة، تأمين اعادة ادماج المرضى الذين لم يشفوا تماماً في الحياة الاجتماعية والمهنية، توفير حاجات المريض واسرته. من عساه يرفض هذا البرنامج؟ انه ما علمتنا اياه العلوم حول مكعب الهواء، الانارة وحفظ الصحة في المساكن لا يجوز ان يتناساه صراحة المسؤولون عن السياسة البلدية أو الوطنية...

الآثار «النافعة» موضوعياً، المفيدة أو المضرة، سواء بسواء، اعترف بها الاقتصاد ذو القصد العلمي: فهو: رغم المقاومة المبررة، يفتح على الارشادات التي تقدمها. انه يبتعد من المنفعة الذاتية لمدارس قينا والكلاسيك المحدثين، انه يتجاوز منفعة الباريتيين Paretiens المحايدة التي تضع على نفس المستوى جميع رغبات استخدام او شراء السلع.

امكانيات الكائن الانساني

تطور اقتصاد دولة نامية يولد في الاستباق Anticipation؛ النظرة المستقبلية Prospective لما يمكن ان يصير، تسبق المشاريع والمخططات. البحوث المنجمية او بحوث الطاقة تكتشف موارد ما تحت الارض، بحوث اخرى تنكب على طبيعة اعماق البحار الفيزيقي-كميائية. الاستثمارات المستقبلية تسبق الاستثمارات المرصودة لبناء التجهيزات، البنى التحتية والعمارات والآلات، من انتاج وترويج الناتج.

عمليات المستقبلية تجري على امتداد عقود. فهي تعبى الوسائل الهائلة التي في حوزة المجموعات المالية، بمساعدة او بدون مساعدة

السلطات العامة. اقتصاد الريج الخاص يراهن اذن، بصدد البلاد النامية، على الموارد الموجودة بالقوة المسماة بالطبيعية لكي يستخرج منها منتجات مرصودة للزبائن الموسرة؛ فهو يظل وفيّاً لمنطقه الخاص كالاقتصاد السلي، متخلصاً من او مهملاً لاستقبالية الموارد الممكنة التي يشكلها الناس انفسهم. هؤلاء الناس لم يعن بهم، كما هم، ومن اجلهم، بل يهتم بهم الاقتصاد السلي بقدر ما يقدمون فقط من قوة عمل للمنشأة الخاصة. ونظراً إلى ان الدول في البلدان النامية فقيرة، فان الامكانيات البشرية لم تكتشف، لم تستثمر بفضل استراتيجية فعالة للغذاء، لحفظ الصحة والتثقيف الاساسي. هذه المفارقة التي تعيها جماهير السكان والاحزاب المتطرفة، هي سبب ردود الفعل العنيفة التي نحاول، لفترة، قمعها انظمة مستقلة عن كل رقابة ديمقراطية.

العلاجات الحقيقية خاضعة لتغير عميق في نفس مفهوم وممارسة الاقتصاد؛ اننا نرى تباينه الاولى، لكنه ما زال مزيفاً بفضل انحراف مرتبط بحالة فكرية اشاعها الاقتصاد السلي.

أحسن مثل على ذلك، في مستوى الاقتصاد « المتحذلق »، هو الحساب المزعوم لسعر انسان^(٣٥). من يحاولون ذلك يستخدمون طرقاً عديدة.

اما انهم يقدرّون الاسهام، المتوقع في لحظة معينة بمعدل ترهين، في الانتاج القومي الخام لفرد خلال الديمومة المحتملة لحياته. بغض النظر عن مصاعب هذا الحساب التقنية، فانه من الواضح بان هذا السعر، هذه « القيمة » بالنسبة للمجتمع، ليست القيمة، ليس السعر بالنسبة للفرد المعني. إنقاذ الناتج القومي الخام مرجعاً بفشل هو الآخر في قياس الاسهامات المتعددة الابعاد لفرد في المجتمع الذي يعيش فيه قياساً صحيحاً.

او انهم يتوقعون، في لحظة معينة، الخسارة التي يلحقها بالمجتمع موت فرد ينجر عنه تخفيض نفقات الاستهلاك. اذا كان هذا الفرد غير منتج، فموته يخفض من اعباء المجتمع الصافية: النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الطريقة بادية للعيان.

واخيراً، يبقى قسط التأمين الذي يدفعه شخص لكي يضمن مخاطر حادث مميت. الرجوع الى التعويض المالي الذي تمنى دفعه لاسرته، ليس، بأي درجة، مؤشراً لقيمة حياته.

هذه الطرق المعتوهة تعطي الانطباع بان المجتمع لا يملك طرقات علمية لحساب، بالمعنى الدقيق للكلمة، نتائج خسارة الاسهامات المتعددة الابعاد لاحد اعضائه.

هذا لا يعني بداهة بانه عاجز، بالنسبة لمجموعات اجتماعية متجانسة احصائياً، على تقدير جد تقريبي للنفقات التي وظفت لتأهيل انسان راشد للعمل وللنتاج الاجتماعي المنتظر منه.

بامكان المرء ان يحصل، بالنسبة للمجموعة، من جهة على النتائج المتوقع خلال اربعين عاماً من الجهد المفيد: الغذاء والسكن، ناتج العمل المنجز فعلاً، الضرائب والاعباء الاجتماعية، ومن الجهة الاخرى على كافة التكوين خلال عشرين عاماً: الغذاء، التثقيف التأهيل المهني. فاي مراجع السعر نختار، خلال هاتين الفترتين؟ ما هي التصحيحات التي نفتح للسلع والطرق الجديدة؟ ما هي الدلالة التي تعطي لمقارنات بين جماعات اجتماعية مختلفة تتضاعف مصاعب الاحصاء المألوفة، في هذه الحالة، بالعجز عن قراءة حساب للفوارق النوعية بين الافراد العائشين في مجتمع، والتي لا تنعكس في الناتج او

الكلفة التي يفترض في السوق ان تعزوها لها.

في البلاد النامية الاكثر انتباهاً لمصير الناس، السياسية الاجتماعية تتقدم على الحساب، واذا نتج عن ذلك، خلال فترة، طويلة، مصاعب، فعلى المرء ان يقول بان مصير العمال و«المستبعدين» في نهاية المطاف، ورغم الهزات والازمات، يتحسن اكبر الظن.

حتى في البلاد المتطورة ما زالت هناك طبقات من الطاقة الانسانية لم يقع اكتشافها بعد. فماذا عسانا نقول عن البلاد النامية؟

التأويجات المتعددة الابعاد

الطاقات التي يحملها كائن انساني لا تختزل بداهة للطاقات التي يمارسها كمشترويات في السوق، كمنتج ومستهلك لسلعة. مكاسب البيولوجيا، الارجنوميا، طب العمل، علم النفس، خصبة بالاعتراضات التي تواجه بها اقتصاد السوق، انها تفتح امام الاقتصادي منظورات جديدة لانها تفرض عليه ان يتنبه لوقائع تعود على تجاهلها.

استهلاك السلع الهشة Périissables، مثلاً، ليس نقطة نهاية، لا يستطيع الاقتصاد ذو القصد العلمي ان يعفي نفسه من معرفة العواقب التي تنجر عن الاستهلاك، بحجمه او تركيبه، على توازن الانسان الجسدنفسي Psychosomatique وعلى مقدرته على الاسهامات الفكرية، الاجتماعية والاقتصادية: تنتج عن ذلك نتائج دقيقة لا يجادل فيها احد، لكن دون ان يلمح انها تدين اقتصاد المحض للسوق، انها السياسات المدعوة بسياسات «الاستهلاك الموسع» بفضل المساعدات الحكومية، الرقابات الاجتماعية على الانفاق الاستهلاكي

وتثقيف المشتري .

الانتاج الذي يغير البنية الفيزيكية للأشياء يهم العامل أيضاً، الذي يدربه أو يشوّهه، يعلي من شأنه أو ينزل به إلى الحضيض في كينونته الشاملة .

بعبارات عامة، الحياة في مجتمع هي تركيبة من النشاطات ولقاء عناصر يقدم بعضها لبعض وعلى نحو تطوري، اقتصاديات خارجية ذات طابع اجتماعي تجهله معرفة الأسواق، لكن لا بد من «اكتشافه» لتحضير معرفة أقل نقصاناً، اقتصادياً وإنسانياً أكثر فاعلية .

«اقتصاد كل إنسان وجميع الناس» ليس توصية ذات طبيعة أخلاقية، تعليق أخلاقي بروتستاني لا غير، ضد الأوليات الاقتصادية المزعومة . الهدف المعين ينتمي للمعرفة الاقتصادية المراقبة من قبل العلوم، انه يساعدنا على ان ندرك باننا لا نعلم ما اذا كنا اغنياء او فقراء ما دما لم نشرع في اربتباد، في استثمار واحياء امكانيات المورد الانساني . هذا صحيح بالنسبة للبلاد القديمة الموجهة لمراكمة الرساميل والصنع للزبائن الموسرة، واكثر صحة، بالنسبة للبلاد النامية التي تسعى للانخراط في دورات الاقتصاد الحديث .

كان لا بد من التذكير بذلك لوضع المناقشة حول الحاجات الاساسية في موضعها الصحيح .

سياسة المساعدات والمحاباة الممنوحة للمبادلات الخارجية (الامتيازات المعممة مثلاً) لم تعط الا نتائج غير كافية ابدأً . في نهاية العقد الثاني من التطور، المسؤولون والرأي العام يتساءلون عن مبرر الاستراتيجيات التي طبقت حتى الآن .

بالنسبة للبلاد الاكثر فقراً، المساعدة بدون قيد او شرط، ليست محل نظر. بالنسبة للبلاد المتوسطة، يتساءل المرء عما اذا كان لا بد من مراجعة استراتيجية التصنيع في مضمونها، توجهها ووتيرتها.

التصنيع اطلقته البلاد المتقدمة، لمصلحتها هي، وهو يشكل جزيرات او اماكن محصورة في اقتصاديات سكان زراعيين و انتاج زراعي. انه يشجع، على حساب زراعات القوت، الزراعات التصديرية التي تغني او تفاقم عجز الميزان التجاري لانها تقتضي استيراد السماد والآلات.

ادخال التقنيات المتقدمة لا يأتي ابدأ وحده، بل يترافق بتغيرات محلية في اسلوب الحياة وتقليد طائش، محاكاة شبه ارتكاسية للبلدان الغنية من منتجي ومستهلكي البلاد النامية، هذا التقليد، الذي غالباً ما شُجِب، يفصم عرى التضامن التقليدي وينسي حاجات ومطامح مجموع السكان. وهكذا للحاق بالغرب، لتدارك التخلف التكنولوجي، تضحي دول البلاد النامية بالبشر وتديم تبعيتها.

كرد فعل على هذا الخطأ بدأ يتكون مذهب «الحاجات الاساسية» والتطور المشدود إلى نفسه Auto - Centré. لا تختزل الحاجات الاساسية ابدأ إلى وجبات الاكل السوية، توافر هذه الوجبات ليس سوى شرط ضروري، سوى خطوة اولى.

في كل مكان، ومهما كان الوسط الثقافي، الانسان «هذا الحيوان الرامز» (روبير RUYER) ينيط بطعامه؛ بسكنه وبعمله قيماً رمزية؛ وانه لخطر، حتى لمجرد المحافظة على حد ادنى من النظام العام، المطالبة بحرماته منها. اذا تطور بواسطة الثقيف فانه يستبدل القيم الموروثة قيماً

اخرى ولا يستغني ابدأ عنها. وسط العمل او الحياة، ورشة، قرية،
يبث رسائل وذكريات. اقتصاد الرموز يتخطى البنى الفيزيكية ويتغلغل
في المجتمعات: ان له فعاليته التي لا تقبل ان تُحتزل إلى الانتاجية
الفيزيكية وإلى مرؤديّة السوق .

تساعدنا البلدان النامية على فهم الاقتصاد بحق وحقيق Réelle-
Réelle. الذي لا تعبر عنه قيم السوق النقدية التي اخضعها للانكماش
الرقم القياسي للاسعار؛ هذا الاقتصاد يخص السلع الفيزيكية والرموز
التي تحملها، قبل وبعد عمليات السوق. التطور الذي هو دوماً ثقافي
ومادي، يتخطى ثنائي المشتريات - المبيعات: الافضليات التي يكشف
عنها ليست سوى جزء، الاقل حساً اكبر الظن، من الافضليات التي
يزيح عنها المحيط النقاب. ادوات، وسائل الانتاج التي اقامها الناس،
حاملة لدلالات مقبولة او مرفوضة، انها تشجع او تثبط الجهد، من
أجل نفس مستوى الاجر.

عندما يستيقظ سكان بلد نام على الحرية، فان قاداته السياسيين
يميلون إلى محاربة الدولة المستعمرة بنفس الوسائل التي استخدمتها هي
لارساء سيطرتها، بالحافز الوطني والقومي .

من جهة اخرى يمارس المثل الذي اعطته الصناعات الدخيلة
سحره.

واخيراً، من الواضح ان تصنيع البلدان النامية يشجع خلال
مدة ويشروط عديدة، توازن ميزان مدفوعات.

كل شيء يساعد، بالتالي، على التصنيع السريع وغير المتماسك
بلدون تهيئة بيئة للاستقبال.

كرد فعل، نفضل اليوم، عن صواب، التطور المشدود إلى نفسه، اي الموجه نحو احياء واستثمار السكان انفسهم بتقنيات على قدم ومقاسهم ويقصد تمكينهم من الحصول على ضرورات حياتهم على عين المكان دون قلب عاداتهم وطبائعهم رأساً على عقب(*) وهذا لا يتعارض لا مع التحويل الفطن والتدريجي لتقنيات التحديث ولا مع التصنيع الاهلي بفضل الادخار المحلي.

على كل حال، خلال مرحلة الانتقال يراهن حتماً التطور المشدود إلى نفسه على نزوعين حقيقيين واساسيين: النزوع إلى العمل والنزوع إلى التغيير (إلى التجديد).

الاول يتحدد بتمة جهود، في الكمي والنوعي معاً، يقبل السكان، فيها وراء مستوى معين للحياة، ان يقدموه رداً على حافز دقيق.

الثاني هو التغيير الفعال في تنظيم وحدات صنع المنتجات الذي يقدر عليه المسؤولون، أملاً في نتيجة اضافية ليست الربح فقط، انطلاقاً من مستوى معين.

هذه الصيغة تشمل جميع المغللات (ربح، قوة، هبة) وتخص

(*) هذا حسن. لكن ليس كل المطلوب: تمكين السكان من انتاج قيم استعمالية على طريقتهم الخاصة مرصودة حصراً لأرضاء حاجاتهم الفعلية ورغباتهم التي لم يغزبها الاعلان. اي الحاجات والرغبات التي حددوها بانفسهم بعيداً عن مطالب السوق وتحارباً مع قيمهم الثقافية. اشار ف. بيرو قبل قليل، لكن دون ان يقف عنده طويلاً، الى خطر جسيم: اهمال الزراعات القوية لصالح الزراعات التصديرية في البلاد النامية. تمكين السكان من امكانية تحديد احتياجاتهم وتلبيتها بانفسهم يبرّد الاعتزاز للزراعات القوية والتصنيع الخفيف المتناغم معها. يبدو انه ليس للبلاد النامية من بديل عن الموت جوعاً غير هذا البديل.

جميع الوحدات (الخاصة، العامة، او المختلطة). وهي تبقى مفتوحة لما اسماء ادولف بيرل TRANSCENDENTAL MARGIN الحد (الهامش) الاعلى، حد النتائج، فيما وراء المصالح الخاصة، الذي يستطيع مجتمع نيله ان هو اثار انضمامهم العارم والدائم لمشروع جماعي عظيم. صحيح ان ثمة طريقتين لتلبية الحاجات الاساسية: مساعدة الناس او تقديم العمل لهم - المساعدة والدخل.

لكن مقارنة هذه الطريقة بالاولى، كما فعل ذلك في بحث مهم، بول سترتن P. Streeten لا تبدو لي في محلها تماماً.

لنفترض ان جهاز الانتاج رُكِّب: يبقى علينا ان نعرف ما اذا كان الناس الذين لم تُلبَّ حاجاتهم الاساسية بعد لهم الطاقة والتأهيل المطلوبان للتشغيل والا، فلا بد من قبول تقديم سلفة لهم تمكنهم من الحصول على عمل. فاذا كان ذلك قد تم فعلاً، فعلى المرء ان يسأل ما اذا كان الاجر كافياً لكي ينجزوا عملهم دون ان يؤهّنهم جسدياً: التعلق بمبدأ انتاجية القيم السلعية الذي يحسبه رب العمل «استهلك» كثيراً وكثيراً جداً من البشر خلال تاريخ الاستعمار وما بعد الاستعمار.

وفضلاً عن ذلك، وباستثناء العمل المأجور، بإمكان التطور المشدود إلى نفسه ان يلجأ إلى الصناعات الحرفية المحسنة، إلى الجمعيات التعاونية المكونة من الوحدات الصغيرة، إلى تجمعات الانتاج تبعاً للتقاليد المحلية. بإمكان المرشدين المتدينين من نفس البلاد والمؤهلين تأهيلاً لاثقاً ان يدخلوا تحسينات على التقنيات، ان يزدوا الانتاج ويحرروا سكان الريف من احدى اسوأ صور الخنوع: التبعية

الغذائية.

اما تلبية الحاجات الاساسية على صعيد العالم، فاننا لا ننكر، بل، بالعكس، نؤكد استناداً إلى آراء خبراء مستقلين ودراسات معمقة، بانها تخضع لتغييرات في بنى استهلاك البلاد المتطورة والبلاد النامية. لا وجود لأية عقبة تقنية او تنظيمية كأداء تعارض ذلك. طالما لم ينجز شيء ما في هذا الاتجاه، فعلينا ان نفكر مثل جوليان بيند، J. Benda الذي اختتم احد كتبه: «بالاجمال نحن عرق جد كريه».

٢ - جدلية الاستقلال والتعاون (٣٦)

جميع البلدان السائرة في طريق التطور، وان بدرجات متنوعة، شديدة التبعية في مبادلاتها الخارجية وتعاني، في هذا المجال، على نحو غير متماثل، من نتائج تأثيرها وهيمنتها وسيطرتها الجزئية.

تأثيرها: ملحوظ في تتلمذ طبقاتها الميسورة على الاغنياء الذين تتاجر معهم وتقليدها لاذواقهم: فهي تشبه بهم في انماط حياتهم واستهلاكهم (دوزن بيرى Duesenberry)؛ ونجد هذه الطبقات الميسورة نفسها مقلدة من الطبقات الوسطى الجديدة ومحسودة من الجماهير.

هيمنتها: التهديد بوقف التجارة (أ - مارشال) كما يمارس التفاوت الهائل في المعارف التقنية وفي وسائل التمويل ضغطاً دائماً لغير صالح البلدان المذكورة سواء في اعداد الاتفاقات الخاصة او العامة او في تحرير قوائم الشروط.

سيطرتها الجزئية: في قطاعات معينة حيث الكميات المباعة والاسعار يحددها عملياً وسطاء محتكرون للعرض مدعومين من حكوماتهم الخاصة.

هذه الوقائع الاكيدة لا تجد لها مكاناً في النماذج الكلاسيكية للتبادل الخارجي، سواء اكانت من طراز ريكاردو - هيوم او من طراز هكشير - اولين. الجامع المشترك بين هذه النماذج هو انها رُسمت في الستاتيك، في فرضية المزاومة الكاملة، لافتراض ان عناصر الانتاج متجانسة، والتقنية مسلمة وثابتة واستبدال المنتجات خالٍ من العيوب.

تعقيدات هذه النماذج واثرائها المتعاقبة تبرهن على براعة كبرى دون ان تغير شيئاً من جوهرها. انها صياغات تقوض ظاهرة التبادل بين الامم. بدلاً من تبسيطها لجعلها معقولة انها تفرض على بعض المنظمات تصميمًا لسوق صرفه، تصميمًا يستبعد برسمه كل تنظيم.

في معرض الحديث عن البلدان السائرة في طريق التطور، يفرض السؤال التالي نفسه: هل نحن امام تجارة بين شركات كبرى، ام امام تجارة بين وحدات صغيرة وافراد في شبكة مبادلات خارجية تمكنهم من اظهار ميولهم وافضلياتهم؟

ألا يفرغ توسط ستائر الاحتكارات بين المنتج والمستهلك، بين منتج من بلد غني وقوي ومشتري من بلد فقير وضعيف، من جوهرها النظريات الرائجة حول علاقات التبادل والكسب بفضل التبادل؟

بحوث حديثة مثل نظرية الفارق التكنولوجي (م. ف. بوسنر) ونظرية دورة الناتج (ر. فيرنون) عاجلت بمتمهى الصواب الامم كبنى مختلفة بعضها عن بعض وتقطع بالتالي الصلة مع النماذج الكلاسيكية.

بنى البلدان السائرة في طريق التطور تضعها، في مجال التجارة

الخارجية، في خدمة الاجنبي ..

فتنميتها منفتحة على الخارج بالاستثمارات المباشرة التي تتلقاها، وذلك بسبب انحرافات تجارية وبرسم محاور محظوظة للتجارة. غالباً ما تتعرض البلدان السائرة في طريق التطور لبروتسياس الارسملة: تدفق الرساميل التي تصدرها الشركات الاجنبية يفوق تدفق الرساميل إلى داخل هذه البلدان.

وفضلاً عن ذلك، فتدفع السلع يتكون في اوضاع بحيث تندهور حدود التبادل باستمرار في بعض الحالات. واخيراً يضاف إلى ذلك هجرة الادمغة، فافضل المهندسين، العلماء والتقنيين تجتذبهم الرواتب ووسائل العمل في البلدان الغنية، فيهاجرون.

وباختصار، فهذه الخسارة المادية تضر بالبلدان السائرة في طريق التطور، التي ينزع اقتصادها إلى الخضوع لمن يقررون مصيره من اجانب القطاع الخاص والعام.

فقط ضمن هذه الملبسات يمكن ان يتحدد مشكل السياسة الخارجية الحاسم اكبر الظن في التطور الجديد: السعي المنهجي والدائب وراء الملاءمة بين ضرورة التعاون مع الخارج والحاجة لتطور مستقل.

مضمون سياسة التطور الجديد

لنلق اولاً نظرة اجمالية على غاية واهداف هذه السياسة، قبل ان نحلل شروطها ووسائلها.

الغاية ليست سوى تحرير شعب من التبعية للخارج، ملاحقة

ذلك تجري في وقت واحد مع التطور المادي والفكري لأعضائه. أمة ما هي شعب يصعد. إنها شكل ملائم من «التحريك الديناميكي لكيان المجتمع نفسه».

هذان الهدفان ليسا منسجمين بالضرورة.

يسجل التاريخ حالات عديدة حيث «رفاهية» شعب من الشعوب تحققت بقبوله التبعية والخضوع.

إضافة إلى أن التطور المادي كما يراه الآخر، كما يراه البائع الباحث عن زبائن، يختلف تماماً عن التطور المادي كما يقدره سكان مهمومون بصيانة هويتهم الثقافية (الخصبة من جميع النواحي، حتى في نظام انتاج وتبادل السلع). دفعة واحدة، نواجه قرارات متعددة المعايير Multicritères من العسير دأباً ومن شبه المستحيل نمذجتها Modéliser عندما تستهدف قيماً نفسية وثقافية.

قد نخطيء مع ذلك الشكل الملموس، الايجابي، المباشر، اذا تناسينا مفهوم المصلحة الوطنية او المنفعة الوطنية: فهذا المفهوم حي لدى النخب الفكرية والروحية، لدى حكام ومحكمي البلاد السائرة في طريق صنع نفسها، وهذا العرض لا يستطيع الاقتصار على الاقتصاد السلعي المحض. خاصة ان حالة العالم اليوم تدعونا إلى فتح العيون على «قذارة» الاقتصاد السلعي والاقتصاد «الطاهر» ايضاً. هذه هي البواعث المناسبة.

فضلاً عن ان الاسباب التحليلية لا تنقصنا^(٣٧).

الامة والاقتصاد الوطني منظمتان، التنظيم يتوغل في حقل

الاقتصاد المجرد والمقعد، انه يفترض ترتيباً مراتبياً للكيانات مأخوذة كمكونات في كيان مأخوذ هو الآخر في كل. وهذا ينطبق على المؤسسة وعلى مجموعة مؤسسات؛ الصناعة والمنطقة تقبلان عنصر تنظيم، ايضاً الامة ومجموع الامم.

يتجلى طابع آخر جوهري مرتبط بالتنظيم ارتباطاً وثيقاً ليعطي للامة خصائصها: انه بنية، مجموع نسب وعلاقات لا تستطيع ان تغير نفسها فوراً، دون جهد ودون تكاليف. الامة اما «صناعية» واما «زراعية»، مصدرة للمنتجات الصناعية او للمنتجات غير المحولة Primaires؛ فهي تتمتع بصناعة عضوية مع تشكيلة من الصناعات الثقيلة والخفيفة او بصناعة تحويل بدون ارتباط مع مراكز الصناعات الثقيلة... وهلم جرا. دون نسيان ان امة، ان اقتصاداً «وطنيّاً» يتكون من حيزات اقتصادية خاضعة لقرارات ابناء البلد وحيزات اقتصادية اخرى خاضعة لقرارات الخارج، بوضوح، التطور قوامه تغيير البنى. مطواعية Plasticité وحدة او كل، التغيير المطبق على حجمها، على تركيبها، ليست لا شيء ولا لانهائية. فهي خاضعة للأسعار ولكثير من الثابتات Paramètres الاخرى. الاستخدام الواسع للراساميل الثابتة والمؤقلمة، قصور التنظيم تضيق عليها الخناق. اما انتشار الاعلام التقني العام والتأهيل المتعدد الابعاد للملاكات الماهرة والمدراء فانه يتجه إلى اغنائها. واجمالاً، عدم كفاية المطاوعة واللائقاساميات، التي هي نقيض السيولة والانقسامية في التنافس الكامل، تسبب أزمات بنية ذات عواقب كارثية في البلاد النامية.

تلخيصاً، لا يجوز استبعاد «الامة»، تنظيمياً وبنية، من نظرية التجارة بين الامم. الامة، مجموع مركب، مكونة من مجموعات جزئية

مركبة (مؤقلمة او لا). مجرد حضور حكومة او دولة يغير وظائف الانتاج كما يصفها انصار السوق المحضة.

عواقب ما سبق عديدة ومضادة تماماً لمصالح البلاد النامية :

(١) بنى المجموعات «الوطنية» متفاوتة قياساً إلى بعضها بعضاً. البعض الذي بحوزته الاحتياطي والاعتمادات يستطيع امتصاص الصدمات الخارجية، على الأقل في الفترة العادية، اما البعض الآخر فهو مستهدف كل الاستهداف بتركيز تجارته الخارجية.

(٢) البنى القوية قادرة على التصدير «المندفع» بفضل المعاونة المالية وتنظيم الاسواق، بالنقيض من التصدير الذي «يحتذبه» الطلب الخارجي الموجود سلفاً، الذي تقبله النماذج التقليدية وحدها.

(٣) البنى القوية لا تسمح فقط للمنافسة بأسعار لا يشق لها غبار (بالتنوع، تكاليف البيع)، بل ايضاً للمنافسة المختلطة التي تما سها الشركات الكبرى المتداخلة مع القوى الكبرى والتي اختارت كأرضية لتوسعها اقتصاديات دول نسبياً ضعيفة.

(٤) ينتج من كل هذا، وعلى نحو دائم، وبأثر تجميعي، تأثير بنية تمارسه الاولى على الثانية.

التفاوت واللاتناظرات هي القاعدة اذن. الحقائق الراهنة تجعلنا نفهم، بالعودة الى الماضي، توسع هيمنة تجارة القرن التاسع عشر العالمية: هذه الشروط هي الهيمنة البريطانية، الاستثمارات الخارجية الخالقة للاسواق، واخيراً الارتباط الوثيق بين العلاقات التجارية واحتكارات الانتاج والمال.

سياسة التطور الجديد، رهان التحرر الكبير، تأخذ على هذا النحو مضموناً دقيقاً ومحدداً:

أ - كما بدأت البلاد النامية إعادة هيكلة قررها الأجنبي والحسابه.

ب - انخرطت في النضال الاقتصادي والسياسي، من أجل إعادة هيكلة مرغوبة من حكوماتها ومرصودة لمصلحة سكانها(*).

أ - إعادة الهيكلة الآتية من الخارج لا تنتهي فقط بتفاوتات التطور «المستوردة» وباتجاه المبادلات والانتاج كلياً للخارج. انها تشمل ايضاً مجموع الاستثمارات في البنى التحتية وفي وسائل الانتاج. تؤثر على اغماط الحياة، على تكوين ارباب العمل والكوادر وعلى ادواق الزبائن: هذا التشويه الشامل، هذا الثقل الدائم للاقتصاد الاكثر غنى تكشف انه ضد الحاجات الاساسية للجماهير.

ب - عندما تقاوم دولة البلد النامي، فليس عليها اكتشاف حجج جديدة: انها تجدّها في ترسانة نظريات جد قديمة.

حماية الصناعات الوليدة اثارها وأعدتها الولايات المتحدة في بداياتها وأخذت ثانية ووضّحت مراراً وتكراراً دون ان يستنتج منها مع ذلك نتيجة خطيرة: جزء الحقيقة الذي تحتويه يضطر المرء، عندما يُستغل كل الاستغلال، إلى الاعتراف بان المنافسة تختفي من الوجود اذا كانت دائرة بين شركاء جد متفاوتين.

(*) مع الاسف ما يجري على ارض الواقع مختلف. فالنظيم الدولي الجديد للعمل الذي بدأت تنفذه الشركات المتعددة الجنسية لا يترك اي هامش جدي لسكان البلاد النامية للاستفادة من إعادة هيكلة بناهم الاقتصادية. (المترجم).

المنافسة رياضة لها قواعدها ولا تقدم اياً من ثمارها عندما تكون اللعبة قد لعبت سلفاً. على المنافسة الاقتصادية ان تعد لـ «الافضل» فرصة للانتصار، ذلك الذي ينتج بأفضل التكاليف ويبيع باكثر الاسعار انخفاضاً. انها تغدو مظهراً محضاً اذا كان احد الشركاء قوياً في الواقع بما فيه الكفاية لينتج ما يراه ويفرض تصريفه بالكلفة والسعر اللذين يستطيع وحده ان يمارسهما مؤقتاً او لفترة طويلة. نعني تماماً اننا نبالغ بقصد ان نوضح المواقع المسيطرة التي تفلت من النظرية الرائجة للاحتكارات واحتكارات العرض القائمة على ثابتين فقط: الاسعار والكميات.

البلد النامي الراغب في الافلات من قبضة سيطرة البنى بمقدوره ايضاً الاستفادة من مفهوم التكاليف المقارنة المتوقعة. انطلاقاً من التكاليف المقارنة الراهنة والمنفذة تدفع الاقتصاديات الاكثر قوة على خفض الحدود التعريفية. الليبرالية المتدحجة، مهما كان موقع الانطلاق، هي مذهب محايد ظاهرياً لكنه احادي الجانب واقعياً.

لننظر مثلاً، في صناعة كذا المزدهرة منذ امد طويل في الولايات المتحدة على ارفع المستويات التقنية. التكاليف على سبيل الافتراض (المثل ليس خيالياً) اكثر انخفاضاً خمس او ست مرات من تكاليف الصناعات المماثلة في اوروبا. بالامكان اثاره حجج «اقتصادية محضة» لصالح ابتلاع الشركات الاضعف من قبل الاقوى. لاجتناب ذلك ولكي يكون للصناعات الاقل قدرة على المنافسة حالياً الوقت الضروري للتكيف ولتصبح قادرة على المساهمات الفعالة والقابلة للتجسير، لا بد من اعداد استراتيجية: انها خاضعة لمتغيرات تبدو دراسة الكميات والتكاليف الراهنة، بمفردها، عاجزة عن استيعابها.

فماذا نقول عندما نواجه مجموعة اقتصادية - مالية أمريكية تواجه صناعة بلد نام؟

الاستراتيجيات الموجهة ضد سيطرة البنى معروفة: فهي تدعى توريدات الاستبدال Importations de Sulestitution، تنوع الصادرات البحث اليقظ والدؤوب على نقاط الاندراج المتخصصة في المبادلات العالمية. ما ينقص البلاد النامية، هو بُعد الوسائل المالية والقدرة على المفاوضة. وعلى اية حال، ليست المساعي المعزولة حول هذا المنتج او ذاك، حول هذه الكلفة أو تلك، حول هذا السعر او ذاك، هي التي بإمكانها حل مشكلتها: بل المطلوب هو استراتيجية شاملة، داخلية الانبثاق ومتكاملة للتصدي قبل الانتقال إلى الهجوم.

استراتيجية الهجوم ليست سوى هيكل اقتصاد البلد النامي بتدابير تزيد حصة جماهير السكان في تسيير الموارد المحلية وفي توزيع الثمرات التي تعطيها. لا نتحدث عن النفع المقصور على السكان لانه بعد اجراء جميع التصحيحات المفروضة، تبقى ضرورة التقسيم الدولي للعمل.

من بين المظاهر العديدة المترابطة Entre-lies لسياسة الهيكل هذه نختار المظاهر التي تتضح في ميدان الاستقطاب.

لا نجد، على امتداد التاريخ الاقتصادي، مثلاً واحداً للتنمية المتماثلة الوضع، المتوازنة والموزعة بالتساوي على السكان والمناطق، ولا مثلاً واحداً لتطور مستمر حُقق وُوزع بالتساوي بين السكان والمناطق.

انه لامر واقع ان نلاحظ ان النمو والتطور مرتبطان بالتجمع الحضري وكثافة الاستثمارات، بالناس، بالمبادلات وبالاعلام في

اقاليم محددة. هذا صحيح بالنسبة للمنشآت الكبرى، لتريكية المنشآت، للامة حيث اقاليم الكثافة الاقتصادية متفاوتة، وللعالم كله. لنعط الافضلية لمظهر واحد من هذه الاستقطابات: الصناعة، التي لها دلالة استثنائية في كل بلد في الحقبة الحديثة.

مجموع منشآت صناعية يقوم في حيز اقتصادي غير راجع لاقليم (مصنوفة Matrice بدون موضعة محددة) او في حيز اقليمي (مصنوفة مشتملة على مرجع موضعي).

هذا المجموع سيدعى قطب تطور عندما يستتبع، لا تناظرياً في وسطه، ظاهرات نمو او (و) تطور دون ان تكون، خلال فترة، المعاملة بالمثل صحيحة.

لننظر في الحيز الاقليمي فقط. تبرهن التجربة على ان المجموع الصناعي، لنقل باختصار الوحدة الكبرى تحدث تجمعاً من المؤسسات والمنشآت التكميلية - تجارة المفرق، وسائل نقل، مرافق مواصلات - اذا كان الحيز في الاصل «فارغاً» اقتصادياً. الوسائل الاضافية الضرورية لهذا التكثيف هي اما مستعارة من فقط اخرى من نفس الاقليم او الامة، واما مستوردة من الخارج. عندما تكون مستعارة من نقاط اخرى، يترافق التكامل بتفككات اوقعت في الاخطاء التي اشرنا اليها وفي مساجلات في غير محلها.

نتج هذه التكاملات الديناميكية قوى جذب تمارسها الوحدة الكبرى التي تغدو محركاً بدرجة ما. ما ان تتكون، حتى تجر قوى توسع اما بطلبات المواد الاولية واليد العاملة، واما بعروض المنتجات. سواء اكانت طرقات النقل والمواصلات سابقة الوجود او اسهمت الوحدة

الكبرى في انشائها بواسطة السلطات العامة، فان آثار الارتباط بين الاماكن تتولد عنها. في اطراف المحور، تتوسع افاق العناصر الاقتصادية، فتتفتح امامها مناسبات جديدة للاستثمار، ويلقى الاعلام وطلبات المستهلكين تشجيعاً.

آثار الارتباط هذه تُغنى بآثار الالتقاء Jonction بين التقنيات (تقنيات الصنع، التنظيم، النقل، تأهيل الناس).

خلفاً لتعبئة الموارد المعطلة خلال فترة قصيرة، فان تأثير التكاملات هو الذي ينتج الاندفاع خلال الفترة الطويلة. هذا ما نراه بوضوح عند تبيان مجموعتين من المتتاليات: متتاليات الاستثمار ومتتاليات التوزيع.

(أ) متتالية SEQUENCE الاستثمار النموذجية تصف العلاقة بين الاستثمار ومن يقومون به.

الاستثمار الاجمالي (I_T) هو ، في كل بورتسيس نمو، حامل الاستثمار الاساسي الدافع ENTRAINANT (I_E) والاستثمار المدفوع ENTRAINÉ (I_E) الذي هو، نفسه، حاصل الاستثمارات المدفوعة، على طريق الدفع ENTRAINEMENT (خطوط الاستثمارات المدفوعة) (N ... ٢، ١)

$$\Delta I_T = \Delta I_E + \sum_1^N \Delta I_e \quad (1)$$

من هنا يُكتب، كما نعرف، الانتقال من الاستثمار الاضافي إلى الناتج الاضافي (P) بتطبيق عكس معامل رأس المال $\frac{1}{p}$ على الاستثمار. طريقة جد ناقصة بالامكان تحسينها بتطبيق معامل تكوين الناتج (S) -

اذ ان هذا التكوين لا ينحصر فقط لكمية رأس المال.

من هنا، او حسب العادة

$$\Delta I_T \frac{1}{K_T} = \Delta I_E \frac{1}{K_E} + \sum_1^n \Delta I_{E_i} \frac{1}{K_{E_i}} \quad (2)$$

او:

$$\Delta I_{TSE} = \Delta I_{ESE} + \sum_1^n \Delta I_{E_i S_{E_i}} \quad (3)$$

ويتسجيل المنتجات (P) وفترات تحقيق الآثار الخاصة. بكل منها لتحقيق الآثار (T, t, t + θ)

$$\Delta P_{T_t} = \Delta P_{E_t} + \sum_1^n \Delta P_{E_i t + \theta} \quad (4)$$

هذه الكتابات تبدد ضروب الابهام التي تثقل الانتقال من نفقة استثمار الى ناتج، مهما كانت الفترة وخاصة في الفترتين المتوسطة والطويلة.

وتوضح أيضاً الفارق الجذري بين الآثار الكينزية حصراً (تعبئة الموارد المعطلة باعطاء حقنة نقد في بنية مستقرة وآثار التكاملات بتغيير البنية) صناعات جديدة، آثار الالتقاء بين التقنيات وآثار الارتباط بين الأماكن).

ب) متاليات التوزيع النموذجية تربط الاستثمار بدخل العمل.

سلمت البلدان الصناعية صراحة او ضمناً بمتاليات التوزيع.

بالامكان استخدامها مباشرة في المناطق المصنعة بالبلاد النامية،

واستعمالها بواسطة التكييفات السديدة لوصف العلاقات بين الاستثمارات ومدخيل العمل في البلاد التي دجت فيها المناطق

الصناعية دمجاً ناقصاً مع المحيط الزراعي .

انواع الدفع الملائمة والمتفائلة، بالنسبة لمنطقة صناعية سلفاً، تقدم جدولاً مختصراً بالاسباب التي تجعل انتشار الاستثمار والمراكمة الحميدة في المنطقة الصناعية لا ينتقل منها او ينتقل على نحو ناقص الى المنطقة الزراعية في البلاد النامية .

في البلاد المصنعة وفيما يخص المنطقة الصناعية، الآثار المنسوبة للاستثمار (I)، المتأتي من الارباح فوق الاعتيادية SUPANORMAUX للقطاع الخاص، او بشروط من تدخل القطاع العام، تضع زيادة رصيد رأس المال (K) في تصرف العمال (T). من هنا زيادة الناتج (P) الذي يحصل عليه العامل (T). من هنا، شروط زيادة الاجر الفعلي S/P للعمال.

اي

$$I \rightarrow \frac{K}{T} \rightarrow \frac{P}{T} \rightarrow \frac{S/P}{T} \quad (1)$$

او يمدد الانماء منسوبة للفترات

$$d I_{t_0} \rightarrow d \frac{K}{T_{t_1}} \rightarrow \frac{dP}{T_{t_2}} \rightarrow d \frac{S/P}{T_{t_3}} \quad (2)$$

الانتقال من واحدة إلى أخرى من هذه المدد في هذه المتتالية ليس ميكانيكياً او ضرورياً على الاطلاق، بالرغم من البيانات السريعة التي توحي بانطباع معاكس. في كل انتقال من مدة إلى أخرى، انقطاعات الانتشار ملحوظة مجربة، وما ان تتدخل عيوب السوق حتى تصبح لا مناص منها تحليلياً.

بدلاً من الانطلاق من الاجر، بمعانيه المصاحبة المعتادة في البلاد

الصناعية، يحسن في البلاد النامية الانطلاق من دخول العمل، بالمعنى الاوسع لجزء المستثمرين الزراعيين الصغار او العمال اليوميين. يدرك المرء بيسر لماذا اذن للانتقال من مدة إلى أخرى، في المتتالية اعلاه، أسباباً جديدة لكي لا يتحقق لرأس المال ميل إلى ان يتوظف او ان يعيد الاستثمار - (اذا افترضنا انه لم يهاجر) - في القطاعات ذات المردود العالي؛ زيادة رأس المال بالنسبة لكل واحد من العمال لا اثر لها الا بالنسبة لعامل متكون قليلاً؛ في وسط ذي تضخم مرتفع ودائم، لا تتحول زيادات القيمة الاسمية إلى زيادة في القوة الشرائية.

التحليل الذي اشير اليه بسرعة يمكن بسهولة تعميقه، تخصيصه وتطبيقه على العلاقات بين الزراعة والصناعة.

مما ينجم عنه اثر شامل للدفع الذي تمارسه الصناعة المحركة او (و) الاقليم المحرك على باقي الاقتصاد... الاقطاب الرئيسية تحدث ظهوراً قطاب ثانوية ترسم هيكله جديدة للاقتصاد بمزاوجة الاقطاب مع المحيط.

يوضح هذا التصميم المختزل إلى ما هو اساسي كيف ان الشركة الكبرى التي تنفرد في بلد نام تزلزل بيئته الاصلية وتفتحه على الخارج، يوحى التصميم ايضاً، حيال هذه البيئة، بمضمون سياسة تدخل منهجي. سياسة تتركز في اخضاع التمرکز إلى شروط بحيث ان الشركة الكبرى تجهد من مصلحتها توجيه بعض نشاطاتها نحو الداخل، او ربط النشاطات الداخلية لها باستثمارات مناسبة. جهد التنظيم ينشط او يتحكم في انتشار الآثار وظهور اسواق جديدة.

٣ - جدليات الصناعات - الزراعات (٣٨)

مزاوجة الصناعة بالزراعة ليست على ما يرام في العالم كله . حتى في الرأسماليات المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تمارس التدخل على اوسع نطاق لدعم اسعار المزارعين وامتصاص الفائض، في الاتحاد السوفياتي الذي لم يحصل على مردود زراعي كاف، في اوروبا حيث عِبء الزراعات يحظر التضحية بقسم واسع من السكان على مذهب «السعر العالمي»، في البلاد النامية ذات التصديرات المركزة للمنتجات الزراعية (والاستخراجية)، المعرضة بقسوة لتقلبات الاسواق الخارجية. ويتميم اكثر، لم يقهر الجوع في العالم والتبعة الغذائية لم تعثر لها على حل.

بلبلتان واضحتان تعوقان ادراك المشكل الراهن للعلاقات، بين الصناعات والزراعات في ضخامته وتأكده. احدهما هي الماثلة التاريخية الزائفة، والاخرى هي التطبيق الذي لا مبرر له لنظرية تقليدية.

يحدث احياناً، في البلاد الناطقة بالانجليزية، ان يخلط المرء بين الوضع في انجلترا في بداية التصنيع مع بعض الاوضاع الملحوظة اليوم. مكاسب الزراعة السابقة في انجلترا التي قدمت كاحد شروط دفع الصناعة - وهو رأي فيه نظر - فيها لا ينبغي ان يُعتد بها لتقييم الحالة الحاضرة للزراعة والصناعة في الأقاليم او في البلاد النامية. وذلك لسبب بسيط: هناك قطاع صناعي مكين التكوين نشيط في العالم واقام منذ امد طويل نقاط انغراسه في البلاد الاقل تطوراً. الوضع الاولي لا علاقة له بوضع انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر؛ يصبح

المرء مسؤولاً عن ماثلة عرجاء وعن نقل مشبوه، اذا هو اقترح ضرورة انتظار تكوّن سوق محلية وان يقدم سكان الريف زبائن للمنشآت الصناعية قبل الشروع في التصنيع. حتى في القرن التاسع عشر، كان فتح الاسواق مديناً بالكثير للاستثمارات الداخلية والخارجية.

اما النظرية التقليدية للتجارة الخارجية فهي قليلة الجدوى بالنسبة لمشكلتنا. انها تنظر في الحيز المتجانس للمنافسة الكاملة، في عوامل متجانسة هي الاخرى ولم تأخذ صياغتها الا في قالب مصطلحات ستاتيكية. قاعدة تناسب العوامل المستخرجة منها (الندرة النسبية لرأس المال او للعمل) تشكو من نفس النواقص، تجهل ظاهرات البنى، ومن حسن الحظ، لم تعق البلاد النامية عن المطالبة بالحق في التصنيع الذي اعترفه لها به الآن رسمياً المنظمات الدولية.

جميع البلاد النامية، بدرجات متفاوتة، اقتصاد متميز بهيمنة الناتج الزراعي والسكان الريفيين، بالرغم من التصنيع الذي شرع فيه والتقدم السريع للاعمار URBANISATION وهم في موقع تبعية للخارج، لهذا السبب المرتبط باسباب اخرى عديدة. سوء ترابطهما ARTICULATION الذي يعوق الانتشار السليم والسريع للآثار الاقتصادية يزداد غالباً سوءاً على سوء بالظروف المناخية وتقريباً دائماً بعدم كفاية تأهيل السكان. تخلف الطاقات الانسانية يوهن باستمرار مستوى الناتج والانتاجية، متسبباً على نحو تجميعي في إثلاف الكائنات الانسانية. التطور الجديد هو مطلب اعادة هيكلة شاملة للامم الأقل تطوراً وللعالم. اعادة الهيكلة هذه تخص اساساً المزاوجة بين الصناعة والزراعة، ويتدقيق اكثر بين الصناعات والزراعات.

على تحسين هذا المزاج ان يتغلب على مجموعتين من المتناقضات.

(١) الصناعة هي، لاسباب بنيوية، على علاقة لا تناظرية مع الزراعة. لذا نلاحظ كثيراً وغالباً بانها تمارس عليها تأثيراً بنيوياً. سير السوق وحده لا يغير شيئاً من هذا التفاوت. بالامكان فقط تجاوزه بتنظيم سديد. من هنا هذا السؤال: هل من الممكن وكيف وضع الصناعة في خدمة الزراعة بدلاً من قبول ان تكون الزراعة، من زوايا عدة، تحت سيطرة الصناعة؟ اذا كان السؤال يُطرح ايضاً على عدة بلاد متطورة وغيرها، فاننا لن ندرسه هنا الا في اطار البلاد النامية.

(٢) اعادة الهيكلة هذه يُنظر اليها على نحو مختلف تماماً من بلد نام ومن بلد متطور يدخلان في علاقة تبادل. وجهة النظر «العالمية»، التقييم بالنسبة للمزايا على الصعيد العالمي كله، لا تتطابق لا مع تقدير البلاد المتطورة ولا مع تقدير البلاد الاقل تطوراً. لن يكفي اذن ان نقول ان التقسيم الدولي للعمل ضعيف في ميدان الزراعة: هذا الحكم ينطبق على السير الراهن للسوق، بينما المشكل الذي يتطلب الحل مشكل بنيوي في الامد الطويل. تغيير بنية يتطلب جهوداً طويلة، نفقات طائلة ووقتاً طويلاً. اذا كانت التضحية بالسكان غير مطلوبة ولا مرغوبة، فان الشروط الراهنة للمناقشة العالمية هي بالذات التي تستدعي التصحيح. وهذا التصحيح له ما يبرره خاصة - لكي نقول ذلك مرة اخرى - انه لا يوجد بلد واحد متطور بإمكانه ان يكون قدوة حسنة في العلاقات التي اقامها بين صناعته وزراعته.

هذا هو اذن مشكلنا.

قبل ان ندقق مداه مفصلاً ونبحث عن مخارج، فلنسارع إلى تبديد هذا الالتباس.

لا نتعلق تعلقاً أساسياً بالمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية. فالمنتجات الزراعية تُنال، في جميع الاحوال، بمساعدة المنتجات الصناعية، حتى ادوات العمل وادوات النقل البدائية بالنسبة للزراعات الاقل تطوراً. عندما تتوغل الصناعة الحديثة، عبر المبادلات التجارية في اقليم، فان منتجاتها تستخدم دون ان تقيم هي نفسها جهاز انتاجها. بيع المنتجات الصناعية المستوردة شيء؛ انشاء وحدات صناعية في منطقة زراعية شيء آخر. وهي التي ستهمننا بالدرجة الاولى. سنركز اهتمامنا على العلاقات بين اجهزة الانتاج الصناعي المنظمة، من جهة، واهزة الانتاج الزراعي المنظمة من اخرى، في نفس الحيز الاقتصادي.

وفي هذا السياق، نحلل:

- أ - اللاتناظرات وتقاطعاتها^(٣٩).
- ب - دور السلطة السياسية.
- ج - الرقابة التي تمارسها هذه الاخيرة على هيئات الانتاج وتنظيم الوسط الذي تنشط فيه.
- د - التمويل الجديد الذي تتطلبه التنمية الجديدة.
- هـ - الشروط الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية.

أ - تستفيد الصناعة، عموماً، من معدلات نمو إنتاجها وإنتاجيتها الأكثر ارتفاعاً نسبياً من المعدلات المناظرة في الزراعة. حيثئذ نلاحظ عادة آثار تجميعية. نقرأ إلى أن أجور العناصر العاملة مرتبطة بالإنتاجية، فهي

نسبياً أكثر ارتفاعاً في حيز الصناعة الاقتصادي .

فضلاً، على ان الصناعة والزراعة يوجدان في موقع متفاوت
حيال التجديد. عندما يقام قطاع صناعي واسع وأخذ في التقدم،
يغدو من السهل رصد الاتجاه الرئيسي لتحويل التجديد التقني
والاقتصادي. ينتقل التجديد من القطاع الصناعي إلى القطاع
الزراعي. الجرارات، الجرافات BULLDOZERS، الادوات
الكهربائية، اللوازم الميكانيكية والمحركات الذاتية، المُرْدِيَّات
ANTIBIOTIQUES، مبيدات - الاعشاب، مبيدات - الحشرات . . . ،
كل هذه المستحدثات ARTEFACTS التي اوجدتها وشغلتها جهود
التصنيع انتشرت في الارياف، وغالباً ما تحملت الصناعة نفقات
الدفعات الاولى. تاريخ البلدان المصنعة اليوم لا يسمح بادنى شك
حول الاتجاه الاساسي لنقل ونشر التجديد. المراكز الصناعية للبلدان
المتطورة منذ زمن طويل هي التي تغذي اليوم بالتجديدات البلدان
الاقل تطوراً، وفي نفس البلد، المناطق الاقل تطوراً. في نقاط تأثير
التجديد، نمو الناتج وانماء الانتاجية يسرعان، بنى بث الجدة لا يجوز
ابداً اعتبارها مستقلة عن بنى الاستقبال. بالنسبة لاعظم تجديدات
عصرنا - الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والاعلامية. مكان ولادة
التجديد واتجاه انتشاره هما بهذا الخصوص واضحان والنتائج «الثورية»
الناجمة عنهما ماثية سلفاً بوضوح.

هل ننظر الآن في اسلوب الحياة، في المواقف الاجتماعية، في
العادات الاجتماعية، عادات استهلاك واستعمال السلع المتينة
Durables؟ اللاتناظر الذي نبحثه لا يترك اي مجال للشك. في البلاد
المصنعة، انماط الحياة اليومية تتغير بتقليد المراكز الحضرية وباستخدام

ادوات انتجتها الصناعة. التسهيلات المتصاعدة في نقل الناس والاشياء، نشر الاعلام بواسطة الصحف ووسائل الاعلام، الايقاظ التدريجي للذوق العام بالجدّة، الميل إلى التقليد شبه الاعمى هي اسباب التغييرات العميقة التي لاحظناها في جميع الارياف الاوروبية. السينما، التلفزة، مطبخ الغاز زلزلت استقرار عادات المنتجين والمستهلكين الريفيين.

مع حفظ جميع الفوارق والاعتراف الواجب بالتفاوتات الكبرى، نلاحظ بوضوح بروتسياسات مشابهة في البلاد النامية. لقد دُرست في بحوث مونوغرافية سوسيولوجية، وافية: نعلم ان السيارة او الجرار تغير ملامح قرية او اقليم وان الآثار الايجابية او السلبية لهذه التغييرات لا تقدر بسعر السوق او بمعدل الريح او بمعدل الزيادة المحلية للاجور. محاكاة البلاد النامية للبلاد الصناعية تتجاوز اثر التقليد (اثر التقليد دوزنييري) خاصة في ما يتعلق بالاستهلاك؛ انها تطبع سلوك المنتجين، المحاكين وجميع العناصر في الحياة اليومية.

ثمة لا تناظرات مختلفة تماماً عن السالفة تستدعي تعليقاً مناسباً. انظمة الملكية العقارية شبه الاقطاعية، في اميركا اللاتينية مثلاً، تشهد بمقدرة كبرى على مقاومة الاصلاح الزراعي. ليست حينئذ الصناعة هي المسؤولة مباشرة، بل المتبقي Rémanence التاريخي، استمرار «الهدن الاجتماعية»، المؤسسات التي تديم جهل واثمار الجماهير الريفية. وفي هذه الحالة تستأهل الطبقات السائدة العتاب لانها لم تأخذ من التصنيع في الخارج او الداخل الوسائل التي تشجع تحرير فلاحها الفقراء. على نحو غير مباشر جداً، بقدر ما تكون الطبقات السائدة مرتبطة بالشركات الاجنبية و«تصدر» ارباحها وراساميلها، تساهم

الصناعة في الابقاء على الفارق الاجتماعي المخيف بين طواغيت الملاك العقاريين والفلاحين الخاضعين.

هذه الاوضاع معروفة جداً: التناظرات الخاصة بالتمويل، حاسمة في العلاقات بين البلاد النامية والبلاد المتطورة ورغم انها ليست مجهولة، فإنها ما زالت ابعيد ما تكون عن تحليل منهجي وعميق. كل عملية صناعية او تجارية واسعة النطاق تفرض تمويلًا تمهيدياً قبل التمويل الحقيقي. فلا بد من القيام بدراسات اولية، طويلة ومكلفة لرصد المواقع المنجمية ومخزون الطاقة، والمواقع الملائمة لانشاء وحدات الانتاج، المجموعات المالية المستعدة للحصول على اعتمادات الشروع في الاستثمار والراساميل من فترة إلى فترة. هذا التمويل التمهيدي يسبق شراء المعدات واستئجار المرافق للبدء في تنفيذ العملية؛ نظراً إلى ان بعض المخاطر متوقعة ستكون الارصدة الضرورية لتغطيتها متوقعة ايضاً. بين هذه المخاطر تأتي في المقام الأول المخاطر المتعلقة بالتغيرات التقنية الحاملة لفقدان الآلات لقيمتها والتي تهدد تنفيذ المخططات والبرامج التي تم تحضيرها بعناية كبرى.

في هذه الشروط يُطرح سؤال خطير، نفهمه في مقارنة اولى انطلاقاً من شعار ولد من تجربة رجال الأعمال ومن حدس الرأي العام الصائب جداً، عندما يعير اهتماماً لمثل هذه الأشياء: «الراسمال يخلق الصناعة؛ الصناعة تخلق الاقتصاد. عبارات سريعة ومسرقة تبرز هذه الصيغة علاقة مفترضة ملحوظة مراراً بين قطاعات النشاط الاقتصادي: إنها علاقة سلطة بين مجموعات جزئية مركبة. وهي تفلت من الميكرو- اقتصاد كما تفلت ايضاً من الماكرو- اقتصاد إذ انهما، في حالتها الراهنة، لا يمكنان من التحكم لا في البنى ولا في دفعها، ولا في

اللاتناظرات التطورية في الزمان اللارترادي . التطور والتطور الجديد يقومون بالضبط على هذه الحقائق التي من الصعب إدراكها في النماذج الشائعة والتي بالتالي نُسيّت أو أُهملت .

لنسترجع الصيغة : «الرأسمال يخلق الصناعة، الصناعة تخلق الاقتصاد»، ولنطرح على انفسنا هذا السؤال : هل «تخلق الصناعة الزراعة»؟ او ايضاً : هل «يخلق» رأس المال مباشرة او بواسطة الصناعة، الزراعة؟

يخضع الجواب بوضوح لحالات وظروف: انه يُقدّم على نماذج خاصة عندما يكون بالامكان رسمها .

بيد ان المطلوب هو امر مختلف تماماً عن هذه التنسيبات Relativisations النافعة دائماً: المهم هو ان نعرف ما اذا كان منطق الاقتصاد الرأسمالي القائم على السوق لا يسمح بفرضية عامة صالحة لتوجيه البحوث الخاصة .

هذا المنطق هو منطق الايسار او، هو تقريباً نفس الشيء، منطق الربح المتوقع . عندما يعرف فرع اقتصادي، على نحو دائم ولاسباب بنيوية، بالنسبة لفرع آخر، معدلات نسبياً أكثر ارتفاعاً في نمو انتاجه، انتاجيته والاجور التي يعد بها عناصره الفعالة، فانه يصبح في نظر رأس المال موضوع اهتمام متميز .

في البلدان المتطورة رأس المال مرتبط بالصناعة، انه ينزع، في ما عدا الاستثناءات أو تدخلات السلطات العامة، إلى اهمال الزراعة، خاصة الأجزاء المتأخرة من هذا الفرع .

في البلاد النامية يهتم رأس المال بالنشاطات التي تخدم الصناعة،

وفي ما عدا التدخلات المصححة من قبل الدولة فانه اقل اهتماما بالزراعات... ، واقل من ذلك بالمزارعين.

اللاتناظرات في التمويل ذات اهمية اساسية لتوضيح التنمية غير المتناغمة والتناحرات بين الفروع.

لقد رسمنا لوحة اللاتناظرات الواضحة في البلدان النامية. لا تناظرات تقنية واقتصادية، لا تناظرات في نشر التجديد، لا تناظرات في انظمة الملكية العقارية، لا تناظرات في التمويل: هذه هي المظاهر التي تفلت من قبضة النظرية الرائجة.

هذه اللاتناظرات ليست متجاوزة، انها متشابكة في شبكات بالغة التعقيد. التطور المتمحور حول الانسان لا يستطيع ان يتجاهلها، اذ انها تتعلق بالسكان. آثار الدفع التي حددت وحللت بفضل البحوث الاقتصادية الطليعية تتميز عن بعضها البعض ويتداخل بعضها في بعض. آثار دفع الفروع والآثار الشاملة لدفع ناتج إحدى تركيباتها ينبغي ان توضح خصائصها وتوصف بالنسبة إلى مجموع السكان. وضعها في خدمة الانسان لا يعني فقط جعلها صالحة لرفع مستوى الحياة المادية، بل جعلها ادوات مرصودة لرفع المستوى الثقافي للمجتمع ولاعضائه. السوق ورأس المال لا يكفيان لذلك. ثمة محرك كبير ازدرته ليبرالية وفردانية المدارس الكلاسيكية الجديدة ينبغي عليه ان يحدد نواياه وان يبرهن على فعاليته. بالاعتراف بدوره نصل إلى لا تناظر آخر: انه يتحكم في عدد كبير من التناظرات؛ انه قائم بين الحكومات وجهازها الاداري، من جهة، ومجموع العناصر المحكومة والمدارة من جهة اخرى، انه يعطي نتائج ملائمة في الفترة

الطويلة، بشرط ان لا يستنزف مصادر الابداعية التي تنبع أو تنفجر في كل كائن إنسان.

ب) من المدهش ان النظرية الشائعة، بدلاً من الاهتمام بقرارات واعمال الحكام، تهتم بالاشياء، بالموضوعات وتعالج، بتحليل دقيقة، الاملاك العامة، الاملاك الجماعية والاملاك التي تُمارس عبرها الوصاية الاجتماعية.

حيرة المصطلح تشي بحيرة الفكر؛ وعلى كل حال، فالاحالة إلى الاملاك تسمح بادراجها في نظريات وتعقيدات السوق - سوق المنافسة الكاملة، بالطبع.

بدلاً من استخلاص جدة القطاع العام وتحديد نشاطاته المتميزة، اعيد صراحة او ضمناً، إلى قوانين السوق بين وحدات خاصة وإلى السعر الذي تشكله هذه الوحدات في نقطة التقائها. وذلك يعني تطبيق معيار المقياس المستخدم لتقدير سير واسهامات الاقتصاد الخاص على القطاع العام. وهذه مفارقة تنتهي إلى النسيان في روتين التعليم الشائع.

السلطة العامة ليست هذا «العدم» الذي اختار لبييرالي فرنسي قديم جوليا، Julia ان يقارنه به («الدولة، هذا العدم»). انها صاحبة قرار، ومحرك وليست ابدأ جهازاً خاملاً، انها تنبع من الامة وتؤثر في الامة كلها بجميع مظاهرها، انها هي التي تساعد في «تواطؤ» معها، في صراع - تعاون مع مكوناتها وافرادها، على فهم قوة القرار الحكيم. «الامة هي محرك وليست موضوعاً». تغدو مقررة ومحركة بفضل السلطة العامة. الدفاع عن المصالح القوية وانقاذ كرامة الناس يمر، في البلاد

النامية على نحو اكثر وضوحاً منه في البلاد المتطورة، الامة، دون ان تستوعب هذه المصالح او تختزل إلى اختيار حكاهما.

تطور الاشخاص هو من صنع الاشخاص انفسهم؛ ليس بإمكان احد ان يلقي على كاهل اي كان بمسؤولية تأنيس حياته وتوسعه الخاص. هذا الواجب ادركته ثقافات عديدة وشجعت معظم الافكار الدينية. نعاين، لكن على صعيد آخر تماماً، هو صعيد الملاحظة التجريبية والتاريخية، ان النشاط الشخصي يشكل الباعث الاول لكل تنمية ومعيارها الأسمى. الفلاحون التقليديون، السكان المرتبطون ارتباطاً حقيقياً بارضهم يمتلكون طاقات منحدره من اعماق ماضي اجدادهم لا يستطيع اي عمل خارجي ان يدحرها تماماً.

ان قول ذلك لا يعني مطلقاً اننا نتفق مع اسطورة «الفلاح الطيب»، اننا نذكر فقط بالمقاومة الخاصة للقيم الثقافية والتقليدية للسكان الذين، في اتصال مباشر بالطبيعة، كرسوا انفسهم للجهد اليومي من اجل تحويلها تبعاً لحاجات ومطامح الانسان. عندما نقبل، بصدد سكان البلاد النامية، فكرة ان الفلاح يخلق الامة، فينبغي تجنب نقل تجربة اوروبية. لكنها واقعة عظيمة لا تنكر: الامم الفتية، اخذاً للوضع القائم بعين الاعتبار، لن تثبت اقدامها دون ان تدمج بفضل اقتصاد وسياسة مجددين منتجيهما الزراعيين ومجتمعاتها الريفية. تلك هي الضرورة الاجتماعية والنفس - اجتماعية لسياسة تطور مطبق على جدل الصناعة - الزراعة.

تواجه السلطة العامة في البلدان النامية:

١. هيئات التأطير: دور السلطة العامة هو حفظها وتعزيزها

باعطاء السكان المؤسسات التي تشجع الابداعية المتعددة الابعاد للنخب المطلعة والمسؤولة، المعتمدة على جماهير غدت قادرة على ان تحمي بوعي القيم التي تحتويها ثقافتها الخاصة.

٢. تسلسل البنى التي تساعدنا من اجل البنية الشاملة المفضلة من اجل الكل، بعد الفحص والنظر.

٣. سير الاسواق المستنيرة والخاضعة لضابط تربوي يتحكم في المنتجين والمستهلكين.

هذه الالوجه الثلاثة لنفس النشاط إزاء سكان ريفيين في معظمهم تحد من المظهر القمعي للعمل «المفروض» عملياً. إنها تشكل مقاربة لاهياء واستثمار المورد الانساني، المحترم في امكانياته المتعددة الابعاد، انها تتناقض مع سياسة التحديث من اجل التحديث ومع تأهيل جزء من السكان حسب نماذج مستوردة، تجعله عملياً في خدمة الاجنبي بفصله عن جمهور بلاده.

أمم الجيل الاخير، التي تبحث عن نفسها او تؤكد نفسها اليوم، تمتلك مزية واضحة لرفض الاقتصادية المدمرة للجوهر الانساني، الذي يشكل اكثر ضمانات تحررها يقيناً.

هل الدولة، التي هي الملهم والقائد لهذا التحويل، محكوم عليها بالعجز امام الدول الاجنبية المتفوقة عليها بالقوة العسكرية، بالاراسمال المالي وبالمقدرة التقنية؟

رصد حركات العمق منذ نهاية الحرب والدروس المستفادة من التجارب الطارئة تبرهن بالعكس من ذلك على ان دولة الأمة الفتية بل

وحتى دولة الأمة الضعيفة نسبياً تحافظ دائماً، اذا كانت مطلعة وصامدة، على هامش لا يستهان به من النشاط الفعال ضد الادعاءات الرأسمالية الغربية او رأسمالية الدولة الاستبدادية. انها تستطيع ان تستفيد من قيمة موقعها على المسرح السياسي. وبامكانها ان تلعب لعبة الاحلاف والتكتلات. ولها امكانية اللجوء إلى المنظمات الدولية. وهي تمتلك قدرتها الخاصة على المفاوضة في وسط دولي حيث يزداد انتشار الاعلام. وباختصار فهي ابعد من ان تكون مجردة من اي قوة لتأكيد شيء من الاستقلال الذاتي Autonomie الوطني، الذي هو طريقة قوية للتكافل وتعبير عن هويتها الوطنية.

ج) في هذا الجو، سياسة التطور الاقتصادية المطبقة على ترابط الصناعة بالزراعة تشتمل على مهمتين مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً أحدهما (بالأخرى: ١) اختيار وضبط النشاطين، ٢) تنظيم الوسط الذي ينتشر فيه توسعها.

١. الامة الفتية لا تنطلق من عدم. فلقد انشأت فيها مراكز صناعية ذات آثار متجهة كلياً إلى الخارج، كما انشأت فيها مراكز صناعية جديدة خاضعة كثيراً لاختيار الحكومة.

تخضع هيكله المجموع للارتباط بين المراكز الثانية والاولى. منذ البداية تميز هذه الطريقة بين الصناعات والزراعات وتستهدف دفع الثانية بالاولى.

«الزراعة أولاً» - «الصناعة أولاً» - مازق زائف. فهو لا يتيح التحكم في الواقع ولا يوحى باستراتيجية تطبيقية. الاختيارات الحقيقية هي: «اية صناعات، مرتبطة بأية زراعات؟»

عادة لا بد من عمل الكثير لتعداد للزراعات القوتية المكانة التي افقدتها اياها الزراعة التصديرية، التي اقترحها او فرضها الاجنبي لتكون مصدراً لاستيرادات تجميعية للسماح والآلات. يمكن دعم تطور الزراعات القوتية من قبل الرأسمال المحلي، بفضل استخدام التقنيات الملائمة للحاجات المحلية ويفضل تأهيل المزارعين الأهليين. «ندرة» الأقوات هي مثل مدهش للندرة التي نجمت عن الممارسات الخاطئة وقواعد اللعبة المستوردة. لا شك ان الزراعات القوتية تمتلك حجماً وبنية ادنى من الحاجات الضرورية للسكان: فهي ليست واقعة طبيعية بل هي منتج الاستراتيجيات المفروضة من الشركات الكبرى والمجموعات الاقتصادية والمالية. ثمة رد فعل يرتسم في الافق ويبدو انه يتصاعد ضد هذا التفاوت في السلطات.

استراتيجية «الزراعة اولاً» تدعو للمحافظة على تيارات التبادل المألوفة والتكوين التدريجي للدخار الداخلي. برهن التاريخ على ان هذه النصيحة الحكيمة زعماء التي قدمتها مراراً البلدان المصنعة لتأخير تصنيع زبائنها: لقد ادرك هؤلاء ان النصيحة ليست بريئة.

استراتيجية «الصناعة اولاً» تتمسك بمراكمة رأس المال، بكاسب الانتاجية وبإغناء القيمة المضافة لكل وحدة انتاج. تخفي النصيحة هذه المرة، الثمن الذي لا بد من دفعه تحت شكل استدانة تجميعية وتحكم الخارج في البنية. عندما تضرب البلدان الصناعية الجديدة مثلاً، فذلك لتجنب ذكر تلك الاضرار اللاحقة في الفترة الطويلة، المختلفة عن الاضرار التقنية والاجتماعية التي يمر بها عادة، مرور الكرام.

انطلاقاً من وضع محدد، وفي سبيل بنية مرغوبة للمجموع، يتم نيل الامثل بتركيب مجموعات جزئية وصناعية ومجموعات جزئية زراعية. الهدف هو الحصول على مزية آثار دفع الاستثمارات الصناعية لبعضها البعض وآثار دفع الصناعات على الزراعات.

يدرك المرء بأنه ليس في الامكان سوى الاستشهاد بأمثلة انطلاقاً من صناعة استخراجية مرصودة للتصدير:

صناعات التحويل الأولى لجزء من الناتج. انطلاقاً من تصدير زراعة احادية: صناعات تهيئة العناصر الصالحة لتنوع الناتج. انطلاقاً من صناعات ثقيلة انشأها الاجنبي: التكوين المنظم للصناعات الخفيفة. انطلاقاً من الزراعات القوتية: انشاء صناعات صغيرة عمولة بالادخار المحلي ومستخدمة لتقنيات مكيفة مع الوسط. وإلى ذلك تضاف موارد الانتاج المشترك او ببساطة اكثر موارد التعهد الثانوي، المتفق عليها مع الشركات الاجنبية الكبرى.

المبدأ هو التخلص من الفكرة المجردة، فكرة دفع الزراعة بالصناعة والنظر، في وسط منشط بدناميات الدفع، لألوان الزراعات المخصصة بالصناعات المخصصة.

لا بد كثيراً وغالباً، بالنسبة للمجموعات - الجزئية المنظمة من ضبط الاسعار والتدفقات؛ هذا الضبط الذي يعبر عن نفسه بدقة معقولة في لغة نظرية المنظومات. إما، مثلاً، بمزاوجة زراعة في المصدر مع صناعة الآلات وصناعة سماد وفي المصبب مع صناعة معالجة المواد الأولية ومع صناعة المعلبات. بالامكان ادخال ضوابط على تدفقات المصدر وتدفقات المصبب للتأثير على الاسعار وعلى البيع بالفرق خلال

فترة.

٢. تنسيق نشاطات كالنشاطات التي ذكرناها لا يعطي ثماره الا بفضل تنظيم الوسط. هذا الاخير، في البلدان النامية، يدخل مزوجة الصناعات والزراعات في بعدها المزدوج الجغرافي والاجتماعي.

شبكات النقل تصدر عن هذه او تلك من هذين الالهامين.

واما ان يهتم المرء اهتماماً رئيسياً بالانتاجات السائدة، الزراعية غالباً اذا كانت آتية من نفس البلد، او انشأها الاجنبي لمصلحته الخاصة اذا كانت صناعية. حينئذ يُكثر، خدمة لهذه الانتاجات السائدة، من طرق النقل التي تحسن المواصلات مع الدخل او تسهل نقل المنتجات نحو المرافئ. هذه كانت الطريقة التي طبقها سابقاً المستعمرون، وهي مستمرة مع الاستعمار الجديد الفعلي. الحسابات سهلة نسبياً، لكن المنطقة الخلفية كلها او جزءاً كبيراً من الدخل ليسا «مرويين» ولا يشاركان الا مشاركة ضعيفة وعلى نحو غير مباشر في تنشيط المناطق او النقاط المحظوظة.

واما، ان يهتم المرء باعطاء مجموع السكان حظوظهم بالاستفادة على احسن وجه من الموارد الانسانية الموجودة بالفعل او بالقوة. ويُتجه حينئذ إلى «ري» الاقليم عند نقاط اختيرت بعناية لايجاد اقتصاديات خارجية، من أجل سكان غالباً من الفلاحين المحرومين والمهملين منذ زمن طويل، بفضل استحداث طرق مواصلات جديدة. تُحُلَّى حينذاك الحسابات الدقيقة مكانها لتقديرات اجمالية، مستخدمة طريقة في منتهى الضعف لكن لا مفر منها، للسنايويات. والاختيار فيما عدا ذلك اقل فظاظة. فسيكون المطلوب في حالات عديدة ربط الاتصال بين مراكز

انتاج رئيسية ومراكز انتاج ثانوية، مزايا آثار الارتباط وضم التقنيات بعضها إلى بعض، هائلة في جميع الحالات المعروفة.

يشتمل أيضاً تنظيم الوسط، بقصد مزاجية الصناعات والزراعات مزاجية صحيحة، على بُعد اجتماعي. تترافق شبكات نشر الاعلام المرصودة لسكان الريف، بانشاء مدارس ومراكز تأهيل مهني. سياسة التعليم والثقافة العامة تقدم تدريجياً للامة السائرة في طريق صنع نفسها، لشبه الامة، هذا الطابع ذا الهمية الحاسمة بان تكون «مكاناً متميزاً لانتقال الاعلام» (كاف Caves). تماسك المجموعات - الجزئية الزراعية والصناعية لا يتم الا بها. التضامن الوطني وآثاره الاقتصادية تخضع ايضاً لنجاح سياسة مواصلات متعددة الابعاد.

(د) حرمان الزراعات النسبي فيما يتعلق بعائدها الفوري وخضوع جزء منها لسيطرة البنى الاجنبية هما في قلب التحليل الصحيح للتخلف، الشرط الضروري (لكن غير الكافي) لقهر هذه المصاعب الجمة هو القدرة على التمويل.

ما قيل عن الاستراتيجيات المشتركة من اجل الحصول على بنية مفضلة للمجموع «الوطني» يفترض امتلاك وسائل مالية.

لا امل البتة في ان يكفي الادخار الاهلي لهذا الغرض او في ان تهتدي الرأسمالية المالية إلى طريقة تناقض منطقها. لا بد اذن من اكتشاف المجالات التي تخدم المصالح ا..أسمالية وتخدم، دون قصد صريح منها، وبطريقة غير مباشرة المصالح البعيدة المدى للبلاد التي

يرتبط تطورها بتجديد الزراعات(*) .

في مجال واحد على الاقل التجربة التاريخية قاطعة: لم ترفض الرأسمالية ابداً القاء تكاليف البنى التحتية على السلطات العامة او توزيعها بين المجموعات المالية للرأسمالية. للمسؤولين عن التطور الجديد مصلحة في وعي هذا المعطى وعياً دقيقاً وفي المشاركة، في حدود امكانياتهم وامكانيات حلفائهم، في هيئات وعمليات التمويل الجديد.

التمويل الجديد مختلط، خاص وعام، متعدد الجنسيات يجمع بين عديد من البلدان النامية وعديد من البلدان المصنعة من جانب المقرضين ومن جانب المقترضين، واخيراً جماعي، اي موجه لمصلحة السكان على المدى الطويل، باعادة التوزيع العالمي للقوى وبيقطة السلطة السياسية.

التمويل، بطريقة تقطع مع تعاليم التمويل التقليدي، بدأت الرأسماليات المتقدمة تعاطاه، لكن دون ان ينشطه تغيير في العقلية او المذهب وهو وحده الحاسم بالنسبة للبلاد النامية. انما تحت ضغط السلطة السياسية في الامم الفتية وفي المفاوضات المستنيرة بالاعلام بين القوى الرئيسية يكون لقبول اهداف حددت تحديداً اقل ضيقاً حسب مبدأ المردودات الخاصة الحظ في التحقيق.

التمويل الجديد، الذي يتحكم فيه ويدافع عنه اختيار سياسي، والضروري للتطور الجديد قد ينتشر وهو منذ الآن قيد الممارسة:

(*) لكن هذا لم يحدث في اية تجربة معروفة حتى الآن. بل الذي حدث هو العكس. مثلاً، ومثلاً فقط، الشركات المتعددة الجنسية التي تستولي على اخصب الاراضي الزراعية في العالم الثالث، امريكا اللاتينية ابرز مثل، لنهب مواردها ونجوع سكانها. (الترجم).

بفضل هيئات لهذا الغرض (شركات مختلطة، الاحتكارات بمشاركة الدولة، الكونصورسيومات المتعددة الجنسية، شركات نشر التقنيات والتكنولوجيات، الشركات المتعاونة مع البنك الدولي من أجل التمويل المشترك لقائمات مشتركة من السلع والخدمات، ومن أجل التمويل الموازي لبعض السلع من قبل البنك الدولي وبعض السلع الأخرى من الراساميل الخاصة).

بفضل عمليات لهذا الغرض (تخصيص الخزينة Bonification Des intérêts ضمانات مقدمة من الدول، تبادل التقنيات والتقنين المترافق مع القروض، تبادل المعلومات، التكوين المشترك للكوادر، اقتسام السوق، اقتسام الانتاج... الخ).

هذه التقنيات المالية ترسم، شرط ان تكون موجهة لخدمة التطور الجديد، حيزات اقتصادية ومالية، اقليمية ومتعددة الجنسيات، شديدة المرونة، مطواعة ومتشكلة Deformables حسب الحاجات والظروف. كما ان الاقليمية النقدية ليست متعارضة مع عالمية النقود، كذلك الاقليميات الاقتصادية والمالية تميل إلى التعاون فيما بينها من أجل تطوير الاقتصاد العالمي(*) .

يبدو ان اللجوء إلى مخطط وطني أمر لا بد منه لتحقيق الأهداف المرتبطة بسياسة مزاجية مثل بين الصناعات والزراعات. يظل المخطط فكرة مبهمه ما لم يحدد مضمونه بدقة.

(*) ربما من أجل تطوير اقتصاد الحرب والتبذير الذي يشكل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي اليوم. لكن ليس بالتأكد من أجل تطوير نشاط انتاجي صناعي وزراعي كفيلاً بانقاذ السبعين مليوناً المرشحين للهلاك جوعاً كل عام قبل نهاية هذا القرن! (الترجم).

بعض الدعايات تحاول الايهام بأن حشد السكان حشداً في أماكن العمل هو الطريقة الأشد نجاعة وسرعة لانهاء الناتج . التطور المتمحور حول الانسان مناقض لهذه الطريقة ، اذا كانت تدمر الحياة والطاقات الانسانية .

ينبغي محاكمة تقنية المخطط اعتماداً على مرجع التطوير الكامل للمورد الانساني .

يحاولون اليوم في الاتحاد السوفياتي تحسين طرائق التخطيط . اما البلاد الصديقة والحليفة للاتحاد السوفياتي في منطقة نهر الدانوب ، فانها ما فتئت تجذب اللامركزية ، سواء لتحقيق اصلاح نظامهم للاسعار (المحرر) او من اجل الابقاء على استقلالها (يوغسلافيا ، رومانيا) ، لا احد يبدو مستعداً ليقبل دون تحفظ شيئاً من الوصاية الخارجية على زراعاته .

المخطط «الاختياري» Indicatif - وان كانت تسميته بـ «الفعال» Actif افضل (بيارماسي) - عندما يسمح به مستوى البلاد النامية هو طريقة مفيدة لمحاولة تحقيق الترابط بين الصناعات والزراعات لصالح كل السكان . الشرط الاول هو القدرة على استمالة الزعماء السياسيين والتقنيين داخل البلد ، امتلاك احصاءات قابلة للاستعمال واقناع السكان بالموافقة على انضباط عام .

بالعكس ، يشير المخطط بدون مخططين إلى شروط نجاح المخطط : التي هي سياسية وتقنية . ان توافرت ، كان المخطط وسيلة ممتازة لتقليص السيطرة الخارجية ، لتعويض تقلبات السعر والدخل ولتصحيح التفاوتات في قدرة التفاوض مع الاجنبي بمزيد من الاعلام .

اما في داخل الامة، فالمخطط صالح لتوجيه الاختيارات وتحديد
الافضليات التي تبرر اختيار المجموعات - الجزئية المزمع انشاؤها
وتنظيم بيئة تعميم آثارها. وليس من المستبعد، على مستوى آخر تماماً،
وخاصة ابان التأكدات السياسية، ان يسمح باستثمار ما اسماء ادولف
بيرل A. Berl، الحد الاعلى للمعللات المفهومة كجهد اضافي وكتضحية
فيما وراء المصلحة الشخصية المباشرة، الذي يمكن الحصول عليه من
شعب منظم بحماس لمشروع مشترك. هذا الاحتمال لم تتجاهله
بعض الامم الفتية التي تخوض معركة تحرير.

يبدو ان المهم هو ادراك ان المخطط الفعال، خلال فترة هادئة
تقريباً، هو وسيلة لجمع الاعلام المصنف والمستوعب بالتالي بسهولة
اكثر، حتى قبل ان يكون تكييفاً لمتغيرات - الوسائل مع متغيرات -
الاهداف. المقررون، المحركون لشقى الفروع، بامكانهم الاستخبار
عن مكانتهم في المجموع وعن الحدود المحتملة لنشاطهم. الحكام،
الملاكات الادارية العليا وملاكات التنفيذ بمستطاعهم ان يدركوا خير
ادراك ترابطاتهم وتعاونهم مع السكان تعاوناً مستنيراً(*).

تواجه البلدان النامية، التي تريد ان تزواج، حسب معايير
مدروسة، صناعاتها بزراعاتها، نزاعات المصالح بين الاطراف المعنية،
المتفاقمة من جراء الفوارق في اسلوب الحياة الريفي والحضري
والممتدة، عند الاقتضاء، من جراء الاحقاد العرقية والدينية. امام
هذه الصراعات الكامنة او الصريحة، التي تلعب البواعث العاطفية

(*) في الواقع المعاش، لم يكن للمخطط، الذي حُضر من وراء ظهر السكان ويُنفذ وانرفهم راغمة، حيث
كُنِيَ سوى اداة لتعميق التخلف والاستبداد لا للخروج منها (المترجم).

والانفعالية فيها دوراً اهم من دور التفكير الرصين، من الافضل عدم تعليق آمال عريضة على جداول الارقام حتى ولو كانت مشروحة ببراعة. يَبْدُ ان بعض المفسرين الاكفاء والبارعين بإمكانهم ان يستدلوا، على المستويات الوسيطة، بمظهر كذا من المخطط او بالمخطط كله.

لنفس الاسباب، لن نبالغ في الخدمات التي بإمكان مخطط ان يقدمها من اجل عملية تحكيم، في بلد نام. تقدم لنا البلدان العريقة في التصنيع، حيث تشكل الزراعات قطاعاً واسعاً، مناسبة لمعاينة ان المنتجين الصناعيين والمنتجين الزراعيين لم يتصالحوا بفضل الحجج المستفاد من مخطط.

يضاف لذلك تعقيد اضافي ناجم عن واقع ان المخططين تلقوا غالباً تكوينهم في بلد اجنبي علمهم مناهجه التي حُضِرَتْ انطلاقاً من تجربته الخاصة. التأهيل المتظم لتقنيين قادرين على تكييف المناهج التي لقنهم اياها الغربيون مع البنى الاصلية لبلدانهم ولمصلحتها، مهمة عسيرة وطويلة النفس. نظراً لتنوع الزراعات، تبعثها النسبي وبعدها عن المراكز الحضرية، فقد يكون من المستحب اعتماد التخطيط على مستويات عدة، لكن اين هي الكفايات والقدرات المطلوبة؟

من اجل ان نعطي مضموناً اكثر تحديداً للملاحظات السالفة لننظر بشيء من التبسيط في طريقي ترابط الصناعات والزراعات.

احدهما تشجع المنشآت الزراعية الكبرى. ما ان تبدأ السوق سيرها، حتى تأخذ هي في التكون، احياناً بتشجيع مباشر من السلطة السياسية. انها تشكل افضل بنية استقبال للتكنولوجيا المركبة التي

كانت احدى آمال «الثورة الخضراء». عناصر مجمعة، مرصودة لرفع العوائد قدمت معاً للمزارعين؛ وعلى هؤلاء ان يستخدموا آلات وطرائق ستوضع تحت تصرفهم تقوم فعاليتها على تكاملات Complémentarités درست وجربت بمهارة.

لكن، بعد امعان النظر ووقع الدروس الاولى للتجربة، يتجلى ان الطريقة، الرائعة على الورق - حتى ولو كان ورقاً مخططاً نجىء لنا الخفيات اذا لم تدرس دراسة سليمة الظروف الحيوفيزيكية (طبيعة الارض)، اذا لم تتوقع ظروف السوق ونتهكن بمعللات الفلاحين. عندما يكون البحث عن الربح هو المحرك لهؤلاء، فلا بد من أن يتجاوز مجموع النتائج المربحة التي تقدمها لهم مجموع التكاليف الخاصة به.

اظهرت دراسات معمقة بان المزارع يحاول، في عديد من البلاد النامية، الحصول على نتيجة عن حق وحقيق في مقابل نتيجة حقيقية ثم الحصول عليها بفضل الانكماش النقدي المطبق على اسعار السوق. يرغب المزارع المذكور في الحصول، له ولاسرته، على سلع عينية وملموسة لنقل ان باعته معاشي؛ المستويات المأمولة تتطور، لكن في متتاليات مختلفة عن تلك التي تربط الارباح النقدية والتكاليف النقدية؛ اذن تستطيع التوقعات الخاصة بالمتغيرات النقدية ان توقعنا في الخطأ.

الطريقة الثانية تشمل الاستراتيجيات التي تستهدف الفلاحين لتجعل منهم حلفاء للحكومة. وتعطي لعائلات الفلاحين الارض في شروط متماثلة للجميع. وتحاول تجنب المراكمة الاحتكارية لرأس المال؛ وتراهن على صناعات صغيرة ومتوسطة، مستنيرة بالمعرفة والطرائق التقنية التي تلائمها.

هذه اللوحة التبسيطية تذكر لا بتنوع الاهداف التي بإمكان المخطط ان يخدمها وحسب، بل بالحدود التي ما زالت تخضع لها قدرته الفعلية على التحويل الاجتماعي - الاقتصادي .

هـ) تطبيق نظرية الوحدات الفعالة يمكننا من القاعدة الضرورية لفهم خصوصية الشركات المتعددة الجنسية^(٤٠)، بخصوص مزاجية الصناعة - الزراعة .

الشركات المتعددة الجنسية، هذه «المحركات الكبرى» (بيار ماسي) تولّد حيزاتها الاقتصادية لتبادل السلع، للاستثمار والاعلام؛ تطبقها في الحيزات الاقتصادية المندرجة في الحيز الاقليمي لامة ما . بإمكاننا، اذا توافر لنا الاحصاء الضروري، اعتبار كل امة مكونة من ضريين من الحيزات: بعضها خاضع لقرار السلطات الوطنية، والبعض الآخر لقرار السلطات غير الوطنية. هذا التمييز من شأنه ان يقودنا إلى تعميق حقيقة الامة ويزودنا ببعض المعاملات الكمية التي ربما ساعدتنا على محاولة وزن بعض مظاهر السيادة الوطنية. هناك اهمية خاصة للبحث عن تأثير الشركات المتعددة الجنسية على الزراعات في بلد يهيمن فيه القطاع الزراعي .

الشركات المتعددة الجنسية، سواء كانت جد متركزة او اقل مركزية، هي منظمات خاصة بموجب قانونها الاساسي وهدفها الذي هو دفع الربح الخاص لاقصى مداه في جميع الوحدات التي تديرها (فروع او منشآت متحدة) في جميع البلدان التي تتركزت فيها. هذا الهدف عام: تحقيقه يتطلب استراتيجيات ربح عدة، حسب الفترات والامكنة .

الشركات المتعددة الجنسية، كهيئات خاصة، تلتقي حتماً بمنظمات عامة: سلطة سياسية، ادارة عامة، سلطات تجمعات وسيطة، في البلد المستقبل. مسؤولية السلطة السياسية والسلطات العامة هي تأمين المصلحة العامة لمجموع السكان الذي تمارس عليهم وظيفتها الخاصة. نتيجة ذلك تعبر عن نفسها تجريبياً بصيغ منفعة اجتماعية، بعوائد اجتماعية وتكاليف اجتماعية؛ في غياب هذه المراجع، يأخذ شكلاً ملموساً في حاجات وتطلعات السكان.

لقاء الوحدات الكبرى الخاصة والوحدات الكبرى العامة، التي تحركها جميعاً طاقة التغيير والتوسع، يسمح بالتقاطعات او بالتزايدات، في مجرى الزمن التاريخي. لا يمكن توقع هذه التزايدات على نحو شامل في قائمة الشروط او اية وثيقة مماثلة او تسويتها بها. الزمن الحامل للجدلة يعدل اهمية المبادلات المتنافرة، تحويلات المنفعة وعلاقات القوى التي اتفق عليها في لحظة معينة.

الشركة المتعددة الجنسية على علاقة وثيقة ببلد الاصل الذي تسحب منه راساميلها، بحوث - التطور، المعلومات العامة والمهنية، العلاقات مع السلطات العامة. عندما تتركز ببلد نام، فانها تفاوض السلطات العامة ومنشآت القطاع الخاص على شروط عملياتها. التفاوت في هذه العمليات مصدره البنى الاقتصادية للشركات المتفاوضة وهذه الخارجيات Externalités التي تقدمها لها الامة والقوة السياسية من جهة ومن اخرى.

شركة الانتاج المتعددة الجنسية مثلاً هي، كـ «محرك كبير» واقعة في شبكة، شركات اخرى متعددة الجنسية، للنقل، للتجارة،

للمصارف ومراكز الاعلام. مقارنة الشبكات من هذا النوع بالنسبة لشركات اميركية متعددة الجنسية وبالنسبة لوحدات بلد نام ذات دلالة؛ انها تعبر عن تفاوت معقد قبل اي اتفاق صريح او تكتل قانوني.

هذه الشروط تساعد على فهم التنافس الجديد الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية المنحدرة من القوى الاقتصادية الكبرى: الولايات المتحدة واليابان مثلاً.

تنافس احتكارات العرض بين الشركات المتعددة الجنسية مرتبط وثيق الارتباط بجميع وسائل تأثير بلد كل منها: هذه الشركات مشتركة في تنافس الامم نفسها للفوز بالاسواق الخارجية. وهذه الامم في تناقض صارخ مع «امم» النماذج الكلاسيكية المحدثنة المتكونة من وحدات صغيرة مُنصَّاعَة للسعر او حتى مختزلة لعوامل ومنتجات معتبرة على انفراد ومحركة باختلاف الاسعار.

الشركات المتعددة الجنسية هي منظمات خاصة قوية في الاتحاد وثيق مع منظمات عامة قوية. من الصحيح القول بانها تميل إلى الانفصال عن بلدانها الخاصة، لكن هذا «الاستقلال» النسبي جداً لا يقتضي هيئات قطيعة راديكالية مع وسط الاصل الذي انحدرت منه، مع بنيته، مع نظمه، هيئته، ومناطق النفوذ التي تتمتع بها سلطاته العامة.

فضلاً عن ان الشركة المتعددة الجنسية تمارس، بالمقارنة مع اية شركة كبرى من حجم وبنية عمالين، نشاطاتها في شروط مختلفة بعمق وتضفي عليها ميزة خاصة لاثناء سلطتها على نحو تجميعي: انها

تستطيع ان تحول اسواق تمويلها او تصريفها من امة إلى اخرى، وهي قادرة على ان تستميل اليها قسماً من الادخار المحلي للوسط الذي حلت فيه؛ كما تستغل شبكاته للتبادل السلمي، لحركة الراساميل وتوزيع الاعلام.

بالنسبة لبلد قوي ككندا، حيث الاقتصاد مكون من اسواق شركات واكثر من ٨٠٪ من الاستثمار الاجمالي يشكله الاستثمار المباشر الآتي من الخارج، بإمكاننا القول، لكي نبقي في حدود الاعتدال، بان التفسير الكلاسيكي الجديد دخل، منذ زمن طويل، في طور «العوائد الفكرية المتناقضة».

نتائج التحليل السالف كله، بصدد مزاجية الصناعات والزراعات التي قد يرغب بلد نام وضعها في خدمة سكانه، تبدو وجد واضحة. تحويلات التقنيات التكنولوجية تقررهما، فيما عدا الاتفاق السياسي، الشركات المتعددة الجنسية وخدمة لاستراتيجيتها الخاصة، نفس اصحاب القرار، الشركات المتعددة الجنسية، تساهم ضمن نفس الحدود، عند الاقتضاء في تخفيف شيء من العجز الغذائي لكن في مقابل فرض سلطة غذائية مخيفة. واخيراً، دون ان تهتم هذه الشركات مباشرة بزراعات البلاد النامية، تستطيع ان تخضعها لتأثيرات المصدر (السماذ، الآلات) ولتأثيرات المصب (تحويلات واسواق).

في هذا المجال الخاص الذي ندرسه، السلطات الموازنة الثنائية ذات فعالية محدودة: التأثير النقابي العالمي يظل ضعيفاً، اصول حسن السلوك لا تغير عملياً علاقات القوى.

يبدو ان بعض الاعمال السياسية العالمية، المدعومة بالزيادة التدريجية لوزن البلاد النامية في المنظمات الدولية وبحزم الحكومات المحلية، هي حتى الآن، الملجأ الوحيد ضد نظام سلطات الشركات المتعددة الجنسية الذي ليس بإمكان منطقه، ان يلبي، دون ان يدمر نفسه بنفسه، حاجات السكان الا حسب مراتبية قدراتهم الشرائية(*) .

(*) على طريق تنظيم مجموع البلاد النامية، لجأت الشركات المتعددة الجنسية الى القضاء على انواع زراعيه تقليدية واحلال انواع جديدة محلها، اما غير ملائمة لمناخ هذه البلدان (الرؤ القصير السروق مثلاً في بعض بلدان اسيا) او مع عاداتها وامكانياتها الغذائية (البطاطس مثلاً في بعض بلدان اميركا اللاتينية) .
(المترجم).

الباب ٦

الغائية والقيم

التنمية الجديدة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ينمان عن تغيرات أكثر عمقاً بكثير من مطلب إعادة توزيع الموارد والتغيرات الجذرية في قواعد اللعبة بين الأمم. الغيظ الذي كظمه العالم الثالث طويلاً يظهر الآن على السطح ويتجلى في الضراوة في المفاوضات في الوعيد وفي العنف المنفلت من عقاله.

كان الغرب، في مجمله، مستعمراً بدون ذمة؛ لم يفد من تفوقه العسكري والاقتصادي لتعليم علمه وتقنياته لسكان المستعمرات ولتمكين نخب يصطفونها هم أنفسهم من وسائل الانجاز التدريجي للتحديث الذي اختاروه(*).

هذا الحكم يحتاج إلى تلوين - كما نعرف - لكنه يصف بشيء من المبالغة، مرحلة مضطربة من التوسع الأوروبي. نسلم بأن الاستعمار

(*) لم يكن بإمكان الغرب المستعمر الذي استهدف حصراً الاستئثار بأسواق المستعمرات، ثرواتها ويدها العاملة الرخيصة، ان يأتي مثل هذا «الاحسان» دون ان يلقي غايته، يدمر منطقته الداخلة نفسه. (المترجم).

قام بتأهيل ما لبعض النخب المحلية وحدث دفعاً لبعض النشاطات الاقتصادية التي ظلت تحت سيطرة البلدان الاستعمارية. الاستعمار منظور إليه عبر المنظورات التي فتحتها نهاية الحرب العالمية الثانية، وباستثناء تحفظات مهمة، لا يستطيع الزعم بأنه كان مبرراً كل التبرير بحسناته(*) .

قام الاستعمار على وضع سياسي وقانوني واستند إلى تفوق علمي، تقني واقتصادي ساحق. تغير وضعه اسماً منذ فوز المستعمرات بالاستقلال الذي غير، مهما قيل فيه، تغييراً عميقاً الأوضاع الخاصة بكل بلد. إلا أنه نظراً إلى أن تحويلات الاقتصاد الفعلي دائماً بطيئة وتدرجية، فإن التفاوت في الوسائل ظل قائماً بحيث أن تعبير «الاستعمار الجديد» يشتمل، بالرغم من طابعه السَّجالي، على نصيب من الحقيقة كبير.

الأمم السائرة في طريق صنع نفسها يمكن اعتبارها أشباه أمم، إذ أن شركاءها، هي أمم تمارس بأحجامها، بطبيعة نشاطها وبقدرتها التفاوضية تأثيراً وسيطرة فعليتين ليس بإمكانها، حتى إذا أرادت، أن تستبعدهما في فترة قصيرة.

عقاييل علاقات القوى هذه فعالة، وذاكرة الشعوب تزودها بجميع مبررات النضال للتخلص منها.

يتأكد هذا الوضع بقسوة الحكم على تصرف الأوروبيين والغربيين بصورة أعم. يراهم المرء، عندما يلاحظهم من آسيا أو

(*) استمد الاستعمار تبريره الأساسي من تفوقه العسكري المطلق على شعوب المستعمرات التي أطاح بثقافتها، باقتصادياتها التقليدية، وبينها التضاهية القديمة دون أن يعوضها عنها بمثلها أو بخير منها. (المترجم).

افريقيا، يهكون أنفسهم في نزاعات مصلحة بعد ان تذابحوا في حروب طاحنة. لقد اعتنوا باستخدامهم لجميع الوسائل دون الامثال لقواعد السلوك التي حددها دينهم أو فلسفتهم. الغربيون يتصرفون عملياً كملاحدة وسلوكهم ينم على بلاهة وتفاهة الاغثناء الذي لا وازع له. كل شيء يجري كما لو ان نموذجهم كان نموذج انسان الانجازات الأرضية الذي لازمته روح الاستمتاع esprit de fruition والذي لا يتخل عن استخدام ارادة القوة كلها كانت مصلحة مادية ما محل رهان.

أمام جوع ويؤس العالم، لم يحسن الغرب جعل سياسة التطور فعالة، نفس السياسة التي طالما تغنى بها. وعندما حلت الأزمة العامة استطاع، عن صواب، ان يحتج بها ليقصص أكثر المساعدة التي كان يقدمها كارها(*) . أما وقد ضعف الغرب الآن فلم يعد بوسعه الاستظهار بحسنة ماضية ما زالت قادرة على فرض الاحترام في اللحظة التي جنحت فيها شمسها للغروب.

أكد، وما بالعهد من قدم، انه حامل لرسالة تمدين، لنوع من ثقافة ذات قيمة كونية من حيث جوهرها، مرفوقة بوصفات سياسية وقانونية جديرة بان تكون قدوة تحتذى. أما الآن فقد غدا الجوهر مشبوهاً وأصبحت الوصفات محل شك.

أزمة الحضارة هذه تضرب بجذورها عميقاً. إنها أعمق من

(*) هذه المساعدة لم تتجاوز ٠,٧٪ من دخله القومي بينما قدم في ١٩٨٢ وحدها ٦٠٠ مليار دولار للانفاق على مزيد من التسليح، وهو القادر منذ ثلاث عقود على انهاء الملحمة البشرية المتواصلة منذ اكثر من مليوني عام. والاتفاق العسكري الذي، هو العمود الفقري للاقتصاد المعاصر، سفيه حتى الاستغزاز: رصد لكل واحد من سكان الأرض ٤ اطنان من المتفجرات. ييشرنا الخبراء بانها سترتفع مع نهاية القرن الى ٩ اطنان. (المترجم).

«اخفاقات» النظام الاقتصادي ؛ انها رابضة في أفكار وقلوب الغربيين .

بدأت البلدان النامية تعي قيمها الثقافية الخاصة ، وهي تجد فيها تشجيعاً ومبرراً في خدمة كرامتها وهويتها . ربما كان الوصول إلى حلول وسط بصدد المصالح المادية المتعارضة أسهل تحقيقاً من البحث عن قيم شمولية والتجاوز التاريخي للنزاعات الثقافية التي تتغذى بصور للانسان لا تصالَح بينها أو يكاد .

في اللحظة التي تقبل فيها وصفات الشريك لتديرها ضده ، تسعى البلدان المسماة بالمتخلفة ، التي عرفت في ماضيها العريق تطوراً ثقافياً وأخلاقياً مكيناً ، إلى البحث فيه عن تجديد ثقافتها دون ان تخون أصالتها .

هكذا يرسم خط فاصل frontier جديد ، بالمعنى الانجلوساكسوني للكلمة ، منطقة موارد الطاقة الذهنية ، ما زالت لم تُرصد ولم تُستثمر إلا على نحو جد ناقص . هذا الخط يتحدد في عالم النوعي الذي ليس لإحصاء الوقائع الاخلاقية وقياس العلاقات الاجتماعية» للمجتمعات «البدائية» سلطان عليه .

أفضل الملاحظين الغربيين اطلاقاً يعترفون بأن علينا ان نتعلم من هذه الأجزاء التي بُعثت بين المجاميع الانسانية التي طالما اتخذنا منها موقف المعلم والواعظ .

نبقى على سطح مشاكل التطور إذا لم نغص في الأعماق الثقافية ، والروحية التي تنبثق منها المناقشات السياسية والاقتصادية .

جميع الأمم وجميع الشعوب في العالم تبحث ، في صمت ، عن معنى لقدر الانسان ولجهد الكائنات الانسانية ، التي نرى ، على ضوء

الأزمة العالمية، بسوء أقل شرطها المشترك.

أبغد من شجارات العالم المقسم السياسية سيبقى، الغرب كله لا مبالياً إزاء توبيخ سولجينيستين في خطابه الذي ألقاه في هارفارد ١٩٧٨: ما تفعلونه ليس سامياً ولا طاهراً، ولا حاراً ليكسب الموافقة العامة. ليس سامياً لأن الأخلاق تفقد قوتها عندما تقترن بالاقتصاد السلعي. ولا طاهراً لأن البحث عن القيم العليا لا يتفق مع استخدام العنف الخفي الذي يُمارس تحت قناع الحرية والمساواة. ولا حاراً لأننا قلما نلمح في حياتكم الخاصة والعامة تلك المشاعر القلبية التي بإمكانها ان تجعلنا نؤمن بالتآخي.

كرامة التفكير الفلسفي والهيئات الدولية التي تتعاطاه تقضي بأن نطرح الاسئلة التي قيل عنها بانها متطفلة والتي تفترضها سياسة التطور عندما تؤخذ مأخذ الجد.

لا يمكن ان نفصل معنى معقولاً ومستقيماً للاقتصاد عن معنى ومستقيم للقدر الانساني. من الضروري البحث على الأقل على هذا المعنى: ونحن لا نفعل هنا أكثر من الاشارة، بكل تواضع، إلى بعض محاور هذا البحث.

١ - لقاء العقلانية الاقتصادية والقيم الثقافية

يقدم الغرب، الذي ابتعد فيه النشاط الاقتصادي بعداً خفياً عن القيم الثقافية المعلنة بطل وزمر لكن غير المعاشة، للبلاد النامية تقنيته، التي هي امتداد لعلمه وفن حسابه الاقتصادي^(٤١).

الحساب، تعبير العقلانية الاقتصادية المحفوظ والمكتسح خطأ،

هو الترجمة بكميات جبرية أو باعداد للتكاليف والعوائد. فهو بمباهيته نفسها يلتصق بالأشياء، بالموضوعات المادية، التي تهْدُ، التي يُفترض فيها قابلية القياس والتي، انطلاقاً منها، يُمْكِنُنا ترتيب تقليدي جداً للأرقام من تبيان حد أعلى صاف. وانه لذودلالة كاشفة ان يكون هذا الحد الأعلى، المرتسم في حركة غلابة، قد خُلط بالأمثل.

عبثاً نحاول ادخال المتغيرات المسماة بالانسانية في الحساب، فلن نقيم وزناً هيئات للمظاهر المتعددة الأبعاد البالغة التعقيد التي نعرف، بالتجربة المباشرة والتحليل، انها تميز كل كائن انساني وكل مجتمع انساني على نحو مختلف.

يشير الحساب الاقتصادي مشكلات جسيمة عندما ينتصر بادعائه انه «عملي». عملي لأي نوع من العمليات؟ عملي حيال من؟ العمليات التي أثبتت هي عمليات الاقتصاد السلعي، الذي يفترض تعادل الاسهامات والقيم. العناصر ليست أبداً في علاقة تبادل كامل للمقاصد والأوضاع. هاتان المعانيتان الأوليتان تقودان التفكير الفلسفي بعيداً، اذ اننا في نهاية الأولى نعثر على مفهوم القيمة نفسه وفي نهاية الثانية على مثال تبادل السرائر.

دون ان ندفع حتى هذه النقطة التشكيك - المفيد كلما نجاسر على الاعلان عن نفسه - في المبادلات الاقتصادية، فاننا لا نستطيع إلا ان نصاب بالدهشة من ضيق أفق الحسابات القائمة على أسعار السوق . «محاسبات» البيولوجي في مادة الحريات والطاقة هي، في النهاية، حسابات لا تقل دقة ولا تبريراً عن حسابات الاسعار. من غير الوارد ان تحمل محلها، لكن التسليم بها يعني ادخال حكم اسعار السوق، القائمة على الآثار الحميدة موضوعياً.

التقدير الكمي للوجبات الغذائية العادية، لكي لا نسوق إلا مثلاً واحداً، غير في الوقت المناسب تغييراً مستحباً فضول الاقتصادي ووجهه إلى اكتشاف الآثار القاتلة لقاعدة الإيسار لا أكثر ولا أقل.

العمليات التي تجري خارج السوق، عندما تقبل استهلاك بعض الآثار الحميدة موضوعياً (أو المدمرة) التي كشفها العلم، تبرر نفسها في نظر المعنيين المباشرين والرأي العام بعمق أكثر من سير السوق كما هو في كل مكان عدا الكتب المدرسية.

ما زلنا بعيدين عن القيم الثقافية التي هي من طبيعة مختلفة تماماً عن سلامة الجسد.

تظهر الثقافة في البلاد النامية، بوضوح أكثر منه في البلاد المتطورة حيث تبدو كما لو ان عالم المستحدثات ووثائق الآلات المتقطعة قد طمسها، كمجموع من الضوابط والقيم المتغلغلة في حياة الناس: تجلياتها الخارجية أو في أعماق السرائر سواء بسواء. فهي تستطيع، بتفكير من يشاركون فيها، ان تترجم إلى تصورات مدروسة إلى حد ما؛ لكنها سابقة على التنظير وتتخطى الترجمة المنظمة إلى حد ما.

إنها تنتقل شفويًا، في العائلة والجماعات البدائية؛ الثقافة تنبعث من وسط الحياة الذي يحمل ويث الصُّور.

هذه الصور تتكون ملتصقة بالعقل الباطن وبما يمكن ان ندعوه بالعقل الظاهر sur-Conscient (الأنا الأعلى)، التقييمات وقواعد الحياة التي طبعها التراث، العلاقات اليومية والتمرس الاجتماعي على الذاكرة والعادات.

بين الثقافة المنتشرة في وبوسط الحياة والفرد الذي يشارك فيه،

الاتصال مباشر، سابق على النقد وحتى على التعبير المنطوق. إنها النظرة الماقبل - التأملية pré-réflexive للإنسان، للطبيعة والمجتمع في علاقاتها المتبادلة. فهي سابقة عن صياغة الكلام ان كل ما فيه - لفظ، قواعد تناغم الجملة، الصدى الانفعالي - ينقله ويؤكد.

عندما نبدأ في التفكير، لا ننتقل أبداً من لا شيء بل من قوام قائم، من مكتسب ثقافي مهترنا به الحياة في شروط زمان ومكان وطرافة. بإمكاننا ان نرى في ذلك إحدى الأسباب التي تجعل الاتصال اللغوي مختلفاً عن الاتصال الثقافي.

هذا الأخير ممكن على نحو آخر. فهو يقوم على الصور التي تنبعث من السكن، من المحيط ومن الأنشطة الاجتماعية المنظمة. قبل وصول نجدة الكلمات، توحى المناظر، الحركات، الإيماءات «الناطقة» بأسلوب حياة موروث و«يلهم» مشاريع وصور نشاط.

الثقافة «مدموجة»، «مجسدة» لكنها أيضاً داخلية وحميمة؛ فهي تؤثر في شكل تبادل دائم بين الوسط الوجودي والوعي.

الاشارات التي تنقلها تخص «الحيوان الرامز». فلها قيمة الرموز الاجتماعية فيما وراء الرموز الطقوسية. لكل مجتمع طقوسه الخاصة، المتأثرة غالباً بالطقوس الدينية لكنها تبقى متميزة عنها.

رموز الوحدة تمشي جنباً بجنب مع رموز الانفصال، حتى في المجتمعات التي بدأت تنفتح باحتشام. الوعي الاجتماعي يقيم حداً لا يرى لكنه حقيقي بين «أهلنا» والـ «غرباء»، وهنا كما يكفي من الاختلافات والمعارضات بين المجموعات البشرية لكي يتصلب التمييز بينها بفضل «الصديق» عن «العدو» في مجال العلاقات الخاصة أو

العلاقات العامة .

عندما نقول بأن الثقافة هي مجموع قيم تُمكن مجموعة ما من تماسكها ومن التواصل مع مجموعات أخرى، فإننا لا نفصح عن نوع التواصل المطلوب. على كل حال، انها لمناسبة حسنة، لمن يعثرون في العلاقات الانسانية على المركب المزدوج من الصراع والتعاون، من النزاع والتفاهم، للاعتراف بمزيج - في المبادلات الأكثر سلاماً روحياً - من التعاطف والعداء، من اللطف والمكر. لكي يغدو هذا المزيج حلقاً، لا بد من تقشف لا يتفق مع الايمان بقيم جامعة افتراضاً.

حسبنا القول بأن العلاقات الثقافية تُحد لحساب وللحساب الاقتصادي بنوع خاص.

نميز بسهولة، في مؤلفات الغريين، بين غمطين من ادراك العلاقة بين الاقتصاد والثقافة. البعض يستسلم للتحليل الاقتصادي للوقائع الثقافية مثل السياسة أو الدين: محاولتهم محكوم عليها بالاختفاق. البعض الآخر يعتبر الثقافات معدلاً للأنشطة الاقتصادية: هؤلاء هم الذين عثروا على سواء السبيل، لكن لا بد لهم من التخلي عن المناهج الكمية لتخصصاتهم والاعتراف بأن معرفة الوقائع الثقافية تستدعي محاولات الوصف والتفسير النوعية التي يخشاها فريق كبير ممن تجاسروا على ممارسة «العلوم الانسانية» اتباعاً للموضة الرائجة.

تقدم لنا استحالة تحديد مكافأة الأثر الفني درساً دليلاً بهذا الصدد: فهي تفرض نفسها، فيما يبدو، في نهاية تفكير يقظ حول وقائع التاريخ.

اتضح، في مجتمعات شتى، ان مكافأة الأثر الفني بواسطة

السوق، غير وافية بالغرض: فهي تخضع حياة الفنان للزبائن الموسرين ووجود الوسيط الذي هو رواق الفنون لا يحسن الوضع في شيء، لأن الرواق يهيم بالدرجة الأولى ان يربح. إذا تكفلت الدولة أو إحدى السلطات العمومية بالفنان، فانها تجعل منه موظفاً وتخضع فكره الخلاق لأوامر الادارة. في الحقب التي كانت فيها الثقافة العليا رفيقاً مألوفاً لكبار الأثرياء، كانت رعاية الآداب والفنون تقدم مزايا لا شك فيها، لهذا السبب المزدوج وهو انها كانت من صنع نخب مؤهلة ثقافياً واستطيقاً وكانت تقيم، بينها، منافسة تحمي الفنان، الفنان الكبير على الأقل. لكن تلك حقب خلت.

عما له دلالة اليوم، في جو الحروب الباردة والصراعات السياسية الكامنة، ان نرى الحكومات تحتفي بقوة الاقناع، بقوة التواصل التي تفيض من الأثر الفني. تعتنى السلطة السياسية، مهما كان نظام الحكم أو مستوى التطور، بالتعريف في الخارج بأبداع فنانيها والثراء الخالد لتراثها الثقافي. بل إن بعض البرامج أعدت للوصول، عبر المعارض المتجولة، لتلك المنطقة الحساسة من مناطق النفس الانسانية حيث تستطيع هذه الأخيرة نسيان حدود الدول تحت تأثير فتنة الجمال(*).

بالامكان الاستشهاد بتجارب أخرى، لالقاء الأضواء على مقاومة الثقافات لاكتساح الاقتصاد(*) ومهما يكن من شيء، فآثر الايضاح الأكثر مباشرة حصل، عندما ندرك:

(*) هذا العرض يتناسى، بسلاجة، ان احتفاء السلطة ليس بالفن بل بفن مدجن من رقيب وزارة الثقافة هناك ومن رقيب وسائط الاعلام هنا. الادعى انه يتناسى ان تسليع جميع مظاهر الحياة المعاصرة امتد ايضاً الى اشياء الفكر والفن؛ لوحات الدادائيين والسرياليين معروضة للبيع في السوبرماركت غير بعيد من المجلات، يدلل عليها في اسواق البورصة وتودع رهناً في المصارف! (الترجم).

أ) من جهة، ان الوقائع والمؤسسات الاقتصادية لا تدوم إلا بالقيمة الثقافية،

ب) من جهة أخرى، أن محاولة فصل الأهداف الاقتصادية الجماعية، عن محيطها الثقافي، تكلفت بالاختفاق رغم البهلوانيات الثقافية البارعة.

لا يوجد مفهوم أساسي واحد من مفاهيم الاقتصاد قابل لأن يفكر فيه حتى النهاية إذا زعزعت أسسه الثقافية.

وهكذا، فالتنافس، المعبر، «ركيزة» الاقتصاد هو نشاط يفوز عبره «الأفضل»، أي السلعة التي اتضح، بعد الاختبار، انها قادرة على تلبية الزبون بأخفض كلفة وأرخص سعر(*) . فهو ضرب من الرياضة وبهذه الصفة أو بسواها، فهو خاضع للتعديل. قواعد اللعبة التنافسية تميز التنافس «الشريف» من التنافس «الضاري»؛ بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك عندما تحاول اختزال الخسائر الاجتماعية التي سببها استبعاد المنافس المنكوب. مهما كان مداساً في واقع الحياة، فان القانون، كتعبير عن حد أدنى من الأخلاق، يرسم الحدود بين التنافس المقبول والتنافس غير المقبول، الذي يعتبر طبيعياً بالنظر لحياة الهيئة الاجتماعية.

بإمكاننا أن نثبت دون عناء نفس ائتمار الاقتصاد بأوامر القيم الثقافية بخصوص الملكية، العقد، تنظيم المؤسسة، وقاية الاجراء،

(*) كان ذلك صحيحاً عندما كان السوق، الحاجات والرغبات الفعلية، هي التي تخلق الطلب. اما اليوم عندما بات الاعلان، عبر وسائل الاعلام، هو الخالق الاساسي للطلب، فالامر يختلف. (المترجم).

الخ(*)).

بما له دلالة حاسمة بهذا الخصوص، عجز أجيال من الاقتصاديين المعدودين عن ادخال المنفعة الجماعية في اطار اقتصاد السوق والعتور على مقياس لها. الرفاهية مفهوم مبهم، مأخوذ من الاسعار التي تكونت في السوق. بما ان الاسعار ليست اضافية بدقة وبما ان الذاتيات غير قابلة للاختزال، فاننا نجد انفسنا مرغمين، من أجل رسم المنفعة الجماعية نظرياً، على طرح شروط مستحيلة عملياً:

- اما قابلية منحنيات سواء الذوات للتنفيذ (ك. ويكسيل)،
- اما تشابه سير اقتصاد الرفاه والرفاه الاجتماعي (أ. س. بيجو)،
- اما افتراض ان فائض المنتج والمستهلك كميتان متجانستان اقتصادياً (تلتيج. ر. هيكس).

سيكون الاقتصادي، الذي يتخل عن هذه الألعاب الفكرية، مرغماً على التسليم بأنه يوجد من الرفاه بقدر ما يوجد من الأحزاب السياسية الكبرى (جونار ميردال) أو بقدر ما يوجد من مجموعات بشرية منظمة في المجتمع (ج. ز. ستجلر). لا يجوز، في دراسة وصفية، اهمال هذه الحيل كل الاهمال؛ لقد لاحظنا بأنها تعيدنا على نحو مكثف إلى القيم والقائع الثقافية.

الثقافة^(٤٢)، المراتبية الاجتماعية التي أنتجتها القيم الثقافية هي التي تشرف على اسناد الأدوار السابقة لكل تحليل اقتصادي للانتاج والتوزيع. هذه الأدوار الاقتصادية والاجتماعية ليست معطاة نهائياً؛ فهي موضوع اعتراضات وصراعات اجتماعية؛ على المدى الطويل؛ لا تكتفي العناصر

(*) ضحايا حوادث الشغل في فرنسا: ١٥ قتيلاً يومياً ويضع عشرات من المصابين اصابات جديّة. معظمهم من العمال المهاجرين. السبب؟ التقصير الفادح في الحماية. (المترجم).

بالتقدم داخل الدور المسند لها؛ الأكثر نشاطاً منها يرغب في الترقى في مدارج سلم المراتب الاجتماعية وتعديل صورتها ودلالاتها عن طريق التحالفات والتكتلات .

بإمكاننا أن نرسم بسهولة تصميمين جد مبسطين في مقارنة أولى لمعارضة المجتمع الذي يراهن على الفارق الاجتماعي والسيطرة بالمجتمع الذي يراهن على تقليص التفاوتات والمشاركة . الأول يتناسب تماماً مع بنى المجتمع الصناعية في القرن التاسع عشر، والثاني مع البدايات الأولى لتغيير هذه البنية العميق، المرغوب بحرارة من عالم العمل والمقبول كرهاً من الطبقات السائدة، تحت ضغط المطالب العمالية . إذا سلمنا بأن تراكم الطبقات الاجتماعية يتحدد بالوضع الاقتصادي، بالتعليم، بالثقيف وبالإسهام الفعلي في تكوين الإرادة السياسية، نرسم المتوازي الوجيه التالي:

ب الترقية الاجتماعية التي شُرع فيها في النصف الثاني من القرن العشرين	أ الترقية الاجتماعية التي حصلت في القرن التاسع عشر
ارتفاع المستوى المادي والثقافي للسواد الذي وضع في وضع يؤهله لإنتاج نخبة الخاصة	ارتفاع الأفراد والنخب التي تقف بعيداً جداً من السواد البائر
سلطة نخب وظيفية واجتماعية، في خدمة تجمعات انشطة جديدة.	سلطة جماعات مهيمنة في خدمة طبقة محظوظة تشكل بنية - شاشة .

تكوّن منظومات القيم في تكوّن منظومات القيم بفضل
الشريحة العليا من المجتمع المبادلات النشيطة بين السواد
التي تنقلها للسواد والنخب الوظيفية
والاجتماعية الجديدة.

في البلدان النامية، حيث يتم الاتصال من جهة بين الأفراد الذين يعملون في المنطقة الصناعية والحضرية و، من جهة أخرى، بين من يعيشون في المناطق الزراعية والريفية، من المفيد ان نبحث ما إذا كانت الترقية (ب) لا تدخل في صراع مع الترقية، (أ) المرتبطة باستمرارية أنظمة من طراز اقطاعي.

في كل مكان تلعب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية في سياق تطور تكون فيه العوامل الثقافية حاسمة.

تتحدى الثقافات الكشوف الكمية والمعللات التبسيطية المأخوذة من تصرفات افترض انها قابلة للاختزال إلى الارضائية تبعاً لحساب اللذاثذ والانتعاب المفترض هو الآخر. الأمر كذلك لأن الأعمال الخاضعة للحساب، خاصة في الاقتصاديات والمجتمعات الماقبل- رأسمالية، مؤطرة وواقعة تحت تأثير أفعال بامكاننا تسميتها، لعدم وجود الأفضل، مشروطة ومتأثرة بشرط تحديد هاتين العبارتين.

تخلت السلوكية BEHAVIORISME الأكثر تطرفاً عن البحث عن الارتكاسات بحصر المعنى في العلاقات الاجتماعية لكنها تقبل مع ذلك أهمية الأنشطة المشروطة اجتماعياً والتي؛ لا تدین إلا بالقليل جداً للغائية الواعية. وهذه الأفعال ملحوظة في أي مجموع اجتماعي.

أما الأفعال المتأثرة، فهي الأفعال التي يبررها ويعدها قصد القيم الاخلاقية والاستيطيقة. التي تصنف فيها الأفعال المعتبرة عموماً كأرقى شواهد الكرامة الانسانية: حب أم لطفها إلى درجة التضحية بحياتها من أجله، حب مقاتل لوطنه الذي يخدمه قابلاً لهلاك في سبيله.

بامكاننا أن نتأمل بكل جدوى، فيما يتعلق بالشعر والفن، صيغة بول فاليري: «قانون الأفعال غير الشعرية لكن المفيدة هو التحقق بأكبر قدر ممكن من اقتصاد القوى وحسب اقرب الطرق».

ينبغي لاكمال تحليلنا للقاء العقلانية الاقتصادية بالثقافة، الإلحاح على نقطة ذات أهمية بالغة في جميع الحالات وخاصة في حالة البلاد النامية.

تلك النقطة هي واقع ان السوق والرأسمالية «تستهلكان» قيماً ثقافية وأخلاقية لا تعوضانها. البروتسياس المستخدمة، في شكلها المعاصر، لا تشبه التوصيفات الجاهزة التي نعثر عليها في الكتب المدرسية. يستهدف السوق والرأسمالية، بهوس السلعة، بنزع انسانية العلاقات الانسانية، بالاعلان الطاعغي والتكالب على الربح النقدي بجميع أشكاله - بما في ذلك المضاربة المالية - زعزعة الضوابط الثقافية و«نشيئة» Réifier «العقول» لكي لا نقول شيئاً عن الفساد الذي يشجعانه في العلاقات بين الادارات العامة والمصالح الخاصة.

ستكون التنمية الجديدة واعادة الهيكلة الشاملة التي تفترضها سطحية ولا جدوى منها إذا لم تصل إلى صميم الكائنات الانسانية وإلى مجتمعات هشة أبداً تحاول هذه الكائنات اقامتها في الديمومة.

أكثر الهزائم تدميراً وأكثر الانتصارات خصوبة هما نتيجتا لعبة

مأساوية تلعب في أعماق الوجدان والفكر الانساني. توشك الأبعاد العالمية لهذه اللعبة ان توقعنا في الوهم. سنرى انها لا تغير شيئاً من جوهر التشخيص. كل إنسان يبحث، وكذلك مجتمعات الناس، عن معنى لمصيره: وهذا ثقافي.

٢ - القيم والأبعاد العالمية

كان سيردونيس روبيرتسون، لما تساءل عن الفاعلية الاقتصادية للمعاملات؛ بقصد الاقتصاد الخاص، عندما ميز القوى الأشد قوة والقوى الأكثر سموً مفضلاً الأولى.

عندما يدعو الاقتصاد جهازاً منظماً ومنظمة عامة، فتمه أسباب جدية للشك في ان تكفي المصلحة الشخصية، السعي وراء الربح أو البحث عن الكسب النقدي لصبها في قالب نظام انساني. السوق والرأسمالية - معملات وأواليات - لم ينجحاً في قهر الجوع والبؤس الكريه في العالم(*) . ما زالت المنظورات، بعد عقدين من التطور، مأساوية وتستدعي تغييراً راديكالياً للسياسة والاستراتيجيات التي اتبعت حتى الآن.

ثلاث نظرات على العالم، ثلاث رؤى للعالم تظهره ككل تشكله مجموعات جزئية مركبة، تقوم بينها علاقات لا متناظرة بتاتاً وتفاوتاتها عميقة وشاملة.

عالم الأمم هو عالم صورة - وزائفة أيضاً - تعرضها علينا ظلال باهتة لخارطة سياسية. الأمم متفاوتة بخصوص السكان، الموارد،

(*) بل انهما هما المسؤولان عنها لفساد غايتها: الربح أولاً والربح اخيراً. (المترجم).

الثروات ومستوى التطور. خاصة وأن حيزات تأثير وسيطرة الدولتين الأعظم والدول الكبرى اجتازت حدودها. بفضل هذا الواقع، لم يعد بإمكان أية خريطة اقليمية ان تعرض الوضع بدقة. نسيان ذلك من شأنه تعريض الأمم لمخاطر جسيمة؛ من الأفضل لها اذن ان لا تدع وسواس السيادة القانونية المحضة أو اشعاع ثقافتها الوطنية يتركها.

ليس بإمكانها ان تكون اكتفائية ولا «مفتوحة» بالكامل، لأن سكانها لن يرتضوا ان يضخى بهم لا على مذهب أمر «السعر العالمي» المقبول بدون تحفظ ولا على مذهب حماية دولة أجنبية. كل أمة مهما كانت فقيرة وضعيفة تبحث، ما لم تتخل عن نفسها، عن استقلالها في اطار التكامل الذي يربطها، على نحو متفاوت، بالأمم الأخرى.

عالم مناطق النمو يشمل مجاميع صناعية ومالية تمارس آثار الدفع (والتوقيف أيضاً، في بعض القطاعات) الصادرة عنها تأثيرها على باقي انحاء العالم. في الشرق الاتحاد السوفياتي بالنسبة للدول الدائرة في فلكه. في الغرب، الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا السائرة في طريق صنع نفسها تشكل ثلاث مناطق أساسية للتطور العالمي. - في كل واحدة من هذه المناطق، سياسة الدول وسياسة المجموعات الاقتصادية والمالية الكبرى ليست دائماً، وهذا بديهي، قابلة للتنفيذ؛ وسياسة هذه المجموعات البشرية المحفوظة تحت على معرفة - حسب المجالات والظروف - أين توجد مراكز القرار الحقيقية. مناطق التطور هذه ليست متساوية فيما بينها؛ تأثيرها العالمي يمارس بكثافة متغيرة حسب مناطق العالم وخططها التوسعية الخاصة.

في المنافسات أو الاحلاف السياسية للسلطات السياسية أو السلطات الإعلامية التي تمارس تأثيرها على كل منطقة أساسية من مناطق

التطور، لا تستطيع الأمم ذات الأهمية الثانوية ولا امم البلاد النامية ان تنسحب من اللعبة التي يقودها الشركاء الرئيسيون. إنها ليست أبداً مجرد بياذق تحرك على رقعة شطرنج، لأن صلابتها السياسية عامل يحسب له الكبار حساباً، لأن لها، هي أيضاً، بعض الهامش للمناورة بواسطة الاحلاف والتكتلات.

وأخيراً عالم الجماهير^(٣). هذا الشكل الأخير للعالم يتوارى أحياناً وراء الشككين السالفين. وهو في الواقع الذي يعطي لحقبتنا حيوية غير معروفة قبل ذلك في تاريخ الانسانية.

الجماهير، الجموع التي أذقت، المحكوم عليها بأن تعيش في مستوى البقاء على قيد الحياة، وُجدت في جميع العصور، مستبعدة وصامتة. بيد انه لا سبيل اليوم للمرور مر الكرام بهذه الجموع، سواء بالمليار الجائع على كوكبنا أو بالجمهور المتعدد الطبقات في الأوساط الحضرية أو في الزراعات المتأخرة لأنها أخضعت للسيطرة.

الطبقة بمعنى ماركس، تفقد اليوم تجانسها التقريبي في القرن التاسع عشر في البلدان المتطورة؛ هي اليوم تتنوع وتشرذم؛ شرائحها العليا لن تزهد أبداً في المكاسب التي تقدمها لها الرأسمالية وهي تنفصل عن الشرائح الدنيا المحرومة^(*)، ليس بالامكان اعتبار طبقة العمال الأجراء في مجموعها كمرجع ورمز للبؤس الانساني في البلدان

(*) هذا من الاخطاء الشائعة بين انصار الميكرو سوسيولوجي. ما يوحد الاجراء في تحليل ماركس، بالنقيض من رؤيا لينين، ليس درجة الاستغلال، متغير فائض القيمة من مطلق او نسبي، بل واقعة الاستغلال ذاتها. لم ينظر للاستغلال بمنظار كمي، كما قد توحي بذلك قراءة عجل لرأس المال، بل بمنظار نوعي: كاضتراب وكانتشار للذات عن ذاتها، وكاحتصاب للوقت. وأخيراً والبروليتاريا مهتم بكرامتها قبل خبزها. (الترجم).

الصناعية. ضحايا مثل هذا البؤس والأكثر تجسيدا له هي جماهير البلاد النامية.

رفع المداخليل وانماء الموارد التي ركزت في اقاليم وحيزات اقتصادية محظوظة، لم تنتشر المكاسب المحلية والخاصة، لم تتحول إلى تقدم للكل؛ التقدم المذهل للتقنيات، للانتاج، للنقل والمواصلات أعطى نتائج، استفادت منها أساساً البلدان والطبقات الموسرة.

كما لاحظناه فيما سبق: ليس العالم، تحت سيمائه الثلاث الأساسية، لا نظاماً محصناً ضد الاحتكاك Régulé من وجهة نظر مصلحة الكل العالمي ومطامح هذا الكل، وأقل من ذلك ليس «مُسكناً» انسانياً مع ما يقتضيه هذا المفهوم من أمن، من ثقة ومن مبادلات منتظمة من طبيعة ثقافية وأخلاقية.

المسكن الانساني لم يقم تلقائياً ولن يقوم من تلقاء ذاته يوماً؛ انه أحد الأسماء - هناك أخرى كما سرى قريباً - التي تعين كبرى مآثر الانسان.

بصيغة ينبغي ان تعدل قبل ان توضح، النظام الاقتصادي الدولي الجديد يشير إلى محور تقدم. ليس من الوارد بدهاء ان يكون نظاماً حصراً أو حتى أساساً اقتصادياً بالمعنى الشائع للكلمة. إنما هو نظام سياسي لازم لضبط سير مجموعات - جزئية مركبة فسيحة قائمة على علاقات لا متناظرة جوهرياً. أما مفهوم النظام فانه يستدعي تعليقاً يقطاً.

النظام الاقتصادي، في نظر رجل الاقتصاد «الأرثوذكسي» الذي يفترض فصل الاقتصادي عن السياسي فضلاً مطلقاً، هو النظام

الذي يقيم السوق. وهو ما يحتفي به بعض الاقتصاديين دون كلل ولا ملل في أفضل ما يكتبون؛ بدونه سيفضرب العمى أطنابه، وبحضوره تجهد أذواق الناس وميولهم قانون انسجامها وتغدو متلائمة . Compossibles

يتمتع نظام السوق، منقولاً على صعيد الأمم وعلاقاتها، باطراء منذ الكلاسيك الانجليزي الأوائل حتى اليوم: انما هي حركة تحليل منطقية تستبعد الواقع القومي لكي لا تترك مجالاً إلا لظهور العوامل والمنتجات في حيز متجانس. نواقص الأسواق وتبعيتها حيال التنظيم أعتبرت أقل من لا شيء. السلطة السياسية أساساً أنيطت بتأمل اختصاصي علم السياسية أو القانون العام وبقظة الحكام والديبلوماسيين. فاليهم يعود تحديد النظام العام العالمي الذي غايته تأمين السير الحر للسوق دون أي من التدخلات الخارجية الكفيلة بارباكه.

هذا التقسيم للعمل بين معماري وبنائي الاقتصاد الثقافيين من جهة والسياسية من جهة أخرى، بين المعيار الاقتصادي من جانب والمعيار السياسي من جانب آخر، بإمكانه ان يُوقع في الغلط. انه يقود حتماً إلى تناقض عميق.

موضوع النسياسة الدائم هو مصير الناس العائشين في مجتمع؛ هو أساساً منظمة مراتبية. اقتصاد الارثوذكسية يعالج ذواتاً فردية مرتبطة فيما بينها بالسوق، وبالسوق فقط، ومستقبله لكل الإعلام الذي بحوزتها من السعر، ومن السعر فقط. «نقاوة» النموذج الاقتصادي مرتبطة بغياب المراتب، عدا مراتب القدرات الشرائية،

وبالحضور الفعال للمراتب والسلطة في النموذج السياسي .

لا يحل التناقض إلا إذا افترض ان المساواة الفعلية بين جميع الذوات تستبعد كل سلطة للبعض على البعض الآخر، من جميع النواحي وفي جميع المجالات: تصبح حينئذ وظائف الدولة ووظائف السوق قابلة للتنفيذ بدقة. إذ أنها تركز من جهة ومن أخرى على معاناة واحترام مساواة جميع الذوات: التفريق بين دور الدولة ودور السوق يمحى؛ فلا تبقى سوى ذوات قابلة كلية للاستبدال بعضها ببعض وذات علاقات متناظرة تماماً.

انطلقنا من حواجز محكمة أقيمت بين السياسة والاقتصاد، فوصلنا إلى رسم تغدو فيه السياسة والاقتصاد غير قابلين للتمييز. المجتمع بالسوق، مجتمع السوق الزائف الذي شجبه ج. م. كلارك والمجتمع بدون سلطة - الفوضى بالمعنى الاشتقاقي - هما مصطلحان متماثلان لتعيين نفس الشكل التصوري، اللقاء السلامي عفويًا والمجدي بين ذرات يحركها قانون الطبيعة الخارجي بالنسبة لها أو إليهم متعاونة تلقائيًا بتأثير قانون طبيعتها الذي يرغمها على ذلك. إنما هو نظام طبيعي في هذه أو تلك من هذين المصطلحين ينبثق من التبسيط، من التصعيد ذو إرشاد معياري ضمناً.

مثل هذا التصور يناقض الواقع الملحوظ منذ بدايات التاريخ الانساني وحتى الآن. إنه معارض راديكاليًا لفردية العلاقة الانسانية المتنافرة (صراع - تعاون، نزاع - اتفاق، عداء - تعاطف) التي يتفق مضمونها مع تعاليم العلم ودروس التاريخ.

بين العناصر المختلفة عن بعضها بعضاً والمتفاوتة فيما بينها،

اللاتناظر هو القاعدة؛ انه يستعدي ضبطاً باسم القيم التي ليست
تحكيمية إلا إذا اعتبرت اسمى من السياسة المتحققة ومن السوق
المتحققة أيضاً. ما هو صحيح في صلب أمة صحيح بالأحرى في
العلاقات بين المجاميع المركبة التي تشكل العالم كما نراه، كما نعيش فيه
وكما نتصرف فيه.

إدخال نظام مؤنس في العالم بفضل الجدليات البنيوية وضمن
الحوار بين الثقافات لا يخضع لقانون للطبيعة حميد ولا لطبيعة الكائن
الانساني «الطبيعية».

فهل على النظام العالمي الجديد حينئذ ان يُستتج من السلطة
السياسية التي تبوأ أبعاداً عالمية؟ هذا هو الافتراض المقبول صراحة أو
ضمناً عن يأملون في تشكيل دولة عالمية، أي بالنسبة للنظرية السائدة،
في ارغام مبرر، مثلاً، بفضل تقنيات الديمقراطية المطبقة في الغرب.

لتقدير هذا الافتراض، لن نقف عند امكانية أو احتمال تحقيقه
بهذه الصورة أو تلك وبعد آماذ قصيرة، طويلة... أو طويلة جداً.
نحيل القارئ إلى ما كتبناه عن المسافة المتبعة أخلاقياً عندما تنطرح
مسائل حياة أو موت بين شرعية السلطة ومشروعيتها في حكم الضمائر
الانسانية غير القابلة للاختزال.

لنذكر هنا بأن التطور الشخصي، حرية الأشخاص الذين
ازدهروا في القيم التي آمنوا بها ويعيشونها عملياً هو إحدى الحوافز
الأشد قوة للتطور بجميع صوره.

عندما نسلم بهذه الافتراضات المأخوذة من التجربة والمعارية
صراحة، علينا ان نستنتج بأن الدولة العالمية بامكانها ان تكون أيضاً

فظة وأيضاً قاتلة - ولو بطرق أخرى - تماماً كالدولة القومية التي نعرفها. النشاط المفترض لجيش أو شرطة عالمية يحيل إلى الفراغ الذهني للقادة الذين يتحكمون في استخدامها وإلى المثل العليا التي يستلهمونها عند اتخاذ قراراتهم. لقاء القيم الثقافية والأخلاقية لا يحصى عنه. فهي التي تبرر مقاربات الشرعية والأذعان لقرارات السلطة الشرعية.

أي تنبؤ بمسيرة التاريخ لا سبيل إليه، والسيناريوهات المعقولة بدرجة أو بأخرى ذات ضحالة محزنة. يبدو، على الأقل، ان التحليل دون أوهام لمعطيات التاريخ العام وحالة العالم الراهنة، تشير إلى اتجاه البحوث المقبولة انسانياً وإلى توجه التطور المتعدد الأبعاد والشامل لكل انسان وللانسانية بأعيانها.

النظام الذي تسعى وراءه الأفكار هو نظام ذو غائية مستوحاة ومشروع عام.

هذا البحث الذي تدعمه قوى هائلة على الصعيد العالمي هو الذي يمنع «تصنيف» كـ «طوباوية» ثلاث مشاريع كبرى:

(١) التعبئة الشعبية للعزائم وتكوين الرأي العام.

البلدان التي تنادي بالديمقراطية في الغرب تمتلك جميع الوسائل لاعلام مواطنيها واستدراجهم للرضا بالتناقض الأقل بين القيم التي تنادي بها والممارسات التي تقوم بها. توجه ومضمون الثقافة والتعليم تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية وما زالتا بحاجة إلى تحسين كبير.

(٢) اصلاح البنى في الاستهلاك، انتاج وتوزيع البلاد المتطورة والبلاد النامية.

نعلم جيداً ان تخفيض استهلاك اللحوم والكحول عند الاولى

من شأنه التخفيف من مصير الثانية(*) . كما نعلم أن إعادة توجيه الانتاج عند الأولى نحو السلع الأساسية ضروري للقيام بعمل واسع النطاق . وأخيراً نعلم ان توزيع الثروات والدخول شديد السوء عند الأولى والثانية . ما تحتاجه البلاد المتطورة والنامية معاً هو التصميم على إحداث التغييرات المطلوبة وتذليل قوّة القصور الذاتي الملازمة للبني .

٣) استراتيجيّة نزع السلاح التدريجي ، العام والمراقب(٤٤) .

رصد جزء ، ولو كان متواضعاً ، من النفقات لتحضير وتنفيذ المذابح الجماعية - حسب إجراءات دُرست سلفاً - من شأنه تغيير وجه العالم . على الانسانية ان تختار بين النزوع للقتل «المشروع» والنزوع لانقاذ حياة الناس ؛ أي إثثار الحياة .

هذه الحملات الواسعة النطاق لا تعفى من احداث تأكل صبور وتدرجي في الظلم على مستوى المجموعات الصغيرة والحياة اليومية . ولدت أعظم تيارات الفكر الانساني في عقول عدد قليل من الناس ، في عقل كل انسان تُفرخ الرغبة في الاهلاك أو في الانقاذ .

نظراً لأننا اتخذنا كموضوع لبحثنا التطور الجديد الملازم لنظام عالمي اقتصادي جديد ، فإننا لم نعتبر من البداية ، هذه المجموعات من المطالب كأوهام وفظاعات ، جديرة بالاستخفاف والادانة من قبل التحليل الصحيح للاقتصاد «الطبيعي» ، للاقتصاد المطبق حالياً ، المعتبر كاقصاد وحيد ممكن افترضت الارثوذكسية السائدة انها قادرة

(*) يستهلك الفرد في الغرب ، في المتوسط ، ٩٠ كيلولمّا سنوياً بينما هو لا يحتاج الا لتسع فقط . ويكابد اكثر من نصف مليار انسان في البلاد النامية امراض سوء التغذية اساساً لنقص استهلاكه الضروري من بروتين اللحوم (المترجم) .

على التحكم فيه . وعي التطور والتخلف ساعدنا على ادراك ان النظرية السائدة معيارية ضمناً؛ فهي قد أسست من الأمم الأكثر تطوراً في العالم ومن أجلها ونتيجة لعدم كفاية تعميم فوائض الانتاج بين مجموع شعوب أمة أو شعوب العالم فان هذه النظرية تخدم على نحو متميز وتجميعي الجزء الأعلى من المجتمعات (ج ستيوارت ميل)؛ إنها تفرض على السكان الراغبين في تلبية حاجاتهم وتحقيق شيء من مطامعهم، قانون الايسار والسوق.

لم نعتبر التطور الجديد ككراس مطالب موجه، مع المبالغات المألوفة في مثل هذا المقام، لاقامة الحجة في المفاوضات، بالرغم من أن هذا الهدف غير بعيد عن أفكار البعض ووارد في بعض الصيغ المفرطة لبعض النصوص، فقد تراءى لنا ان الحركة، المرتبطة هي نفسها بحقبة من تاريخ الانسانية، تمشي في اتجاه عقلانية اقتصادية واسعة ومهورة بأدوات تحليلية متجددة. الصياغات والنماذج الطليعية تنطبق على البنى، على متواليات البنى، على المتغيرات المسماة بالانسانية، الظاهرة أو الكامنة. طاقة التغيير التي تحملها العناصر، يحملها الناس القادرون على تحويل محيطهم هي في المركز من تجديد النظرية العامة للاقتصاد. إنها، فيما نعتقد، علامات لا جدال فيها ومشجعة. المونوجرافيات (الدراسات الوافية)، الاحصائيات الاقتصادية مريات ذات الموضوع الخاص والجيد التحديد ضرورة لكن لا بد من تحديد موقعها من أجل تغذية فكر اقتصادي. تدقيق التفاصيل شيء والدقة شيء آخر. إنها تتطلب تفسيراً عاماً، علماً أساسياً والقبول الواعي والعميق للمثال الذي تصدر عنه اللوغاريتميات (الخوارزميات) والحسابات.

فيما يخص الفوائض، ليس بمستطاعنا بداهة ان نقدم هنا سوى

بعض المعالم، فلقد أشرنا إلى بعض التطابقات بين نظرية الاقتصاد
المجددة وحركة العلوم والتحضير الفلسفي .

منذ ما قبل القرن الأخير، كانت الفلسفة الصريحة أو الضمنية
في دراسة المجتمعات ومظهرها الاقتصادي فلسفة الطبيعة. هذه
فسرت أولاً انطلاقاً من تصورات لاهوتية وإلهية، وترجمت، منذ
نيوتن، كنوع من الفيزياء الاجتماعية من طراز ميكانيكي. بالامكان
اكتشاف القوانين الطبيعية، لكن لا بد من معاناتها دون أمل في
السيطرة عليها. عندما شرعت فلسفة الأنوار في مناقشة الطبيعة
الانسانية بعد ان نخلت عن التفسير الإلهي فقد سلكت مسالك
اصطدمت فيها في النهاية بالخيار بين الارتياحية الشاملة والمعضلة
والختمية الصارمة التي تستبعد الأهداف والغايات.

بعض المظاهر الكبرى لعلم وفلسفة القرن العشرين تغيرت بعمق
جونا الثقافي ويبدو ان عليها ان تؤثر في هذا المجموع من المعارف
المنظمة والمراقبة تدريجياً التي ندعوها بتفاؤل زائد، العلوم الانسانية.
إذا كان الانسان مبرمجاً، فالبرمجة تتضمن امكانية التعلم ، فنحن أبعد
ما نكون عن المادية الجبرية التي اشاعتها اشتراكية القرن التاسع عشر.
إذا كانت الديناميكا الحرارية الأكثر حداثة مصيبة في الادلال على
البنى البناءة - المبددة، فان العالم والانسان ليس محكوماً عليهما بمكابدة
التطور نحو العمى .

أما فيما يخص فلسفة عصرنا فلا يسعنا إلا ان نشعر بالتأثر أمام
القوة التي احتفت بها بعض مدارسها بالحرية الخلاقة وفضائل العمل
الذي ينجز جملة عملية للملكة الادراك، للمُخيلة ولطموح كل كائن
انساني إلى اظهار مزاياه. هذه البيانات التي يفهمها كل الناس ويشعر

بها تلقائياً المسحوقون والبؤساء تتلاقى مع آمال وجهود التطور الجديد.
ليست هذه سوى إشارات مجزأة - خطة مرحلية - ودعوات للفكر
لكي ينخرط في رحلات مغامرات . فيما وراء مآثرة الطبيعة الكبرى،
إيمانه بمآثرة الانسان الكبرى.

ملحق

النماذج، حدودها وحسن استخدامها

الحديث الذي دفعنا أول ما دفعنا إلى التفكير في التطور الجديد تشكل بالاتصال مع الواقع وهو يلهم فعلنا؛ وهو يسبح ضد تيار التعبير الستاتيكي للنمو في الاقتصاد الارثوذكسي. قراءة مقتضيات التطور الجديد تقدم البرهان على ذلك.

جدول مقتضيات التطور الجديد

(١)	(٢)	(٣)
الامم	المقتضيات	التعقيدات
التنمية	(B) التطور	(d) معدل النمو المرتبط
	البنى	بنى مُسَهَّمة
	«الفعالية»	دفع البنى
اجمالي	(b) الكل	(B) مجموعات
	كل مظهر من مظاهره	حيزات
		اقتسام
		توبولوجيا
داخلي النمو	(c) مشدود	(e) متغيرات انسانية
	«إلى الداخل»	سلطة
المدوج	(d) ترابط البنى	(d') سلطة
	تماسك البنى	اقتراب منهجي
		سيرينطبقا (علم التوجيه)

نساءل حيثل ما إذا كانت التنمية الجديدة مستعصية على التعقيد، على الترييض Mathématisation وعلى التحضير الكمي (حتى ولو كان متواضعاً) للمشروعات والمخططات. ألا تتفق التنمية الجديدة، بالعكس من ذلك، مع التغيرات التي شرع فيها سلفاً من طراز الأدوات الرياضية التي يستخدمها الاقتصادي؟ أليست، بالتالي، صالحة لالقاء بعض الأضواء على المصاعب الجسيمة التي يُبتلى بها الفكر الاقتصادي وعلى مبرر البحوث الحديثة العهد؟.

ألا تطالب البلاد النامية، بحق، بارخاء غُلّ نظريات وتحاليل السوق الضيقة، المفصولة تعسفياً عن الديناميات التاريخية؛ بالتالي، مبتورة ومقطوعة من العناصر الانسانية؟ أليست التعقيدات والترييضات المطبقة على الاقتصاد في طريقها إلى أن تصبح أفضل باستقبالها لمتغيرات ولعلاقات أُهملت طويلاً، رغم أن بعضها يقتضيه التطور الجديد؟. نُجمّع عناصر الاجابة على هذه الاسئلة معتبرين:

أ . رياضيات التفسير العام.

ب . تصميم العمل المقعد.

جـ . توسيع تحليل التكاليف - العوائد.

د . نماذج نادي روما والتقارير المقدمة «إلى» نادي روما.

هـ . المخططات القومية والنماذج العالمية.

ستتبع هذا الاستعراض بتقدير قصير لحدود وحسن استخدام النمذجة modélisation.

أ . رياضيات التفسير العام

التطور الأكثر بروزاً هو الذي قادنا من الرياضيات المستقاة من

ميكانيكا لاجرانج الكلاسيكية إلى الرياضيات التوبولوجية بعد دوبرو وك.ج. أرو.

الأولى تصف تحرك أشياء غير قابلة للتشكل في الفضاء وتوقفها (نقطة توازن عندما تنطبق عليها قوتان متعادلتان واتجاهان متعاكسان). تسلم الثانية بالفضاءات القابلة للتقلص، للتمدد، للتشكل والمثلة لعمليات العناصر، إنها تصف توازنات متتابة بطرحها شروطاً على الحدود؛ انها تُثري؛ دون ان تُضيع تعاليمها، جميع نماذج التنافس الاحتكاري.

النماذج الاحتمالية وغير الحتمية هي من جهة أخرى، وبارتباط وثيق مع هذا التطور، مفضلة على النماذج الحتمية.

الفضاءات المرجحة Probabilisés هي فرصة في مادة الاقتصاد لاختيار المناقشات حول الاحتمالية الذاتية والموضوعية (رادنر، ك.ج. أرو، ب. ماسي، ه. سافاج، ن. جورجيسكو روجان، ج. ليسورن). وما كان للأمر ان يكون على غير هذا النحو منذ ان احتفظ رجل الاقتصاد بالزمن المُسهم، الحامل للجدّة وحاول التحكم، دون ان ينجح في ذلك تماماً حتى الآن، في التردد والمخاطرة. حاجات ومطامح العناصر المتميزة والمتفاوتة ليست متلائمة فيما بينها تلقائياً. مشاريع العمليات والعمليات المنجزة تشتمل على تقاطعات ما ان تُؤخذ أنظمة التنافس الاحتكاري بعين الاعتبار. تغلغل النزاع في النظرية الراهنة على أثر أعمال أوسكار مورجن اشتيرن وج. فون نومان حول الألعاب^(٤٦). فقد قعد النزاع مع مكاسب لا بأس بها (مارتين شويك، شلايشر)، إلى درجة ادراج العاب المتتاليات وحتى (مارش) الصراعات الرامية لتغيير قواعد اللعبة. نموذج ناش^(٤٧)، الذي يفرق،

في مادة الاحتكار الثنائي، التوازن تحت طائلة التهديد من التوازن بعد التراضي، أو نماذج الألعاب مع خاصية زيادة غير عادية موضحة جدوى التفاهم بعد الصراع.

الاقتراب المنهجي على جميع المستويات (ميكرو- وحدة، صناعة، مجموعات اقتصادية) يستفيد من تصميم المجاري الموجهة (جراف) (ج. ليسورن، دفالیه، ف. لوموان، ج. ب. بونسار، ر. لنتيز، جازون، م. موجو)؛ انه يشجع أيضاً تصميم الترابطات المراتبية للأنظمة الجزئية ولضوابطها^(٤٨). السيرنيطيقا أو علم التوجيه (بعد الكلاسيك مثل نوربير وينير وسانون، ولونج، لويس كوفينينال، ج. ث. جيلبو) يهاجم المنظومات المنظمة المشتملة على دالة هدف وقابلة للمفعول الارتجاعي^(٤٩).

الاهتمام الذي أعطى للاعلام يتسلح بالأشكال الراهنة للرياضيات ويحدد جميع مجالات الفكر الاقتصادي (جاكو مارشاك، ر. رادنير، أوكتاف أو نيشتاويسكو).

المماثلة الديناميكوحرارية، المستخدمة بعقلية حذرة وبدقة علمية، توحى بنماذج توازن تحتفظ بفوارق الأحجام بين الوحدات، الوحدات المعقدة، المتغيرات الكثيفة والخفيفة ومزاوجات هذه الوحدات مع «مستودع» نقدي أو مع موارد (نموذج إل ليشين روين).

المماثلة، المستخدمة تحت نفس شروط المراقبة العلمية، تدعو إلى استلهاهم نماذج البنية البناء- المبددة التي قدمها اليايريجوجين ومدرسة بروكسيل^(٥٠).

الفكرة الأساسية التي تلهمها هي فكرة تطور بإمكانه أن يقود إلى

حالات ما وراء استقرار *métastables* المادة والطاقة، بعيداً عن موقع التوازن. إنها تفتح، - رفض النقل الحرفي، تفتح الطريق إلى البحوث عن القصور الحراري - القدرة الحرارية الفيزيائية (ن. جورجيسكو روجان)، البيولوجية (اطلان) و«الاماتية» (واونيشاوسيسكو) ودراسة نتائجها في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

ليس ثمة شك، في نظر الملاحظ الخبير، حول أهمية، معنى وطبيعة الانجازات التي حققت بفضل هذه التفعيدات. التي هي من طبيعة أخرى تماماً غير التوازنات الميكانيكية للأشياء، للموضوعات الهامدة؛ انها تحاول ان تعيد على نحو ملائم انتاج شبكات مشروعات وعمليات العناصر، الوحدات الفعالة، صراعات - مساعدات، نزاعات، تعاونات بين الوحدات وتحالفاتها أو تكتلاتها^(٥١).

إنها تصف بنيات مؤثرة على بنيات أخرى؛ انها بدأت تلبى «طلب» تصميم مكونات التطور (انظر جدول ٥٢)، (٥٣).

بدلاً من ان تنطبق فقط على الأفراد، على الوحدات الفردية، وعلى السلع المأخوذة بأعيانها *Singuli* والمرغمة على المتتاليات البدائية للستاتيك المقارن، فان التحاليل الحديثة العهد تستخدم الأدوات اللازمة للحصول على تركيبات الوحدات والقطاعات (مصنوفات). على ترابطها (مصنوفات عابرة)، مع الادخال المحتمل للتناظرات (مصنوفات منحرفة). والأفضل من ذلك مفهوم جريء، ما زال حتى الآن تأملياً، يضع مصنوفات التواريخ المتعاقبة في حيزات اتجاهية أو توترية حيث تشكل (جوساب بالومبا، ن. شيروينو). هذا يعني، بوضوح ان تدمج في تصميم تطوري الأجزاء في الكل (انظر جدول ٥٢) و(٥٣).

تطبيق الحيزات الاقتصادية المأخوذة في أشكالها الثلاث العمومية (حيز - بنية، حيز مستقطب، حيز - مخطط) ومركبة مع الحيزات العائدة إلى دوال (حيزات القرار، حيزات العمليات) يسمح بالوصف الدقيق فيه الكفاية لتباين بنية مؤقلمة وتسمح بالدخول إلى التصميم المقعد «للأمة» (انظر جدول (c٢) و(٤٣)). وأخيراً، تقود جميع التعبيرات المريضة للتناظر، للتنظيم (ميربيرت سيمون) وللقرار، أساساً للقرار ذي المعايير العديدة (برناردوا)، إلى الاقتراب المقعد لترابط السلطات انظر جدول (d٢) و(d٣).

هذه سلملة من المراجع التي هي، في حدود موضوعنا، عديدة بما فيه الكفاية، دقيقة ومنهجية لكي تمكننا من اصدار حكم شامل: ميكانيكا التوازن العام يتفهم لصالح التعقيدات الأكثر ملاءمة، الأكثر مرونة، ويعنى ما الأكثر تعقيداً والأكثر لطفاً، انها تمارس تأثيرها على العنصر، النشاط، بنى العناصر والنشاطات وهي بالتالي متكيفة مبدئياً مع اشكال التطور الشامل، الداخلي المنشأ والمندمج الذي تطالب به حديثاً البلدان النامية.

هذا الحكم يتأكد بمجرد ان نفحص التعقيدات ذات الموضوع الأكثر تخصصاً.

ب . التصميم المقعد للعمل

التحسين الأمثل، بصوره الراهنة يعود إلى اشغال ل.س. بوترياجين حول البروتسياسات المثل؛ هذه الأشغال هي أصل الطلب الأمثل، الذي هو التصميم الأكثر عمومية لتركيبة الوسائل الصالحة لبلوغ هدف، نتيجة مرغوبة، في مجرى الزمن اللارترادي^(٥٢).

دالة الهدف تكتب في الزمن اللاإرتدادي (t)، من أجل فترة (0,T) كتركيبة لمتغيرات الطلب (U) ولتغيرات الحالة (X). يعالج المرء دالة متغيرات (اتجاهات) الحالة (Les x) ومتغيرات الطلب (Les u) من أجل الفترة المعتبرة. يعرض المشكل نفسه على الطريقة «الجرانجية» (m+n) مجاهيل (nx+mu).

فتحصل إذن على:

$$\text{دالة هدف} \quad J(\vec{x}, \vec{u}) = \int_0^T L(\vec{x}(t), \vec{u}(t)) dt$$

ارغامات أو مساواة التي ينبغي ان تلبىها Les x (t) و Les u (t):

$$\dot{x}_i - f_i(\vec{x}(t), \vec{u}(t), t) = 0$$

تضاف لهذه المساواة مضاعفات لاجرانج المعممة و، بفضل التحويلات السديدة نعبر عن متغيرات الطلب المثل في دالة:

١ متغيرات حالة

٢ مضاعفات

٣ الزمن

$$u_i = \varphi_i(\vec{x}_i, \vec{\lambda}_i, t) \quad i = 1, 2 \dots m$$

من هنا، نظام المعادلات التفاضلية في x وفي y ومن أجل شروط في حدود، حلول محددة.

هذا التقعيد يعبر على نحو عام تماماً عن النشاط، أي التسلسل، في الزمن اللاإرتدادي، لعمليات قصدية لعنصر، لـ «فاعل» رسم لنفسه هدفاً وقرأ حساباً للتغيرات في الحالات التي يرصدها.

فالوسائل كيفها العنصر مع التعديلات التي تطرأ على وسطه .

من الصعب تصور مفارقة أكثر وضوحاً مع انسان السوق الكلاسيكي الآلي، الذي يكابد، بين الاليام، نظرائه، ومثلهم أوامر السوق الملكية، دون أي رد فعل ممكن سوى التكييف بالكميات .

الشركة القادرة على تغيير محيطها لها بكل بداهة أهمية قصوى من أجل تفسير تطور البلدان النامية .

لا تعتبر هذه الشركة وسطها - ناساً وأشياء - كثابت بل كمرن، قابل للتشكل لصالحها ويتدخلاتها الخاصة : فهي لا تستخدم فقط تكاليف البيع الخاصة بالسوق، فهي تملك ميزانية تدخل لتسمح لها بالتأثير في محيطها الطبيعي، في منافسيها، في النقابات وحتى في قواعد اللعبة التي أقامتها السلطات العامة . فلنقل انها قادرة على عرض تكاليف تحويل الوسط .

هدف الشركة الكبرى يكتب كما نكتب القيمة المرهنة لتدفق الربح الذي تنوي الحصول عليه خلال فترة : $\Pi(t_0)$

فهي متناسبة مع :

- مع الناتج حجم (البيع) Q ،

- سعر الناتج P ،

- النفقات الاستراتيجية لتحويل الوسط S ،

- الزمن dt ،

فنكتب :

$$\Pi(t_0) = f(Q, P, S) dt \quad (1)$$

و، بادخال معدّل الترهين P :

$$\Pi (to) = \int_0^n e^{-rt} f (Q, P, S) dt \quad (2)$$

هذه الكتابة التي ندين بها لـ :

لـ أ. جاكمن، بالامكان تطويرها، تطبيقها على وحدات خاصة ووحدات عامة، اغناؤها بتخصيصات تحويلات الوسط؛ بتقريب دوال هدف عديدة، غير متلازمة فيما بينها، بتحليل شروط النزاع بين شركات كبرى، في نظام احتكارات العرض أو المواقع المهيمنة.

نموذج الشركة الكبرى الفعالة، ككل نموذج، ليس سوى دليل لفهم عالم العمل. «لا يدخل المنطق إلى عالم العمل إلا بارادة المقررين الحقيقيين» (براتراند سانت سيرنين)، وهناك بُعد هائل يفصل دائماً بين «المقررين الحقيقيين» و«المقررين التجريديين».

ج . توسيع تحليل التكاليف - العوائد

استخدم تحليل التكاليف - العوائد لتنوير القرارات المتعلقة بمشروع خاص.

في الحالة الكلاسيكية لبناء سد للحصول على الطاقة المائية - الكهربائية وفي نفس الوقت للحصول على ري الأراضي الزراعية، ميّزت ثلاثة أنواع من التكاليف والعوائد: تكاليف وعوائد بناء السد، تكاليف وعوائد استخدام الطاقة والماء من قبل المعنّين والتكاليف والعوائد الناجمة على نحو غير مباشر، عن اصلاح مجموعة أراضي «استرجاع أيام العمل الضائعة». تقدم هذه التقديرات بداهة على معدل الترهين. كان يُقترح غالباً في البداية إهمال المستوى الثالث

المتعلق بتحسين الحالة الصحية ومكاسب ساعات العمل الناتجة عن ذلك. ومنذ ذلك الحين، امتد التحليل إلى مجالات مثل حفظ الصحة، الثقافة، النقلات. وهو يطمح اليوم ليشمل مجموع البلد النامي (٥٣). مثل واحد مختار من بين أكثر هذه التوسيعات اثاراً كفيلاً بثبت الأفكار.

لأن ادخال العلم والتقنيات حاسم بالنسبة للبلاد النامية، فلنحتفظ بمثل البحث - التطور الذي نكتشف به بوضوح حدود الطريقة.

ينبغي، لتطبيق تحليل التكاليف - العوائد على البحث - التطور، ينبغي تحديد العملية، تخصيص تكاليفها المحددة والعوائد المحددة.

تحديد البحث، في الحالة التي نعالجها عملياً مستحيل. رجل العلم يقوم ببحوثه في مجال لا يهتمه قبلياً: مشروعه هو سلسلة من التحسسات التي تتحكم في بعضها بعضاً؛ فهو يراجع مشاريعه خلال البحث وفي كل خطوة من خطوات تقدمها؛ فقد يحدث له أن يعثر على شيء مختلف عما كان يبحث عنه. علينا إذا نظرنا في طريقة جديدة أو منتج جديد، أن نلاحظ ان العمليات المشتركة قبلياً Ex ante بهذا النجاح قد دجت في مجاميع أكثر اتساعاً تتحكم فيها، أي أنه بدونها ما كان للنجاح أن يتحقق. تظل اذن حدود العملية غامضة.

وفيا عدا ذلك فحساب التكاليف هو أقصى ما يستطيع، لسبب بسيط هو أننا لا نعلم أبداً ما اذا كان بحث ما سيعطي نتائج ومضى ونجهل درجة التوافق الدقيق بين النتيجة الحاصلة والنتيجة المأمولة.

من المناسب أن نلاحظ، فيما يخص العوائد، ان مردود الاقتصاد

الخاص مختلف في طبيعته عن المردود الاجتماعي وأن الوسائل المقترحة لتقدير هذا الأخير بفضل «أسعار الظل» مأخوذة من معلومات باهتة اعتبارياً بما فيه الكفاية للأسواق الخاصة.

من حقنا إذن الشك في امكانية الاتباع البعدي Export لتكاليف وعوائد عملية بحث وتقدير قبلي، ويمتهدى الدقة، بنظام تفضيل بين مشروعات بحث عدة.

هذه التحفظات تخص أيضاً تحليل التكاليف - العوائد في مجالات متنوعة.

فيما يتعلق بموضوعنا، توسيع تحليل التكاليف - العوائد من أجل برامج عائدة إلى بنية بلد بكامله هو الأكثر دلالة.

في هذا المجال أنجزت أشغال متسعة وهامة من قبل طواقم منظمة التعاون والتطور الاقتصادي، الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للتطور الصناعي) والبنك الدولي. صدرت دراسة وافية حديثة (دانيال م. شيد لويسكي) مكرسة للبيرو جديدة بالاهتمام.

تركيز الموارد السلعية والتجارية في تجمع ليما الحضري conurbation وفي مرفئها بلغ درجة عالية بحيث نجد فيها أكثر من ٦٠٪ من كل عمل وودائع مصارف البلاد. باستثناء نقاط الصناعات المنجمية، صناعة طحين السمك وصناعات التحويل شمال وجنوب البلاد متطورة على نحو شديد النقص. الهنود الحمر، في معظمهم، لا يتكلمون لا الإسبانية ولا أية لغة معروفة^(*). تغييرات الحكومة كانت

(*) أبعد العرق الأحمر جسدياً وثقافياً باسم التمددين والتصير. ما زال مطلوباً أبادته لغوياً باسم التطوير؟ لماذا لا يتحقق هذا التطوير بفضل لغته «غير المعروفة» من منظمي عملية الاستغلال في الشركات الكبرى والمتعددة الجنسية لا على حسابها؟ إلى متى يظل التطوير مرادفاً للاختزال والتنميط؟ (المترجم).

عميقة وأدت إلى سياسة انفتاح على الرأسمالية الأجنبية، غالباً بعد سياسة الاقتصاد المختلط «الاشتراكية».

كل حساب يفترض قبل كل شيء، بالنسبة لاقتصاد متفاوت جداً في تطوره، التصنيف، انضباط اطار مكرو- اقتصادي للبنية الشاملة. متطلبات التحسين الأمثل التقليدية يتخلل عنها حتىًاً لصالح هذه الحلول الثانوية الاتفاقية دائماً، ولكن غير الموجهة أبداً وفي جميع الحالات ضد اقتصاد السوق ورأس المال إذ أنها ناجمة عنه. في مثل هذه الشروط، يقبل الخبير الديمومة البنوية: فهو يحتفظ بأن التحويلات الأساسية للبنية مستحيلة «في نظر الانسان» وان مشاريع الاستثمار التي لا سبيل لحسابها بالقياس إلى الادخار، ما ينبغي ان تترك لـ «لتقدير الرأسمال المالية». ما ان تطرح هذه الشروط حتى يصبح بإمكان «حسابات» دوال الانتاج والاستهلاك أن تواصل سيرها.

طريقة من هذا النوع، مقربة من مطلب التطور الجديد، غنية بالدروس. انها تلقي ضوءاً ساطعاً على تبعية البلد النامي ووطأة الضغوط الخارجية عليه. إنها تفهمنا تمرد السكان ضد صرامة اقتصاد السوق ورأس المال التي لا تطاق. إنها تظل غريبة عن الاصلاحات المستقلة عن البنى وعن مطالب التطور المشدود إلى نفسه.

دقتها التقنية لا تستطيع ان تنسينا الحدود التي تقرر سلفاً عدم تجاوزها؛ هذه الطرق، الفعالة بالنسبة لاقتصاد الربح، تخدم سياسة «جد محددة»، هذه السياسة بالذات التي ثار عليها مطلب التطور الجديد.

الحدود بين الممكن والمستحيل، غالباً ما انتقلت عبر التاريخ،

دون ان تخضع لتنبؤات الخبراء الأكثر تبريراً.

د . نماذج نادي روما والتقارير «إلى» نادي روما

١ . معنى التطور

لا مجال للشك في ان التقعيدات الحديثة العهد جداً للاقتصادم تري
الاستكشافى تسعى لبلوغ البنى وتسلسلها فى الزمن (انظر جدول (٢)
(a)(a')، تهتم بالمتغيرات الإنسانية (انظر جدول (٣) (c') وتصف الترابطات
البنوية (انظر جدول (d٢). نفكر فى ج . تبرجين الذى قدم نظام العلاقات
السببية (١٩٣٧، ١٩٥١)، فى و. يونيتيف الذى كان أول من أطلق
تحليل الانتاج والاستهلاك Input-output (١٩٤١) التى أُغْنِيَتْ تدريجياً
وُنْشِطَتْ، فى ت . هاو فيلمو الذى قدم منظومات التكافل (١٩٤٣)
وفى هرمان وولد الذى راكم، من ١٩٥٠ إلى يومنا هذا، اسهامات
أصيلة متمحورة حول التوقع؛ جميع الاختصاصيين يعرفون معاملته ذا
وجهى جانوس المتعارضين، نظرياته فى النقطة الثابتة (Fix Point) ونماذجه
الحديثة العهد نيبال NIPALS: (الطريقة التكررية غير التخطيطية
للتلاقى التريبعي) التى تقبل المتغيرات الكامنة (القابلة للرصد بشكل
غير مباشر) وتتطور فى اتجاه النماذج «الضعيفة» (Soft Models) (٥٤).

هذه النجاحات، حتى فى البلاد الأكثر غنى والتي لا يعوزها لا
الاختصاصيون ولا الإحصائيات، لم تحول عملياً السياسة الاقتصادية.
كان لا بد من الاشارة إليها لاهتمامها بالتصميمات المتعددة الفروع
العلمية وبالأفعال وردود الأفعال بين البنى فى مجرى الزمن، أى من
أجل تجاوز النظرات التبسيطية والمبهمة حول النمو، لصالح التطور.

آية أخرى من آيات هذه الحقبة تقرأ في تقارير نادي روما العالمية. إنها تشهد بوجودها ذاته، بأن العقول اليقظة حساسة لواقع أن مصير الأمم خاضع اليوم للشروط العالمية وأن «الاقتصاد الكوني»، «اقتصاد الكل العالمي» - في علاقة مع الكون منذ غزو الفضاء - ليست مفاهيم بدون معنى.

الأولى من هذه التقارير دلالة بالنقيض فيما يخص موضوعنا، أما الأخيرة منها فهي أمثلة تحتذى فيما يتعلق بالاهتمام المعطى للتطور الجديد.

التقرير الأول بقلم ج. وفورستير ومساعديه. يدرس من جهة الموارد الطبيعية التي تستنزف على المدى الطويل (الفحم، النفط)، المقدرة بالنسبة لكامل الكرة الأرضية، من جهة أخرى أربع تدفقات عالمية: سكان، استثمار مرصود للزراعة وتلوث. أنبئت بكل واحد من هذه التدفقات مؤشرات تغيير، مزودة بمعدلات ووصفت بـ «الطبيعية» بالنسبة للفترة ١٩٦٠، ١٩٧٠.

بعض المضاعفات طبقت على التدفقات وتربطها بالعمليات التي تنمّيها (مثلاً فيما يخص التدفق السكاني: الغذاء ومستوى الحياة) وعمليات أخرى تنقص منها (مثلاً الانفجار السكاني والتلوث). انطلاقاً من قاعدة ١٩٧٠، السنة التي أصطفت اصطلاحياً للتدخلات بحسب العقل الالكتروني مسافات لغاية عام ٢١٠٠.

من ثم بعض الافتراضات والنتائج المفترضة:

١. لا تغيير البتة في ١٩٧٠ - استنزاف الموارد الطبيعية.
٢. نمو الاستثمار بنسبة ٢٠٪ في ١٩٧٠ - كارثة في سنة ٢٠٠٠.

٣ . تخفيض في منتهى القسوة في ١٩٧٠ للاستثمارات، في معدلات
للولادة وفي استعمال الموارد الطبيعية - استقرار النظام العالمي في حوالى
عام ٢٠٠٠ .

اخضعت هذه التوقعات لنقد قاس .

ماذا تعني على مستوى العالم تدفقات الاستثمار، السكان والمواد
الغذائية؟ كيف توزع هذه التخفيضات القاسية التي بدونها يبدو العالم
وكأنه يجري إلى الكارثة؟ ما هي القيمة العملية للمضاعفات
المستعملة؟ هل المطلوب اقتصاد متري للاقناع؟ يبدو ان ذلك هو رأي
دينيس جابور (جائزة نوبل في الفيزياء ١٩٧١) وهي أيضاً النتيجة التي
انتهت إليها دراسة معمقة قامت بها جامعة سويسكس .

ما يستطيع كل قارئ ان يلحظه هو كون هذه الاسقاطات لا
تقرأ أي حساب للتحويلات الصريحة في المؤسسات، في قواعد اللعبة
ولكون هامش الممكنات، بالنسبة لكل أمة، لا يخضع بداهة للشروط
الشاملة وحسب، بل للاستراتيجية التي بإمكان أمة ان تستخدمها
حيال شركائها الرئيسيين .

حاول التقرير الثاني لنادي روما إصلاح نواقص التقرير الأول .
إنه يشير القلق عندما يقترح، منذ الصفحات الأولى، بأن «القيم
التقليدية» في النهاية «مسؤولة عن تعاستنا»، ويأسف لكون الانسان
«يفرض على الطبيعة إرادته الخاصة ويتدخل في مجرى الاصطفاء
الطبيعي» . بالامكان إهداء هذا المقطع للبلدان النامية المهمومة كلياً
«بتطور» مشدود - إلى نفسه والمستخدمة لمؤسسات ترمي لاحياء
واستثمار المورد الانساني .

يقسّم التقرير الثاني العالم إلى عشرة أقاليم كبرى ويقدم سيناريوهات بالأرقام بالنسبة للفترة ١٩٧٥-٢٠٢٥. لتأخذ على سبيل المثال جنوب شرق آسيا والعلاقة بين السكان والغذاء.

يظهر السيناريو (١) القياسي عجزاً غذائياً هائلاً ويستنتج بالنسبة للبلدان المعنية استحالة القدرة على دفع وارداتهم. يضيف إلى ذلك السيناريو (٢)، المنطلق من نفس الافتراضات العامة، تقنياً قاسياً لوجبات الطعام وليستنتج ضرورة كارثة مجاعة معممة.

السيناريو (٣)، الاستثمارات الزراعية بدون استثمارات صناعية، يقترح نتائج فاجعة.

السيناريو (٤)، خصوبة التوازن خلال خمسة عشرة عاماً، يستنتج سوء تغذية واسعة. إلا إذا أصبح من الممكن اللجوء إلى الواردات المدفوعة.

يفترض السيناريو (٥) تحديداً قاسياً للولادات. بذلك تستطيع دول جنوب شرق آسيا، بفضل تعاون جميع البلدان (بما في ذلك أوروبا الشرقية) أن تسد عجزها الغذائي وتعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاتها، بفضل صناعة ملائمة وصادرات قادرة على المنافسة.

إلى المأساة التي تجري منذ ١٩٧٥ في هذه المنطقة من العالم، ربما تضيف إعادة قراءة التقرير الثاني معاينة أخرى أساسية: بعض الغربيين لا يسلّمون بأنه من الممكن إيجاد تنظيم مختلف للاقتصاد السلمي، من أجل تشجيع انقاذ جموع انسانية مهددة بخطر الموت.

منذ اعادة صياغة النظام العالمي Reshaping International order

تشهد التقارير الأخيرة «إلى» نادي روما بتغيير في التوجه وظف في خدمة التطور الجديد على الصعيد العالمي. يغدو التكامل من الان فصاعداً ترابطاً للأمم و«مناطق الأمم» التي تشكلها المجموعة البشرية؛ ثمة أخطار جسيمة تجعل من واجب هذه المجموعة ان تتعلم، ان تهتم بالآخر وان تنظم انتاجها واستهلاكها على أساس ضوابط تبتكر للخدمة الانسانية قاطبة.

التطور المطلوب شامل، انه يعيد وضع التكنولوجيا ضمن الفروع الثقافية، الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات. الكرة الأرضية، وقد غدت كلاً، بدون «خارج»، بمفهوم النظرية الرائجة للمبادلات الدولية، تجعل راهنة نظريات هنري برجسون حول المجتمعات التي تنفتح على بعضها بعضاً وعلى سَوْرَة التوقع الشجاع، الذي يحمل منذ الآن، بالنيّة، المجتمع المفتوح إلى حدود الانسانية نفسها.

هذه، بناء على البحوث العلمية إدانة لـ «التبذير السفيه للموارد، المميز للمجتمعات الأكثر تصنيعاً»، للتقدم التقني المربوط بقدرة المجتمعات الأقل تطوراً على الامتصاص، للتأكيد بأن «الحدود الفعلية للنمو» هي «سياسية، اجتماعية وإدارية أكثر منها» تكنولوجية، وأخيراً عثرنا على «الأخلاق، آداب السلوك»، بعد ان عانت من الخسوف طويلاً تحت تأثير العلماوية القصيرة النظر والثقة العمياء في قوى السوق «المحايدة»^(٥٥).

ممارسات العقل الالكتروني وتوصيات الأخلاق العالمية تعطي رونقاً قوياً لسياسات التطور المشدود إلى نفسه، باتصال مع الانسان العيني، مع أرضه ومع عاداته التقليدية.

٢ . نقد التوقعات

تقوم جميع الأعمال السابقة على التوقعات، وما يهمننا هي نوعية التوقعات.

في حدود علمنا وفي جميع البلدان؛ القيمة التنبؤية بدقة للنماذج الكمية بفظاظلة متواضعة جداً. عندما تقرب من النتائج المتوقعة فالخبيات هي القاعدة. الإحصائي، المحاسب الاجتماعي والاقتصادي يراوغون مع استحالة التنبؤ بالمعنى الدقيق للكلمة؛ فهم يحاولون الحصول على معلومات، متلازمة فيما بينها، صالحة لتوجه قليلًا تلمسات العمل. بدقة أكثر على التوقعات ذات الموضوعات المتنوعة أن تقدم، فيما بينها، درجة معقولة من التماسك، لكن جميع الظواهر التي تزعم الإحاطة بها تدور في الزمن اللارتيادي، ونحن لا نملك بالنسبة لأي واحدة منها لا انتظاماً ديناميكياً مجرباً ولا معاملات احتمالية قابلة للاستعمال. والتوقعات «السكانية» والتوقعات «الاقتصادية» والتوقعات «الاجتماعية»، عندما يأخذ المرء هذه التفريقات كما تقدم عادة، تتراكب بعضها على بعض.

من ثم نستنتج أن التفريق بينها اصطلاحى ويوشك ان يوقعنا في أخطاء جسيمة.

ومن ثم ينتج أيضاً بأننا لا نملك، لكي نميزها علمياً ولكي تنظمها على نحو مفهوم مع ترجيحات سديدة، المواد المجربة والدراسات التمهيدية.

إننا نطمح إلى توقعات أكثر مما نطمح إلى توقعات متميزة بوضوح عن بعضها بعضاً. إننا نرسم منظوراً من شأنه أن يجعلنا متواضعين،

حتى فيما يتعلق بمصطلح «التوقعات المجمعّة علمياً».

من المفيد إذن القيام بفحص لمجموع الجهد، لقياس حدود النتائج الحاضرة ومحاولة تأخيرها بجهد اضافي من التوثيق والتحضير^(٥٦).

هذه الملاحظة، صالحة للبلدان العريقة في التطور وهي أكثر صلاحية للبلدان النامية منظور إليها في الشروط الخاصة بها.

أ (التوقعات «السكانية ٥٧») .

اطلعنا على العرض المفصّل للطرق التي أوصى بها خبراء الأمم المتحدة بفضل الوثائق الأساسية. الحصائل التحليلية للنتائج التي وضعها خبراء في السكان مجربون من القارة الأوروبية والمنشورة مؤخراً تستاهل اهتمامنا.

المنظورات المسماة بالسكانية اعتبرت كموضوع لدراسات متينة. مباشرة، فهي تستنتج من خصوبة الانجاب والأخلاقية. مشتقة، فهي تنتج عن عوامل عديدة أخرى: معدل النشاط، معدل رؤساء الأسر، انطلاقاً من مجموعات الجنس، العمر والمنظور الزواجي.

في البداية تفصيل ونوعية الاحصاء السكاني حاسمة وهما ناقصان في كل مكان. اختارت الأمم المتحدة حدّ عشر سنوات للتفريق بين الأمد القصير والطويل.

بعد العشر سنوات تتوقف التجمعات والتصرفات عن الاستقرار. توقعات السكان في أوروبا، التي تم القيام بها في السنوات

٦٠، في مادة الانجاب اتضح انها غير دقيقة. التحقيق العالمي حول الانجاب في البلدان النامية (١٩٧٦) تكشف عن هبوط سكاني مهم (بيرو) او قوي جداً (كولومبيا).

ليست أية طريقة من الطرق الكلاسيكية مرضية. التوقع التخطيطي، بالارتسام لا يشمل التقلبات. التوقع الأسّي *exponentielle* يخضع لاختيار العارض ويشكو من نفس النقص. التوقع الحسابي يفترض كمعروف سلفاً التطور الطويل، اختيار نقطة (منطقة) الانقلاب وتحديد نقطة الحساب التي يوجد فيها السكان في لحظة الرصد. المصحح الوحيد - في الواقع الحيلة الوحيدة - هو المراجعة الدورية للتوقعات الطويلة بواسطة حسابات مركزة على فترات أكثر قصراً، آخذاً للتشديدات المسجلة بعين الاعتبار. هذه هي في النهاية نفس طريقة الأمم المتحدة. وإنه لذو دلالة ان تمر المراجعات من خمس سنوات إلى ستين. الأساس الذي يقدمه التوقع المسمى بالسكاني هو إذن مشكوك فيه، والشك ينعكس على العمليات اللاحقة التي يحاول المرء تحقيقها انطلاقاً من هذه التوقعات.

ب (التوقعات «الاقتصادية»

إنها تتركز في نسبة ناتج، دخل، استهلاك، إيداع (استثمار) إلى سكان في حالة نمو. يطرح الاختيار نفسه بين هذه أو تلك من هذه الكميات، المقدرة بواسطة المعدلات الوسيطة (وهو ما يتكشف بالنسبة لسكان متنافرين غريباً للأمال) أو المحسوبة بمساعدة التنسيب الملائمة (وهو يقدم، حتى في البلدان الأكثر تطوراً والغنية بالاقتصادات، مصاعب كبرى). ما قيل آنفاً بصدد لا - استقرار التصرّفات في الزمن

هو بالبداية صحيح هنا أيضاً.

في مجال الانتاج، التجديدات الكبرى (التحديدات المسماة بالاستراتيجية) تستورد في البلدان النامية، على هوى برامج الشركات الكبرى، دون ان تتمكن من إقامة علاقة جلية وواضحة بين هذه السياسة والخصائص - المعينة في الماضي أو المتوقعة - سكان بلد التمرکز. لتفكر مثلاً، في نتائج ادخال الطاقة النووية أو الإعلامية إلى المناطق المحصورة التي تحتلها الشركات المتعددة الجنسية وإلى الأوساط الحضارية...

مصفوفات الانتاج والاستهلاك ذات المعاملات الثابتة، أو الثابتة تقريباً لا تمثل سوى جدول اسئلة؛ لا تمتلك، للإجابة عن هذه الاسئلة أية نظرية أو تحليلاً متيناً لمفهوم الانتشار، في فاصل زمني معين. مصفوفات واصل ليونتييف تمتلك ميزة كونها بسيطة. فهي ما زالت لم تقرأ بعد حساباً لمكاسب التحليل الحديثة جداً، مثلما نجدها مقعدة في أعمال لايف جوهانسين الرائعة.

لنضيف إلى ذلك بأنه ربما كان من الخطر، على البلدان النامية، أن تقيم سياستها الاقتصادية على توقع المصفوفات التي تعبر، بسبب معاملاتهما عن ركود تكنولوجي.

بعض الدراسات الخاصة للبنى التطورية المتعلقة بالقطاعات الطبيعية، حتى ولو لم تكن هذه الدراسات قد وصلت بالمجموع، تشكل مخصصات مستحبة.

ليس بوسعنا اذن، من وجهة نظر المجموع المعني والتماسك التطبيقي للتقديرات، إلا أن نأسف لعدم كفاية المضاعفات

الاحصائية. إنما هو حل سهل لا أكثر. فالنماذج الخفية المأخوذة من كينز أو مَن أو مَن بعده ليست أبداً لائقة لتأسيس استدلال دلال.

من المستحب، نظراً لغياب الأفضل، ان نحاول تصحيحها بالتحليل الكمي - في حالات خاصة - لآثار الدفع الممارسة في المصدر والمصب (هـ.ب. شنري) بالاستثمارات المجمعة والمحركة. فكرة المناورة هي دائماً الإفلات من أسر التوقعات الميكانيكية، بكشف نواقصها محلياً وبالتحضير، من ثمة، لتحريك عملي للمجموع.

ج (التوقعات » الاجتماعية «

أثبت بورجوا بيشا، بتحليل مطبق على جدول تدفقات، بأن العلاقة بين الظواهر الديمغرافية والظواهر الاقتصادية معقدة لدرجة أن أية احصاء متوافر لا يسمح بالتحكم فيها. فماذا عسانا نقول حينئذ عن التوقعات التي عملت انطلاقاً من إحصاءات! دالتا الانتاج والاستهلاك لم تتربطاً بدقة: «من الخطر ان نرى سكاناً يرغبون في استهلاك (جزءاً هاماً مما) ليس بإمكانهم إنتاجه»، التعديل يفعل مفعوله أولاً بفضل التجارة الخارجية والتزوج.

بورجوا بيشا يذهب بعيداً ويطلب بأن تؤخذ «شرائح السكان السفلى بعين الاعتبار». لقد تمخى، موسعاً التحليل الديموغرافي، أن يسجل الاحصائي عدد الأفراد الذين، خلال فترة محددة - «خلال سنة مثلاً» - «يمرون بصعوبة كبرى تستوجب تدخل المجتمع». إنهم الأطفال المعاقون أو المهملون من ذويهم، اليتامى، الأطفال غير المؤهلين للدراسة، انهم، في السكان النشيطين، المرضى، ضحايا حوادث العمل، المصابون بسوء التغذية.

تحليل ديموغرافي جديد بات اذن لازماً. إنه يثقل مأساوياً عبء النفقات العسكرية ويقلص التفاؤل غير الواعي، القائم على الثغرات الاحصائية، التي نكون ضحاياها عندما نحسب أو نتوقع، بالنسبة لمجموع - أو مجموعة جزئية - كميات مثل الناتج أو الانتاجية.

د) ترابط التوقعات المبهم

تميز المتتاليات المسماة بالديمغرافية، المسماة بالاقتصادية والمسماة بالاجتماعية مطلب من مطالب التحليل. فهو ليس مبرراً حالياً من الإبهام الذي يشوّه التوقعات والتفسيرات الصادرة عنه.

ثغرات ونواقص الاحصاءات تُفاقم هشاشة النماذج الخفية تحتفظ هذه النماذج، التي حضرتها اثر الاندفاع الكينزية، البلدان المتطورة ولمصلحتها، أساساً بالاستثمار وأوليات المضاعفة، فهي لا علاقة لها أصلاً بالتصورات والارتباطات الضرورية لفهم وتقدير النتائج، إزاء السكان، وتطورهم.

هـ) المخططات القومية والنماذج العالمية

لا تستطيع فعالية سياسية التنمية أن تستغني عن الجهود الدائبة التي لا بد منها على مستوى الأمة. مخطط التطور، الوحيد المعنى هنا كما فيما سلف، هو المخطط «الاختياري» أو «الفعال» من الطراز الفرنسي^(٥٨) لا المخطط التوتاليتاري^(٥٩).

(٥٨) إذا كان على التنمية الجديدة أن تعثر على قوتها الحسنة في نموذج التخطيط الفرنسي، فهو إذن لا يحمل في ثناياه أية تبشير.

ليس بإمكان أية محاولة جذبية وحققاً جديدة لتنمية متعددة الأبعاد في عالم الأمم الفتية أن ترسم خطاً أي من نمودجي التنمية الشرقي والغربي المأزومين واللذين يلتقيان، رغم جميع مظاهر البعاد، على أرضية منطق داخلي واحد: مبرر المراكمة ذاتها ومرجع الريح هو الريح عينه، لا الإنسان، دوغماً تساؤل عن معنى الانتاج وغايته أي: الفصل بين الانتاج وحاجات ورغبات المتجين التي لم يُغَرِّبها الاعلان. الفصل بين الكمي والنوعي في الاقتصاد والثقافة معاً، الفصل بين العلم والحكمة أي بين الوسائل والغايات، الفصل بين الفرد والأمة لا لتحريره من روح القطيع - وهو خطر وارد - بل لتذريه وتنميته.

نمط الانتاج هذا ولید الثقافة الغربية الفأوسية التي اسفرت عن سيطرة مزدوجة: سيطرة الإنسان على الطبيعة وسيطرة الإنسان على الإنسان في منظور كارثي: كارثة إيكولوجية أو كارثة نووية.

الأرباط بين الانتاج الحديث وجذوره الثقافية هو الذي جعل من المسور تحويل اقتصاد الأمم الصناعية الى اقتصاد حرب وتبذير سفيه دون أن تثير هذه الانعطافة الخطرة أية حركة احتجاج جماعية سوى أصوات نادرة لكن ثمينة من القلق العميق الذي عبر عنه بين الحين والحين مفكرون معزولون وبعض ثيارات الرفض الماشية.

على تبرير التطور الجديد أن يعتمد منطقاً مغايراً تماماً وتاماً جديداً: الانتاج المغنياً بتلبية الحاجات والرغبات المؤنسة غير منفصل عن اعداد وتنفيذ المخطط، مزاجية الوسائل بالغايات لجعل بروتيسس التطور الشامل في خدمة ومتناول الجميع وكل احد؛ نسج علاقات اجتماعية جديدة تستبعد العنف المجاني والسيطرة. وهذا يتجاوب مع روح تراث الأمم الفتية حيث العلم والحكمة، الوسيلة والغاية غير منفصلين، الإنسان دائماً هو المرجع وتبذير الموارد الطبيعية واخرى الانسانية «رجس من عمل الشيطان».

فهو اجمالياً، المشروع المُكمّاً للبنية المرغوبة (جون ويل) بالنسبة للأمة، في نهاية فترة خمس سنوات مثلاً، ويبدأ في تنفيذه بفضل تدابير متماسكة ترمي إلى تشجيع أو كبح بعض النشاطات أو العمليات.

يفترض هذا النوع من المخطط وصفاً كمياً سليماً للاقتصاد، للتوقعات المركبة لتطوره المحتمل، لبيان الأهداف المتلائمة فيما بينها التي سيعطي تركيبها البنية المرغوبة، لاختيار الوسائل المناسبة والمراقبة تسلسلها.

وهكذا يتم ربط نجاح المخطط بالتبادلات المتبادلة بين المخطط ورأسم النماذج، يخضع تحسينه للاتصال بين البرامج المخصصة للأجزاء وتحضير البرنامج المخصص للكل.

في فرنسا مثلاً، بعد ان أقيم توقع النشاطات الاقتصادية للأمة كلها، اجتهد المخططون في إقامة نماذج متعددة القطاعات: نموذج فيزيقي - مالي (فيفي، ر. كوريس)، نموذج متعدد القطاعات ديناميكي (نموذج د.م.س. فوكي) ونماذج اقليمية (ريجيتا، ر. كوريس). يسمح مخطط التطور، بصوره البدائية، باقامة «مصفوفات» المتغيرات والوسائل؛ قد يكون المخطط، بصوره المتطورة، الأداة الحقة للتطور الجديد.

سيكون كذلك إذا كانت السلطة الوطنية تمتلك ما يكفي من الكفاية واليقظة لتكون قادرة على لعب دور الحكم، من وجهة نظر الأمة كلها، بين مصالح الفئات. في البلاد النامية تظهر هذه السلطة ببطء، مع اختلالات وارتكاسات إلى الوراء: تتجلى فاعليتها في حوار المنظمات الدولية الصعب وفي تكوين النخب السياسية المستقلة،

القادرة على إحداث التضامن بين السكان الذين يتعلمون، بعناء، الانضباط الوطني.

نستطيع، على ضوء تجربة مخطط التطور، ان نقيس عوائق تحقيق التطور الجديد.

يشمل مخطط التطور الشامل، مبدئياً، متغيرات الصحة، النظافة والتثقيف، أي المتغيرات التي تسبب، حتى في البلاد المتطورة، أشد مصاعب التقدير الدقيق والصلة مع المتغيرات الخاصة بالسلع المادية.

يولد المخطط من أجل التنمية الداخلية - المنشأ من رصد الموارد الانسانية الموجودة بالقوة، يوزع المهام بين الاعتماد على النفس Self-reliance وعلى التعاون الدولي، يسعى إلى تنظيم المشاريع الاقليمية والأهداف الوطنية، يقيم اتصالاً دائماً بين تيار اعلام من الأعلى إلى الأسفل وآخر في الاتجاه المعاكس، لا يختزل إلى نقل الأوامر وردود الفعل على هذه الأوامر، بل يعني أيضاً دائرة من الثقة بين الحاكمين والمحكومين.

يربط مخطط التنمية المتكاملة الاتصال بين المعاملات الآتية من الخارج والنظام الداخل للانتاج، للتجارة والتوزيع. ينظم على أحسن وجه، بفضل الصناعة الوطنية والصناعة المستوردة آثار الدفع على الزراعات المحلية؛ فهو يفرز المنتجات والتقنيات الملائمة لهؤلاء السكان من الواردات غير المرغوب فيها لأنها تبعد وتفصل الجماهير عن حفنة من المستفيدين الأهلين.

المخطط الجليل «يتهجى» إن جاز القول في الاشغال المختصة

للخبراء، للباحثين المستقلين، ويدركه أكثر الزعماء السياسيين بعد نظر، عندما يرتفعون فوق الحزابات الشخصية والحزبية. إنه لمن الصحي تقديمه تقدماً تركيبياً، مهما كان بعيداً من قدرة الدول الضعيفة (جونار ميردال) المتصارعة مع الدول الكبرى المؤثرة عبر الأمم وعبر شركاتها الكبرى.

هذه الأخيرة مدعوة بالمناسبة (انظر مثلاً بعض بلدان جنوب شرقي آسيا) إلى اختيار نقاط تمرکز وفق مخطط تطور بلد نام؛ يحدث أحياناً أن تُرغم هذه الشركات على قبول مشاركة الرأسمال الوطني، وهذا في النهاية لا ينجرُّ عنه البتة التحكم في العمليات اللاحقة^(*).

بالرغم من الجهود الدائبة، من التحالفات والتكتلات بين البلدان النامية، فإن ميزان القوى هو الذي يتحكم في علاقاتها مع البلدان المتطورة.

ينبغي، إذا أردنا فهم الواقع الوطني من وجهة نظر التطور الجديد، أن نختار إحدى النظرتين العامتين التاليتين، التي سيؤثر اختيارها على عمليات الكشف الاحصائية والنمذجة.

أما، ان الاقتصاد ليس سوى السوق ويختزل إلى توازن الأسعار والكميات في أسواق الخدمات والمنتجات المتصلة تمام الاتصال: على التحليل حينئذ أن يستنتج ان الأمة عَرَض من أعراض التاريخ، غير ملائمة لسير السوق العالمية الصحيح.

(*) تعميق تخلف البلدان النامية هو، في إحدى وأخطر سماته، حسيلة هذا التواطؤ بين رأس مال محلي تابع ومصاب بهوس الريح السريع ورأسمال عالمي هم الأول والآخر تأويج أرباحه وتصديرها خارج البلاد النامية. (المترجم)

واما، ان الاقتصاد تنظيم للنضال ضد الندرة. فهو يستعمل السوق المنظمة فيما يستعمل من مؤسسات أخرى: الجهاز الجبائي، السلطات النقدية وجميع المرافق العامة؛ لا سبيل لتصور عمليات السوق حينئذ بدون عمليات خارج السوق.

تصبح الأمة تنظيمًا لسلطات هدفها المحافظة على التلاحم الاجتماعي وانماء المنافع الاجتماعية لأعضائها، من خلال هذا التطور، الأمة، باعتبارها حقيقة اقتصادية هي :

١ (خزان للخارجيات externalités الاجتماعية والاقتصادية ؛

٢ (صورة لاقتصاد مختلط، تجريدياً،

٣ (هوية ثقافية وتراث ثقافي يساهمان ، بالخوافز التي يخلقها، في الازدهار الشخصي ويستطيعان زيادة العوائد الاقتصادية.

البلاد النامية المتنبهة للتطور الجديد تميل إلى تبني الثانية من هاتين النظريتين اللتين ميزنا بينهما؛ فهي تتصرف كما لو ان النظام السياسي بأوسع معانيه يمتلك فاعلية متعددة الأبعاد (واقتصادية بالبداهة).

تجمع الأمم (السوق المشتركة، المجموعة الاقتصادية) سبقتها وتثيره دراسات احصائية للأوضاع كما سبقتها وتثيره توقعات متوسطة وطويلة الأمد وكذلك نماذج عمل. مصاعب وضع واستعمال هذه الأشغال تأتي من الميل المتفاوت للأطراف التي يبلغ إليها الاعلام ومن عدم كفاية المقارنة العالمية للمعطيات بالنسبة للبلدان النامية، تشكل ندرة المواد الاحصائية، الحصة الهامة للإنتاج الذاتي والاستهلاك الذاتي العائليين والعدد المحدود للاحصائيين عوائق تثقل كثيراً المحاسبات

العامة والاستخدام التقني لمعطياتها.

رغم ان المحاسبات الاقليمية قد أحرزت تقدماً داخل كل أمة متطورة، بيد انها تكشف عن تأخر يجد من استعمالها العملي. لنلاحظ بهذه المناسبة وجود تناقض نظري كشف لم ينره التوثيق الاحصائي بما فيه الكفاية، بين المنطقة مأخوذة كإقليم والمنطقة مأخوذة كحيز تأثير لمركز محرك - لمركز صناعي مثلاً.

مجال «النماذج الكبرى» الشاملة هو المجال الذي نرى فيه بوضوح التلاقي بين مطالب التطور الجديد ومطالب الاقتصاد الذي تراقبه العلوم.

احالة شاملة :

١) إلى كلية المتغيرات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل التطور، وبالتالي إلى المتغيرات التي تخص الكائن الانساني (صحة، نظافة، تثقيف) وأيضاً إحالة إلى مجموع المتغيرات الايكولوجية (وقاية المحيط)،

٢) إلى كلية الأمم وأقاليم العالم.

مثل هذا البرنامج العظيم يستدعي جهداً متواصلاً لأجيال عدة؛ وينبغي ان نحياه كتاريخ بارز في حويلات الانسانية. فلأول مرة في التاريخ، نملك وسائل اقتصادية من شأنها تحقيق المثل العليا العقلانية والدينية التي حكم عليها لأمد طويل بأن تظل طوباويات أو مجرد أمنيات. الجهاز الصناعي الهائل الموظف في خدمة العلم والتقنية يدعو إلى جمع توثيق عالمي مكملاً ما أمكن ذلك؛ ويمهر في نفس الوقت

هذا الجهد بوسائل قوية من الحسابات الالكترونية والاعلامية.

تنتفح أمامنا سبل عديدة نلجأ إليها لتقديم الرسم البياني المنهجي ولنماذج البيانات الحسائية. واما، أن ننطلق من أمة ونحسب متغيرات المحيط العالمي مضمومة إلى سياسة ما (انظر نموذج ميتريك Metric، في فرنسا). واما ان نسعى، انطلاقاً من النماذج الموجودة للاقتصاديات الوطنية، للتعبير عن الروابط الدولية التي توحيها بعضها إلى بعض (انظر مشروع لينك LINK نموذج ارتباط الاقتصاد الوطني الذي ارتبط باسم لورانس ر. كلاين).

إن ارشاداً شاملاً بشكل أكثر مباشرة وموجهاً إلى سياسة التطور يدعم الأشغال الرائعة التي قام بها أ.ك. سوندرام وج.ج. كريشنايا (معهد البحوث المنهجية، الهند) والتي قام بها فلادسلاف تيوخونيروف (معهد البحوث، نيويورك) والتي قام بها ن.ن. موزيف (مركز الاعلامية لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي موسكو) بالاتصال مع م. ميدو (جامعة يورك، تورنتو).

النماذج الكبرى من هذا النوع تمتلك فضلاً عن مزاياها الخاصة ميزة فتح آفاق تطور ثقافي، كرد فعل على الاقتصاد «الضيق» والدقيق دقة زائفة لأنه لا يحدد مواقع نماذجه. تواصل النماذج الجديدة وتدقق الرسوم البيانية النوعية للموارد الاقتصادية الطبيعية والانسانية للكرة الأرضية، التي راودت خيال جميع الفلاسفات العامة قبل ان تتشكل تدريجياً وتخضع لقوة حساب الآلات.

توجيهات التعقيدات الرياضية والنماذج متناغمة مع متطلبات التطور الجديد. فهذا الأخير يطالب باعادة هيكله «الكل» العالمي،

بهيكله «نظام العالم»؛ ويلتصق بترابط وجدل الأجزاء، المجموعات الجزئية المركبة، انه يطمح إلى ان يكون مشدوداً إلى الإنسان، الذي يتفهمه في حقيقته الفردية وفي علاقاته مع المحيط. إنها بالضبط محاور تقدم الكشف الاحصائية، التوقعات، النماذج الحديثة العهد جداً.

الحماس المشروع الذي يلهبه ازدهار النماذج في جميع بلاد العالم وفي جميع المنظمات الدولية لا يستطيع، فيما يبدو، اعطاء نتائج دائمة إلا إذا لم يستسلم للأوهام.

لنشر اشارة عابرة إلى روح الاختكار، إلى الدفاع عن الحدود والتوقع الذي نلاحظه عند بعض الاختصاصيين. يُغتفر هذا «الموقف» عندما يكون حقل الاختصاص علمياً حقاً؛ وهو أقل من ذلك عندما يتطلب جهد تلقين ويشجع شيئاً من الباطنية دون ان يكون جد واثق من أسسه. «لا نجاة خارج النموذج»، أي لا وجود لفكر اقتصادي جدير بالثقة!

لكن إذا كان على الاقتصاد النظري والعملي ان لا يتأسس إلا على النماذج المجربة والمرازة، فإن الحياة الاقتصادية قد تتوقف. تنطلق تعبيراتها الكمية من رصد وفائع وفرضيات الملاحظ؛ هذه الأخيرة، بقدر ما يتقدم العمل، تتوضح، تنضج أو حتى تتحول بالاستعمال البصير للأداة الرياضية^(٥٩)، لكن الاقتصاد ذا القصد العلمي، لأنه تجريبي من حيث موضوعه، فانه يطمح إلى الانطلاق من الواقع ومرافقته.

سوء استخدام النمذجة غير المدروسة بشكل كاف هو أكثر دقة. راسم النموذج، في هذه الحالة قد يقترح على البلاد النامية نموذجاً

محضراً انطلاقاً من تجربة البلاد المتطورة ومُعَدّاً لخدمة مصالحها، عملياً لمصالح الطبقات السائدة في هذه البلدان. إعطاء تعبير رياضي للمفاهيم الاقتصادية ولترتيبها لا يعني انها تفلت من خطر أن تكون معيارية ضمناً؛ انها تستعير في هذه الحالة صوراً هي في الواقع معايير تقبلها البلاد الأقل معرفة دون روح نقدي بينما هي ليست متجاوبة مع بنائها الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً نستطيع التأكيد بانه، كلما أخذ الزمن اللإرتدادي بعين الاعتبار على نحو أفضل، كلما غدا من الصعب دمج جميع المتغيرات التي يتوقف عنها سير اقتصاد ما في نموذج أو اختيار في غير عسف للمتغيرات التي يكون وجودها وأثرها حاسمين.

هذه التحفظات الابستمولوجية لا ترمي لا إلى الاستخدام الرياضي ولا إلى استخدام النماذج؛ انها ترمي فقط إلى تحديد بعض الحدود التي إذا تم تجاوزها قد تصبح عقلانية النموذج متهمة باختزال ظالم لنطاق وخصوبة العقل العلمي.

ملاحظات ومؤشرات بيبليوغرافية

١. اليونسكو، خطط متوسط الأمد ١٩٧٧ - ١٩٨٢: ادرك لكي تنصرف (اليونسكو في مواجهة مشاكل اليوم وتحديات الغد)، باريس، باريس، اليونسكو، ١٩٧٧، انتحار أم بقاء؟ (تحديات عام ٢٠٠٠)، كتاب جماعي، باريس، اليونسكو، ١٩٧٧.
- أحمد غنار أمبو (مدير اليونسكو العام)، العالم في حالة صيرورة (تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد)، باريس، اليونسكو، ١٩٧٦؛ من التشاور إلى الاجماع (اليونسكو وتضامن الأمم)، باريس، اليونسكو، ١٩٧٩. هرشولد، داج. تقرير ١٩٧٥، أعد بمناسبة الدورة السابعة للمجموعة العامة للأمم المتحدة.
٢. كويبان نجالين س، «الاقتصاد بين العلوم» AER، مارس ١٩٧٩ ليشن تروقيش، (جاروف، ج. بيرو، ف. منتديات متعددة الفروع العلمية بلكوليج دوفرانس في: دولتر بير (دير-بيب)، بحوث متعددة الفروع، باريس، ملوان، ١٩٧٧. أسس العلم، الجزء الأول رقم ٢، ١٩٨٠. أكسفورد، بيرجامون برس.
٣. بيروفرانسوا، «النشاط الاقتصادي والعلم الاقتصادي: علم الاجتماع وعلوم المجتمع» (BPE ١٩٧٥).
٤. «هشاشة العلوم المسماة بالإنسانية ربما كانت عائدة إلى هذا: فهي علوم انطباع وتأثير (من هنا المتأهب والكدر التصنيفي للاقتصاد)، وهذا ما يفسد مباشرة فكرة العلم». بارتيرولاند، «درس الفتحي»، الكوليج دوفرانس، كرسي السيمولوجيا الأدبية. ٧ يناير ١٩٧٧ (كراس).
٥. بيروفرانسوا: السلطة والاقتصاد، الطابق الثاني، باريس، ووند ١٩٧٤.
٦. بيروفرانسوا: الاقتصاد والمجتمع - القسر، التبادل، الهدية، الطبعة الأولى، باريس، بريس إنفيرسيتر دوفرانس، ١٩٦٠ «الهدية الاقتصادية»، ديوجين (باريس اليونسكو) العدد رقم ٦، افريل ١٩٥٤، ص ٣٢٦.
٧. بيرو فرانسوا، حول مفهوم البنية الاقتصادية، مقدمة لكتاب م. بي، تكون رأس المال وإعادة البناء القرنية، مركز الدراسات الاقتصادية ١٩٥٢، البنى الاقتصادية GISMEA، عدد ٦ ديسمبر ١٩٥٩، البنى

الاقتصادية. مفهوم ائبنة الحديث، دارم شتات، دار نشر الكتاب العلمي، ١٩٧٣؛ «البنيوية، مخافج اقتصادية، البنى الاقتصادية»، EA عدد ٣. مجلد ٢٤، مايو ١٩٧١.

٨. كوزننس، سيمون، النتائج القومي وتركيبه، النمو الاقتصادي الحديث، ١٩٦٦؛ نحو الأمم الاقتصادي، ١٩٧١؛ النمو والبنى الاقتصادية، باريس كلامان ليفي، ١٩٧٢. بيروفرانسوا، مواد من أجل نظرية للنمو، GISMEA، يونيو- يوليو ١٩٧٨؛ «النمو المتناغم حسب كولون كلارك»، بانك، ١٩٤٩؛ «النمو، التطور، المكاسب والتقدم» - جرانل لا روس، ١٩٧٥. ميدال، جونار؛ عاكمة النمو عكس التيار، باريس، «بريس أو نيفر سبتار دو فرانس ١٩٧٨» (مترجم من الأمريكية).

٩. بيروفرانسوا (بالتعاون مع أودي ب- ومارزوسكي جان)، الدخل القومي، حسابه، مذلولة، باريس بريس أو نيفر سبتار دو فرانس، ١٩٤٧، حسابات الأمة، «باريس براس أو نيفر- سبتاردو فرانس» ١٩٤٩.

١٠. أبحاث واسعة، يشمل عنوانها (التطور)، محاول تكييف النظريات الستاتيكية للنمو مع مشاكل التطور هيجنس بجامين، التطور الاقتصادي، طبعة متقحة نيوبورك، ن. ي. و. نرتون. ان. س. ١٩٦٨. بيروفرانسوا، ما هو التطور؟ الدراسات، يناير ١٩٦١، اقتصاد القرن العشرين، الطبعة الثالثة «باريس براس أو نيفر سبتار دو فرانس» ١٩٦٩. جاناجي، الياس، اقتصاد التطور باريس براس أو نيفر سبتار دو فرانس ١٩٦٢.

١١. فرانسوا بيرو، وثلاث أدوات للتحليل من أجل دراسة التخلف اقتصاد مفكك، تكاليف الانسان، التطور المستحث، GISMEA، سلسلة ف عدد ١، ١٩٥٥. أعيد طبعه، يونيو- يوليو ١٩٧٨. تينجرتن يان (Coordonndteur) إعادة صياغة النظام الدولي، يونيو ١٩٧٩ العالم الثالث، والعالم الصناعي، باريس د. س. ١٩٧٨. (وثائق أعدت من أجل مشروع داج همارشولد). ليسورن، ج (Coordinateur)، تقرير المبيعات، ١٩٧٩ (أعد لحساب منظمة التعاون والتطور الاقتصادي). جيرش هيرييرت (دبر بيب)، إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي، ندوة، معهد من أجل الاقتصاد العالمي، جامعة كيل ١٩٧٦.

١٢. بيرو، فرانسوا، فكر يوسف شومبيير الاقتصادي، ديناميات الرأسمالية، جنيف دوز ١٩٦٥.

١٣. بيروفرانسوا: «النظرية العامة للتقدم الاقتصادي»، GISMEA، الجزء ١ و٢، التفريق بين المكاسب الاقتصادية ولكرة الاقتصاد الاصلاحي، ندوة تكريماً للبروفسور س. جيني، معهد الاحصاء بروما، ١٩٥٧، فكرة التقدم أمام العلم الاقتصادي المعاصر. دائرة المعارف الفرنسية المجلد ٩؛ العالم الاقتصادي والاجتماعي، لا روس، ١٩٦٠.

١٤. لمعركة جميع المراجع الجيولوجرافية هذه الفقرة، انظر فرانسوا بيرون، «النظرية العامة للتقدم الاقتصادي، سبق الاستشهاد به، مجلد ١.

١٥. قياس التطور (مجلد ٨ عدد ٣، أبريل ١٩٧٢. خاصة: باستر، نانسي، مؤشرات التطور. مدخل م. هنالد، مؤشرات التطور ونماذج التطور، ص ٩١ وما يليها. درونويسلي، جان، المؤشرات الاجتماعية

وقياس الرفاهية. ملاحظات وميتودولوجيا. لورانس، جان- هيرفي؛ باستر، أوليفي، توليدانو، جول،
أزمة القرن العشرين، باريس ايكونوميكا، ١٩٨٠.

١٦ . حول نقد التوازن القياسي (من الطراز الوالراسو الباريتي) انظر: فرانسوا بيرو، حول درجة عمومية
نظرية التوازن العام، GISMBA عدد ٩، ١٩٦٧، ص ٢٢٧؛ الرياضيات الوالراسو- بارتي والوحدة
«الفعالة»، مقالات متفرقة تكريماً للعميد تكسيرا ريبير، البرتغال، كوابرا ١٩٧٨، مفهوم التوازن
والتريخيات الراهنة. مدخل، MED عدد ٨، ١٩٧٤. بريس (فيستان دي) جيرار، «حدود التحليل حسب
التوازن الاقتصادي العام» والمجلة الاقتصادية، نوفمبر ١٩٧٥.

١٧ . بيرو فرانسوا «تعميم النظرية العامة» مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة استنبول، ١٩٤٩ (كراس)؛
تعميم نظرية الفائدة هندج. م. كيتز، بانك، مارس ١٩٥٠؛ كيتز، «الانسان ومشاكل عصره، الاقتصاد
المعاصر، بارس الان، النظرية الاقتصادية والدفع الكنتزي، باريس دالوز ١٩٥٢؛ التوازنات الاقتصادية
والثورة المضادة الكنتزية، باريس ايكونوميكا، ١٩٧٩. لاي جون فوند، اكسيل، حول الاقتصاد الكنتزي
والاقتصاد حسب كتز، اكسفورد، جامعة اكسفورد، برس ١٩٦٨.

١٨ . بي ليسورن، جاك النظرية الفردية للتحليل الاقتصادي، امستردام ١٩٧٧. بيرو فرانسوا، الوحدات
الفعالة والرياضيات الجديدة. مراجعة نظرية التوازن الاقتصادي العام، باريس دنود، الثلاثة أشهر الأخيرة
من ١٩٧٥: توازن الوحدات السلبية والموازنة للوحدات الفعالة، EA، عدد ٣- ٤، ١٩٨٢.

١٩ . لويس ايترو. نظرية النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، لندن، جورج الان وانوي ليتي، ١٩٥٥:
التطور الاقتصادي مع الامداد الغير المحدود للمعامل، مدرسة مانشستر للدراسات الاقتصادية والاجتماعية،
١٩٤٥.

٢٠ . رستو. ومراحل النمو الاقتصادي والبيان غير الشيوعي، جامعة كمبريدج برس ١٩٦٠.

٢١ . فرانسوا بيرو، كارل ماركس «مدخل لآثار كارل ماركس» باريس، جاليمار، بليادو- مجلد ١ نصوص
ومنهج نقدي بقلم ماتيميكيان روبل. سمير أمين، «المراكمة على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف»،
انتروبو، طبعة ٢، باريس، داكار، ١٩٧٧.

٢٢ . فرانسوا بيرو، مختصر دروس القيت في الكولاج دي فرانس، حوليات الكوليج دو فرانس (١٩٥٥-
١٩٧٥)، باريس.

٢٣ . فرانسوا بيرو، «أثر الدفع. من التحليل إلى الرصد الاحصائي»، EA، عدد ٢، ٣، ٤، ١٩٧٣،
«الشركة المحركة في منطقة والمنطقة للمحركة»، GISMBA، سلسلة أ.د. مارس ١٩٦١، «الصناعات
المحركة ونمو اقتصادي وطني»، EA عدد ٢٢، ١٩٦٣ «ملاحظة حول مفهوم قطب النمو» EA عدد ١، ٢،
١٩٥٥؛ «أقطاب التطور والاقتصاد الدولي»، سباق التطور، ندوة، ١٩٥٧-١٩٥٨ وتفرق مفيد لسياسة
البلاد النامية، نقاط التطور ويؤثر التقدم، GISMBA، سلسلة ف، عدد ١٢، نوفمبر ١٩٥٩؛ «فكرة قطب

التطور والجامع الصناعي في أفريقيا، مسرب أوروبا عدد ١، ١٩٥٧، وأقطاب التطور وسياسة الكتلة الشرقية، السياسة الخارجية، عدد ٣، ١٩٥٧، لاجوجي يوسف، دلفراد بير، لا كور كلود. الحيز الاقليمي وتنظيم التراب الوطني، باريس، (بالوس) ١٩٧٩، «بحث علمي دقيق وتطبيقي ممتاز».

٢٤ . وستارويكس - رموز العقل، باريس جاليمار، ١٩٧٨.

٢٥ . جاكوب، فرانسوا، منطق الحي، باريس جاليمار ١٩٧١؛ مونود جاك، الصدفلة والضرورة. بحث في الفلسفة الطبيعية للبيولوجيا الحديثة. باريس سوي، ١٩٧١. بريوجون، الياء، الحلف الجديد، باريس، جاليمار، ١٩٧٩. نيكوس، ج، وريوجون، ١، التنظيم الذاتي في النظام غير المتوازن، لندن، جون ويلي وأولاده، ١٩٧٧. جالوار، روجي، اللاتناظر. باريس جاليمار، ١٩٧٣.

٢٦ . ميل، جون استوارت، مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض تمسراتها للفلسفة الاجتماعية، مجلد، ١ و٢ جامعة تورونتو، برس، روتليدج وريجان بول، ١٩٦٥؛ النفعية، ترجمة، كرونولوجيا، تقديم وتعليق جورج تيس، باريس، جاري فلاماريون، ١٩٦٨.

٢٧ . حول تطور الماركسية في اتجاه وطوباوية؛ انظر المجموعة المقيدة: الطوباوية والماركسية حسب ارنست بلوخ، نشرها جويرار رولي، باريس، مايو ١٩٧٦.

٢٨ . بلوندل، موري، العمل، محاولة نقد للحياة ولعلم الممارسة، باريس، الكان، ٨١٩٣. دومري، هنري، فلسفة العمل، نقد حول العقلانية البلوندية، باريس، اوبي، ١٩٤٨، (مقدمة موري بلوندل)، لاكروا جان، موري بلوندل، حياته، وآثاره (مع عرض لفلسفته)، باريس برس اينيفر سيتار دو فرانس، ١٩٦٣ (مرفوق بيلوغرافيا مبسطة).

لتحديد العالم التي أشير إليها في النص، دوتكم هذه الفكرة الأولية.

أ) حول الفعل الانساني

ب) حول الممارسة عند ماركس والعمل عند موري بلوندل

ج) الفعل محاط للكانن الانساني

ندرك الفعل على مستويات الخلق (بوايان)، حول الفعل، (باتان) وحول الضلال.

الذات، تحمي نفسها كجديد، بفضل الصورة الراضية والمسقط للذات، للآخرين وللعالم؛ هذه الصورة سابقة على التعبير بالكلمات وعلى التنظير، ان لها مضموناً قبل - معرفي.

بالتأثير على الذات ووسطها، تعطي الذات لنفسها ديناميكياً بنية وعلى نحو تطوري؛ افعالها المتعاقبة توسعها بدرجات جد متغيرة، حسب الأفراد والملايسات الظرفية، بهدف، قابل لاعادة التوجيه أو التصويب، بالتجربة والتمرس (إعادة التعلم).

الذات «الفاعلة» تناضل ضد الطبيعة والزمن، فهي عادة متوقفة؛ انها تناضل أيضاً ضد خصومها وأعدائها، الذين هم دائماً بدرجة ما فراقواها (فريق = شريك يُلصَب معه ليري). العلاقات بين الناس. هي

علاقة على شاكلة وجهي جانوس المتعارضين: نزاع - تعاون، صراع تآزر. تركيب التعاون واع وغير واع، مدرك أو غير مدرك، قصدي أو غير قصدي؛ عندما يكون قصدياً، فالزمن الحامل للجنة، يمر غالباً الانحراف بالنسبة للمشروع الأصلي.

من الصورة الخلاقة إلى الفعل (العمل، النضال): تلك هي رحلة الفعل. هذا التفسير الأولي أكدته ملاحظات عدة؛ بإمكاننا، بشيء من التعميم، أن نقول بأنه ينتمي للتاريخ الكوني. أنه يقدم خدمات لفهم مجموعات الذوات «الفاعلة»، لكن تحت شرط التخصيصات الأزمة.

بالنسبة للمجموعة، الخلق يتجم من الصورة المسقطة والراغبة التي تفيض من حياة المجموعة نفسها؛ أنها تدخل في الذوات «الفاعلة» وتشكل فيهم؛ أنها سابقة عن البيانات المنطوقة وعن التسويات المعرفية؛ أنها تنتج من الاتصالات اليومية، من التأثيرات الناتجة عن الحركات و السككات، عن التصرفات، أسلوب سكن المجموعة.

بإمكان كل أحد أن يفسر ويصوغ هذه الصورة: وهي كذلك، عادة بفعل مجموعات صغيرة من المفسرين النشطين والزعماء. تقدم وسائل الاتصال الحديثة سلطات واسعة لعدد محدود ممن يتصرفون فيها.

فعل المجموعة هو العمل المنظم، من جهة بقصد التأزر، من أجل التكيف مع الوسط أو تغييره؛ ومن جهة أخرى، أثر هذا الفعل هو تكوين أو تشويه الذوات الفاعلة بشروط أو مضمون العمل المنظم.

الصراع هو وسيلة التشكل الذاتي للمجموعة ويبحثها عن هويتها: فيها يتجان من الصراعات - التعاونات داخل المجموعة ومن صراعات تعاونات مجموعة مع مجموعات أخرى.

نلتقي بهذه الملامح في مجموعات السكن، مجموعات العمل ومجموعات القرابة. مبهات أن تختزل هذه المجموعات إلى أشياء أو إلى بنى تجريدية.

السياء الإنسانية للذوات والمجموعات تشتمل على اتحادات وتقاطعات عدة. إن ما يهم، في مجموع كبير مثل الدولة - الأمة مثلاً، هو الكل. فهو يتحدى أدوات تقييدنا: من الضروري، كلما استخدمناها أن نلقي جميع الأعضاء على الاختيارات التي أقيمت عليها (انظر: الملحق: النماذج، حدودها وحسن استخدامها).

ب. الممارسة في فكر ماركس صادرة عن عمل، شخصية اجتماعياً بمؤسسات تترجم علاقات قوى وتُسند ادواراً اجتماعية. حقلها المفضل هو العمل المأجور الخاضع؛ أنها تحول، منذ التطور الرأسمالي، الطبيعة والسكن. دون أن يعي ذلك فوراً وتلقائياً، العامل الذي هو الشغل الذي يشيد العالم ويخلق الإنسانية؛ فهو يشارك في حركة تاريخية تبيتها افترضت محتومة.

على هذا الأساس تنطبق صورة مؤثرة للألم المنقذ وصورة أخرى للنضال الواعي المطبقة إلى النصر بفعل توافرها مع أوعية اقتصادية، هي أوعية الانخفاض التدريجي لمعدل الربح. لا بد من محاربة

الرماسلية، لكن مع الاعتقاد بأن هذه المحاربة تقرب أجل انهيار النظام الرأسمالي الذي تحكم عليه تناقضاته الداخلية بالاعدام أم حكماً باتاً.

الذات الفاعلة تخلق نفسها بنفسها وبمجموعة العمال تعيد، في مجرى التاريخ، خلق نفسها بنفسها عبر الممارسة الذاتية (ماكسيميليان رويبل): الممارسة الذاتية التاريخية للبروليتاريا. الاقتصاديات والمجتمعات، كرسات اسماً ISMEA (١٩٧٥). لا علاقة لهذه الحركة سوى من حيث أصلها أو تفرعاتها بالمادية وتتعمد نفسها بالرعاية على نحو تجميعي بفضل وعيها ببرورها وفعاليتها: يلعب التحليل العقلائي في ذلك دوراً كبيراً. عمّ تصدر تلسلاته؟ عن حقيقة أساسية، جوهرية لم يخترها اللاعبون؛ انها منحدر من الطبيعة النوهية للانسان. الكائن الانساني، حلاق، عامل، مناضل، انه ينتم ذاته، يفتح في ممارسة امكانياته البدائية ويفضلها.

لننظر الآن في فلسفة موريس بلونديل، كما صيغت منذ أطروحة ١٨٩٣ في الفكر، الكان، برس انفير ستاود وفرانس، ١٩٣٤، في الكائن والكائنات، الكان، ١٩٣٥ وفي العمل، الكان، ١٨٩٣، برس، اينيفر ستاودو فرانس ١٩٣٦-٣٧.

يعود موريس بلونديل، من أجل ادراك الذات الفاعلة، إلى «النبع المشترك» وللذكاء والارادة، وإلى «دينامية الكائن الروحي حيث تهل قوتها من الفعل» (موريس بلونديل، بقلم جان لا كروا، برس اينفير ستاودو فرانس، ١٩٦٣ ص ٦٠). موضوع الأثر كله هو «علاقة الفكر بالكينونة، بفضل توسط العمل» (المصدر السابق ص ٦٣).

فلسفة الفعل عند بلونديل هي نهاية ما وصل إليه البحث العقلائي، نتيجة جهود العقل، هذه الجهود لا تكفي للتغلب على مأزق يفلت من فحوص العقل وحدها ويتطلب شهادة الايمان. الذات الفاعلة وبمجموعاتهم هم في الأصل قادرون عن التفكير في عملهم وتقصيه عقلاً. يكشف لهم العقل، في عاقلة المطاف، السؤال الذي كانوا يعملونه أولاً مبهماً وغير مصاغ: من أجل ماذا؟

- «ملقى هناك، لغير ما سبب» أم «مدعو لاتمام وتفتيح ذات فاعلة قادرة على الاستلاك؟» الاجابة فعل ايمان يتخطى كل محاولة عقلانية.

لنرض، مؤقتاً وبقصد معرفي خالص، بتناسي الاصاله الشخصية والتماسكة لبلونديل، آخذين نظامه دوغما لجوء لما هو عند الملحد ليس سوى فرضية الله. دون العقل والمحاولة العقلانية، يوجد ديناميك الذات الفاعلة، وأبعد منه، هناك، أمام الاختيارات التي لا يمكن اتخاذها التي يقود إليها التقصي العقلائي الأكثر جرأة ودقة، شيء ما، عقيدة، تعلق بمستقبل، بقيم نهائية، وبغائية. مثلاً (بين أمثلة أخرى، لكن هذا الأخير أساسي): «الانسان حرة؛ كل انسان حرة تأكيد يتجاوز كل ما يمكن ان نقوله لنا بكامل الثقة، المعرفة العقلانية، افتراضاتها التجريدية وتجاربها. الفعل، من هذه الزاوية، هو بمعنى ما، شهادة على الثقة في الحرية في تحركها وانتشارها، انه يشهد للحرية تحت اشكالها الملحوظة، التي هي أشكال التحرر.

الممارسة الماركسية، مفهومه قبل الغدربها، الفعل البلونديلي المأخوذ دوغما لجوء إلى الله (لنقط لجعله

مقبولاً ممن يرفضون فرضية الله) يمكننا من رؤية مطامح وحركات فكرية في كلا التظامين اللذين ليسا متافهين فيها بينهم دينامية العقل هذه تنحدر من نبع سابق عن التقصي العقلاي، مصادرة عن كائن اصلي للانسان. انها يقودان إلى مكان عقيلة واختيار مقيمين لا يكفي العقل وحده لاصطفائهما ولا إلى الارتقاء بهما.

يبقى على الذات الفاعلة ان تقترح، بفضل التقصي العقلاي، جولات على المغامرة الانسانية التي غدت ممكنة في شروط المكان والزمان والملايسات الظرفية. لكن مهما كان مضمون الاستراتيجية والتاكتيك، سيخون الفعل جوهره وكرامته ان هو فكر به «مطالب تاريخية مزعومة» للتقصي عن القيم التي تحكم التاريخ او لاحتقارها.

من ها قولنا إنه لا سبيل لتطور انساني، متعدد الأبعاد، بدون الديناميات الجهرية لتطور الفرد المشخص.

الفعل، الشاهد الوحيد، الذي لا رادّ لشهادته، على القيم، يحكم على البحوث المتعددة الأبعاد للفكر المعارف والمريد في وقت واحد والقادر، بالقوة الثرة للعقيدة، ان يحصل على الحجة الماشاة لزامته الموضوعية وفعالته التاريخية.

٢٩. بيرو فرانو، السلطة والسياسة، سبق الاستشهاد به ص ٤٣ وما يليها.

٣٠. السلطة، لفات جنيف العالمية، نوشاتال، لا باكونير، ١٩٧٨. هيرش، جان، «طبيعة السلطة»، ص ٧٥ وما يليها.

٣١. ارندت، هلموت، السوق والسلطة، توينجن ج. ص. ب. موهر، ١٩٧٣؛ الانسان، جان، السلطة والمجتمع الاقتصادي، باريس، كوجاص، ١٩٦٥، البرجوازية الكبرى في الحكم، باريس، برس أو في فرستار دي فرانس ١٩٦١. ميردال، جونار، العنصر السياسي وتطور النظرية الاقتصادية، لندن، روت ليدج أونت كيجان بول ليتد، ١٩٥٣. هيرش مان البرت؛ والسلطة الوطنية وبنية التجارة الخارجية، بركلي ولوس انجلوس، جامعة كاليفورنيا برس، ١٩٤٥. روسيل، برتراند، السلطة والتحليل الاجتماعي الجديد، الطبعة السادسة، لندن، جورج الان ١٩٤٨. مورجان استرن، اوسكار، حدود الاقتصاد، ايدم بورج، هودج وليند، ١٩٣٧. الطبعة الألمانية، ١٩٣٤. فيزر فردريك فون، الاقتصاد الاجتماعي، نيويورك، شركة ادلفي، ١٩٢٧، (ترجمة انجليزية. لورد هنريش)

٣٢. برنيس (ديستان دي) جيرار، تيانو والصراعات والحوار الاجتماعي، «دائرة المعارف الفرنسية، المجلد التاسع، لا روس، ١٩٦٠.

٣٣. بيرو، فرانسوا، الاقتصاد والمجتمع، باريس، برس أو نيفر ستار دي فرانس؛ الاقتصاد والمجتمع القسر، المبادلة والمهنية، طبعة ثانية، باريس، برس أو نيفر ستار دي فرانس، ١٩٦٣، بولدين كنيث، أبعد من الاقتصاد. بحث في المجتمع، الدين والأخلاق، ان اربور، نيش جامعة ميتشجان برس، ١٩٦٨. بيرو فرانسوا، اقتصاد الأمم الغنية، باريس P.U.F، ١٩٦٧.

٣٤. جران، ريموند هيرولد، حاجات الانسان الضرورية، مفهوم وشعار، استراتيجية أوبرناتج، تحية أم تفضل؟ معهد دراسات التطور، جامعة سوزكس، ١٩٧٧ رينوتب) - الحاجات الضرورية المتوقعة والموهودة، جريدة عالم البنوك السياسية، ١٩٧٩. BIT، التشغيل، النمو والحاجات الأساسية، جنيف، ١٩٧٩، بيرو فرانسوا، تكاليف الانسان EA، عدد ١، ١٩٥٢.

٣٥. مسز هان، E.J، تقدير الحياة والحدود، JPE، يوليو- أغسطس ١٩٧١.

٣٦. بيرو فرانسوا ونظرية هكشير- أوهلين - سامولون، نظرية التجارة الدولية والتطور غير المتكافئ، MED، عدد ١٥، ١٩٧١؛ ومن أجل تجديد نظرية التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، MED، عدد ١٦، ١٩٧٦.

٣٧. بيرو فرانسوا، استقلال الأمة وتكاليف الأمم، الطبعة الأولى، باريس، أوبيمونتان، ١٩٦٩، الطبعة الثانية، مجموعة ١٠- ١٨. ليفيت، كاري، الرأسمالية المادئة، توزيع كيبك، أوتاوا، دار إعادة النشر كيبك، ١٩٧٢، تقديم جاك باريزو، «صراع الطبقات وصراع الأمم»، MED، الجزء ٢٩١، باريس، إيكونوميك ١٩٧٩.

٣٨. من أجل تصنيف طرق أثر الدفع في خدمة الزراعة التي تمشي باتجاه معاكس لتأثير البنية الذي تمارسه الصناعة على الزراعة، في البلاد النامية، تطبيق تطبيقاً مفيداً التحليل المنهجي، انظر التوازن والتعديل، EA عدد ٣٤، ١٩٧٨، نظرية المنظومات ونظرية الألعاب، GISMEA، سلسلة EM عدد ٦، ١٩٨٠.

٣٩. سلسلة كاملة من دفاتر GISMEA، اقتصاديات ومجموعات، سلسلة AG، وهي مكرسة للتحليل المجدد للعلاقات الديناميكية بين الصناعة والزراعة. (المدرء: ميشيل بيبير، لويس مالا سيس ويوسف كالتمان) نشر خاصة إلى العدد ١٣ (١٩٧٦): مجموعات معقدة واتحادات الصناعات الغذائية، عدد ١٠ (١٩٧٣): التطور الزراعي المتكامل ومقال بيرنار روزي: ملاحظات حول تحليل البنى الاقتصادية وديناميكيتها، صفحة ١١٦٣- ١١٨٣، عدد ١١ (١٩٧٤): الصناعة الغذائية ومقالات لويس مالا سيس الأساسية. من جهة أخرى، تسيح علراً إذا الحسنا مزيداً من اللحاح على الطابع المغالي لنقل تصميمات مأخوذة من «الثورة الزراعية» الانجليزية قبل التصنيع إلى الحقبة الراهنة في هذا المجال، لم تلق الاضواء على العلاقات بين المكاسب السابقة للزراعة - بفضل الترتيبات العقارية والتحسينات الزراعية أكثر بكثير من الميكنة - والازدهارات الكبرى للصناعة. المؤرخان، و.و. فلين وهـ.ج. هاباكوك يقدرون بان هذه المكاسب الزراعية لم تلعب الأدوار متواضعا في ازدهار الصناعة.

لجعل هذه الدراسات تتقدم لا بد للمؤرخ من ان يطرح هذه الاسئلة ويقيم تفسيراته انطلاقاً من التصميمات الخاصة بأآل الدفع وان يقدم توقعاً بالفترات المدروسة وتسلسلاتها. وهذا ما فعله موريس نغو، في حدود بحث وجيز. تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، باريس أو نيفرستار دي فرانس ١٩٧٥، من ص ١٤- ١٧، مجموعة تيميس.

٤٠ . بيرو فرانسوا الشركات المتعددة الجنسية والنظام الاقتصادي الجديد. مدخل بقلم جليبرت بلاردون وبقيلم دانيال دوفورت، ليمون، معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية، ١٩٨٠. مورد لسكلي جورج (دير. بويل)، الشركات المتعددة الجنسية والنظام العالمي. قراءة في الاقتصاد العالمي، سان فرانسيسكو، NH. فري مان وشركاء، ١٩٧٩. التحويل التكنولوجي بواسطة الشركات المتعددة الجنسية ج١ ٢، مركز تطوير التنظيم والتعاون والتطور الاقتصادي، باريس، ١٩٧٥.

٤١ . بيرو فرانسوا، «نقد العقل الاقتصادي والعقل الاحصائي»، تكملاً للمطران هـ. فان كامب، بروكسل، ١٩٧٦، اطروحة دكتوراه دولة (على الآلة الكاتبة).

٤٢ . سانت سيرنير، بيرتراند، المقرر، باريس، جاليمار، ١٩٧٩. كريشنا، دايا، Cultures, International al Social Journal (باريس، اليونسكو) ج٣٩، عدد٤، ١٩٧٧. ابراهيم سعد الدين وهوب كينس نيكولا، س. (دير بويل) مرحلة الانتقال في المجتمع العربي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٧٧. كازانوفا، جان، الطقوس والشرط الانساني، باريس أونيفرستاري فرانس، ١٩٥٧. روير، ر. عالم القيم، باريس، أوبييه، ١٩٤٨.

٤٣ . بيرو فرانسوا، الجمهور والطبقة، باريس، كاسترمان، ١٩٧٢.

٤٤.. . ميردال، الغاء، سباق التسليح بين روسيا وأمريكا، نيويورك، بانين بوك، ١٩٧٧. ميردال جونلر، النوعية وعالم التطور، ١٧ مارس ١٩٧٥، الجورنال الاقتصادي السويدي ج. ١٩٧٧، المسألة الآسيوية: استقصاء حول رؤى الأمم.

٤٥ . مايير أبذري، اطعام الناس، ١٩٦٤، اليونسكو، الحق في ان تكون استثناءً، مجموعة نصوص أعدت تحت اشراف جان هيرش، باريس، روبر لافون، ١٩٦٨؛ الطبعة الانجليزية والطبعة الاسبانية. لا كروا جان، الرغبة والرغبات، باريس؛ برس اينيفر ستار دو فرانس ١٩٧٥.

٤٦ . نظريات الألعاب والسلوك الاقتصادي، السحب الثالث، نيويورك، ن.ي. جون ويلي وابناؤه. ١٩٦٧. بورجر، االك، مدخل إلى نظرية الألعاب، برلين، والتر دوجرويت وشركاؤه ١٩٥٩. دونغان لوس. ر. هوارد وايضا، الألعاب والقرارات، لندن، جون ويلي وابناؤه، ١٩٥٧. شوتير الزير، شويدياور، جرارد، «الاقتصاد ونظرية الألعاب»، الأدب الاقتصادي، يونيو ١٩٨٠.

٤٧ . ناش. ف.ج. «مشكل المساومة» ايكونوميكا، يناير، ١٩٥٣.

٤٨ . ماكسون دافيدس: «بحث في المنطق الحديث»، لندن، متهون، وشركاؤه ليند ١٩٧٣. ليونس ج.ل. والدوس الافتتاحي»، دو فرانس، كرسي التحليل الرياضي للمنظومات ومراقبتها، ١٩٧٣. (كراس). كمدخل جيد: فالي، ر. «نظرية المنظومات»، «من أجل العلم»، عدد ١٩ مايو ١٩٧٩. دولتر، ب، النظام، البنية، الوظيفة، التطور، باريس، دوان، ١٩٧١، كورني، ج، ضد التوازن، امستردام، نورث هولاند بيليشنغ، ١٩٧١، ليسورن، ج، منظومات القدر، باريس، دالوز، ١٩٧٦. والستر، ب، للمنظومات

والبحر، باريس مطبوعات سوي، ١٩٧٧. لومواني، ج.ل. نظرية النظام العام، باريس، برس اينفرستارو
وفرانس، ١٩٧٧. كراميريك، ج.ت.أ. ودوشيث، يعقوب، المنظومة الفكرية، ليدن، مارتينوس،
نيجهون، قسم العلوم الاجتماعية، ١٩٧٧. سيمون هيرت، أ. «علم المنظومات، علم المصطنع»، EPI،
باريس، ١٩٧٤، نورمان، رامير وكامبوس س، السيرينطيقا والتخطيط الاقتصادي. مطبوعات بيراميد،
س.أ، مدريد، ١٩٧٥. ميزاروفيك، م.د، ماكرو، د. تانغار، ي. : نظرية المنظومات المراتبية المتعددة
المستويات، باريس، ايكونوميكا، تقديم جاك ليسورن، مترجم عن الامريكية بقلم جاك اوجين.

٤٩. جيلبود، ج. ت، السيرينطيقا، باريس، برس اينفرستارو وفرانس، ١٩٥٤ في نفس المجموعة تحت
عنوان: كوفينال لويس.

٥٠. جلانسدورف، ب؛ ريجويجين، I، البنية، الاستقرار، وتقلبات الأسعار، باريس، ماسون،
وشركاؤه ١٩٧١، ريجويجين الها، وستنجيرس ازاييل، التحالف الجديد، تحولات العلم، باريس،
جاليليار. ١٩٧٩.

٥١. بيرو فرانسوا، تجديد نظرية التوازن الاقتصادي العام، البحوث المتعددة الفروع، باريس، مالوان،
١٩٧٧. بالومبا، حساب، من ماركس إلى باريتو، نابيل، دوليمون، ١٩٨٠.

٥٢. لمزيد من التفاصيل انظر: بيرو فرانسوا «مفهوم الاتفاق الاستراتيجي» والوحدة «الفعالة»، كراويس
AFEDE، أبريل ١٩٧٩. جاكمين اليكسيس «الشركة ومحيطها الصناعي، علاقة ديناميكية، ونحية لفرانسوا
بيرو، الشركات المتعددة الاجنسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. مدخل بقلم ج. بلا ردون، مدير معهد
العلوم الاجتماعية التطبيقية ود. دوفورت، استاذ بجامعة ليون، II، مركز نمو الأمم الفتية، ليون ١٩٨٠.

٥٣. شيلووسكي، «انيال م، «هدف تحليل المردود لمشاريع الاستثمار في البيرو»، الصناعة والتنمية عدد ٧.
الأمم المتحدة، نيويورك، ن.ي. ١٩٧٨ المخططات والمشاريع الخاصة للتطور، MED عدد ١٦، ١٩٧٦.

٥٤. وولد هيرمان: النموذج المفتوح والمتغيرات الكامنة. لاقترب نياليس النمذجة الضمنية: التوسط بين
نموذج الرسم التقليدي وتحليل الجداول. جامعة اسبالا. قسم الاحصاءات. ١٩٧٧-١٩٧٨. رياضيات
التفسير العام. رياضيات الازتياد التجريبي. رياضيات من أجل السياسة الاقتصادية، الاقتصاد التطبيقي.
عدد خاص عدد ٢، ٣، ٤، ١٩٧٤. داغوم، كاميليو، وداغوم استيلا، «رسم النماذج والتحليل
الاقتصادي»، GISMEA، سلسلة EM عدد ٥، ١٩٧٤.

٥٥. جولف، هـ. فريمان، س. جاهودا ويافيت، ك، ضد مالتوس: نقد «إيقاف النمو»، باريس، سوي،
١٩٧٤. جابور، دينيس، وكولومبو، اميرتون اخروج من عهد التبذير، التقرير الرابع» إلى «نادي روما»،
باريس، دونود، الثلاثة الأشهر الأخيرة ١٩٧٩. ميودوس، د.ل. بيرنس III، و.و. ميودو. د. هـ. نايلى.
و.ف. راندرس، ج. زاهن. ك. و. ديناميك النمو في عالم متناه. تقديم يوسف فرونتاني، الوزير السابق
لنادي باريس، باريس، ايكونوميكا ١٩٧٧.

يمكن الرجوع المفيد لكتاب: التحدي الاقتصادي للعالم الثالث. الوثائق الفرنسية، ١٩٧٨ ج.ح.

٥٦ . تينيرجن، جان، (كوردوناتور) الشمال - الجنوب : من التحدي إلى الحوار. التقرير الثالث، إلى وناي روما، SNED، باريس، دونود ١٩٧٦. الشمال والجنوب. برنامج للبقاء. تقرير اللجنة الستة من أجل التطور العالمي بإشراف فلي برانت. كامبريدج ماس. ميت، برس ١٩٨٠. العالم الجديد واستخدام المخطط، اقتراح بقلم ج.م. تينيرجن لاهاي، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠.

٥٧ . نقد الترقعات هو آخر أعمال بورجوا بيشا، المعهد القومي للدراسات السكانية، باريس، برس اينيفر سيتار، باريس.

٥٨ . أولو، ي. التخطيط في فرنسا، باريس، دالوز، ١٩٧٤؛ بيرو فرانسوا، التقنيات الكمية والتخطيط، باريس، برس اينيفر سيتار، باريس، برس اينيفر سيتار، دو فوانس، ١٩٦٥.

٥٩ . هادمارد، جاك، «محاولة لدراسة سيكولوجية الابداع في المجال الرياضي»، باريس، البر بلاتشار، ١٩٥٩ (مترجم عن الانجليزية بقلم جاكلين ها داماس).

بعض العبارات والمصطلحات
التي لم ترد في القواميس
الفرنسية - العربية
أو وردت بعكس معناها:

- ACTUALISATION	ترهين
- ASSYMETRIE	لا تناظر
- AUTO- ENTRETENU	قائم بذاته
- BLOC	مصفوفة جزئية
- CHARISME	عصمة
- CHRÉMASTIQUE	وَلَعَّ بالشراء
- COMPOSSIBLE	ملائم
- COMPTES SATÉLLITES	حسابات تابعة
- CONNOTATION	معنى مصاحب
- CONSCIENCE DE SOI	وعي الذات
- CONURBATION	تجمع حضري
- COURBES D'INDIFFÉRENCE	منحنيات السواء
- ENCHAINEMENT DIACHRONIQUE	تعاقب تاريخي
- ENDOGÉNISATION	التنشئة الداخلية
- ERGONOMIE	ارجونوميا
- ENTRAINEMENT	دفع
- ENTRAINANT	دافع

- EXTERNALITÉS	خارجيات
- FONCTION	دالة
- FRUITION	استمتاع
- GRILLE D'UN TABLEAU	مكونات جدول
- HÉDONISME	ارضائية
- HUMANISATION	تأنيس
- HYBRIS	غطرسة
- INSOLVABLE	معسر
- INSOLVABILITÉ	اعسار
- INTERDÉPENDANCE	تكامل
- INTERSECTIONS	تقاطعات
- MANIABLE	مطواع
- MATHÉMATISER	رئض
- MATHÉMATISATION	ترييض
- MATRICE	مصفوفة
- MATRICE INPUT OUTPUT	مصفوفة الانتاج والاستهلاك
- MAXIMALISATION	تأويج
- MINIMISATION	تذنية
- MODÉLISATION	نمذجة
- MODÈLS STOCHASTIQUES	نماذج غير حتمية
- MULTICRITERE	عديد - المعايير
- MULTIVOQUE	عديد - المعنى
- «NÉGUENTROPIQUE»	متوقد

- OMNIGENÈSE	كلي التخلق
- OPHELIMITÉ	منفعة
- OPÉRATIONNEL	عملي، تطبيقي
- OPTIMALITÉ	التحسين الأمثل
- PONDÉRATION	تنسيب، ترجيح
- PRÉFINANCEMENT	تمويل تمهيدي
- PROBABILISÉ	مُرجَّحَن
- LES PROGRÈS	المكاسب
- PROJECTION	توقع
- RECTRICE	هادية
- RÉIFICATION	تَشْيُؤْ
- RELATIVISÉ	مُنسَب
- REPRÉSENTATION	رسم بياني، تصميم
- RÉQUISIT	فريضة، مفترض
- RESTRUCTURATION	اعادة الهيكلة
- SOFT MODÈLS	نماذج ضعيفة
- SOLVABLE	موسر
- SOLVABILITÉ	ايسار
- SOUS - ENSEMBLE	مجموعة - جزئية
- SOUS- POPULATION	شرائح السكان السفلى
- SOUS - SPÉCIFICATION	تخصيصات - جزئية
- SOUS - SYSTEME	نظام - جزئي
- STRUCTURATION	هيكلة

- STANDARD	قياسي
- SUBSTANTIALISER	جَوْهَر
- LE TEMPS IRRÉVERSIBLE	الزمن اللأ ارتدادي
- TERRITORIALISÉ	مُؤَقَلَم
- UNIFORMISATION	تَنمِيط
- UNIVERSALISATION	تَعْمِيم
- UNIVOQUE	أَحَادِي المعنى (جلي)
- URBANISATION	اعمار
- VALEUR AJOUTÉE	قيمة مضافة
- VARIABLES DE FONCTIONNEMENT	دوال متغيرة
- VENTILATIONS	تَحْصِصَات

الفهرس

٧ مقدمة
٩ مدخل بقلم محمد علال سيناصر
٢٣ تمهيد
٣٥ الباب « ١ » التصورات والمؤشرات
٣٥ ١ - الاشكالية المجددة
٤٠ ٢ - النمو
٤٨ ٣ - التنمية
٥٧ ٤ - المكاسب، التقدم، المجتمع الاصلاحى
٦٢ ٥ - المؤشرات
٦٣ ١ . المؤشرات المحضرة «حول» النمو
٦٨ ٢ . المؤشرات «الاجتماعية»
٨٥ الباب « ٢ » : التحضير النظرى
٨٨ I.Aa : توازن التكامل العام الكلاسيكى الجديد
٩٣ I.Ab : توازن ج.م. كينز الماكرو - اقتصادى
٩٩ I.B. : «توازن» الوحدات الفعالة العام
١٠٦ I.C. : بعض المواقف فى مجال التنمية

١٠٧	١ - ارث الكلاسيك
١١٥	٢ - التاريخ المعقلن
١٢٢	٣ - كارل ماركس وسلالته
١٣٨	الديناميات وديناميك التنمية
١٤٨	١ . التنمية وحركة العلوم . بعض المعالم
١٥٥	٢ . التنمية وحركة الأفكار . بعض المعالم
١٦٩	الباب « ٣ » : السياسة والاستراتيجيات
١٦٩	١ - السلطات ، السلطة ومجتمعات الناس
١٧٨	٢ - جدليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٨٢	١ . جدل الحاجات الأساسية والقوة الشرائية
١٩٥	٢ . جدل الاستقلال والتعاون
٢٠٩	٣ . جدليات الصناعات - الزراعات
٢١٢	أ (اللاتناظرات وتقاطعها
٢١٩	ب (دور السلطة السياسية
	ج (الرقابة المفروضة على هيئات الانتاج
٢٢١	وتهيئة محيط نشاطها
٢٢٦	د (التمويل الجديد الذي تتطلبه التنمية الجديدة
٢٣٢	هـ (الشروط الخاصة للشركات المتعددة الجنسية
٢٣٧	الباب « ٤ » : الغاية والقيم
٢٤١	١ - لقاء العقلانية الاقتصادية والقيم الثقافية
٢٥٢	٢ - القيم والأبعاد العالمية
٢٦٥	ملحق النموذج ، حدودها وحسن استخدامها

أ (رياضيات التفسير العام	٢٦٦
ب (التصميم المقعد للعمل	٢٧٠
ج (توسيع تحليل الكلفة - المردود	٢٧٣
د (نماذج نادي روما	٢٧٧
١ - معنى التطور	٢٧٧
٢ - نقد التوقعات	٢٧٩
هـ (المخططات القومية والنماذج العالمية	٢٨٨
ملاحظات ومؤشرات بيئيوجرافية	٢٩٧

فلسفة لتنمية جديدة

في هذا الكتاب أربعة أبواب مسبقة بمقدمة ومدخل وتمهيد، وموضوع الباب الأول «التطورات والمؤشرات» وتنضوي تحته عناوين فرعية منها الاشكالية المجددة والنمو والتنمية والتقدم والمجتمع الاصلاحي... الخ. وموضوع الباب الثاني «التحضير النظري» ويعالج التوازن الكلاسيكي الجديد للتكافل العام، والتوازن الماكرو- اقتصادي عند م.م. كينز وتوازن الوحدات الفعالة العام والتاريخ المعقلن، وكارل ماركس وسلالته والتنمية وحركة العلوم وغيرها.

أما الباب الثالث فيتحدث عن «السياسة والاستراتيجيات» ويتناول بالبحث السلطة ومجتمعات الناس وجدليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجدل الاستقلال والتعاون والرقابة المفروضة على هيئات الانتاج وتميئة محيط نشاطها، والشروط الخاصة للشركات المتعددة الجنسية وغيرها من المواضيع.

وأما الباب الرابع والأخير فيدور موضوعه حول «الغاية والغرض» ويتناول فيما يتناول القيم والأبعاد العالمية واتجاه التنمية وتقارير نادي روما ونقد التوقعات والخطط الوطنية والنماذج العالمية وغيرها...

Bibliotheca Alexandrina



0408217

المؤسسة العربية
للدراستات والنشر

بناية برج الكارنتون - ساحة التحرير - ١/ ٨٠٧٩
بشرقياً - موكيال - بيروت - ص.ب. ١١٥٦١/ بيروت

الشمس ٣٤: ١